

مَنْ التَّرَاثِ الْإِسْلَامِي



المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
مركز البحوث العلمية وأحياء التراث الإسلامي
مركز أحياء التراث الإسلامي
مكة المكرمة

بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ

شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب في أصول الفقه

تأليف

محمود بن عبد الرحمن بن العزيز بن محمد
بن أبي بكر بن علي بن أبي السبع بن أبي

الصفصافي

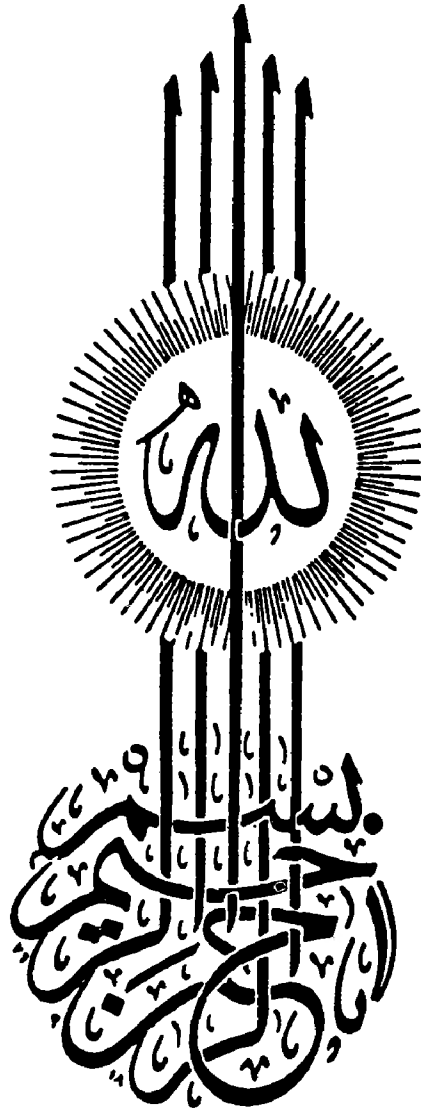
ت ٧٤٩ هـ

تحقيق

الدكتور محمد مظهر بقا

الجزء الثاني

ما يشترك فيه الكتاب والسنة والإجماع



بسم الله الرحمن الرحيم

الأمر

ص - الأمر^(١) حقيقة في القول المخصوص اتفاقا ، وفي الفعل مجاز .

وقيل : مشترك .

وقيل : متواطىء .

لنا : سبقه إلى الفهم ، ولو كان متواطئا - لم يفهم منه الأخص ، كحيوان في إنسان .

واستدل : لو كان حقيقة - لزم الاشتراك ، فيخل بالتفاهم .

^(٢) (فعورض بأن المجاز خلاف الأصل ، فيخل بالتفاهم^(٣))

وقد تقدم مثله .

ش - لما فرغ من بحث الخبر شرع في الأمر^(٣) . فذكر أولا ما يطلق عليه لفظ الأمر .

(١) في الأصل وجـ زيادة : «أم ر» بعد «الأمر» .

(٢) ساقط من ب .

(٣) قال العضد (٧٦/٢) : «فرغ من السند وشرع في المتن» وقال التفتازاني : (قوله : فرغ من السند) يشير إلى أن البحث عن الخبر كان من جهة كونه من مباحث السند والا فهو من حيث كونه من أقسام المتن لا يتعلق به بحث للأصولي . وبهذا يظهر أن ما ذكره بعض الشارحين من أنه لما فرغ من الخبر شرع في الأمر ، ليس على ما ينبغي . وقال الكرمانى (ورقة ٢٥٨ ب) شرع في المتن أى جوهر اللفظ لا طريقه .

(١) «لفظ الأمر» حقيقة في القول المخصوص ، وإطلاقه على الفعل مجاز .

وقيل : الأمر مشترك بين القول المخصوص والفعل (٢) .

وقيل : متواطىء ، أى القدر المشترك بين القول والفعل (٣) .

واختار المصنف المذهب الأول ، وهو كونه حقيقة في القول ، مجازا في الفعل .

واحتج على إبطال الاشتراك والتواطؤ بأنه : يسبق القول إلى الفهم عند إطلاق لفظ الامر . فلو كان لفظ الامر مشتركاً أو

(١) ساقط من ب ، د .

قال العضد في شرحه للمختصر (٧٦/٢) والسبكي في رفع الحاجب (١٧٦ الف) : «الأمر ، ولا نغنى به مسماه كما هو المتعارف في الاخبار عن الألفاظ أن يلفظ بها والمراد بها مسمياتها ، بل لفظة الأمر وهو أمر» .

(٢) هذا اختيار بعض الفقهاء وبعض الشافعية ويضم إليه اختيار أبى الحسين البصرى . فإن الأمر عنده مشترك بين الشيء والصفة وبين جملة الشأن والطرائق وبين القول المخصوص . فالفعل عنده يدخل في الشيء ولكن لا يطلق على الفعل حقيقة من حيث هو فعل بل من حيث هو شيء كما قال الآمدى في الإحكام ٤/٢ ط صبيح .

انظر : المعتمد ٤٥/١ وانظر أيضا المحصول ج ١٤، ٧/٢/١ ، وارشاد الفحول ٩١ والإحكام للآمدى ١٣١/٢ .

(٣) وهو اختيار الآمدى .

انظر : الإحكام ١٣١/٢ .

قال السمرقندى في ميزان الأصول (ورقة ١٦ الف) : وفائدة الخلاف تظهر في أفعال النبى - صلى الله عليه وسلم - هل هى موجبة مثل أوامره فعندهم موجبه وعند بعض أصحابنا غير موجبة .

ومثل هذا قال الخبازى في المغنى (ص ٢٨) وشرحه (ورقة ١٢١ الف) والسرخى ١١/١ وغيرهما .

متواطئاً - لم يسبق القول إلى الفهم عند إطلاقه .

أما إذا كان مشتركاً - فلتساوى المفهومين ، حينئذ فسبق أحدهما إلى الفهم دون الآخر ، ترجيح بلا مرجح .

ولم يتعرض المصنف له لظهوره .

أما إذا كان متواطئاً - فلأنه حينئذ يكون القول أخص من مدلوله ، ولم يفهم الأخص من الأعم ، كإطلاق حيوان في إنسان ؛ فإنه لا يفهم منه الإنسان .

واستدل على المذهب المختار بأن الأمر لو كان حقيقة في الفعل - لزم الاشتراك ، ضرورة كونه حقيقة في القول أيضاً .

والاشتراك خلاف الأصل ؛ لأنه يخل (بالتفاهم^(١)) .

وعورض بأنه لو لم يكن حقيقة في الفعل - لزم المجاز والمجاز خلاف الأصل ؛ لأنه يخل بالتفاهم .

وقد تقدم التعارض الواقع بين المجاز والاشتراك وأن المجاز أولى منه .

ص - والتواطؤ : مشتركان في عام ، فيجعل اللفظ له دفعا للمحذورين .

وأجيب بأنه يؤدي إلى رفعهما^(٢) أبداً ؛ فإن مثله لا يتعذر وإلى صحة دلالة الأعم للأخص .

(١) ساقط من أ .

(٢) أ : رفعتها . وهو خطأ .

وأیضا : فإنه قول حادث هنا^(١) .

ث - احتج القائل بالتواطؤ بأن القول والفعل مشتركان في معنى عام ، فيجعل لفظ الأمر لذلك المعنى (العام)^(٢) الشامل لهما دفعا للمحدورين : الاشتراك والمجاز ، اللازم أحدهما على تقدير كونه حقيقة فيهما ، والآخر على تقدير كونه حقيقة في أحدهما .

أجاب بثلاثة أوجه :

الأول - أن هذا الاستدلال يؤدي إلى رفع الاشتراك والمجاز في جميع المواضع ؛ إذ ما من معنيين إلا وبينهما أمر عام يمكن جعل اللفظ له .

الهم إلا أن يخصص هذا الاستدلال بالمواضع التي لم يوجد فيها دليل دال على وجود الاشتراك أو المجاز .

وحينئذ لا يتم في هذا الموضع ؛ لأننا لانسلم حينئذ أنه لم يوجد^(٣) في هذا الموضع ما يدل على أحدهما ؛ فإن سبق القول إلى الفهم يدل على كونه حقيقة في القول ، مجازا في الفعل .

الثاني - أنه يؤدي إلى صحة دلالة الأعم للأخص ، لأنه حينئذ يكون القول خاصا بالنسبة إلى مدلول لفظ الأمر ، وقد صح دلالة لفظ الأمر على القول ؛ لكن العام لا دلالة له على الخاص أصلا .

(١) هنا ساقط من ب .

(٢) زيادة من أ ، ب ، ج ، د .

(٣) ج : لو لم يوجد .

الثالث - أن القول^(١) بالتواطؤ ، قول حادث ، لم يقل به أحد

من الأئمة .

ص - حد الأمر : اقتضاء فعل غير كف على جهة

الاستعلاء . وقال^(٢) القاضي والإمام : القول المقتضى طاعة المأمور بفعل المأمور به .

وُردَّ بأن المأمور مشتق منه .
وأن الطاعة موافقة الأمر ، فيجىء الدور فيهما .

وقيل : خبر عن الثواب على الفعل .

وقيل : عن استحقاق الثواب .

ورد بأن الخبر يستلزم الصدق أو الكذب ، والأمر ياباهما .

ش - لما ذكر أن الأمر يطلق على القول المخصوص حقيقة ، والقول كما يطلق على اللفظي يطلق على الكلام النفسي وهو المعنى القائم بالنفس الذي دل عليه الكلام اللفظي ، أراد أن يذكر حد الأمر الذي هو أحد أقسام الكلام النفسي ، وهو اقتضاء ، أي طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء .

فقوله : «اقتضاء فعل» يشمل الأمر والنهي والالتماس والدعاء .

(١) ج : العمل بدل «القول» وهو خطأ .

(٢) وقال مكرد في ط .

وقوله : «غير كف» يخرج عنه النهي ؛ لأن النهي عنده فعل هو^(١) كف .

وقوله : «على جهة الاستعلاء» يخرج الدعاء والالتماس^(٢) .

وقال القاضي وإمام الحرمين في حد الأمر : إنه القول المقتضى طاعة المأمور بفعل المأمور به^(٣) .

ورد هذا التعريف بأنه يشمل المأمور والطاعة ، والمأمور : مشتق من الأمر فيتوقف معرفته على معرفة الأمر .

والطاعة : موافقة الأمر ، فيتوقف معرفته أيضا على معرفة الأمر ، فيجىء الدور فيهما أي في المأمور والطاعة .

وقيل في حد الأمر : إنه خبر عن الثواب على الفعل^(٤) .

وقيل : إنه خبر عن استحقاق الثواب^(٥) .

وردهما بأن الخبر يستلزم الصدق أو الكذب ، والأمر يأباهما ؛ ضرورة عدم احتماله لهما ، فيمتنع جعل الخبر جنسا له .

ص - المعتزلة لما أنكروا كلام النفس - قالوا^(٦) : قول القائل لمن دونه «افعل» ونحوه .

(١) «هو» ساقط من أ ، ب ، ج .

(٢) قال العضد (٢ : ٧٧) : اشترط الاستعلاء كما هو رأى أبى الحسين ، ولم يهمل هذا الشرط كما هو رأى الأشعرى ، ولم يشترط العلوك كما هو رأى المعتزلة لزمهم الأدنى بأمر الأعلى .

(٣) انظر : البرهان ٢٠٣/١ . وقال العضد (٢/٧٧) : ارتضاه الجمهور .

(٤) انظر : الاحكام للأمدى ١٣٩/٢ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) «قالوا» ساقط من أ .

ويرد التهديد^(١) وغيره ، والمبلغ والحاكي والأدنى .

وقال قوم : صيغة «افعل» بتجردها عن القرائن الصارفة عن الأمر .

وفيه تعريف الأمر بالأمر .

وإن أسقطه - بقيت صيغة «افعل» مجردة .

وقال قوم : صيغة «افعل» بإرادات ثلاث : وجود اللفظ ، ودلالته على الأمر ، والامتنال .

فالأول : عن النائم ، والثاني : عن التهديد ونحوه :
والثالث ، عن المبلغ .

وفيه تهافت ؛ لأن المراد إن كان اللفظ - فسد ؛ لقوله : وإرادة دلالته على الأمر .

(٢) وإن كان المعنى - فسد ؛ لقوله : الأمر : صيغة «افعل»^(٢) .

وقال قوم : الأمر : إرادة الفعل .

ورد بأن السلطان لو أنكر متوعدا بالإهلاك ضرب سيد لعبده ، فادعى مخالفته فطلب تمهيد عذره^(٣) بمشاهدته ، فإنه يأمر ولا يريد^(٤) ؛ لأن العاقل لا يريد^(٥) هلاك نفسه .

(١) في الأصل : وترد التهديد .

(٢) ساقط من أ .

(٣) أ : تهديد عبده بدل تمهيد عذره .

(٤٥) أ : «يزيد» بدل يريد .

وأورد مثله على الطلب ؛ لأن العاقل لا يطلب هلاك نفسه .
وهو لازم .

والأولى : لو كان إرادة لوقعت المأمورات كلها ؛ لأن معنى
الإرادة : تخصيصه بحال حدوثه . فإذا لم يوجد - لم يتخصص .
ش - المعتزلة لما أنكروا الكلام النفسى - لم يمكنهم تعريف الأمر
بالإقتضاء ، بل عرفوه باللفظ أو بالإرادة^(١) .

ومن التعريفات ما قاله البلخي^(٢) وأكثر المعتزلة ، وهو : أن
الأمر هو : قول القائل لمن دونه «افعل» ونحوه^(٣) - أى نحو «افعل»
فى الدلالة على مدلوله .

(١) قال السمرقندى فى ميزان الأصول (ورقة ١٦ ألف وب) : «يجب أن يعلم أن
الصيغة المخصوصة وهى قوله «افعل» فى الحاضر وليفعل فى الغائب ، ليس بأمر
حقيقة فى الشاهد والغائب جميعا ، وإنما هى دلالة عليه عند أهل السنة
والجماعة وعند المعتزلة حقيقة الأمر هو نفس هذه الصيغة . وهذه المسألة فرع
مسألة أخرى وهى معرفة حقيقة الكلام وحده لأن الأمر من باب الكلام . وعندنا
الكلام معنى قائم بالمتكلم يتألف من صفة السكوت والآفة ، أو صفة يصير الذات به
متكلما فى الشاهد والغائب جميعا . والعبارات المنظومة والأصوات المتقطعة
بتقطيع خاص دلالات عليه .

وعندهم الكلام فى الشاهد والغائب جميعا هو هذه العبارات المنظومة ، ومن
هذا نشأ الخلاف المعروف بيننا وبينهم فى قدم كلام الله تعالى وحدثه ، فقالوا :
إن كلام الله تعالى مخلوق محدث لأنه عبارة عن هذه العبارات المنظومة ، وهى
مخلوقة . وقلنا : إن كلام الله تعالى غير مخلوق : لأن كلامه صفته ، وهو قديم
وصفاته قديمة والعبارات المنظومة دالة عليها ، لأنها عين كلامه .

(٢) أ : «القاضى» بدل «البلخي» .

(٣) انظر : إرشاد الفحول ص ٩٢ والمحصل ١٩/٢/١ .

وإنما قيدوا بقولهم : «ونحوه» ليندرج تحت الحد^(١) صيغة أمر غير العربي .

ويرد على هذا التعريف :

التهديد ، نحو قوله تعالى : «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ»^(٢)
والإباحة ، نحو قوله تعالى : «وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا»^(٣) .
والتكوين ، نحو قوله تعالى : «كُنْ فَيَكُونُ»^(٤) .
وغيرها مما لم يرد به الطلب^(٥) ؛ فإنها قول القائل «افْعَلْ» لمن
دونه ، مع أنه ليس بأمر .

وأیضا : يرد على طرده قول الخاكي لمن دونه من أمر أمرٍ .

ويرد على عكسه قول الأدنى للأعلى : افعَل ، ونحوه ، إذا
كان على سبيل الاستعلاء ؛ لأن العلم ليس بشرط في الأمر ؛ لقوله
تعالى حكاية عن فرعون : «مَاذَا تَأْمُرُونَ»^(٦) .

وقال قوم من المعتزلة : الأمر : صيغة «افعل» بتجردها عن

(١) أ : «الأمر» بدل «الحد» .

ج : «قوله» بدل «الحد» .

(٢) ٤٠ - فصلت - ٤١ .

(٣) ٢ - المائدة - ٥ .

(٤) ٤٠ - النحل ١٦ ، وفي مواضع عديدة .

(٥) قال العضد في شرح المختصر إن الأمر يرد لخمس عشرة معنى (٧٨/٢) وكذا قال

غيره وذكر ابن النجار للأمر ستة وثلاثين معنى . انظر : شرح الكوكب المنير
١٧/٣ - ٣٦ .

(٦) ١١٠ - الأعراف - ٧ و ٣٥ - الشعراء - ٢٦ ولفظ الآية : فماذا تأمرون .

القرائن الصارفة عن الأمر إلى التهديد وغيره من الإباحة والتكوين .
وهذا تعريف فاسد ؛ لما فيه من تعريف الأمر بالأمر .
فإن أسقط عنه قيد «القرائن الصارفة عن الأمر» - بقيت صيغة
«افعل» مجردة .

وحينئذ يرد التهديد وقول الحاكي ، كما في الأول .
وقال قوم : الأمر : صيغة «افعل» بشرط أن تكون معها
إرادات ثلاث^(١) (٢) إرادة وجود اللفظ ، وإرادة دلالة اللفظ على
الأمر ، وإرادة الامتثال .
فالقيد الأول أعني^(٢) إرادة وجود اللفظ احتراز عن^(٣) قول
النائم .

والقيد الثاني : أى إرادة دلالة اللفظ على الأمر - احتراز عن^(٣)
التهديد وغيره .

والقيد الثالث - أي إرادة الامتثال - احتراز عن قول المبلغ .
وفى هذا التعريف تهافت ، أى تساقط ؛ لأن المراد بالأمر
المذكور فى الحد ، إن كان : اللفظ - فسد التعريف ؛ لقوله : وإرادة
دلالتها على الأمر ؛ إذ الصيغة لم ترد دلالتها على اللفظ .
وإن كان المراد من الأمر المذكور فى الحد : المعنى - فسد

(١) انظر المستقصى ٤١٤/١ ، وميزان الأصول (١٧ الف) وفيه أنه قول لأكثر
البصريين من المعتزلة .

(٢) ما بين القوسين زيادة من أ ، ب ، ج .

(٣) العبارة ما بين القوسين ساقطة من أ .

التعريف أيضا ؛ لقوله : الأمر : صيغة «افعل» ؛ فإن الصيغة لفظ ، واللفظ لا يستقيم تفسيره بالمعنى .

فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون المراد بالأمر الأول : اللفظ ، وهو مفسر بالصيغة ، وبالأمر الثانى : المعنى ، وهو الطلب ، وحينئذ يستقيم الحد ؛ لأنه حينئذ يكون معناه : الأمر : الصيغة المراد بها دلالتها على الطلب .

أجيب بأنه حينئذ يلزم استعمال اللفظ المشترك فى التعريف من^(١) غير قرينة ، وهو لا يجوز .

ومن الشارحين^(٢) من أورد هذه الشبهة على جواب المصنف ، وما أجاب عنها .

وأورد على التعريف شبهة أخرى ، وهو : أنه اعتبر فى التعريف إرادة الامثال . والامثال : فعل المأمور به على الوجه الذى أمر به فيدور .

وغفل عن الشبهة التى أوردتها على جواب المصنف ؛ فإنها بعينها واردة على شبهته .

وقال قوم : الأمر : هو إرادة الفعل^(٣) .

ورد هذا التعريف بأنه غير منعكس ؛ فإن الأمر قد يصدق بدون الإرادة .

(١) أ : «عن» بدل «من» .

(٢) وهو الخنجى . انظر : النقود والردود ورقة ٢٦١ ب .

(٣) انظر الاحكام للأمدى ١٣٨/٢ .

وذلك ؛ لأن السلطان لو أنكر ضرب السيد لعبده وتواعد بإهلاك السيد ، فادعى السيد مخالفة العبد له ، وطلب السيد تمهيد عذره بمشاهدة السلطان^(١) - فإنه يأمر العبد ، ولا يريد منه الإتيان بالمأمور به ؛ لأنه لو كان السيد مريداً لإتيان^(٢) العبد بالمأمور به - لكان مريداً هلاك^(٣) نفسه ، لأن السلطان تواعد بإهلاك السيد عند موافقة العبد لأمره . والعاقل لا يريد هلاك^(٤) نفسه .

وأورد المعتزلة مثله على تعريف الأمر بالطلب ؛ فإن العاقل لا يطلب هلاك نفسه .

ولاشك أنه لازم على تعريف الأمر بالطلب^(٥) .

ثم قال المصنف : والأولى أن يُردَّ مذهب المعتزلة بأن يقال : لو كانت إرادة الفعل أمراً - لوقعت المأمورات كلها .

والتالى باطل .

أما بيان الملازمة : فلأن الإرادة هي صفة مخصصة لحدوث الفعل في وقت دون وقت . فمعنى تعلق الإرادة بالشئ تخصيصه بحال حدوثه ، أى بوقت حدوثه ، فإذا لم يوجد الشئ - لم يتخصص

(١) في الأصل : لمشاهدته ، والمثبت من : د .

(٢) أ : إتيان .

(٣) أ : لإهلاك .

(٤) إهلاك .

(٥) في حاشية الأصل : «قال المصنف» - أبقاه الله - : ويمكن أن يفرق بين الإرادة

والطلب بأن الإنسان قد يطلب ما يختار رومايكره ، ولكن لا يريد إلا ما يختاره .

وقال العضد (٢ : ٧٩) : «وقد يدفع بالمنع إذا علم أن طلبه لايفضى الى

وقوعه .

بحال حدوثه ، وإذا لم يتخصص بحال حدوثه لم تتعلق الإرادة به .

فيلزم من المقدمتين أنه إذا لم يوجد الشيء - لم تتعلق الإرادة به ويلزم منه إذا تعلقت الإرادة بالشيء - وجد .

وعلى تقدير أن تكون الإرادة هي الأمر ، يلزم أن يكون المأمور به ؛ لكونه مراداً موجوداً .

وأما (بيان^(١)) انتفاء التالي : فلأن من علم الله تعالى أن يموت على كفره - مأمور^(٢) بالإيمان ، ولم يقع الإيمان منه .

ص - والقائلون بالنفسي اختلفوا في كون^(٣) الأمر له صيغة تخصه^(٤) .

والخلاف عند المحققين في صيغة «افعل» .

والجمهور^(٥) : حقيقة في الوجوب .

(و)^(٦) أبو هاشم : في الندب^(٧) .

(١) زيادة من أ ، ب ، ج ، د .

(٢) في الأصل : مأموراً به .

(٣) أ : «كان» بدل «كون» وهو خطأ .

(٤) أ : مخصصة .

(٥) ط : الجمهور .

(٦) زيادة من أ ، ط ، ع .

(٧) قال السبكي في رفع الحاجب (ورقة ٧٧ ب) : وأما عزوه إلى أبي هاشم ففيه نظر ؛

فإن الذي تحققناه من أبي هاشم أنه لا يقول بأنها موضوعة للندب بخصوصه ،

ولكن يقول إنها تقتضى الإرادة ، وإذا كان القائل حكيماً ، وجب كون الفعل على

صفة زائدة على حسنه يستحق لإجلها المدح ، وإذا كان القول في دار التكليف

احتملت الصيغة الوجوب والندب . ثم خصوص الوجوب لا دليل على (مثبت

المحقق وهو الندب) .

أقول : إن عبارة رفع الحاجب التي فيما بين القوسين هكذا تقرأ .

وقيل : للطلب المشترك .

وقيل : مشترك .

الأشعري والقاضي : بالوقف^(١) فيهما .

وقيل : مشترك فيهما وفي الإباحة .

وقيل : للإذن المشترك في الثلاثة .

الشيعة : مشترك في الثلاثة والتهديد .

ش - القائلون بالكلام النفسي اختلفوا في أن الأمر هل له صيغة تخصه في اللغة أم لا ؟

فقال الشيخ أبو الحسن الأشعري : لا .

وقال الآخرون : نعم .

قال المحققون : ليس الخلاف في مطلق الصيغة فإنها معلومة الوقوع ؛ لأن في اللغة ألفاظا^(٢) مخصوصة بالأمر ، كقولنا : أمرتك بكذا . أو أوجبت عليك كذا .

إنما الخلاف في أن صيغة «أفعل» هل هي مختصة بالأمر أولا^(٣) ؟

(١) أ : « بالوقف » بدل « الوقف »

(٢) في الأصل : ألفاظ .

(٣) قال الغزالي : وقد حكى بعض الأصوليين خلافا في أن الأمر هل له صيغة . وهذه الترجمة خطأ .

ثم قال : وإنما الخلاف في أن قوله «أفعل» هل يدل على الأمر بمجرد صيغته إذا تجرد عن القرائن .

انظر : المستصفى ٤١٧/١ .

واختلفوا فى صيغة «افعل» على ثمانية مذاهب :

فالجمهور على أنها : حقيقة فى الوجوب ، مجاز فى غيره .

وقال أبو هاشم : إنها حقيقة فى الندب ، مجاز فى غيره .

وقيل : إنها حقيقة للطلب المشترك بين الوجوب والندب .

وقيل : إنها مشتركة بين الوجوب والندب اشتراكا لفظيا .

وقال : أبو الحسن الأشعرى والقاضى بالتوقف فيهما ، أى فى الاشتراك والانفراد^(١) ، على معنى أن الصيغة تحتملهما ، ولا جزم بواحد منهما .

وقيل : إنها مشترك بين الثلاثة : الوجوب والندب والإباحة اشتراكا لفظياً .

وقيل : إنها للإذن المشترك فى الثلاثة ، أعنى الوجوب ، والندب والإباحة .

وقال الشيعة : إنها مشتركة فى الثلاثة والتهديد^(٢) .

ص - لنا ثبوت الاستدلال (بمطلقها)^(٣) على الوجوب شائعا متكررا من غير نكير ، كالعمل بالأخبار .

واعترض بأنه ظن .

وأجيب بالمنع .

(١) انظر : حاشية التفتازانى على شرح العضد ٧٩/٢ .

(٢) انظر : الاحكام للآمدى ١٤٤/٢ ، وفواتح الـرجموت ٣٧٣/١ .

(٣) زيارة من أ ، د ، ط ، ع والـبابرتى .

ولو سلم فيكفى الظهور في مدلول اللفظ ، والا لتعذر العمل
بأكثر الظواهر^(١) .

وأىضا : (مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ)

والمراد قوله : (أَسْجُدُوا) .

[وأىضا : (إِذَا قِيلَ لَهُمْ ارْكَعُوا) ذم على مخالفة أمره^(٢)]

وأىضا : تارك المأمور به عاص ، بدليل (أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي) .

وأىضا : (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) .

=

(١) قال السبكي في رفع الحاجب (ق ٧٧ الف) اعلم أن هذه المسألة مختلف في أنها
قطعية أو ظنية وهذا الجواب بناء على انها ظنية ، والأول على أنها على القطع .
وهو ضعيف ؛ فإن قصارى الإجماع السكوتى إفادة الظن . على أن الغزالي منع
انعقاد الإجماع ، ولا دفاع لهذا المنع .

(٢) ما بين القوسين ساقط من أ .

= والتهديد دليل الوجوب .

واعترض بأن المخالفة حملت^(١) على مخالفة^(٢) من إيجاب
ونذب .

وهو بعيد .

قولهم : مطلق .

قلنا : بل عام .

وأیضا : نقطع^(٣) بأن السيد إذا قال لعبده : خط هذا الثوب
ولو بكتابة أو إشارة ، فلم يفعل عُذَّ عاصيا .

ش - احتج المصنف على المذهب الأول بالإجماع والكتاب
والعرف .

أما الإجماع - فلأن الصحابة استدلوا بمطلق صيغة «افعل»
بدون قرينة ، على الوجوب ، وشاع هذا الاستدلال وذاع ، ولم ينكر
عليه^(٤) أحد . فيكون إجماعا على أن مطلق صيغة «افعل»
للووجوب ، كالعمل بالأخبار ؛ فإنه لما اشتهر بين الصحابة العمل
بها ، كان إجماعا .

وقد اعترض على هذا الدليل بأنه لايفيد إلا ظناً ، والظن

(١) المثبت من ع . وفيما عدا ع : حملة .

(٢) المثبت من ع . وفيما عدا ع : مخالفه .

(٣) كذا في جميع النسخ وفي ع : فنقطع .

(٤) ب ، د : لم ينكره .

لا يعتد به في أمثال هذه المسائل .

أجاب بأننا لانسلم أنه لا يفيد إلا ظناً ، بل يفيد القطع ؛ لأن
الاجماع قطعي .

ولئن^(١) سلم أنه لا يفيد إلا ظناً ، لكن لانسلم أن الظن
لا يكفي في مدلولات الألفاظ بل يكفي في مدلول اللفظ ظهور كونه
مدلولاً له ، وإلا لتعذر العمل (بأكثر الظواهر^(٢)) من الآيات
والأخبار .

وأما الكتاب ، فمنه قوله تعالى لإبليس : (مَا مَنَعَكَ آلَّا تَسْجُدَ
إِذْ أَمَرْتُكَ^(٣)) .

والمراد بقوله : (إِذْ أَمَرْتُكَ) ما خاطب به الملائكة ، وهو قوله
تعالى : (اسْجُدُوا^(٤)) .

ووجه التمسك بهذه الآية^(٥) أنه تعالى لما أمر الملائكة وإبليس
بالسجود لآدم ، وترك إبليس المأمور به ، ذمه على ترك المأمور به ،
إذ ليس المراد من قوله «مامنعك» الاستفهام بالاتفاق ، فيكون
للذم . فيلزم أن يكون الأمر للوجوب ، وإلا لما ذمه على ترك
السجود .

ومنه قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ^(٦)) .

(١) أ : وإن .

(٢) كذا في ع ، أ ، ب ، ج ، د . وفي الأصل : بظواهر .

(٣) ١٢ - الأعراف ٧ .

(٤) ١١ - الأعراف ٧ .

(٥) أ ، ب ، ج : بالآية بدل «بهذه الآية» .

(٦) ٤٨ - الرسائل ٧٧ .

ذم على مخالفة أمره التي هي ترك الركوع .

فلو لم يكن الأمر للوجوب - لما ذمهم ^(١) على مخالفته .

ومنه أن تارك الأمر عاص ؛ لقوله تعالى : (أَفَعَصَيْتَ

أَمْرِي ^(٢)) . والعاصي يستحق النار؛ لقوله تعالى : (وَمَنْ يَعَصِرِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ^(٣)) فيكون الأمر للوجوب ، وإلا لما كان تاركه مستحقا للنار .

ومنه قوله تعالى : (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ^(٤)) . هدد على مخالفة الأمر . فيكون الأمر للوجوب ، وإلا لما حسن التهديد على مخالفته .

واعترض على هذا الدليل بأن المخالفة لا يحمل على ترك المأمور به بل يحمل على مخالفته من وجوب وندب ، أى يحمل مخالفة الأمر على خلاف ما هو عليه بأن كان للوجوب فيحمل على الندب ، وبالعكس .

أجاب بأن حمل المخالفة على مخالفته من وجوب أو ندب ، بعيد ؛ لأن حمل المخالفة على ترك المأمور به ظاهر ، فيكون راجحا ، وحمل (اللفظ ^(٥) على) المرجوح مع وجود الراجع بعيد .

(١) في الأصل : لما ذمه .

(٢) الأصل الصحابي .

(٣) ٢٢ الجن ٧٢ .

(٤) ٦٣ النور ٢٤ .

(٥) زيادة من أ ، ب ، ج ، د .

واعترض ايضا^(١) بأننا لانسلم أنه يدل على أن جميع الأوامر للوجوب ، لأن الأمر في قوله تعالى «عَنْ أَمْرِهِ» مطلق ؛ لكونه مفردا ، والمطلق لايفيد العموم .

أجاب بأنه عام بدليل صحة الاستثناء .

وأیضا رتب الأمر بالحذر على مخالفة الأمر التي هي الوصف المناسب . فحيث وجدت مخالفة الأمر وجد الأمر بالحذر ، فيكون عاما .

وأما العرف فلأننا نقطع أن السيد إذا قال لعبده : خط هذا الثوب ، ولو كان الأمر بالخياطة بكتابة أو إشارة ، فلم يفعل العبد - عد عاصيا .

فلو لم يكن الأمر للوجوب - لما عدَّ عاصيا بترك المأمور به .

ص - واستدل بأن الاشتراك خلاف الأصل ، فثبت ظهوره في أحد الأربعة .

والتهديد والإباحة بعيد .

والقطع بالفرق بين «ندبتك إلى أن تسقيني» ، وبين «أسقني» ؛ ولا فرق إلا اللوم .

وهو ضعيف ، لأنهم إن سلموا الفرق فلأن (ندبتك) نص ، و(أسقني) محتمل .

(١) «أيضا» ساقط من أ .

ش - استدل على أن صيغة الأمر للوجوب بأن الأمر يستعمل في الوجوب والندب والإباحة والتهديد . ولا يكون مشتركا بين هذه الأربعة أو بين ثلاثة أو اثنين منها ؛ لأن الاشتراك خلاف الأصل . فثبت ظهوره لواحد من هذه الأربعة .

ولا يكون للإباحة ولا للتهديد ؛ لأنه بعيد ، إذ لم يذهب إليه ذاهب .

ولا يكون للندب أيضا ، وإلا لم يكن فرق بين قول القائل «ندبتك إلى أن تسقني» ، وبين قوله «أسقني» .

لكن نقطع بالفرق بينهما ، ولا فرق بينهما إلا اللوم ، فإن الأول لا يستحق تاركه اللوم ، والثاني يستحقه .

فتعين أن يكون للوجوب .

أجاب بأن الخصم لم يسلم الفرق^(١) بينهما . وعلى تقدير تسليم الفرق ، لانسلم أنه لا فرق بينهما إلا باللوم . بل الفرق أن قوله (ندبتك) نص في الندب ، وقوله (اسقني) محتمل .

وأیضا : لقائل أن يقول : لم لا يجوز أن يكون للقدر المشترك بين الاثنين أو الثلاثة^(١) (منها) .

ص - الندب . إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم . (فرده^(٢) إلى) مشيئتنا .

(١) في الأصل : أن الفرق .

(٢، ١) ساقطة من أ .

ورد بأنه إنما رده إلى استطاعتنا ، وهو معنى الوجوب .

ش - القائل بالندب احتج بقوله عليه السلام : «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم^(١)» .

فإنه رد الإتيان بالمأمور به إلى مشيتنا . فيكون الأمر للندب ، لأن المندوب هو المفوض إلى مشيتنا .

أجاب بأننا لانسلم أنه رد إلى مشيتنا ، بل رد إلى استطاعتنا ، وهو مقتضى الوجوب ، لأن الإتيان بالواجب مفوض إلى استطاعتنا ؛ لقوله تعالى : (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا^(٢)) .

ص - مطلق الطلب يثبت^(٣) الرجحان ، ولا دليل مفيد . فوجب جعله للمشترك دفعا للاشتراك .

قلنا : بل يثبت التقيد .

ثم فيه إثبات اللغة بلوازم الماهيات . وهو غير جائز .

(١) عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم .
رواه مسلم في ٤٣ - الفضائل ، ٣٧ - باب توقيره صلى الله عليه وسلم ، رقم (١٣٠) ١٨٣٠/٤

ورواه البخارى في ٩٦ - الاعتصام ، ٢٤٨ - باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رقم (٧٢٨٨) ٢٥١/١٣ عن أبي هريرة بلفظ : فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم .
(٢) ٢٨٦ - البقرة - ٢ .
(٣) ط : ثبت .

ش - القائل^(١) بكون الأمر للقدر المشترك بين الوجوب والندب احتج بأن مطلق الطلب ظاهر من الأمر^(٢) . ومطلق الطلب يثبت رجحان الفعل على الترك ، وهو مشترك بين الوجوب والندب .

ولادليل يوجب تقييد الطلب بالجزم أو عدمه . فوجب جعله للقدر المشترك ، دفعا للاشتراك والمجاز .

أجاب بأننا لانسلم أنه لا دليل يوجب تقييد الطلب بالجزم ، فإن دلائل الوجوب توجب تقييد الطلب بالجزم .

ولئن^(٣) سلمنا أنه لا دليل على التقييد ، لكن فيما ذكرتم إثبات اللغة بلوازم الماهيات ، وهو غير جائز .

أما الأول - فلأن رجحان الفعل على الترك لازم ماهية الوجوب والندب ، لأنه كلما وجد أحدهما وجد رجحان الفعل على الترك .

واستدل بأن رجحان الفعل لما كان لازما لكل واحد منهما ، يجب كون الأمر له .

وأما أنه غير جائز - فلأنه يوجب رفع المشترك ؛ إذ ما من مشترك إلا تشترك^(٤) مفهوماته في لازم . فيجعل اللفظ له دفعا للاشتراك .

(١) أ : القائلون :

(٢) أ : الامر من .

(٣) أ : وإن .

(٤) أ : إلا وقد تشترك .

وقيل^(١) : يمكن أن يكون مراد المصنف أن الاستدلال بلوازم
الماهية طريق عقلي ، ولا مجال للعقل في إثبات اللغة .

ولقائل أن يقول : لانسلم (لزوم^(٢)) رفع الاشتراك ؛ فإن
صحة هذا الاستدلال مشروط بعدم النص من الواضع على
الاشتراك .

ولا نسلم أن الاستدلال بلوازم الماهية لامدخل له في إثبات
اللغة ؛ لجواز أن يكون معه مقدمة عقلية ، ولا يكون^(٣) عقليا
صرفا .

ص - الاشتراك يثبت^(٤) الإطلاق ، والأصل الحقيقية .

ش - القائل بالاشتراك احتج بأنه ثبت الإطلاق في كل واحد
من الأربعة ، فيكون حقيقة فيها ؛ لأن الأصل في الاستعمال
الحقيقة .

ولم يتعرض المصنف لجوابه . لأن الحقيقة إما تكون أصلا إذا
لم يلزم منها محذور^(٥) ، وهو الاشتراك .

ص - القاضي : لو ثبت لثبت بدليل إلى آخره .

قلنا : بالاستقراءات المتقدمة .

(١) القائل هو الخنحي . انظر : النقود والردود ورقة ٢٦٥ الف)

(٢) زيادة من أ ، ب ، ج ، د .

(٣) ب : ولا يكون أى لا يكون الاستدلال الخ .

(٤) ط : ثبت .

(٥) أ : المحذور .

ش - احتج القاضى على التوقف بأنه لو ثبت كون الأمر لواحد من معانيه ، لكان ثبوته إما عن دليل أو لا عن دليل .

والثاني باطل ؛ لأن القول بلا دليل غير مفيد .

والأول لا يخلو إما أن يكون الدليل عقليا ، وهو باطل ؛ إذ لا مجال للعقليات .

أو نقليا متواترا ، وهو يوجب عدم الخلاف .

أو آحادا ، وهو لا يفيد العلم .

أجاب بأن الاستقرئات المتقدمة دليل ثبوته .

ص - الإذن المشترك كمطلق الطلب .

ش - القائل بكونه^(١) حقيقة فى الإذن الذى هو القدر المشترك بين الوجوب والندب والإباحة ، دليله^(٢) كدليل القائل بكونه لمطلق الطلب ، وجوابه كجوابه .

ص - (مسألة) صيغة الأمر (بمجردها^(٣)) لا تدل على تكرار ، ولا (على^(٤)) مرة .

وهو مختار الإمام .

الأستاذ للتكرار مدة العمر مع الإمكان .

وقال كثير : للمرة ، ولا يحتمل التكرار . وقيل بالوقف .

(١) أ : لكونه .

(٢) ب : دليل .

(٣) زيادة من ط ، ع ، ولفظ «الأمر ساقط من أ .

(٤) زيادة من ب ، د ، ط ، ع .

ش - صيغة الأمر إذا جردت عن القرائن المشعرة بالمرة أو التكرار ، لاتدل على تكرار ولا على مرة .

وهو مختار إمام الحرمين^(١) . والمصنف قد اختاره .

وقال الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائيني : إنها تقتضي^(٢) التكرار مدة العمر لكن مع الإمكان .

وقال كثير من الأصوليين : إنه للمرة ولايحتمل التكرار .

وقيل بالوقف وفسر تارة بكونه مشتركا بين المرة والتكرار وأخرى بعدم العلم بالواقع^(٣) .

(١) انظر : البرهان ٢٢٩/١ فقره ١٤٢ والمرة لابد منها .

(٢) أ : إنه يقتضى .

(٣) اختلف الأصوليون في الأمر العرى عن القرائن . فذهب الاستاذ أبو إسحاق الأسفرائيني وجماعة من الفقهاء والمتكلمين الى انه مقتضى التكرار المستوعب لزمان العمر مع الإمكان . وذهب آخرون إلى أنه للمرة الواحدة ومحتمل للتكرار ومنهم من نفى احتمال التكرار ، وهو اختيار أبي الحسين البصرى وكثير من الأصوليين . ومنهم من توقف في الزيادة على المرة ولم يقض فيها بنفى ولا إثبات ، وإليه ميل إمام الحرمين والواقفية . ومختار الأمدى أن المرة الواحدة لابد منها في الامتثال ، وهو معلوم قطعاً ، والتكرار محتمل وعند عامة الحنفية لا يحتمل التكرار ، وفي عامة كتب الشافعية أن الأمر لطلب الماهية فقط ، لا للتكرار ولا للمرة والمرة ضرورية ، وعند أحمد للتكرار حسب الإمكان .

انظر : إحكام الأمدى ١٥٥/٢ ، والمعتمد ١٠٨/١ ، والتبصره ٤١ ، والمنتهى لابن الحاجب ٦٧ ، والاحكام لابن حزم ٤٠١/٣ ، والمنحول ١٠٨ ، والابهاج ونهاية السؤال ٢٩/٢ ، وإرشاد الفحول ٩٧ ، وأصول السرخنى ٢٠/١ ، وكشف البزدوى ١٢٣/١ ، والتلويح على التوضيح ١٥٨/١ ، ومسلم الثبوت ٣٨٦/١ ، وتيسير التحرير ٣٥١/١ وفتح الغفار ٣٦/١ ، والمغنى للخبازى ٣٤ ، والمختصر للبعلي ص ٩٩ والمستصفى ٢/٢ ، والمحصول ١٦٢/٢/١ ، وجمع الجوامع (بحاشية العطار) ٤٠٨/١ والمنهاج (بشرح البد خشى) ٣٥/٢ وأدب القاضى للماوردي ٢٨٠/١ .

ص - لنا : أن المدلول طلب حقيقة الفعل ، والمرة والتكرار خارجي ، ولذلك يبرأ بالمرة .

وأيضاً : فإننا قاطعون بأن المرة والتكرار من صفات الفعل ، كالقليل والكثير . ولا دلالة للموصوف على الصفة .

ش - احتج المصنف على ما هو مختار الإمام بوجهين :

الاول - أن مدلول الأمر طلب حقيقة الفعل . والمرة والتكرار خارج عن مدلوله ؛ لأنه لو كان أحدهما داخلاً في مدلوله وقُرِنَ^(١) الأمر به ، لزم التكرار . وبالأخر^(٢) لزم النقص^(٣) .

والذي يدل على أن التكرار خارج عن مدلول الأمر أن المأمور يبرأ ، أى يخرج عن عهدة المأمور به بالمرة .

الثاني أنا نقطع بأن المرة والتكرار ليس واحد منهما داخلاً في حقيقة الفعل ، بل من صفاته الخارجية عنه ، كالقليل والكثير ، ولا دلالة للموصوف على الصفة أصلاً . فلا دلالة للفعل على المرة والتكرار والقليل والكثير .

ولذلك لا يختص المصدر^(٤) بواحد (منها)^(٥) .

والأمر لا يدل إلا على تحصيل الفعل ، فلا يدل على المرة

(١) في الأصل : وفرق .

(٢) ج : «وإلا» بدل «وبالأخر» .

(٣) المثبت من أ ، ب ، ج فلو قال أفعَل هذا أبداً أو أفعله مرة واحدة وقلنا إن الأمر للتكرار - لكان الأول تكراراً والثاني نقضاً انظر المحصول ١٦٨/٢/١ .

(٤) أ : بالمصدر .

(٥) زيادة من أ ، ب ، ج ، د .

والتكرار .

ص - الأستاذ : تكرر^(١) الصوم والصلاة .

ورد بأن التكرار من غيره .

وعورض بالحج .

قالوا : ثبت في «لاتصم» فوجب في «صُم» ؛ لأنها طلب .

رد بأنه قياس .

وبالفرق بأن النهي يقتضي النفي .

وبأن التكرار في الأمر مانع من غيره ، بخلاف النهي .

قالوا : الأمر نهي عن ضده ، والنهي يعم فيلزم (التكرار^(٢))
ورد بالمنع .

وبأن اقتضاء النهي للأضداد دائما ، فرع على تكرار الأمر .

ش - الأستاذ ومن تابعه احتجوا^(٣) على أن الأمر يقتضي
التكرار بثلاثة وجوه :

الأول - أن الأمر ورد في الصلاة والصوم وحمل على التكرار
فيهما . فلو لم يكن مقتضيا للتكرار لما حمل على التكرار فيهما .

(١) ط : تكرر .

(٢) زيادة مما سوى الأصل .

(٣) أ ، ب ، ج : «أجمعوا» بدل «احتجوا» .

أجاب بأن تكرار الصلاة والصوم ليس بمستفاد من الأمر ، بل من غيره ، وهو فعل الرسول عليه السلام .

وعورض بأن الأمر ورد في الحج وحمل على المرة . فلو كان مقتضيا للتكرار لما حمل على المرة .

الثاني - أن النهي مثل قوله «لَا تَصُمْ» يقتضى التكرار ، فوجب أن يقتضى الأمر ، مثل (صُمْ) التكرار .

والجامع بينهما : الطلب .

ورد هذا الدليل بأنه قياس في اللغة ، وقد مر أن القياس في اللغة غير مفيد .

وبالفرق من وجهين :

الأول - أن النهي يقتضى نفي الفعل ، ونفي الفعل دائما ممكن . والأمر يقتضى الإتيان بالفعل ، والإتيان بالفعل دائما غير ممكن .

الثاني - أن التكرار في النهي يمنع (عن^(١)) نهى غيره ، بخلاف التكرار في الأمر ؛ فإنه يمنع عن الأمر بغيره .

الثالث - أن الأمر بالشئ نهى عن ضده ، والنهي عن ضده يقتضى التكرار . فيلزم أن يقتضى الأمر التكرار .

أجاب بأننا لانسلم أن الأمر بالشئ نهى عن ضده .

(١) زيادة من أ ب ، ج ، د .

وعلى تقدير التسليم ، لا نسلم أن النهي الضمنى يقتضى التكرار ؛ لأن اقتضاء النهي الضمنى التكرار فرع على اقتضاء الأمر التكرار . فلا يستدل بتكرار النهي الضمنى على تكرار الأمر ، والإِ كان مصادرة على المطلوب .

ص - المرة : القطع بأنه إذا قال : ادخل ، فدخل مرة امثل .

قلنا : امثل لفعل ما أمر به ؛ لأنها من ضروراته ، لا لأن الأمر ظاهر فيها ، ولا فى التكرار .

ش - القائل بأن الأمر يقتضى المرة احتج بعرف الاستعمال .

وتقريره أنا نقطع بأن السيد إذا قال لعبده : « ادخل » ؛ فدخل مرة ، عُدَّ ممثلاً .

فلو كان الأمر للتكرار - (١) لم يكن ممثلاً ؛ لأنه لم يأت بالمأمور

به .

أجاب بأنه إنما يُعَدُّ العبد ممثلاً لأنه (٢) أتى بفعل ما أمر به . لأن المرة من ضرورة الفعل المأمور به . لا أن (٣) الأمر ظاهر فى المرة ، ولا يكون ظاهراً فى التكرار .

ص - الموقف : لو ثبت إلى آخره .

ش - احتج القائل بالموقف بأنه لو ثبت المرة والتكرار لثبت إما بلا دليل أو بدليل إلى آخره .

(١) أ : إن لم يكن . وزيادة «إن» خطأ .

(٢) أ : لأن ، والصحيح «لأنه» .

(٣) أ : لأن ، وهو خطأ .

وتقريره مع إجاب عنه قد مرّ .

ص - (مسألة) الأمر إذا علق على علة ثابتة وجب (تكرره بتكررها^(١)) اتفاقاً ؛ للإجماع على اتباع العلة لا (للأمر^(٢)) .

فإن علق على غير علة - فالمختار : لا يقتضى .

لنا : القطع بأنه إذا قال : «إن دخلت السوق فاشتر كذا» - عُدّ ممثلاً بالمرة مقتصرًا .

ش - هذه المسألة فزع على عدم اقتضاء الأمر التكرار^(٣) .

إذا علق أمر على صفة فلا يخلو من أن تكون عليه تلك الصفة ثابتة أم لا .

فإن كانت ثابتة - وجب تكرر^(٤) الفعل بتكرر^(٥) تلك العلة بالاتفاق ؛ لأن الإجماع منعقد على اتباع العلة ، على معنى أن تكرار العلة يوجب تكرار المعلول ، لا أن^(٦) الأمر يقتضى التكرار .

وإن لم تكن على الصفة ثابتة - فقد اختلفوا فى وجوب تكرار^(٧) الفعل بتكرر الصفة .

والمختار أن تكرر الصفة لا يقتضى تكرر الفعل .

والدليل عليه أنا نقطع أن السيد إذا قال لعبده : إن دخلت

(١) فى الأصل : تكراره . بتكرارها .

(٢) فى الأصل : «للدليل بدل «للأمر» وفى أ . على اتباع علة الأمر .

(٣) أ : للتكرار .

(٤ - ٧) فى الأصل : تكرار .

(٦) فى ما عدا الأصل : لا لأن .

السوق فاشتر اللحم - عُدَّ العبد ممتثلاً باقتصاره على شراء اللحم مرة واحدة .

وإن أخذ العبد يشترى اللحم كلما دخل السوق ، عُدَّ مستحقاً للوم .

ولم كان مقتضياً للتكرار لما كان كذلك .

ص : قالوا : ثبت ذلك في أوامر الشرع^(١) :

﴿إِذَا قُمْتُمْ﴾ ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ .

قلنا : في غير العلة بدليل خاص .

قالوا : تكرر للعلة^(٢) ، فالشرط ؛ لانتفاء المشروط (بانتفائه^(٣)) .

ش - احتج القائلون بأن تعليق الأمر على الصفة مطلقاً يقتضى التكرار بوجهين :

أحدهما - أنه ثبت في أوامر الشرع تكرر وجوب الفعل بتكرر الصفات التى علق الأمر عليها ، سواء كانت الصفات شروطاً أو عللاً .

(١) أ : في أول أمر الشرع .

(٢) في الأصل وأ : العلة .

(٣) زيادة من أ ، د ، ط .

كقوله تعالى : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ^(١)) .

وقوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ^(٢)) .

وقوله تعالى : (وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا^(٣)) .

فإن في جميع هذه الصور أفاد التكرار .

ولو لم يكن تعليق الأمر على الصفة مطلقا مفيدا للتكرار - لما كان كذلك .

أجاب بأن تكراره في الصفة التي هي علة إنما هو لتكرار العلة . ولا نزاع فيه وفي الصفة التي هي غير العلة بدليل خاص اقتضى ذلك ، لا لِأجل التعليق .

الثاني : - أن الأمر المعلق على العلة يوجب تكرار العلة تكرره . فالمعلق على الشرط أولى أن يوجب تكرار الشرط تكرره ؛ لأن الشرط أقوى من العلة ؛ لانتفاء المشروط عند انتفاء الشرط . بخلاف المعلول فإنه لا ينتفى بانتفاء علته ، كالمعلول النوعي .

أجاب بأن العلة أقوى من الشرط لأن العلة مقتضية لمعلولها ،

(١) ٦ المائدة ٥ .

(٢) ٢ النور ٢٤ .

(٣) ٦ المائدة ٥ .

أى كلما وجدت ، وجد المعلول .

بخلاف الشرط فإنه لا يقتضى مشروطه ، إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط .

وكون المعلول النوعى ثابتا عند عدم علته لا يقدح فى اقتضاء التكرار ، لأن التكرار يستفاد من وجود العلة .

بخلاف الشرط فإنه لما لم يلزم من وجوده وجود المشروط - لزم القدح فى اقتضاء التكرار .

ص - (مسألة) القائلون بالتكرار قائلون بالفور .

ومن قال : المرة تبرىء ، قال بعضهم للفور .

وقال : القاضى إما الفور أو العزم .

وقال الإمام بالوقف لغة ؛ فإن^(١) بادر ، امثل .

وقيل بالوقف ، وإن بادر .

وعن الشافعى - رضى الله عنه - ما اختير فى التكرار .

وهو الصحيح .

لنا : ما تقدم .

ش - اعلم أن القائلين بأن الأمر يقتضى التكرار ، قائلون بأنه يقتضى

(١) فى الأصل : وإن .

الفور^(١) ؛ لأن اقتضاء الفور يلزم اقتضاء التكرار ؛ لأن من ضرورة التكرار استغراق جميع الأوقات من وقت الأمر إلى آخر العمر .

وأما القائلون بأن المرة الواحدة تبرئ المأمور عن فعل المأمور به ، فقد اختلفوا .

فقال بعضهم : إنه يقتضى الفور .

وقال القاضي : إنه يقتضى أحد الأمرين : إما الفور أو العزم على الفعل .

وقال إمام الحرمين بالوقف لغة^(٢) ، على معنى أنه لا يعلم لغة من غير قرينة أنه يقتضى الفور أو التراخي . فإن بادر المأمور وأتى بالمأمور به على الفور ، كان ممثلاً .

وقيل بالوقف ، وإن بادر المأمور وأتى بالمأمور به على الفور ، لم^(٣) يُقطع بكونه ممثلاً ، بل يتوقف فيه أيضاً ، كما يتوقف في الفور^(٤) .

(١) تفسير الفور أنه يجب تعجيل الأداء بعد توجه الأمر في أوقات إمكان الأداء فيه ، فيأثم بالتأخير عن أول وقت الإمكان ، لكنه يآثم إثماً موقوفاً بالأداء ، حتى لو أدى بعده يرفع ذلك الأثم له .

وتفسير التراخي أنه يجوز تأخير الأداء عن أول وقت إمكان الأداء ، ولا يآثم بالتأخير إلى آخر العمر ، لا أنه يجب تأخيره عنه ، بحيث لو أتى فيه لا يعتد به . لأنه ليس مذهباً لأحد . انظر المعدن ص ١٧٤ ، ١٧٧ .

(٢) انظر : البرهان ٢٣٢/١ فقره ١٤٣ .

(٣) أ : «بل» بدل «لم» .

(٤) في حاشية الأصل : أي يتوقف في الامتثال بالمبادرة كما يتوقف في الفور هل يدل الامر عليه أم لا .

ونقل عن الشافعي ما اختير في التكرار . وهو أنه لا يقتضى الفور ، كما لا يقتضى التكرار^(١) .

وهو المختار عند المصنف . والدليل عليه ما تقدم في التكرار .

وتقريره أن مدلول الأمر : طلب تحصيل الفعل . والفور والتراخي خارجان عن مفهومه . فلا يكون الأمر مقتضيا للفور ولا للتراخي .

وأىضا : الفور والتراخي من صفات الفعل ، ولا دلالة للموصوف على الصفة .

ص - الفور . لو قال : «أسقني» . وآخر^(٢) عُدَّ عاصيا . قلنا : للقرينة .

قالوا : كل مخبرٍ أو منشيءٍ فقصدته الحاضر ، مثل زيد قائم ،

(١) قال عبدالعزيز البخارى في شرح أصول البيزدوى (٢٥٤/١) : إختلف العلماء في الأمر المطلق أنه على الفور أم على التراخي . فذهب أكثر أصحابنا وأصحاب الشافعي وعامة المتكلمين إلى أنه على التراخي . وذهب بعض أصحابنا منهم الشيخ أبو الحسن الكرخي وبعض أصحاب الشافعي ، منهم أبو بكر الصيرفي وأبو حامد إلى أنه على الفور . وذهب طائفة من أصحاب الشافعي إلى أنه على الوقف لايحمل على الفور لا على التراخي إلا بدليل . وكذا في غاية التحقيق ص ٧٣ . وانظر ايضا : أصول السرخي ٢٦/١ ، وتخريج الفروع على الأصول للزنجابى ص ١٠٨ ، والمنخول ص ١١١ ، والتبصره ص ٥٢ ، ٥٣ ، والإبهاج ٣٦/٢ والاحكام للآمدى ١٦٥/٢ ، والمحصول ١٨٩/٢/١ ، والمدخل لابن بدران ص ١٠٣ ، وتنقيح الفصول ص ١٢٨ ، وقواعد الأصول ص ١١٠ ، والمسوده ص ٢٤ ، ومختصر البعلى ص ١٠١ ، وتيسير التحرير ٣٥٦/١ .

(٢) فيما سوى ط ، ع : فأخر .

وأنت طالق .

رد بأنه قياس .

وبالفرق بأن في هذا استقبالا^(١) قطعاً .

قالوا : طلب ، كالنهي والأمر نهي عن ضده .

وقد تقدما .

قالوا : (مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ^(٢)) فذم على ترك
البدار .

قلنا : لقوله : (فَإِذَا سَوَّيْتُهُ) .

قالوا : لو كان التأخير مشروعاً - لوجب أن يكون إلى وقت
معين .

ورد بأنه يلزم لو صرح بالجواز .

وبأنه إنما يلزم أن لو كان التأخير مُتَعَيِّناً^(٣) .

وأما في الجواز فلا ؛ لأنه متمكن من الامتثال .

قالوا : قال^(٤) : (سَارِعُوا) (فَاسْتَبِقُوا) .

قلنا : محمول على الأفضلية ، والإل لم يكن مسارعاً .

(١) في الأصل : استقبالا ، وهو تصحيف .

(٢) زيادة من أ ، ب ، ط ، ع .

(٣) ع : مشروعا بدل معيناً وما اثبتناه موافق للسياق والشرح .

(٤) ط ، ع : قال الله تعالى بدل «للفور» .

ش - القائلون بأن الأمر يقتضى الفور ، احتجوا بسبعة وجوه :
الأول - إذا قال السيد لعبده : اسقنى ماء ، فإنه يفهم منه طلب السقي على الفور ؛ لأنه لو أخر ، عُدَّ العبد عاصيا ، واستحق اللوم .

فلو لم يكن الأمر مقتضيا للفور^(١) لما كان كذلك .
أجاب بأن الفور مستفاد من القرينة لا من مطلق الأمر .
الثانى - أن كل مخبر ومنشئ يقصد^(٢) بإخباره وإنشائه الزمان الحاضر ، مثل : زيد قائم ، وأنت طالق .
فكذا الأمر بأمره ؛ لأنه قسم من الكلام .
أجاب بأنه قياس فى اللغة فلا يفيد .

وبالفرق بأن فى هذا ، أى الأمر استقبالا^(٣) قطعاً ؛ لأن الأمر طلب تحصيل الفعل ، وطلب تحصيل الفعل مقدم على حصوله .
فيكون الفعل المأمور به مستقبلاً بالنسبة إلى زمان صدور الأمر عن الآمر .

بخلاف سائر الإنشاء ؛ فإنه لا يجب وقوعه فى الزمان المستقبل . مثل قول الرجل لزوجته : أنت طالق ؛ فإن وقوع الطلاق لا يتأخر عن التلفظ بالطلاق .

(١) أ : للأمر بدل «للفور»

(٢) يقصد ساقط من أ .

(٣) فى الأصل : استقبالا ، وهو تصحيف .

ولقائل أن يقول أيضا : لانسلم أن الخبر يقتضى الزمان الحاضر ، فإنه^(١) قد يكون للاستقبال . مثل قول القائل : سيضرب زيد .

الثالث - أن الأمر طلب كالنهي . والنهي يقتضى الفور فكذا الأمر ، قياسا عليه .

الرابع - أن الأمر بالشئ نهي عن ضده ، والنهي عن الضد يستلزم الفور ، فكذا الأمر المستلزم للنهي عن الضد .

وقد تقدم هذان الوجهان مع الجواب عنهما فى المسألة المتقدمة .

الخامس - أنه أمر الله سبحانه وتعالى الملائكة وإبليس بالسجود لآدم ، وترك إبليس السجود ، فذمه الله تعالى على ترك السجود على الفور ، بدليل قوله : (مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أُمِرْتُكَ) لأنه ليس للاستفهام ، فيكون للذم .

فلو لم يكن الأمر على الفور لما حسن الذم على ترك السجود ؛ إذ كان لإبليس أن يقول : إنما تركت السجود لأنه لم يجب على الفور .

أجاب بأن فى هذه الصورة اقتضى الفور ، لا لكونه أمرا ، بل لقوله تعالى : (فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ)^(٢) .

(١) فى الأصل : وإنه .

(٢) ٢٩ - الحجر - ١٥ . ٧٢ - ص - ٢٨ .

فإنه دل على وجوب السجود عقيب التسوية ونفخ الروح ولا يلزم منه أن يكون الأمر المطلق مفيدا للفور .

السادس - لو كان التأخير مشروعا ، لوجب أن يكون إلى وقت معين عند المكلف . والتالى باطل .

بيان الملازمة : أنه لو لم يكن التأخير إلى وقت معين عند المكلف ، لزم تكليف مالا يطاق ؛ لأن الله تعالى كلف المكلف بالفعل وأوجب عليه أن لا يؤخره عن وقته ، مع أن المكلف لم يعلم ذلك الوقت الذي قد كلف بالمنع من التأخير عنه . فيكون تكليفا بما لا يعلم ، وذلك تكليف مالا يطاق .

وأما انتفاء التالى ؛ فلأن ذلك الوقت ليس إلا وقتا يغلب على ظن المكلف أنه لا يعيش بعده ؛ لأن القائلين بالتراخي قائلون به .

ولكن غلبة ظن المكلف لا بد لها من دليل ، وليس إلا كبر السن أو مرضا شديدا^(١) ، لكن كثيرا من المكلفين قد يموتون دونهما .

أجاب أولا - بأن هذا الدليل منقوض بما إذا صُرح للمكلف بجواز التراخي ، مثل أن يقول : صل متى شئت ؛ فإنه يطرد هذا الدليل فيه ، مع أنه للتراخي بالاتفاق .

وثانيا - بأنه لا نسلم أنه إذا لم يجب التأخير إلى وقت معين عند المكلف لزم تكليف مالا يطاق . وإنما يلزم ذلك أن لو كان التأخير متعينا ، ولم يحز الاتيان بالمأمور به على الفور^(٢) .

(١) ١ : مرض شديد .

(٢) ١ : بالفور .

وأما اذا جاز الإتيان به على الفور - كما هو مذهبنا - لا يلزم تكليف ما لا يطاق ؛ لتمكن المكلف من الامتثال^(١) بالمأمور به على الفور حينئذ .

السابع - أن يقال : فعل المأمور به من الخيرات وسبب للمغفرة . فوجب الإتيان به على الفور ؛ لقوله تعالى : (سارعوا إلى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ)^(٢) . وقوله تعالى : (فَاسْتَبِقُوا الخيرات)^(٣) ؛ فإنه أمر بالمسارعة والمسابقة ، والأمر للوجوب .

أجاب بأن الأمر بالمسابقة والمسارعة محمول على الأفضلية على معنى أن المسارعة والمسابقة أولى وأفضل من التأخير ؛ لأنه لو حمل على وجوب المسارعة والمسابقة ، لتضييق وقته^(٤) ، فلم يتمكن من تركه ، فلا يكون المأمور مسارعا عند إتيانه في وقته ؛ لأن المسارع هو مباشر الفعل في وقت مع جواز الإتيان به بعد ذلك الوقت .
ص - القاضى ما تقدم فى الموسع .

ش - دليل القاضى ما تقدم فى الواجب الموسع من وجوب العزم فى أول الوقت أو الإتيان بالمأمور به .

وتقريره مع الجواب (يعلم^(٥)) من ثمة ، فلم يحتج إلى إعادته .

(١) كذا فى أ ، ب ، ج ، د . وفى الاصل «الايان» .

(٢) ١٢٢ آل عمران ٣ .

(٣) ١٤٨ البقرة ٢ .

(٤) أ : لتضييق وقته .

(٥) زيادة من أ ، ب ، ج ، د .

ص - الإمام : الطلب متحقق ، والتأخير مشكوك فوجب
البدار .

وأجيب بأنه غير مشكوك .

ش - قال الإمام : طلب تحصيل الفعل متحقق من الأمر ،
والخروج عن عهده بالتأخير ، مشكوك فيه . فوجب ترك المشكوك
فتعين البدار .

أجاب أن طلب تحصيل الفعل مشترك بين التأخير والبدار ،
وكما يحتمل التأخير يحتمل البدار . ولا ترجيح لأحدهما على الآخر .
وكما يخرج عن عهده بالبدار ، يخرج عن عهده بالتأخير . فلا يكون
الخروج عن عهده بالتأخير مشكوكا .

ص - (مسألة) اختيار الإمام والغزالي رحمهما الله - أن الأمر
بشيء معين ليس نهيا عن ضده ، ولا يقتضيه عقلا^(١) .

وقال القاضي ومتابعوه : نهى عن ضده .

ثم قال : يتضمنه .

ثم اقتصر قوم^(٢) .

وقال^(٣) القاضي : والنهي كذلك فيهما .

ثم منهم من خص الوجوب دون الندب .

(١) أ : ليس نهيا عن ضده . ثم قال : لا يتضمنه ولا يقتضيه عقلا .

(٢) العبارة ما بين القوسين ساقطة من أ .

(٣) قال ساقط من أ .

ش - اختلفوا في أن الأمر بشيء معين هل هو بعينه نهي عن ضده أم لا (١) ؟

اختيار إمام الحرمين (٢) والغزالي (٣) أن الأمر بشيء معين لا يكون نهيا عن ضده ولا يقضيه عقلا ، أى لا يستلزمه .

والمراد بالضد ما يستلزم ترك المأمور به .

والظاهر أنه لفائدة في قوله «معين» .

قيل : (٤) فائدته الاحتراز عن الأمر بالضدين على سبيل البدل ، فإنه في تلك الصورة ليس نهيا عن ضده .

وقيل (٥) : فائدته الاحتراز عن مثل قول القائل : «افعل شيئا» فإن المأمور به في مثل هذه الصورة لا ضد له . وعلى تقدير أن يكون له ضد ، لا يكون الأمر بمثله نهيا عن ضده .

(١) قال السبكي في رفع الحاجب (ق ٨٠ ب) هذه المسألة عظيمة الإشكال متشعبة الأقوال .

وانظر تفصيل هذه المسألة في الإحكام للأمدى ١٧٠/٢ وما بعدها ، والمحصل ٢٢٤/٢/١ وما بعدها ، والمنخول ١١٤ ، والمسودة ٤٩ ، والمعتمد ١٠٦/١ ، والتبصرة ٨٩ ، وتخريج الفروع للزنجاني ٢٥١ ، وأصول السرخي ٩٤/١ ، والتنقيح والتوضيح ٢٢٣/١ .

وقال الكرماني في النقود والردود (ق ٢٧٠ - أ) : أعلم أن معظم دعاوى هذه المسألة ودلائلها مما زاد المصنف على المحصول والإحكام .

(٢) انظر البرهان ٢٥٢/١ فقرة ١٦٤ .

(٣) انظر : المستصفى ٨٢/١ .

(٤) القائل هو الحلي . انظر : النقود والردود ق ٢٧٠ الف .

(٥) القائل هو القطبي نفس المرجع .

وفيها تعسف .

وقال القاضي أبوبكر ومتابعوه أولاً : الأمر بالشئ بعينه نهى
عن ضده .

ثم قال القاضي ثانيا : إن الأمر بالشئ يتضمن النهي عن
ضده ، أى يستلزمه .

ثم اقتصر قوم من القائلين بكونه نهيا عن ضده على أن الأمر
بالشئ نهى عن ضده ، أو يستلزمه . ولا يكون^(١) النهي عن الشئ
أمرا بضده ، ولا مستلزما له .

وقال القاضي : والنهي كذلك فيهما ، أى النهي عن الشئ ،
أمر بضده أو يقتضيه^(٢) عقلا .

ثم من القائلين بكون الأمر بالشئ نهيا عن ضده أو مستلزما
له ، من قال : إن أمر الإيجاب نهى عن ضده أو مستلزم له ، لا أمر
الندب .

ومنهم من لا يخص به .

ص - لنا : لو كان الأمر نهيا عن الضد^(٣) أو يتضمنه - لم
يحصل بدون تعقل الضد والكف عنه ؛ لأنه مطلوب النهي .
ونحن نقطع بالطلب مع الذهول عنها .

(١) أ ، ب ، ج ، د : «لم يكن» بدل «لا يكون» .

(٢) أ : «أو نقيضه» بدل «أو يقتضيه» .

(٣) أ : «ضده» بدل «الضد» .

واعترض بأن المراد : الضد العام . وتعقله حاصل ؛ لأنه لو كان عليه^(١) لم يطلبه .

وأجيب بأنه طلبه في المستقبل .

ولو سلم فالكف واضح .

ش - احتج المصنف على أن الأمر بالشئ لا يكون نهياً عن ضده ، ولا يقتضيه^(٢) عقلاً بأنه لو كان الأمر بالشئ نهياً عن ضده ، أو مقتضياً للنهي عن ضده بطريق التضمن ، لم يحصل الأمر بدون تعقل الضد ، وتعقل الكف عن الضد .

والتالي باطل .

أما الملازمة - فلأن الأمر حينئذ لا يحصل بدون النهي عن ضده . والنهي عن الضد لا يحصل بدون تعقل الكف عن الضد ؛ لأن الكف عن الضد مطلوب النهي ، والنهي لا يحصل بدون تصور المطلوب منه ، لامتناع طلب غير المتصور ، وتعقل الكف عن الضد لا يعقل بدون تعقل الضد .

وأما انتفاء التالي - فلأننا نقطع أن الأمر قد^(٣) يطلب شيئاً مع الذهول عن ضده والكف عنه .

واعترض على هذا الدليل بمنع انتفاء التالي ؛ فإننا لانسلم تحقق

(١) أ : بما لو كان عليه .

(٢) أ : ولا نقضيه .

(٣) «قد» ساقط من أ .

الطلب مع الذهول عن ضده والكف عنه ؛ لأن الضد قد يطلق على ما يستلزم فعله ترك المأمور به ، كالأكل والشرب بالنسبة إلى الصلاة .

وقد يطلق على ترك المأمور به .

والأول خاص والثاني عام .

والمراد بال ضد ههنا هو الضد العام .

ويمتنع تحقق الطلب مع الذهول عن الضد العام ؛ لأن تعقل الضد العام حاصل عند الأمر بالشئ ؛ لأن الأمر عند الأمر يعلم ترك المأمور به ؛ لأنه لو علم أن المأمور على الفعل^(١) المأمور به - لم يأمره ؛ لامتناع تحصيل الحاصل .

أجاب بأنا لانسلم أن الأمر لو علم أن المأمور على الفعل لم يأمره .

قوله : لامتناع تحصيل الحاصل .

قلنا : لانسلم لزوم تحصيل الحاصل .

وإنما يلزم أن لو كان الأمر يطلب به تحصيل الفعل في الحال ، وهو ممنوع ، فإن الأمر يطلب به الفعل في الزمان المستقبل . ولو سلم أن الضد العام معلوم للأمر ، ولكن الكف واضح

(١) أى متلبس به .

أنه غير معلوم له^(١) .

ولقائل أن يقول : إن أمر الإيجاب لا يتحقق بدون الكف عن
الضد العام ؛ لأن أمر الإيجاب هو طلب الفعل مع المنع من تركه .

ص - القاضي : لو لم يكن إياه - لكان ضدا^(٢) أو مثلاً ، أو
خلافاً .

لأنهما إما أن يتساويا في صفات النفس أولاً .

الثاني : إما أن يتنافيا بأنفسهما أولاً .

فلو^(٣) كانا مثليين أو ضديين لم يجتمعا .

ولو^(٤) كانا خلافيين - لجاز أحدهما مع ضد الآخر وخلافه ؛
لأنه حكم الخلافيين .

ويستحيل الأمر مع ضد النهي عن ضده ، وهو الأمر بضده ؛
لأنهما نقيضان .

أو تكليف بغير الممكن .

وأجيب : إن أراد بطلب ترك ضده ؛ طلب الكف منع

(١) تقرير العضد أولى من هذا وفيه : ولو سلم فالكف واضح يعلم بالمشاهدة ولا

حاجة في العلم به إلى العلم بفعل الضد ويعلق عليه السعد بقوله : إذ كون الأمر
بالقيام نهياً عن ترك القيام أظهر من أن يخفى السعد على شرح العضد ٨٦/٢ .

(٢) ١ : الأمر الإيجاب ، وهو خطأ .

(٣) الأصل ، ج : فإن .

(٤) ١ : وإن .

لازمهما عنده ، فقد يتلازم^(١) الخلافان ، فيستحيل ذلك .
وقد يكون كل منهما^(٢) ضد ضد الآخر كالظن والشك ، فإنهما
معاً ضد العلم .
وإن أراد بترك ضده عين الفعل المأمور به - رجع النزاع لفظيا
في تسميته تركا . ثم في تسمية طلبه نهيا .
القاضي أيضا : السكون عين ترك الحركة ، فطلب
السكون ، طلب ترك الحركة .
وأجيب بما تقدم .

ش - احتج القاضي على أن الأمر بالشئ نهى عن ضده
بوجهين :

الأول - لو لم يكن الأمر بالشئ عين النهى عن ضده - لكان
إما ضدا له أو مثلا (له)^(٣) أو خلافا له .
والتالى باطل .

أما الملازمة - فلا نحصره في الثلاثة على تقدير أن يكون

(١) أ ، اليابرتى : تلازم .

(٢) د : كل واحد منهما .

(٣) زيادة مما سوى الأصل .

غيره ؛ لأنه حينئذ إما أن يكون مساويا (له)^(١) في صفات نفس الماهية ، أى في تمام^(٢) ذاتياته أولا .

والأول هما المثان ، كزيد وخالد .

والثاني إما يتنافيا لذاتيهما أولا ،

والأول هما الضدان ، ويندرج فيه النقيضان ، كالإنسان واللاإنسان^(٣) ، والعدم والملكة كالعمى والبصر ، والضدان^(٤) الوجوديان اللذان يكون بينهما غاية الخلاف ، كالسود والبياض .

والثاني هما الخلافان ، كالحركة والسود .

وأما بيان بطلان التالي - فلأن الأمر بالشئ والنهي عن ضده لو كانا مثلين أو ضدين لم يجتمعا ، ضرورة امتناع اجتماع الضدين والمثلين ، لكن الأمر بالشئ والنهي عن ضده يجتمعان . فلا يكون الأمر بالشئ والنهي عن ضده مثلين ولا ضدين .

ولو كانا خلافين - لجاز وجود أحدهما مع ضد الآخر ، ومع خلاف الآخر ، لأن حكم الخلافين جواز اجتماع كل منهما مع ضد الآخر ، ومع خلاف الآخر ، كالعلم والإرادة ، فإنهما خلافان ، وجاز وجود العلم مع الكراهة التي هي ضد الإرادة والمحبة التي هي خلافها .

(١) زيادة مما سوى الأصل .

(٢) أ : «لما» بدل تمام .

(٣) في الأصل : ولا إنسان وفي اود : كالإنسان والإنسان .

(٤) في الأصل : الضديان .

وجاز وجود الارادة مع الجهل الذى هو ضد العلم ، ومع
السخاوة التي هي خلاف العلم .

لكن يستحيل اجتماع الأمر بالشئ مع ضد النهي عن
الضد ؛ لأن الأمر بالضد ضد النهي عن الضد ، ^(١) ويمتنع اجتماع
الأمر بالشئ مع الأمر بضده ، وإلا لزم الأمر بالنقيضين ، إن كان
الضدان نقيضين ، أو الأمر بالمتنافيين ، إن لم يكن الضدان
نقيضين .

وهذا تكليف مالا يطاق .

فلا يكون الأمر بالشئ والنهي عن ضده خلافاً .

وإذا بطل الأقسام الثلاثة بطل التالي .

أجاب المصنف بأنه إن أراد القاضي بطلب ترك الضد الذي
هو معنى النهي عن الضد ، طلب الكف عن الضد (يختار^(٢)) أنهما
خلافين .

ويمنع عند ذلك التقدير ما جعل القاضي لازم الخلافين ، وهو
جواز اجتماع الخلاف مع ضد الخلاف ومع خلاف الخلاف .

وذلك لأنه قد يتلازم الخلافان ، كالعلة ومعلوها المساوى لها
فيستحيل جواز اجتماع أحدهما مع ضد الآخر ، وإلا يلزم اجتماع

(١) «و» ساقطة من ١ .

(٢) في كل المنسخ يختار ولعل الصحيح ما أثبتناه .

الضدين ، لأن أحدهما لا ينفك عن الآخر . فكلما يصدق أحدهما يصدق الآخر .

وأيضاً : قد يكون ضد أحد الخلافتين ضد الخلاف الآخر ، كالظن والشك فإنهما خلافتان ، وكل منهما ضد للعلم ، فيكون كل منهما ضد الآخر .

وهذا المثال غير صحيح ؛ لأن الظن والشك ضدان^(١) على الوجه الذى فسرَّ به المصنف الضدين .

والمثال الصحيح : هو الضاحك والكاتب ؛ فإنهما خلافتان على الوجه الذى فسرَّ ، وكل منهما ضد للصاهل .

وإن أراد بطلب ترك ضده طلب عين الفعل المأمور به - كان النهى عن الضد عين الأمر بالشئ . فلا يبقى نزاع فى المعنى ، بل رجع التنازع لفظياً فى تسمية الفعل بترك الضد ، ثم فى تسمية طلب ذلك الفعل نهياً .

قيل : لقائل أن يقول : أراد به المنع من ترك الفعل المأمور به ، وهو جزء الطلب الجازم .

ويمكن أن يجاب بأن مدعى القاضي فى هذا المقام أن النهى عن الضد هو عين الأمر بالشئ ، لا جزؤه .

(١) فى حاشية الأصل : «لأنهما متنافيان لذاته ، الشك : عدم ترجح أحد الطرفين . والظن : ترجح أحد الطرفين» .

الوجه الثاني : أن السكون عين ترك الحركة ؛ فطلب السكون الذي هو الأمر بالسكون هو بعينه طلب ترك الحركة الذي هو النهي عن ضد السكون .

أجاب بما تقدم وهو أن يكون النزاع حينئذ لفظيا .

ص - التضمن : أمر الإيجاب طلب فعل يذم على تركه اتفاقا ، ولا يذم إلا على فعل ، وهو الكف^(١) أو الضد . فيستلزم النهي .

أجيب بأنه مبني على أنه (من^(٢) معقوله ، لا بدليل خارجي .

وإن سلم فالذم على انه^(٢) لم يفعل لا على فعلٍ .

وإن سلم فالنهي طلب كف عن فعل ، لا عن كف ، والا أدى إلى وجوب تصور الكف عن الكف لكل أمر^(٣) . وهو باطل قطعاً .

قالوا : لا يتم الواجب إلا بترك ضده ، وهو الكف عن ضده أو نفيه . فيكون مطلوباً . وهو معنى النهي .

وقد تقدم .

(١) أ: طلب فعل يذم لا على فعل وهو الكف .

(٢) العبارة ما بين القوسين ساقطة من أ .

(٣) ع : أمر .

ش - القائلون بأن الأمر بالشئ يتضمن النهي عن ضده
احتجوا بوجهين :

الأول - أن أمر الإيجاب هو طلب فعلٍ يذم على تركه اتفاقا .
ولا يذم إلا على فعلٍ ؛ لأن العدم المستمر غير مقدور ، وغير المقدور
لا يذم عليه .

فالفعل الذي يذم عليه في أمر الإيجاب هو الكف أو فعل ضد
المأمور به ؛ فيكون الكف أو فعل ضد المأمور به منها عنه . فيكون
أمر الإيجاب مستلزما للنهي عن الكف أو فعل ضد المأمور به .

أجاب بأن هذا الدليل مبني على أن الذم على ترك فعل المأمور
به من معقول الأمر على معنى أن الأمر يدل على الذم عقلا ، لا أنه
يعلم الذم على ترك فعل المأمور به بدليل خارجي .

وهو ممنوع ؛ إذ العلم بالذم على الترك مستفاد من دليل
خارجي . ولهذا جوز بعض الأصوليين الإيجاب بدون الذم .

ولو كان الذم من معقول الإيجاب لما تمكن من تجويزه .

ولئن^(١) سلم أن الذم على الترك من معقول الأمر ، لكن لا
نسلم أن الذم إنما يكون على الفعل ؛ فإنه يجوز أن يكون الذم على
أنه لم يفعل ، لا على فعل .

(١) ١ : وإن .

قوله : العدم غير مقدور .

قلنا : ممنوع .

ولئن^(١) سلم أن الذم على الفعل ، فلا يكون^(٢) الكف منهيًا عنه ؛ لأن النهي هو طلب كف عن فعل ، لا طلب كف عن كف ، والإ أدى^(٣) إلى وجوب تصور الكف عن الكف لكل أمر ؛ لأن الأمر بالشئ يستلزم تصور النهي عن الكف الذي هو طلب الكف عن الكف .

وهو باطل قطعاً ؛ لأننا نعلم أن الأمر لا يتصور الكف عن الكف حين يأمر .

وإذا لم يكن النهي طلب كف عن كف^(٤) - لم يكن الكف الذي ذم عليه منهيًا عنه . فلا يستلزم الأمر بالشئ النهي عن الكف ولا عن الضد .

الثاني - أن الأمر بالشئ يستلزم كون المأمور به واجبا ، والواجب لا يتم إلا بترك الضد .

ومالا يتم الواجب إلا به ، فهو واجب : فترك الضد واجب

(١) أ : وإن .

(٢) أ ، ب ، ج ، د : فليس يكون .

(٣) أ ، ب ، ج : لأدى .

(٤) أ : طلب الكف عن الكف .

وترك الضد^(١) . الكف عنه أو نفيه . فيكون الكف عن ضد المأمور به أو نفيه مطلوبا فيكون ضد المأمور به منهيًا عنه ؛ لأن معنى النهي طلب الكف عن الضد أو طلب نفيه . فيكون الأمر بالشئ مستلزما للنهي عن ضده^(٢) .

وقد تقدم جوابه . وهو أنه ليس كل ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، بل ما لا يتم الواجب إلا به إذا كان شرطا شرعيا كان واجبا . وترك المضد لا يكون شرطا شرعيا . فلا يلزم من وجوب الشئ وجوبه .

ص - الطاردون : متمسكا بالقاضي^(٣) المتقدمان .

وأیضا - النهی :

طلب ترك الفعل^(٤) ، والترك فعل الضد^(٥) ، فيكون^(٦) .
أمرا بالضد .

قلنا : فيكون الزنا واجبا من حيث هو ترك لواط^(٧) وبالعكس .

(٦،١) العبارة ما بين القوسين ساقطة من أ .

(٢) أ : للنهي وعن ضده .

(٣) ع : لقاضي .

(٤) فيما عدا ط ، ع : فعل بدل «الفعل» .

(٥) كذا في ط ، ع واليابرتى وفي غيرها : «ضد» .

(٧) أ : اللواط .

وهو باطل قطعاً .

وبأن لامباح .

وبأن النهي طلب الكف لا الضد المراد .

فإن قلتم : فالكف فعل فيكون أمراً (بضده^(١)) رجع النزاع لفظياً ، ولزم أن يكون النهي نوعاً من الأمر .

ومن ثمة^(٢) قيل : الأمر طلب فعل لا كف .

ش - الطاردون أعنى القائلين بأن النهي عن الشيء هو بعينه أمر بضده ، كما أن الأمر بالشيء هو عين النهي عن ضده ، احتجاجاً بثلاثة وجوه :

الأول والثاني منها متمسكا بالقاضي ، أعنى الدليلين الدالين على عدم المغايرة .

أحدهما أنه لو لم يكن النهي عن الشيء أمراً بضده ، لكان إما مثله أو ضده أو خلافه إلى آخره .

والآخر الدليل المأخوذ من الحركة والسكون ، وهو أن ترك الحركة عين السكون . فالنهي عن الحركة هو عين الأمر بالسكون .

وتقرير جوابها قد مر .

(١) زيادة من ط ، ع .

(٢) في الأصل وا وج «ومن ثم» .

الثالث - أن النهي طلب ترك فعل ، وترك الفعل هو بعينه
فعل الضد ؛ فالنهي طلب فعل الضد. وكل ما هو طلب فعل فهو أمر.
فالنهي عن الشيء هو بعينه أمر بضده .

أجاب عنه من ثلاثة أوجه :

الأول - لو كان ترك فعل هو بعينه فعل بالضد ، لكان الزنا واجبا
من حيث هو ترك اللواط . ولكان اللواط واجبا من حيث هو ترك
الزنا والتالى باطل .

بيان الملازمة : أن ترك الزنا حينئذ يكون فعل اللواط الذي هو
ضده . وترك اللواط أيضا فعل الزنا . وكل من ترك اللواط وترك
الزنا واجب . فيكون فعل كل^(١) من الزنا واللواط الذى هو بعينه
ترك الآخر واجبا .

الثانى أنه لو كان ترك فعل هو بعينه فعل ضده ، يلزم أن لا
يكون المباح متحققا فى الشرع ؛ لأن كل مباح ضد الحرام ، وضد
الحرام بعينه ترك الحرام ، وترك الحرام واجب . فيكون كل مباح
واجبا . فلا يكون المباح متحققا .

الثالث - أن النهي طلب الكف عن الفعل . فيكون الكف
عن الفعل مطلوبا ، لا فعل الضد المراد .

فإن قيل : لو سلم أن النهي طلب كف^(٢) عن الفعل ،

(١) ١ : كل فعل .

(٢) ١ : الكف .

فالكف فعل ، فيكون طلبه أمرا ، لأن طلب الفعل أمر .
أجيب بأنه حينئذ رجع النزاع لفظيا ، لأننا لانسمى طلب
الكف أمرا ، وأنتم تسمونه أمرا .
ويلزمكم أن يكون النهي نوعا من الأمر ؛ لأنه حينئذ يكون
طلب الفعل - سواء كان كفا أو غيره - أمرا .
ثم إن كان ذلك الفعل كفا سمي نهيا أيضا .
فالقول بأن النهي نوع من الأمر باطل .
(١) ومن ثم أي ومن أجل أن القول بأن النهي نوع من الأمر ،
باطل (١) قيل في تعريف الأمر : إنه طلب فعل غير كف .
ص - الطاردون في التضمن لا يتم المطلوب بالنهي (٢) إلا بأحد
أضداده ، كالأمر .

وأجيب بالإلزام الفظيع (٣) ، وبأن لامباح .

ش - الطاردون في التضمن ، أي القائلون بأن النهي عن
الشيء يستلزم الأمر بضده ، كما أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن
ضده ، احتجوا بأن المطلوب بالنهي الذي هو الترك - سواء كان
كفا ، أو أن لا يفعل - لا يتم ولا يحصل إلا بفعل أحد أضداده كالأمر
فإن المطلوب به لا يحصل ولا يتم إلا بترك أحد أضداده .

(١) العبارة ما بين القوسين ساقطة من أ .

(٢) في الأصل وج ود : في النهي .

(٣) ب : القطع بدل «الفظيع» وهو تصحيف .

ومالا يتم المطلوب إلا به فهو مطلوب . فالنهي عن الشيء يستلزم طلب فعل الضد ، وطلب فعل الضد أمر . فيكون النهي مستلزماً للأمر .

أجيب عنه بالإلزام الفظيع^(١) ، وهو أنه يلزم أن يكون طلب ترك^(٢) الزنا مستلزماً لطلب فعل اللواط ، وبالعكس .

وأيضاً يلزم أن لا مباح في الشرع كما ذكر .

ص - والفار من الطرد إما لأن النهي طلب نفى ، وإما للإلزام الفظيع^(٣) .

وإما لأن أمر الإيجاب^(٤) يستلزم الذم على الترك ، وهو فعل . فاستلزم كما تقدم .

والنهي طلب كف عن فعل فلم يستلزم الأمر^(٥) ، لأنه^(٦) طلب فعل ، لا كف .

وإما لإبطال المباح .

ش - الفار من الطرد ، أعني القائل بأن الأمر بالشيء هو بعينه النهي عن الضد^(٧) أو يستلزمه . والنهي عن الشيء لا يكون بعينه

(١) أ : بالالتزام القطعي . وهو خطأ .

(٢) «ترك» ساقط من أ .

(٣) ب : للإلزام القطعي . وهو خطأ .

(٤) أ : لأن الأمر إيجاب .

(٥) أ : والأمر .

(٦) أ : لأن .

(٧) أ ، ب ، د : ضده .

أمرًا بالشيء ولا يستلزمه ، إنما يَفَرُّ من الطرد .

إما لأن النهي طلب نفى فعل ، أى طلب أن لا يفعل ، وهو عدم . والأمر طلب وجود فعل . وطلب العدم لا يكون طلب الوجود ولا متضمنا له .

وهذا الدليل يوجب أن لا يكون الأمر بالشيء نهيا عن ضده ، ولا مستلزما له ؛ لأن طلب الوجود لا يكون بعينه طلب العدم ، ولا متضمنا له .

وأما الإلزام المذكور ، وهو لزوم كون الزنا واجبا ، وهذا أيضا باطل ، لأن الأمر بالشيء لو كان عين النهي عن ضده ، أو مستلزما له ، يلزم أن يكون الأمر بالصلاة بعينه نهيا عن الحج أو مستلزما له ؛ فإن الصلاة ضد الحج .

وإما لأن أمر الإيجاب يستلزم الذم على الترك ، والترك فعل ، لما تقدم من أن الذم لا يكون الا على الفعل . فاستلزم الأمر النهي ؛ لأن الترك الذي هو فعل يُذم عليه ، منهى عنه ، والنهي عن الشيء لا يستلزم الأمر بالضد ، لأن النهي طلب كف عن فعل^(١) ، والأمر طلب فعل غير كف .

فلو كان النهي مستلزما للأمر لزم أن يكون طلب الكف مستلزما لطلب غير الكف ، وهو مستحيل .

(١) المثبت من الأصل .

وهذا الدليل أيضا يوجب أن يكون الأمر بالشئ لا يكون مستلزما للنهي عن الضد ؛ لأنه كما لا يمكن استلزام طلب الكف لطلب غير الكف لا يمكن استلزام طلب غير الكف للكف .

وإما لأنه لو كان النهي مستلزما للأمر ، لزم نفي المباح لأنه يلزم من النهي الأمر بالمباح الذي هو ضد المنهى عنه فانتفى المباح لكونه مأمورا به ، والمأمور به واجب .

وهو أيضا باطل ؛ لأن الأمر بالشئ لو كان مستلزما للنهي عن الضد يلزم أيضا نفي المباح .

ص - والمخصص : الوجوب للأميرين الأخيرين .

ش - أى القائل بأن أمر الإيجاب يستلزم النهي عن ضده ، دون أمر النذب ، إنما خصص أمر الإيجاب نظرا إلى الأمرين الأخيرين .

أما إلى الأول من الأخيرين ؛ فلأنه إنما استلزم الأمر النهي بسبب الذم على الترك ، ولا ذم على الترك فى النذب . فلا يلزم من أمر النذب النهي عن ضده .

وأما إلى الثاني ، فلأن استلزام الأمر للنهي يوجب نفي المباح ، ونفي المباح خلاف الأصل . فخصص أمر الإيجاب باستلزامه النهي ، دون أمر النذب ؛ لأن خلاف الأصل كلما كان أكثر كان أشد محذورا .

ولقائل أن يقول على الأول : إنه لا يلزم من انتفاء الذم على

الترك عدم استلزام الأمر للنهي ؛ فإن انتفاء العلة المعينة ، لا يوجب انتفاء المعلول . فجاز أن يستلزم أمر الندب النهي عن ضده ، وإن لم يذم على تركه .

وذلك لأن الندب هو طلب الفعل لا مع الجزم . وطلب الفعل يستدعى رجائه . فيكون ترك الفعل المندوب مرجوحا . وهو لازم لصد فعل المندوب . فيكون ضد فعل المندوب مرجوحا ، وترك المرجوح مطلوب . فيجوز أن يكون ضد الفعل المندوب منهيًا عنه . فيكون أمر الندب أيضا مستلزما للنهي عن ضده .

وعلى الثانى أن اختصاص أمر الوجوب بالاستلزام ، دون أمر الندب تخصيص بلا مخصص .

ص - (مسألة) الأجزاء : الامثال . فالإتيان بالمأمور به على وجهه يحققه اتفاقا .

وقيل : الأجزاء : إسقاط القضاء ، فيستلزمه .

وقال عبد الجبار : لا يستلزمه .

١ لنا : لو لم يستلزمه - لم يعلم امثال .

وأیضا : فإن القضاء استدراك لما فات من الأداء . فيكون تحصيلًا للحاصل .

ش - اختلفوا فى معنى الأجزاء .

فقال قوم : الأجزاء هو الامثال . فعلى هذا ، الإتيان بالمأمور

به ، على الوجه الذى أمر به ، يحقق الأجزاء بالاتفاق .

وقيل : الأجزاء : سقوط القضاء . فعلى هذا التفسير ذهب بعض إلى أن الإتيان بالمأمور به على الوجه الذى أمر به يستلزم الأجزاء ، أعنى سقوط القضاء .

وهو المختار عند المصنف .

وقال عبد الجبار : إن الإتيان بالمأمور به على الوجه الذى أمر به لا يستلزم الأجزاء^(١) .

واحتج المصنف على ما اختاره بوجهين .

الأول أنه لو لم يستلزم الإتيان بالمأمور به على الوجه الذى أمر به الأجزاء - لم يعلم الامتثال .

والتالى باطل .

بيان الملازمة : أنه لو لم يكن مجزئاً ، لبقى احتمال توجه التكليف . ومع احتمال توجه التكليف به ، يحتمل عدم الامتثال ؛ إذ لا يتصور توجه التكليف مع تحقق الامتثال . وإذا احتمل عدم الامتثال - لم يعلم الامتثال ؛ لأن العلم بالشئ ينافى احتمال النقيض .

ولقائل أن يقول : احتمال توجه التكليف به ، لا يستلزم

(١) راجع رفع الحاجب ١ : ١٩٤ (١) شرح العضد ٢ : ٩١ ، والاحكام للأمدى ١٧٥/٢ ، والمعتمد ٩٩/١ والمنتهى ٧١ .

احتمال عدم الامتثال ؛ فإن فاقد الطهورين إذا صلى ، تحقق الامتثال . ومع هذا توجه التكليف به .

الثاني - أن القضاء استدراك لما فات من الأداء . فلو لم يكن الإتيان بالمأمور به على وجهه مسقطاً للقضاء لكان تحصيلاً للحاصل .

والتالى باطل بالضرورة .

بيان الملازمة : أنه لو أتى بالقضاء مع الإتيان بالمأمور به على وجهه - كان القضاء استدراكاً للأداء الحاصل . فيكون تحصيلاً للحاصل .

وفيه نظر ؛ فإنه يمكن أن يقال : الأداء المستدرك بالقضاء غير الاداء الحاصل ، فلا يكون تحصيلاً للحاصل .

ص - قالوا : لو كان - لكان المصلي بظن الطهارة آثماً^(١) أو ساقطاً عنه القضاء ، إذ تبين الحدث .

وأجيب بالسقوط للخلاف .

وبأن الواجب مثله بأمر آخر عند التبين .

وإتمام الحج الفاسد واضح .

ش - قال عبد الجبار ومتابعوه : لو كان الإتيان بالمأمور به على

(١) في الأصل : «إما آثماً» .

الوجه الذي أمر به مستلزما للإجزاء بمعنى سقوط القضاء - لكان المصلي بظن الطهارة آثما أو ساقطا عنه القضاء إذا تبين حدثه وقت الصلاة .

والتالى باطل ؛ لأنه غير آثم وواجب عليه القضاء .

بيان الملازمة : أن المأمور بالصلاة لا يخلو من أن يكون^(١) مأمورا بها مع يقين الطهارة ؛ أو مأمورا بها مع ظنها .

فإن كان الأول - كان آثما ؛ لأنه لم يأت بالمأمور به على وجهه .

وإن كان الثانى - فقد سقط القضاء ، لأنه قد أتى بالمأمور به على وجهه .

وان كان الثانى - فقد سقط القضاء ، لانه قد أتى بالمأمور به على وجهه .

أجاب عنه بمنع انتفاء التالى . فإننا لانسلم عدم سقوط القضاء بالاتفاق ؛ فإن سقوط القضاء مختلف فيه . والمختار عندنا سقوطه .

وأىضا : مايجب على المكلف الإتيان به ، ليس قضاء لما أتى به ، بل هو واجب آخر مثل الواجب الأول الذى قد أتى به ، وقد وجب عليه بسبب آخر عند تبين الحدث ، لا بسبب الواجب الأول .

(١) ج : إما أن يكون .

فإن قيل : لو كان الإتيان بالمأمور به على وجهه مسقطا للقضاء - لما وجب قضاء الحج الفاسد بعد إتمامه .

والتالى باطل بالاتفاق .

بيان الملازمة : أن المأمور مأمور بإتمام الحج الفاسد . فيكون آتيا بالمأمور به على وجهه . فيكون مستلزما لسقوط القضاء .

أجيب بأن المماثلة بين القضاء والأداء واجب وإتمام الحج الفاسد واضح أنه لا يكون مماثلا لما أتى به فى السنة الآتية ، فلا يكون قضاء للحج الفاسد .

ص - (مسألة) صيغة الأمر بعد الحظر للإباحة على الأكثر .

لنا غلبتها شرعا . (وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا^(١)) (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ) .

قالوا : لو كان مانعا - لمنع من التصريح .

وأجيب بأن التصريح قد يكون بخلاف الظاهر .

ش - القائلون بأن الأمر للوجوب اختلفوا فى أن الأمر إذا ورد

عقيب الحظر ، هل يكون للوجوب أم لا ؟

فذهب الأكثر إلى أن ورود صيغة الأمر عقيب الحظر للإباحة .

وذهب قوم إلى أنها للوجوب .

(١) «فاصطادوا» ساقط من ط ، ع والبايرتي .

واختار المصنف الأول .

واحتج عليه بأن ورود صيغة الأمر بعد الحظر للإباحة غالب في الشرع على ورودها بعد الحظر للوجوب . مثل قوله تعالى : ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾^(١) وقوله تعالى : فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا^(٢) .

والقائلون بأن وروده بعد الحظر للوجوب احتجوا بأن مطلق الأمر للوجوب ، ووروده بعد الحظر لا يكون مانعا للوجوب ؛ لأنه لو كان مانعا للوجوب لمنع من التصريح بالوجوب .

والتالي باطل ؛ لأنه يجوز أن يقول الشارع مثلا بعد حظر القتال في الأشهر : أوجبت عليكم القتال .

وإذا تحقق الموجب للوجوب وانتفى المانع - لزم الوجوب عملا بالموجب السالم عن معارضة المانع .

أجاب المصنف بأن ورود هذه الصيغة بعد الحظر إذا كان مانعا للوجوب - لم يلزم أن يكون مانعا من التصريح بالوجوب ، فإنه يجوز أن يكون مانعا للوجوب ظاهرا ويجوز التصريح بالوجوب حينئذ لأن التصريح قد يكون بخلاف الظاهر .

ص - (مسألة) القضاء بأمر جديد .

(١) ٢ - المائدة - ٥ .

(٢) ١٠ - الجمعة ٦٢ .

وبعض الفقهاء بالأول .
لنا : لو وجب به - لاقتضاه .
صم^(١) يوم الخميس لا يقتضى صوم^(٢) يوم الجمعة .
وأیضا : لو اقتضاه - لكان أداء ، ولكانا سواء .

ش - الأمر إذا ورد بشيء معين ، فلا يخلو إما أن يقدر بوقت
أو لا ؛

فإن لم يقدر بوقت - فعند من يقول إن الأمر للفور ، فهو
كالمقدر بوقت .

وعند من لا يقول بالفور لا يختص بوقت دون وقت ، ولم
يتصور قضاؤه ، بل يكون الفعل واجبا عليه حتى يأتى به .

وأما إذا قدر بوقت - فقد اختلفوا في أن القضاء واجب بالأمر
الأول المقتضى للأداء ، أو لأمر آخر مجدد ؟
والمختار أن وجوب القضاء بأمر جديد .

(١) فيما عدا ع : صوم بدل صم .

(٢) ساقط من ط ، ع والبايرتى .

وذهب بعض الفقهاء إلى أن وجوب القضاء بالأمر الأول^(١) .

واحتج المصنف على المختار بثلاثة وجوه :

الأول أن القضاء لو وجب بالأمر الأول - لكان الأمر الأول مقتضيا للقضاء ، على معنى أن الأمر يتناول وجوب القضاء .

والثاني باطل ؛ لأن قول القائل : صم يوم الخميس ، لا يتناول صوم يوم الجمعة ، لا بطريق المنطوق ، ولا بطريق المفهوم .

الثاني - لو كان الأمر الأول المقدر بوقت معين اقتضى وجوب الفعل بعد ذلك الوقت المقدر - لكان وقوع الفعل بعد ذلك الوقت المقدر أداء ؛ لأنه حينئذ يكون وقوع الفعل في الزمان الثاني كوقوعه في الزمان الأول ، من حيث أن كل واحد منهما مقتضى الأمر .

ووقوعه في الزمان الأول أداء ، فكذا وقوعه في الثاني .

والثالث باطل بالاتفاق .

(١) وعليه أبو بكر الرازي من الحنفية وأبو إسحاق الشيرازي وغيره من الشافعية والحنابلة والقاضي عبد الجبار وأبو الحسين البصري . (انظر : رفع الحاجب ١ : ١٩٧ (١) .

قال البخاري في شرح أصول البزدوى (١/١٣٩) : والحاصل أن وجوب القضاء لا يتوقف على أمر جديد ، وإنما يجب بالأمر الأول عند القاضي الإمام أبي زيد وشمس الأئمة والمصنف (فخر الإسلام البزدوى) ومن تابعهم . وإليه ذهب بعض أصحاب الشافعي والحنابلة وعامة أصحاب الحديث . وعند العراقيين من أصحابنا وصدر الإسلام أبي اليسر وصاحب الميزان : لا يجب بالأمر الأول بل بأمر آخر وبديل آخر : وهو مذهب عامة أصحاب الشافعي وعامة المعتزلة . والخلاف في القضاء بمثل معقول . فأما القضاء بمثل غير معقول فلا يمكن إيجابه إلا بنص جديد بالاتفاق .

الثالث - لو كان وجوب القضاء ، بالأمر الأول - لكان وقوع الفعل في الزمان الأول مساويا لوقوعه في الزمان الثاني ، لأن المقتضى واحد .

والتالي باطل ؛ لأن المكلف يأثم بالتأخير قصدا .

ص - قالوا : الزمان ظرف . فاختلاله لا يؤثر في السقوط .

ورد بأن الكلام في مقيد لو قُدّم - لم يصح .

قالوا : كأجل الدين

رد بالمنع ، وبما تقدم .

قالوا : فيكون اداء

قلنا : سمي قضاء ؛ لأنه يجب استدراكا لما فات .

ش - احتج القائلون بأن الأمر الأول يقتضى وجوب القضاء بثلاثة وجوه :

الأول - أن الزمان المقدر ظرف للمأمور به ، والظرف لا يكون مطلوبا بالأمر ؛ لأن المطلوب بالأمر لا بد وأن يكون مقدورا للمكلف ، والظرف لا يكون مقدورا له . وكل ما لا يكون مطلوبا بالأمر فاختلاله^(١) لا يؤثر في سقوط التكليف .

أجاب بأن الكلام في أمر مقيد لو قدم الإتيان به على وقته

(١) «اختلاله» ساقط من أ ، وفي ب وج : «إخلاله» .

المقدر لم يصح . فوقوعه في الوقت الأول مطلوب ومقدور للمكلف ،
فيكون إخلاله في وقته الأول مؤثرا في سقوط التكليف به .

الثاني - الزمان المقدر للمأور به الذي هو حق الله تعالى ،
كأجل الدين الذي هو حق الآدمي - فلا يسقط المأور به بفوات
الأجل .

ورد بمنع أن الزمان المقدر للمأور به كأجل الدين .
وذلك لأن مخرج المأور به عن وقته يَأْثُم ، ومخرج الدين عن
الأجل لا يَأْثُم .

وأیضا : يجوز أداء الدين قبل الأجل ، ولا يصح تقديم
المأور به على وقته المقدر .

الثالث - لو كان القضاء بأمر جديد ، لكان أداء كما في الأمر
الأول .

والتالي باطل .

أجاب بأنه سمي قضاء لأنه وجب استداركا لما فات .

ص - (مسألة) الأمر بالأمر بالشئ ليس أمرا بالشئ .

لنا : لو كان - لكان مُرُّ عبدك بكذا ، تعديا .

ولكان يناقض قولك للعبد : لا تفعل .

ش - اختلفوا في أن الشارع إذا أمر أحدا أن يأمر غيره بفعل ،

مثل أمر النبي عليه السلام لولى الصبى بأن يأمره بالصلاة بعد
استكمال سبع سنين ، هل يكون أمرا لذلك الغير بذلك الفعل أم
لا (١) ؟

المختار عند المصنف أنه لا يكون أمرا لذلك الغير . واحتج
عليه بوجهين :

أحدهما - لو كان الأمر بالأمر بالشئ أمرا بذلك الشئ ، لكان
قولك للسيد : (مر عبدك بكذا ، تعديا .

والتالى باطل بالاتفاق .

بيان الملازمة : أنك حينئذ تكون أمرا لعبد الغير (٢) بغير إذن
السيد (٣) .

والأمر لعبد الغير بغير إذنه تصرف فى ملك الغير بغير إذنه .
فيكون تعديا .

الثاني - لو كان الأمر بالأمر بالشئ أمرا بذلك الشئ ، لكان
قولك للسيد : مر عبدك بكذا ، مناقضا لقولك للعبد : لاتفعل
كذا .

والتالى باطل .

(١) قال السبكي فى رفع الحاجب ١ : ١٩٨ (ب) : ومحل النزاع : قول القائل : مر
فلانا بكذا . أما لو قال : قل لفلان ، افعل كذا ، فالأول أمر والثانى مبلغ بلا
نزاع . وصرح به المصنف فى المنتهى . وانظر : المنتهى ص ٧٢ .

(٢) فى الأصل وب : لعبدغير ، وفى ج : لعبد غيره .

(٣) العبارة ما بين القوسين ساقطة من ١ .

بيان الملازمة : أنه حينئذ يكون قولك للسيد : مر عبدك
بكذا ، كقولك للعبد : افعل كذا ، فيكون مناقضا لقولك للعبد :
لاتفعل كذا^(١) .

ص - قالوا : فهم ذلك من أمر الله تعالى - رسوله (بأمرنا)^(٢)
ومن قول الملك لوزيره : قل لفلان : افعل .

قلنا : للعلم بأنه مبلغ .

ش - القائلون بأن الأمر بالأمر بالشيء أمر بذلك الشيء ،
قالو : إذا أمر الله رسوله بأن يأمر بالشيء - يفهم كوننا مأمورين
بذلك الأمر .

وكذا إذا أمر الرسول واحدا أن يأمر الناس (بكذا)^(٣) فهم
كون الناس مأمورين بذلك الأمر .
وكذا قول الملك لوزيره : قل لفلان : افعل كذا ، فإنه يفهم كون
ذلك الشخص مأمورا بذلك الأمر .

أجاب بأن في هذه الصور إنما فهم ذلك للعلم بأن المأمور
بالأمر مبلغ للأمر .

(١) في حاشية الأصل : ولقائل أن يمنع تناقض هذا : لأن دلالة ، مر عبدك بكذا ،
على أمر العبد كان بطريق الظهور لا القطع ويجوز التصريح بخلاف الظاهر ولا
تناقض .

(٢) زيادة من ط .

(٣) زيادة من أ ، ب ، ج .

ص - (مسألة) إذا أمر بفعل مطلق - فالمطلوب الفعل الممكن المطابق للماهية ، (لا الماهية^(١)) .

لنا : أن الماهية يستحيل وجودها في الأعيان لما يلزم من تعددها ؛ فيكون كلياً جزئياً ، وهو محال .

ش - الفعل إذا اعتبر ماهيته بشرط أن لا يكون معه شيء من الشخصات يسمى : المجرد ، والماهية بشرط لا شيء . وهو غير موجود في الخارج .

وإذا اعتبر ماهيته من حيث هي هي ، من غير اعتبار أن يكون معه شيء أولاً ، يسمى : المطلق ، والماهية لا بشرط شيء . وهو موجود في الخارج ؛ لأنه جزء الموجود في الخارج ، وجزء الموجود موجود .

وإن اعتبر ماهيته من حيث يلحقها الشخصات يسمى جزئياً . ولا شك في وجوده .

وإذا عرفت هذا فنقول : اختلفوا في أن الأمر بفعل مطلق ، هل يكون المطلوب منه ماهية الفعل من حيث هي هي ، أو واحداً من جزئياته ؟

واختار المصنف أن المطلوب من الأمر بالفعل المطلق واحد من جزئياته .

(١) زيادة من ط ، ع والبابرتي .

واحتج عليه بأن الماهية من حيث هي^(١) يستحيل وجودها في الخارج ؛ لأن الماهية من حيث^(٢) هي يلزمها التعدد ؛ أى يلزمها الاشتراك بين كثيرين - فيكون كلياً .

والموجود في الخارج يلزمه الشخص . فيكون جزئياً .

فلو كانت الماهية موجودة في الخارج - يلزم أن يكون كلياً جزئياً معاً في الخارج . وهو محال . وكل ما يستحيل وجوده في الخارج ، لا يكون مطلوباً .

ولقائل أن يقول : لانسلم أن الماهية من حيث هي هي يلزمها التعدد .

وذلك لأنه لو استلزم الماهية ، من حيث هي ، التعدد ، امتنع عروض الشخص لها ، وليس كذلك . بل الماهية من حيث هي لا تقتضى التعدد ولا الوحدة .

ص - قالوا : المطلوب مطلق والجزئى مقيد ، فالمشترك هو المطلوب .

قلنا : يستحيل بما ذكرناه .

ش - القائلون بأن المطلوب من الأمر بفعل مطلق ، هو ماهية الفعل من حيث هي ، قالوا : المطلوب فعل مطلق ولا شيء من

(١) ١ : هي هي .

(٢) ب : هي هي .

الجزئي بفعل مطلق ؛ لأن الجزئي مقيد بالمشخصات . فلا شيء من المطلوب بجزئي . ومنعكس إلى قولنا : لا شيء من الجزئي بمطلوب ، فيلزم أن يكون الفعل المشترك هو المطلوب .

أجاب بأنه يستحيل وجود الفعل المشترك بما ذكرنا . فلا يكون مطلوبا .

ولقائل أن يقول : الخصم لم يقل إن الماهية تفيد الاشتراك هي المطلوبة ، بل قال : الماهية من حيث هي معروضة للاشتراك هي المطلوبة . ولا يستحيل وجود الماهية المعروضة للاشتراك في الخارج .

والحق أن الماهية من حيث هي ، لا يوجد في الخارج إلا في واحد من جزئياته . فيكون الماهية من حيث هي مطلوبة بالقصد الأول ، والجزئية مقصودة بالقصد الثاني .

ص - (مسألة) الأمران المتعاقبان بمتماثلين ، ولأمانع عادة من التكرار من تعريف أو غيره ، والثاني غير معطوف ، مثل صل ركعتين ، صل ركعتين ؛

قيل : معمول بهما .

وقيل : تأكيد .

وقيل بالوقف .

الأول : فائدة التأسيس أظهر ، فكان أولى .

الثانى : كثر فى التاكيد ، ويلزم من العمل مخالفة^(١) براءة الذمة
وفى المعطوف ، العمل أرجح .

فإن رجح^(٢) التاكيد بعادى - قدم الأرجح .
وإلا فالوقف .

ش - إذا ورد أمر عقيب أمر - فلا يخلو إما أن يختلف
متعلقاهما ، أو يتماثلا ،

فإن اختلفا ، وأمكن الجمع بينهما عُمِلَ بكل منهما . مثل :
صم هذا اليوم وصل ركعتين .

وإن لم يمكن الجمع بينهما - فعند من لا يجوز التكليف بالمحال ،
يستحيل وقوعهما .

وعند من يجوزه لا يستحيل .

وإن تماثل متعلقاهما ، فلا يخلو من أن يمنع مانع من التكرار
من جهة عادة الاستعمال ، كتعريف الثانى بلام العهد ، مثل : أعط
درهما ، أعط الدرهم .

أو غير التعريف ، كقول السيد لعبده : اسقنى ماء اسقنى

(١) فى الأصل : بخلافه .

(٢) فى الأصل : ترجح .

ماء . أو لا يمنع^(١) مانع .

فإن كان الأول - يكون الثاني تأكيدا للأول .

وان كان الثاني - فلا يخلو من ان يكون الثاني معطوفا على الأول أو غير معطوف .

فإن كان الثاني غير معطوف ، كقول الشارع : صل ركعتين ، صل ركعتين - فقد اختلفوا فيه ؛

فقل : معمول بهما^(٢) .

وقيل : الثاني تأكيد للأول^(٣) .

وقيل : الوقف^(٤) .

حجة المذهب الأول : أن الأمر الثاني لا بد وأن يكون له فائدة ، وهي إما التأسيس ، أى جعله شرعا غير الأول ، وإما التأكيد . والتأسيس أظهر ؛ لأن فائدة التأسيس أكثر من فائدة التأكيد ؛ وحمل أمر الشرع على ما فائدته أكثر ، أظهر . وإذا كان التأسيس أظهر كان أولى .

حجة المذهب الثاني : أن العمل بهما يوجب مخالفة براءة الذمة

(١) في الأصل : منع .

(٢) قال السبكي : وهو قول الأكثرين منا ومن غيرنا (رفع الحاجب ١ : ٢٠٠ ب) .

(٣) قال السبكي : وهو رأى بعض أصحابنا والجبائي والقاضي عبد الجبار (نفس المرجع) .

(٤) قال السبكي : وهو رأى ابى بكر الصيرفى وابى الحسين البصرى . (نفس المرجع) .

التي هي الأصل . ولا يجوز بالاتفاق مخالفة الأصل إلا بدليل قطعي ،
أو ظاهر . والأمر الثاني الوارد عقيب الأول ليس بقطعي في العمل
به ؛ لاحتمال التأكيد ؛ ولا بظاهر ؛ لأن التأكيد لكونه كثير الاستعمال
في مثل هذه الصور ، لا يكون مرجوحا .

هذا إذا كان الأمر الثاني غير معطوف على الأول .

أما إذا كان معطوفا على الأول ، مثل : صل ركعتين وصل
ركعتين - فالعمل بهما أرجح من التأكيد إن لم يمنع مانع عادي من
التغاير بين الأمرين ، كما في المثال المذكور .

وإنما كان العمل بهما أرجح لأن العطف يقتضي التغاير .

وأما إذا منع مانع عادي من التغاير ، مثل قول السيد لعبده :
اسقني ماء واسقني ماء - فإنه يعمل بالأرجح من العادة المانعة للتغاير
والعطف المقتضى له .

وفي المثال المذكور العمل بهما أرجح من التأكيد لأن العادة
والعطف تعارضاً^(١) . فتبقى فائدة التأسيس سالمة عن المعارض .

وإلا - أي وإن لم يكن واحد من العمل والتأكيد راجحاً على
الآخر ، مثل : اسقني ماء واسقني الماء - فالوقف بين حمل الثاني على
التأكيد أو على التأسيس ؛ لأن العادة والتعريف في مقابلة التأسيس
والعطف ، فلا مرجح^(٢) لاحدهما على الآخر .

(١) في الأصل : تعارض .

(٢) في الأصل وأ : فلا ترجح .

النهى

ص - النهي - اقتضاء كف عن فعل على جهة الاستعلاء .
وما قيل في حد الأمر من مزيف وغيره ، فقد قيل مقابله في حد
النهي .

والكلام في صيغته ، والخلاف في ظهور الحظر لا
الكراهة^(١) ، وبالعكس ، أو مشتركة أو موقوفة ، كما تقدم .
وحكمه^(٢) التكرار والفور .

وفي تقدم الوجوب قرينة ، نقل الاستاذ الإجماع .
وتوقف الإمام
وله مسائل مختصة .

ش - لما فرغ من مباحث الأمر شرع في النهي ، وعرف بأنه :
اقتضاء كف عن فعل على جهة الاستعلاء .

فقوله : «كف عن فعل» احترز به عن الأمر .
وقوله : «على جهة الاستعلاء» احترز به عن الدعاء
والالتماس .

(١) ط : الكراهية .

(٢) ط ، ع : حكمها .

وكل ما قيل في حد الأمر من مزيف ومختار ، فقد قيل مقابله
في حد النهي .

والكلام في أن النهي هل يكون له صيغة خاصة أم لا ؟
كالكلام في الأمر .

والخلاف في أن النهي ظاهر في الحظر ، لا الكراهة ، أو ظاهر
في الكراهة دون الحظر ، أو صيغة مشتركة بينهما ، أو موقوفة ، كما
تقدم في الأمر .

وحكم النهي التكرار والفور .

وتقدم الوجوب على النهي لا يمنع كون النهي للحظر ، بل
تقدم الوجوب على النهي قرينة تفيد الحظر . نقل الأستاذ الإجماع
على أن تقدم الوجوب قرينة تفيد الحظر^(١) .

وتوقف إمام الحرمين في إفادة النهي الحظر ، إذا تقدم
الوجوب^(٢) .

وللنهي مسائل مختصة .

(١) قال العضد (٩٥/٢) : وفي تقدم الوجوب قرينة دالة على أنه للإباحة . نقل
الأستاذ الإجماع على أنه للحظر ولم يقل أحد أنه للإباحة كما مر في الأمر .
وقال التفتازاني : ولما كان عبارة المتن مشعراً بأن الأستاذ نقل الإجماع على
أن تقدم الوجوب قرينة ، ذهب الشارحون إلى أن المعنى قرينة كون النهي الوارد
بعده للحظر . وأنت خير بأنه لا معنى لكون تقدم الوجوب قرينة ذلك . فالحق ما
ذكره المحقق . وانظر أيضاً : رفع الحاجب ٢٠١/١ (ب) .

(٢) انظر : البرهان ٢٩٠/١ فقرة ٢٠٣ .

النهى عن الشيء لعينه

ص - (مسألة) النهى عن الشيء لعينه يدل على الفساد شرعاً ، لالغة .

(وقيل : لغة^(١))

وثالثها فى الإجزاء لا السببية .

لنا أن فسادَه سلب أحكامه وليس فى اللفظ ما يدل عليه لغة قطعاً .

وأما كونه يدل شرعاً فلأن العلماء لم تزل تستدل^(٢) على الفساد بالنهى فى الربويات والأنكحة وغيرها .

وأيضاً : لو لم يفسد - لزم من نفيه حكمة للنهى^(٣) ، ومن ثبوته حكمة للصحة^(٤) .

واللازم باطل ؛ لأنها فى التساوى .

ومرجوحية النهي يمتنع النهي لخلوه عن الحكمة .

وفى رجحان النهي تمتنع الصحة لذلك .

(١) زيادة من أ ، ط ، ع والبايرتى .

(٢) ع : لم يزل يستدلون .

(٣) الأصل ، ب ، ج : حكمة المنهى .

(٤) الأصل ، ب ، ج : حكمة الصحة .

البايرتى : للمصلحة بدل «الصحة» .

ش - النهي عن الشيء لا يخلو من أن يكون لعينه ، أو لما يقارنه ، كالنهي عن البيع وقت النداء .

فإن كان لما يقارنه لا يدل على فساد المنهي عنه عند الجمهور ، خلافا للحنابلة .

وإن كان النهي عن الشيء لعينه - فقد اختلفوا فيه على ثلاثه مذاهب .

الاول - أنه يدل على الفساد مطلقا .

وقد افرق القائلون به فرقتين :

فذهب طائفة إلى أنه يدل على الفساد شرعا ، لالغة ، سواء كان في العبادات أو في المعاملات .

وأخرى إلى (أنه^(١)) يدل على الفساد في العبادات والمعاملات لغة .

وثانيها - أنه لا يدل على الفساد مطلقا .

وقد افرق القائلون به فرقتين :

فذهب طائفة إلى أنه لا يدل على الصحة .

وأخرى إلى أنه يدل على الصحة .

وثالثها - أنه يدل على الفساد شرعا في الاجزاء أى في

(١) زيادة من أ، ب، ج .

العبادات ، ولا يدل على الفساد في السببية ، أى في المعاملات .
واختار المصنف ما ذهب إليه الفرقة الأولى من القائلين
بالمذهب الأول^(١) .

واحتج بالخبر السلبي منه ، وهو أنه لا يدل على الفساد فيهما
لغة بأن فساد المنهى عنه - سواء كان عبادة أو معاملة - عبارة عن
سلب أحكامه .

فلو دل النهي عن الشيء على فساده لغة - لكان في اللفظ ما
يدل لغة على سلب أحكام المنهى عنه . لكن ليس في اللفظ ما يدل
لغة على سلب أحكام المنهى عنه ؛ لأن معنى النهي في اللغة اقتضاء
الامتناع عن الفعل . وسلب الأحكام لا يكون عينه ولا جزءاً^(٢) ولا
لازماله من حيث اللغة ؛

لأنه لو قال واحد : لا تبع غلامك فإنك لو بعت ثبت حكم
البيع ، وهو ثبوت الملك للمشتري - لم يكن مخطئاً لغة .
(^٣فلو كان سلب الحكم لازماً لمعنى النهي لغة - لكان مخطئاً لغة^(٣))

واحتج على الخبر الثبوتى من مذهبه ، وهو أنه يدل على الفساد
فيهما شرعاً بوجهين :

الأول - أن العلماء من المتقدمين والمتأخرين لم يزالوا يستدلون
على الفساد بالنهي في الربويات وفي الأنكحة وفي غيرها من

(١) في أ ب جـ : واختار المصنف المذهب الأول .

(٢) جـ : ولا جزؤه .

(٣) زيادة من أ ب جـ .

العبادات ، ولم ينكر عليهم . فيكون ذلك إجماعاً منهم على أنه يدل على الفساد .

الثاني - أنه لو لم يدل النهي على الفساد شرعاً لزم أن يكون لنفي المنهي عنه حكمة يستدعي النهي ، ولثبوت النهي عنه أيضاً حكمة يستدعي صحة المنهي .

واللازم باطل ؛ لأن حكمة الصحة وحكمة النهي إن تساوتا امتنع النهي لخلوه عن الحكمة . وإن ترجح حكمة الصحة - امتنع النهي أيضاً لذلك . وإن ترجح حكمة النهي امتنع الصحة لخلوه عن حكمة الصحة .

ص - اللغة ، لم تزل العلماء^(١) .

وأجيب لفهمهم^(٢) شرعاً بما^(٣) تقدم .

قالوا : الأمر يقتضي الصحة ، والنهي نقيضه^(٤) ، فيقتضي نقيضها .

وأجيب بأنه لا يقتضيها لغة .

(١) في الأصل : لم ترك بدل «لم تزل» .

(٢) ع : بفهمهم .

(٣) البابرتى : ما بدل «بما» .

(٤) ب ، ج : نقيض .

ولو سلم ، فلا يلزم اختلاف أحكام المتقابلات^(١) .
ولو سلم فإنما يلزم أن لا يكون للصحة^(٢) ، لا أن يقتضى
الفساد .

ش - القائل^(٣) بأن النهي عن الشيء يدل على فساده لغة
أحتج بوجهين :

الأول أن العلماء من المتقدمين والمتأخرين لم يزالوا يستدلون
بالنهي على الفساد لغة .
وتقريره كما تقدم .

أجاب بأننا لانسلم أن استدلالهم بالنهي على الفساد إنما كان
لدلالة النهي على الفساد لغة ، بل لدلالته على الفساد شرعا ، كما
تقدم .

الثاني - الأمر يقتضى الصحة والنهي نقيض الأمر . فلا بد وأن
يقتضى نقيض الصحة وهو الفساد ؛ لأن حكم أحد المتقابلين لا بد
وأن يكون مقابلا لحكم الآخر .

أجاب بأننا لانسلم أن الأمر يقتضى الصحة لغة .
ولئن سلم ، فلا نسلم أنه يلزم أن يكون مقتضيا للفساد .

(١) ع : المقابلات .

(٢) ع : الصحة .

(٣) فى الأصل : القائلون .

وقوله : لأن أحكام المتقابلات يجب أن تكون متخالفة .

قلنا : لانسلم ؛ فإن المتقابلات يجوز اتحادها في حكم واحد^(١) .

ولئن سلمنا لزوم اختلاف أحكام المتقابلات ، فإنما يلزم أن لا يكون النهي مقتضيا للصحة ، لا أن يكون مقتضيا للفساد ؛ لأن عدم اقتضاء الصحة لا يستلزم اقتضاء عدم الصحة .

ص - النافي : لو دل - لناقض تصريح الصحة .

ونهيته عن الربا لعينه ، وتملك به^(٢) ، يصح .

وأجيب بالمنع بما^(٣) سبق .

ش - النافي ، لدلالة النهي عن الشيء^(٤) على فساده لغة وشرعا ، احتج بأنه لو دل النهي على الفساد لغة وشرعا ، لناقض تصريح صحة المنهي عنه لغة وشرعا .

والتالي باطل ؛ لأن الشارع لو قال : نهيتك عن الربا لعينه ، ولو فعلت ثبت الملك - صح هذا من غير تناقض بحسب اللغة أو الشرع .

أجاب بالمنع بما سبق ، وهو منع لزوم التناقض ؛ فإن

(١) في حاشية الأصل : كاتحاد الأسود والأبيض في الحكم عليهما باللون .

(٢) «به» ساقط من ج .

(٣) ع : مما .

(٤) في الأصل على بدل «عن» .

التصريح أقوى من الظاهر ، فيبقى الفساد ؛ لأنه ظاهر . فلا يلزم التناقض .

ص - القائل يدل على الصحة^(١) : لو لم يدل - لكان المنهى عنه غير الشرعي ، (والشرعي^(٢)) الصحيح . كصوم يوم النحر ، والصلاة في الأوقات المكروهة .

وأجيب بأن الشرعي ليس معناه المعبر ، لقوله ﷺ دعي الصلاة وللزوم دخول الوضوء وغيره في مسمى الصلاة .

قالوا : لو كان ممتنعاً - لم يمنع .

وأجيب بأن المنع للنهي .

وبالنقض بمثل : (وَلَا تَنْكِحُوا) و«دعي الصلاة» .

قولهم : نحمله على اللغوي ، يوقعهم في مخالفة أن الممتنع لا يمنع .

ثم هو متعذر في الحائض .

(١) قال السبكي في رفع الحاجب (١/٢٠٣ الف) : قول المصنف بعد ذلك «القائل يدل على الصحة» يقتضى أن القائلين بأن النهي عن الشيء لعينه لا يدل على الفساد اختلفوا في أنه هل يدل على الصحة وأن هذا دليل قائلهم بالصحة . وعلى ذلك حمله الشارحون ونقلوا عن أبي حنيفة ومحمد بن الحسن . وفيه نظر ؛ فإن القول بدلالة النهي على الصحة لا يعرف في قسم المنهى عنه لعينه بل في المنهى لوصفه . وقد صرح شمس الأئمة وغيره من الحنفية بأن المنهى لعينه غير مشروع أصلاً .

(٢) زيادة مما سوى الاصل .

ش - القائل بأن النهي عن الشيء يدل على صحة المنهي عنه شرعاً في المعاملات والعبادات ، احتج بوجهين :

الأول - أنه لو لم يدل النهي على صحة المنهي عنه شرعاً - لكان المنهي عنه غير الشرعي .
والثاني باطل بالاتفاق .

بيان الملازمة : أنه لو كان المنهي عنه شرعياً ، لكان صحيحاً ؛ إذ الشرعي^(١) هو الصحيح المعتبر في نظر الشرع . فما لا يكون صحيحاً معتبراً في نظر الشرع ، لا يكون شرعياً . كصوم يوم النحر ، والصلاة في الأوقات المكروهة ، فإنهما لما لم يكونا صحيحين معتبرين في نظر الشرع ، لم يكونا شرعيين .

أجاب بأن الشرعي ليس معناه هو المعتبر في نظر الشرع ؛ فإن الشرعي قد يكون صحيحاً ، وقد يكون فاسداً .

والدليل على أن الشرعي ليس هو الصحيح المعتبر في نظر الشرع : قوله عليه السلام للحائض : «دعي الصلاة أيام

(١) ج : والشرعي .

أقراك^(١)». فإن الصلاة المأمور بتركها هي الصلاة الشرعية ؛ لأن اللغوية لا يؤمر بتركها . والصلاة المأمور بتركها^(٢) فاسدة غير معتبرة في نظر الشرع .

وأيضاً : لو كان الشرعي هو الصحيح المعتبر في نظر الشرع - لزم دخول الوضوء وغيره من شرائط الصلاة في مسمى الصلاة (الشرعية)^(٣) ، لأن صحة الصلاة^(٣) إنما يتحقق عند اجتماع شرائطها .

الثاني - لو لم يكن المنهي عنه الشرعي صحيحاً - لكان ممتنعاً . ولو كان ممتنعاً ، لم يمنع عنه ؛ لأن الممتنع غير مقدور ، وغير المقدور لا ينهى عنه ؛ إذ لا فائدة فيه .

فيلزم من الشرطين أنه لو لم يكن المنهي عنه الشرعي صحيحاً ، لم يمنع عنه .

والتالي باطل بالضرورة .

أجاب عنه بأن الامتناع لأجل النهي ، لا لذات المنهي

(١) روى الترمذى فى الطهارة ٩٣ - ما جاء فى المستحاضة ، رقم (١٢٥) ٢١٧/١ عن عائشة قالت : جاءت فاطمة بنت أبى حبيش إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - فقالت : يارسول الله : إنى امرأة أستحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ قال : لا ، إنما ذلك عرق وليست بالحیضة ، فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت فاغسلى عنك الدم وصلى .

(٢) ج : تركها .

(٣) زيادة من أ ، ب ، ج . وفى الأصل : وإنما يتحقق .

عنه ، فإن النهي تعلق به ، فصار ممتنعا ، والممتنع إنما لم يمنع^(١) إذا لم يكن امتناعه بسبب المنع منه .

وأیضا قولکم : الممتنع لا یمنع ، منقوض بقوله تعالى : «ولا تَنْكِحُوا الْمُشْرَكَاتِ^(٢)» . وقوله عليه السلام : «دعى الصلاة» . فإن نكاح المشركات وصلاة الحائض ممتنعان ، وقد منعنا .

فإن قيل : النكاح والصلاة في الصورتين يحملان على اللغوى - أجيب بأن حملهما على اللغوى يوقعهم في مخالفة أن الممتنع لا یمنع .

وذلك ؛ لأن النكاح اللغوى الذي هو الوطء ، ممتنع في الشرع . فيكون الممتنع قد منع . فلا يجوز حمله على اللغوى .

ثم لو صح حمل النكاح على اللغوى - يتعذر حمل الصلاة على اللغوى في الحائض .

وذلك لأن مفهوم الصلاة اللغوى الدعاء ، ولم يمنع الحائض عنه .

ص - (مسألة) النهی عن الشيء لوصفه كذلك .

خلافًا للأكثر .

(١) الأصل : إنما يمنع .

(٢) ٢٢١ - البقرة - ٢ .

وقال الشافعي - رحمه الله - : يضاد^(١) وجوب أصله ، يعنى
ظاهرا وإلا ورد نهي الكراهة .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : يدل على فساد الوصف ، لا^(٢)
المنهى عنه .

لنا : استدلال العلماء على تحريم صوم العيد بنحوه .

وبما تقدم من المعنى .

ش - اختلفوا فى أن النهي عن الشيء لوصفه ، لالعينه هل
يدل على فساد المنهى عنه أم لا ؟

والمختار عند المصنف : أن النهي عن الشيء لوصفه كالنهي
عن الشيء لعينه ، أى يدل على فساد المنهى عنه شرعا ، لا لغة .

وذهب الأكثرون إلى أنه لا يدل فساد المنهى عنه شرعا .

وقال الشافعي : النهي عن الشيء لوصفه يضاد وجوب
أصله^(٣) .

وقال المصنف : أراد الشافعي أنه يضاد وجوب الأصل ظاهرا
لاقطعا ؛ لأنه لو لم يقيد بذلك لورد على الشافعي نهي الكراهة ،

(١) ج : مضاد .

ب : مضاد .

(٢) ع : لأنه بدلا «لا» .

(٣) انظر : الإحكام للأمدى ١٩٢/٢ ، وجمع الجوامع ٥٠٣/١ من حاشية البناني ،
والمنحول ١٢٦ .

كالنهي عن الصلاة في الأماكن المكروهة ؛ فإنه يلزم حينئذ أن يكون مضادا لوجوب الأصل ، وليس كذلك ، وإلا لم يكن الأصل صحيحا .

والتالى باطل بالاتفاق .

أما إذا قيد بذلك - لم يلزم أن يكون النهي عن الصلاة في الأماكن المكروهة مضادا لوجوب الأصل ؛ لجواز ترك الظاهر لدليل راجح .

وقال أبو حنيفة : النهي عن الشيء لوصفه يدل على فساد الوصف ، دون الأصل المنهى عنه^(١) .

فالنهي عن بيع البر بالبر متفاضلا يوجب فساد التفاضل ، ولا يوجب فساد أصل البيع .

والمنهى بأصله ووصفه يكون باطلا عنده ، كبيع الملاقيح .
والمنهى بوصفه دون أصله ، فاسدا ، كالربا .

(١) اعلم أن الحنفية يفرقون بين ما قبح لعينه فيسمونه «باطلا» وبين ما قبح لغيره فيسمونه «فاسدا» بخلاف الجمهور فإنه لا فرق عندهم بين الباطل والفاسد . انظر : التحرير ١٥٦ وكشف اليزدى ٢٥٨/١ وفواتح الرحموت ٤٠١/١ والمنار وشرحه لابن الملك ٢٥٩ ، وتسهيل الوصول حاشية نهاية السؤل ٢٩٦/٢ - ٣٠٢ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢١٣/١ ، والفروق ٨٤/٢ ، والتعريفات للجرجاني ٤٢ ، والتمهيد ٨ ، والمسودة ٨٠ وشرح الكوكب المنير ٤٧٤/١ وحاشية المحقق ، والاشباه والنظائر لابن بخيم ٣٣٧ والأحكام للآمدى ١٨٨/٢ ، والابهاج ٤٢/٢ والمستصفى ٢٥/٢ ، ٢٦ ، وإرشاد الفحول ١١٠ - ١١٢ ، وجمع الجوامع (بحاشية العطار) ٤٩٩/١ - ٥٠٥ ، وأصول السرخى ٨٢/١ .

وما لا يكون منها عنه لا بأصله ولا بوصفه ، يكون صحيحا .

واحتج المصنف على أن النهي عن الشيء لوصفه يدل شرعا على فساد المنهي عنه بأن استدلال العلماء على تحريم صوم يوم العيد بنحوه ، أى بنحو النهي عن الشيء لوصفه من غير نكير ، يدل على أن الاجماع منعقد على أن النهي عن الشيء لوصفه يدل على الفساد .

واحتج أيضا بما تقدم ، وهو الدليل المذكور فى المنهي عنه لعينه ، وهو أنه لو لم يدل النهي على فساد المنهي عنه ، لزم أن يكون لنفيه حكمة ولثبوته حكمة .

وتقريره كما مر .

ص - قالوا : لو دل - لناقض تصريح الصحة .

وطلاق الحائض وذبح ملك الغير معتبر .

وأجيب بأنه ظاهر فيه .

وما خولف فبدليل صرف النهي عنه .

ش - القائلون بأن النهي عن الشيء لوصفه لا يدل على الفساد

شرعا ، قالوا : لو دل على الفساد شرعا - لناقض تصريح الصحة .

والتالى باطل ؛ فإن الشارع لو قال : لاتصل فى المكان

المعين . وإن صليت فيه ، صحت صلاتك - لم يكن قوله : وإن

صليت فيه صحت صلاتك ، مناقضا لقوله : لاتصل فيه .

وأيضاً لو كان النهي عن الشيء لوصفه دالاً شرعاً على فساد
النهي عنه - لما صح طلاق الحائض ، وذبح ملك الغير بغير إذن
المالك ؛ لأن النهي عنهما للوصف .

والتالي باطل ؛ فإن طلاق الحائض ، وذبح ملك الغير بغير
إذنه معتبر شرعاً .

أجاب عن الأول بأن الدليل على الفساد شرعاً ظاهر ، ليس
بقطعي والتصريح بالصحة أقوى منه . والظاهر قد يُعدل عنه للدليل
أقوى .

وإنما خولف في الصور المذكورة للظاهر للدليل راجح يصرف
النهي عما هو الظاهر .

ص - (مسألة) النهي يقتضي الدوام (ظاهر^(١))

لنا : استدلال العلماء مع اختلاف الأوقات .

قالوا : نهيت الحائض عن الصلاة والصوم .

قلنا : لأنه مقيد^(٢) .

ش - اختلفوا في أن النهي هل يقتضي دوام الانتهاء عن المنهي
عنه أم لا ؟

وإختار المصنف أنه يقتضي الدوام ظاهراً .

(١) زيادة مما سوى الأصل .

(٢) ع : تعبد وهو خطأ .

واحتج عليه بأن علماء الأعصار مع اختلاف الأوقات لم يزالوا يستدلون بالنهي على دوام الانتهاء من غير نكير . فيكون إجماعاً على أنه يقتضي الدوام .

وذهب بعض الأصوليين إلى أنه لا يقتضي الدوام .

واحتج عليه بأن الحائض نهيت عن الصوم والصلاة^(١) ، مع أن النهي عنها لا يقتضي الدوام .

(١) قال ابن كثير في التحفة (٢/١١) دليل النهي حديث عائشة : فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة .

وحديثها أيضاً : كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة .
وفي حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال للنساء يوم العيد : « أليس إذا حاضت - يعني المرأة - لم تصل ولم تصم ؟ قلن : بلى . قال : فذلك من نقصان دينها .

أقول : أما الحديث الأول - فإذا أقبلت الخ - فرواه البخاري في ٤ الوضوء ٦٣ - باب غسل الدم ، رقم (٢٢٨) ١/٣٣٠ عن أسماء وفي ٦ - الحيض ، ١٩ - باب إقبال الحيض وإدباره ، رقم (٣٢٠) ١/٤٢٠ عن فاطمة بنت أبي حبيش ورواه مسلم في ٣ - الحيض ، ١٤ - باب المستحاضة وغسلها وصلاتها ، رقم (٦٢) ١/٢٦٢ .

وأما الحديث الثاني فرواه مسلم في ٣ - الحيض ، ١٥ - باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة ، رقم (٦٩) ١/٢٦٥ عن عائشة قالت : كان يصيبننا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة .

وأما الحديث الثالث فرواه البخاري في ٦ - الحيض ، ٦ - باب ترك الحائض الصوم رقم (٣٠٤) ١/٤٠٥ عن أبي سعيد الخدري .

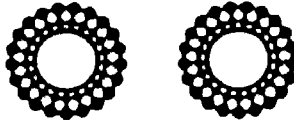
وفي ٣٠ - الصوم ، ٤١ - باب ترك الحائض والصلاة رقم (١٩٥١) ٤/١٩١ عن أبي سعيد الخدري .

قال الزركشي في المعبر (١/٤٥) : وقبل : بل أراد حديث «دعى الصلاة أيام أقرائك» وتخرجه سبق أنفا .

وحيثذ يلزم أن لا يقتضي النهي الدوام في صورة ، وإلا يلزم الاشتراك أو المجاز ، وهما خلاف الأصل .

أجاب بأن نهى الحائض عن الصوم والصلاة مقيد بالحيض ؛ لقوله عليه السلام : دعى الصلاة أيام أقرائك^(١) - فلهذا لم يفد الدوام . فيكون حمل النهي على عدم الدوام مجازا .

والمجاز وإن كان خلاف الأصل ، إلا أنه يجوز أن يصار إليه بدليل ، وقد تحقق الدليل ههنا ، وهو القيد .



العام والخاص

ص - العام والخاص .

أبو الحسين : العام : اللفظ المستغرق لما يصلح له .
وليس بمانع : لأن نحو عشرة ، ونحو ضرب زيد عمرا ،
يدخل فيه .

الغزالي : اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين
فصاعدا .

وليس بجامع ، لخروج المعدوم والمستحيل ؛ لأن مدلولهما
ليس بشيء . والموصولات ؛ لأنها ليست بلفظ واحد .

ولا مانع ؛ لأن كل مثنى يدخل فيه .

ولأن كل معهود ونكرة يدخل فيه .

وقد يلتزم هذين .

والأولى : ما دل على مسميات باعتبار أمرها اشتركت فيه مطلقا
ضربة .

فقوله : «اشتركت فيه» ليخرج نحو عشرة .

«ومطلقا» ليخرج المعهودون .

و«ضربة» ليخرج نحو رجل .

والخاص بخلافه .

ث - عرّف أبو الحسين العام بأنه اللفظ المستغرق لما يصلح له^(١) .

فقوله : «اللفظ» كالجنس يتناول العام وغيره .

وقوله : «المستغرق لما يصلح له» احتراز عن النكرات في الإثبات .

وزيفه المصنف بأنه ليس بمانع ؛ إذ يدخل فيه نحو عشرة . وهو كل نكرة من أسماء الأعداد ؛ لأنه اللفظ المستغرق لما يصلح له ، وليس بعام .

وكذا يدخل فيه نحو ضرب زيد عمرا ، هو الفعل المتعدى إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين فصاعدا ، إذا ذكر معه جميع ما يقتضيه من الفاعل والمفعول ؛ لأنه يصدق عليه أنه اللفظ المستغرق لما يصلح له ، وليس بعام .

ولقائل أن يقول : أراد أبو الحسين بقوله : «ما يصلح» أفراد مسمى اللفظ ، لا أجزائه . وحينئذ لم يدخل نحو عشرة ، في حد العام ؛ لأن عشرة ، لم يستغرق ما صلحت له ، وهو أفراد العشرة .

(١) انظر : المعتمد ٢٠٣/١ ونصه : اعلم أن الكلام العام هو كلام مستغرق لجميع ما يصلح له .

ولعل المصنف فسّر قوله : ما يصلح له بأجزاء المسمى لا
بجزئياته . فحينئذ تكون العشرة مستغرقة لجميع أجزائها التي هي
الوحدات .

ولقائل أن يقول أيضا : إن ضرب زيد عمرا ، لا يخلوا
من أن يكون مستغرقا لجميع ما يصلح له من أفراد ضرب زيد
عمرا ، أولا ،

فإن كان صالحاً - فلا نسلم أنه ليس بعام .

وإن لم يصلح - فلا نسلم دخوله في التعريف .

وعرفه الغزالي بأنه اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على
شيئين فصاعداً^(١)

واحترز بقوله : «من جهة واحدة» عن مثل (ضرب زيد عمرا)
فإنه قد دل على شيئين ، ولكن لا بلفظ واحد ، بل بلفظين ،
ولا من جهة واحدة بل من جهتين .

وذكر أحدهما - أعنى الواحد أو الجهة الواحدة - يغنى عن ذكر
الآخر .

وقوله : «على شيئين فصاعداً» احترز به عن مثل «رجل»
و«يد» .

(١) هذا لفظه في المستصفي ٣٢/٢ ، وفي المنحول ص ١٣٨ : وحده : ما يتعلق
بمعلومات فصاعداً - من جهة واحدة .

وهذا التعريف ليس بجامع لخروج المعدوم والمستحيل عنه ؛
لأن مدلولهما لا يصدق عليه الشيء ؛ لأن المعدوم والمستحيل ليس
بشيء عند الغزالي .

ولخروج الموصولات ؛ لأنها ليست بلفظ واحد ؛ لأنها
لا تتم إلا بصلاتها .

ولا مانع ؛ لأن كل مثنى نحو رجلين ، يدخل في هذا
التعريف .

ولأن كل معهود ، كالرجال المعهودين ، وكل نكرة ، نحو
رجال ، يدخل فيه ، مع أنها ليست بعام .

وقد يلتزم الغزالي دخول هذين ، أعنى كل معهود وكل نكرة
في التعريف ويمنع أنهما ليسا بعامين .

ولقائل أن يقول : لانسلم دخول المستثنى في هذا التعريف ؛
فإنه لا يدل على شيئين فصاعدا .

ثم قال المصنف : والأولى أن يعرف العام بأنه ما دل على
مسميات باعتبار أمر اشتركت فيه مطلقا ضربة .

وإنما قال : «مسميات» ليدخل فيه المعدوم والمستحيل ؛ لأن
مدلولها وإن لم يكن شيئا لكنه يكون مسمى .

وإنما اختار صيغة الجمع ليخرج عنه المثنى والمفرد الذي يدل

على مسمى واحد ، نحو (زيد) .

وإنما قال : «اشتركت فيه» ليخرج عنه كل نكرة من أسماء الأعداد ، نحو عشرة ؛ فإنها وإن دلت على مسميات ، وهي أجزاؤها لكن لا باعتبار أمر اشتركت فيه الأجزاء ؛ فإن المعنى الكلي للعشرة لا يصدق على الآحاد التي هي أجزاؤها .

وإنما قال : «مطلقا» ليخرج عنه المعهودون ، نحو «الرجال» فإن دلالة على مسميات لا مطلقا بل بقيد كونها معهودة .

وإنما قال : «ضربة» أى دفعة ليخرج عنه النكرة ، نحو «رجل» و«رجال» ؛ فإنها وإن دلت على مسميات لكن لا دفعة بل على سبيل البذل .

والخاص بخلاف العام . أى الخاص هو ما دل لا على مسميات باعتبار أمر اشتركت فيه مطلقا ضربة .

ص - مسألة : العموم من عوارض الألفاظ حقيقة .

وأما فى المعانى - فثالثها الصحيح كذلك .

لنا أن العموم حقيقة فى شمول أمر لمتعدد ، وهو فى المعانى كعموم المطر والخصب ونحوه^(١) .

(١) زيادة من ع ط والبايرتى وفيما عدا ط ع زيادة : «ولذلك قيل : عم المطر والخصب ونحوه» .

وكذلك المعنى الكلى لشموله الجزئيات .

ومن ثمة^(١) قيل : العام مالا يمنع تصويره من الشركة .

فإن قيل : المراد أمر واحد شامل ، وعموم المطر ونحوه ليس كذلك .

قلنا : ليس العموم بهذا الشرط لغة .

وأیضا : فإن ذلك ثابت في عموم الصوت والأمر والنهي والمعنى الكلي .

ش - اتفق العلماء على أن العموم من عوارض الألفاظ حقيقة . وأما عروضه للمعاني فقد اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب : الأول - أنه لا يكون من عوارض المعاني ، لا حقيقة ولا مجازا .

والثاني - أنه من عوارض المعاني مجازا لا حقيقة .

وثالثها - وهو الصحيح عند المصنف أنه من عوارض المعاني حقيقة ، وإليه أشار بقوله : «وثالثها الصحيح كذلك» .

والدليل عليه أن العموم في اللغة حقيقة هو شمول أمر متعدد . وهذا المعنى كما يعرض للفظ يعرمن للمعاني . فكما يكون حقيقة في اللفظ يكون حقيقة في المعنى ، كعموم المطر والخصب ونحوه .

(١) فيما عدا ط ، ع : ومن ثم .

وكذلك يعرض العموم حقيقة للمعنى الكلي ، لشموله
الجزئيات .

ولهذا - أى ولأجل أن العموم يعرض للمعنى الكلي - فسرّ
العام بما فسر الكلي به ، وهو ما لا يمنع تصويره من الشركة .

فإن قيل : العموم الذي يعرض للمعاني ليس هو المتنازع
فيه ؛ لأن العموم الذي هو المتنازع فيه ، شمول أمر واحد لأفراد
متعددة ، كشمول الرجال الذي هو أمر واحد لمراتب العدد ؛

وعموم المطر ونحوه ليس كذلك ؛ فإنه لا يكون أمرا
واحدا^(١) شمل الأطراف والأكناف ، بل حصل كل جزء من أجزاء
المطر في جزء من أجزاء الأرض .

أجيب بأن العموم بحسب اللغة لا يكون مشتركا بأن يكون
أمرا واحدا^(١) شاملا لأفراد متعددة ، بل العموم بحسب اللغة ،
شرطه أن يكون أمرا يشمل متعددا ، سواء كان المتعدد أفرادا ،
أولا .

وهذا المعنى من عوارض المعاني .

ولئن سلم أن عموم المطر لا يكون باعتبار أمر واحد يشمل
المتعدد ، فعموم الصوت باعتبار واحد شامل للأصوات المتعددة
الحاصلة للسامعين .

(١) ١، ج : أمر واحد .

وكذا ذكر عموم الأمر والنهي ؛ فإنه باعتبار أمر واحد ، وهو
الطلب الشامل لكل طلب تعلق بكل واحد من المأمورين .
وكذلك المعنى الكلي ، فإن عمومه باعتبار (أمر واحد)^(١)
شامل لأفراده .

ص - (مسألة) الشافعي والمحققون : للعموم صيغة والخلاف
في عمومها وخصوصها كما في الأمر .

وقيل بالوقف (في)^(٢) الاخبار لا الأمر والنهي .

والوقف إما على معنى لاندرى ، وإما نعلم أنه وضع ولا
ندري أحقية أم مجاز . وهى أسماء الشرط^(٣) والاستفهام
والموصولات والجموع المعرفة ، تعريف جنس^(٤) ، والمضافة ، واسم
الجنس كذلك^(٥) ، والنكرة في النفي .

لنا^(٦) : القطع في لاتضرب أحدا^(٧) .

وأيضاً : لم يزل العلماء تستدل بمثل (والسارق) و(الزانية)^(٨) ،
«يوصيكم الله في أولادكم» .

(١) ساقط من أ .

(٢) زيادة مما سوى الأصل .

(٣) المثبت من : ع وفي غيرها الشروط .

(٤) «جنس» ساقط من أ .

(٥) أ ، وكذلك وزيادة الواو خطأ .

(٦) أ : أما بدل «لنا» وهو خطأ .

(٧) أ : لا يضرب أحد .

(٨) ع : بمثل والسارق الزانية .

وكاحتجاج عمر - رضى الله عنه - فى قتال أبى بكر - رضى الله عنه - ما نعى الزكاة «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله .

[فإذا قالوها حقنوا منى دماءهم وأموالهم^(١)] .

وكذلك : «الأئمة من قريش» .

«ونحن معاشر الأنبياء لانورث»

وشاع وذاع ولم ينكره أحد .

قولهم : فهم^(٢) بالقرائن ، يؤدى إلى أن لا يثبت للفظ مدلول ظاهر أبدا .

والاتفاق^(٣) فى (من دخل دارى فهو حر أو طالق ، أنه يعم) .

(وأيضا : كثرة الوقائع^(٤))

ش - أختلف العلماء فى أنه هل يكون للعموم صيغة أم لا على معنى عمومها وخصوصها ، أى فى أن الصيغ المستعملة للعموم هل هي خاصة بالعموم أو عامة له ولغيره كالخلاف فى الأمر فى أنه هل

(١) العبارة ما بين القوسين زيدت من ط ، ع .

(٢) أ : فيهم بدل «فهم» وهو خطأ .

(٣) أ : ولا اتفاق وهو خطأ .

(٤) العبارة ما بين القوسين زيدت من أ ، ط ، ع .

يكون له صيغة مخصوصة به أم لا^(١) .

فذهب الشافعي والمحققون إلى أن للعموم صيغة مخصوصة أى تستعمل فى العموم بطريق الحقيقة ، واستعمالها فى غيره بطريق المجاز .

وقيل بالوقف فى الأخبار ، لا فى الأمر والنهي .

ثم الوقف يحمل على معنيين :

أحدهما - أنه لاندري وضع هذه الصيغ للعموم .

وثانيهما - أنا ندري وضعها للعموم ولكن لانعلم أنها حقيقة فى العموم أو مجاز .

والصيغ المستعملة فى العموم هي أسماء الشرط ، مثل من دخل دارى فهو حر أو طالق .

والاستفهام ، نحو من يأتيك ،

والموصولات ، ك الذى ، التى ، وما ، ومن .

والجموع المعرفة تعريف جنسى ، سواء كان جمع مذكر أو مؤنث ، سالم أو مكسر ، جمع قلة أو كثرة .

والجموع المضافة .

(١) راجع حاشية التفتازانى على شرح العضد ١٠٢/٢ .

واسم الجنس المعرف تعريف الجنس^(١) .

والنكرة في سياق النفي^(٢) .

واحتج المصنف على أن النكرة في سياق النفي عام حقيقة لأننا نقطع بأن قول السيد لعبده : لاتضرب أحدا عام . والأصل الحقيقية .

واحتج أيضا على أن المفرد المعرف بلام الجنس والجمع المضاف عام حقيقة بأن العلماء لم يزالوا يستدلون على العموم بمثل (السارق والسارقة^(٣)) ومثل (الزانية والزاني^(٤)) ومثل (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ^(٥)) . وشاع استدلالهم بها على العموم وذاع ، ولم ينكر عليهم أحد فيكون ذلك إجماعا على أن المفرد المعرف بلام الجنس ، والجمع المضاف عام حقيقة .

واحتج أيضا على أن الجمع المعرف بلام الجنس عام حقيقة ، بأن عمر احتج في قتال أبي بكر ما نعى الزكاة بقوله عليه السلام :

(١) في الأصل : تعريف جنس .

(٢) قال الخبازي في شرح المغنى (٢١ب) : اعلم أن العام نوعان : عام بنفسه وعام بغيره . وكل نوع على نوعين . فصار أنواعا أربعة : أما الذي هو عام بنفسه صيغة ومعنى كمسلمون ومشركون . وعام بنفسه معنى لاصيغة كالإنس والجن والقوم والرهط . وأما الذي هو عام بغيره نحو اسم النكرة إنما يصير عاما بانضمام وصف عام إليه ، ولا عموم له في نفسه والرابع الذي هو عام مع غيره فهو الكلمات البهمة من وما ونحوهما .

(٣) ٣٨ - المائدة ٥ .

(٤) ٢ - النور ٢٤ .

(٥) ١١ - النساء ٤ .

أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله^(١) على عدم جواز القتال . ولم ينكر عليه أحد من الصحابة . بل عدل أبو بكر إلى الاستثناء وهو قوله عليه السلام «إلا بحقه» والزكاة من حقها .

فلو لم يكن الجمع المعروف بلام الجنس عاما - لما جاز استدلال عمر به على عدم جواز القتال ، ولم يعدل أبو بكر إلى الاستثناء .

وبأن أبا بكر احتج ، حين طلب الأنصار الإمامة ، بقوله عليه السلام : «الأئمة من قريش^(٢)» .

(١) عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال لما توفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - واستخلف أبو بكر بعده ، وكفر من كفر من العرب ، قال عمر بن الخطاب لأبي بكر - رضى الله عنهما - : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله . فمن قال لا إله إلا الله عصم منى ماله ونفسه إلا بحقه ، وحسابه على الله» . فقال أبو بكر : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة . فإن الزكاة حق المال . والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونها إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لقاتلتهم على منعه . فقال عمر بن الخطاب : فوالله ما هو إلا أن رأيت الله عز وجل قد شرح صدر أبي بكر للقتال ، فعرفت أنه الحق .
رواه البخارى في ٢ - الايمان ١٧ - باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم . رقم (٢٥) ٧٥/١ .
ورواه مسلم في ١ - الايمان ، ٨ - باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله الخ .

حديث رقم (٣٢ - ٣٦) ٥٢، ٥١/١ وفى حديث رقم ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ «إلا بحقه» .

(٢) رواه أحمد ١٢٩/٣ ، ١٨٢ ، ٤٢١/٤ من حديث أبي بردة والنسائي في السنن الكبرى عن أنس ، والبيهقى في السنن قال ابن كثير في التحفة (٢/١١) : وروى الطبرانى من حديث علي بإسناد جيد مثله قال : ورواه أبو بكر ابن أبي عاصم . وفى سنده سكين بن عبدالعزيز وقد تكلم فيه . =

واحتج أيضا حين طلبت فاطمة ميراث الرسول عليه السلام بقوله عليه السلام : «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، ما تركناه صدقه»^(١) ولم ينكر أحد هذه الاحتجاجات ، وشاع وذاع . فيكون إجماعا على أن الجمع المعروف بلام الجنس والجمع المضاف عام .

= وقال الزركشي في المعتبر ٢/٤٦ : له طرق يقوى بعضها بعضها .
وفي البخارى في ٦١ - المناقب ، ٢ - باب مناقب قريش ، رقم (٣٥٠١) ٥٣٣/٦
عن ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقى منهم إثنان .

وفي مسلم في ٣٣ - الامارة ، ١ - باب الناس تبع لقريش ، رقم (٤) ١٤٥٢/٣ ، عن ابن عمر مثله .

(١) قال الزركشي في المنبر ٢/٤٦ : «رواه النسائي في سننه الكبرى من حديث عمر بن الخطاب أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : إنا معاشر الأنبياء لانورث .

وفي الصحيحين من حديث أبى بكر وعمر وعائشة - رضى الله عنهم - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : لانورث ما تركنا صدقة .
رواه البخارى في ٩٦ - الاعتصام ، ٥ - باب ما يكره من التعمق ، رقم (٧٣٠٥) ٢٧٧/١٣ .

وفي الخمس ، باب ١ - رقم (٣٠٩٣) ١٩٧/٦ .
وفي فضائل الصحابة باب ١٢ ، رقم (٢٧١٢) ٧٧/٧ .
وفي الفرائض ، باب ٣ رقم (٦٧٢٦) ٥/١٢ .
ورواه مسلم في الجهاد ، ١٦ - باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - «لانورث ما تركنا فهو صدقة ، رقم (٥١) ١٣٧٩/٣ .

فإن قيل : لانسلم أن فهم العموم في هذه الصور من ظاهر^(١)
اللفظ بل^(٢) فهموه^(٣) بالقرآن^(٤) .

(أجيب بأن تجويز الفهم في هذه الصور بالقرائن يؤدي^(٥)) إلى
أن لا يثبت للفظ مدلول ظاهر ؛ إذ ما من لفظ ظاهر إلا ويجوز أن
يقال : إنما فهم مدلوله بسبب القرينة لا بدلالة اللفظ عليه .

واحتج أيضا على أن أسماء الشرط عامة ، بأن الإجماع منعقد
على أن «من» في قول القائل (من دخل دارى من عبيدى فهو حر) .
(ومن دخل دارى من نسائي فهي طالق) عام .

ص - واستدل^(٦) بأنه معنى ظاهر محتاج إلى التعبير عنه
كغيره .

وأجيب (بأنه)^(٧) قد يستغنى بالمجاز وبالمشترك^(٨) .

ش - واستدل على أن للعموم صيغا تخصه ، بأن العموم معنى
ظاهر يحتاج إلى التعبير عنه كسائر المعاني الظاهرة . فيكون المقتضي

(١) أ : من الصيغ بدل «من ظاهر اللفظ» .

(٢) أ : قيل بدل «بل» وهو خطأ .

(٣) الأصل : فهو مه وهو خطأ .

أ : فهم بدل «فهموه» .

(٤) في أ زيادة : فيكون مجازا لاحقيقة بعد قوله : «بالقرائن» .

(٥) في أ ، بدل العبارة التي ما بين القوسين : «قلنا لو صح هذا الباب لأدى» .

(٦) أ : واستدلوا .

(٧) زيادة من ط ، ع .

(٨) فيما سوى ط ، ع : المشترك .

لوضع اللفظ متحققا ، والمانع غير متحقق^(١) . فيجب أن يوضع اللفظ له .

أجاب بأن الاحتياج إلى التعبير^(٢) لا يقتضي أن يكون له لفظ منفرد على طريق الحقيقة ؛ فإنه يجوز أن^(٣) يستغنى عنه بالمجاز وباللفظ المشترك .

ص - الخصوص متيقن فجعله^(٤) له حقيقة أولى .

رد بأنه إثبات لغة^(٥) بالترجيح .

وبأن العموم أحوط . فكان أولى .

قالوا : لا عام إلا مخصص . فيظهر أنها للأغلب .

رد بأن احتياج تخصيصها إلى^(٦) دليل يشعر^(٧) بأنها للعموم .

وأیضا : فإنما يكون ذلك عند عدم دليل^(٨) .

ش - القائلون بأن^(٩) هذه الصيغ حقيقة في الخصوص دون

العموم ، احتجاجوا أبو جهين :

(١) أ : والمانع ، وهو عدم ظهوره غير متحقق .

(٢) أ : غير بدل «التعبير» وهو تصحيف .

(٣) أ : قد بدل «أن» .

(٤) الأصل : بجعله وهو خطأ .

(٥) ط : اللغة .

(٦) فيما سوى ط ، ع : لدليل بدل «إلى دليل» .

(٧) ع : مشعر .

(٨) فيما سوى ط ، ع : الدليل .

(٩) أ : بيان بدل «بأن» وهو خطأ .

الأول - أن تناول هذه الألفاظ لمرتبة الخصوص متيقن وتناولها لمرتبة العموم غير متيقن ؛ لأن هذه الألفاظ لا تخلو إما أن تكون للعموم أو للخصوص . وعلى التقديرين يتناول الخصوص . وعلى التقدير الثانى لم يتناول العموم .

وإذا كان تناوله للخصوص متيقنا وللعموم غير متيقن - كان جعله حقيقة فى الخصوص أولى من جعله حقيقة فى العموم ، وإلا يلزم ترجيح المرجوح . .

أجاب بأنه إثبات اللغة بالترجيح ، وهو مردود ؛ لأنه ليس من الطرق المثبتة للغة .

وبأنه معارض بأن جعله حقيقة فى العموم أحوط^(١) ؛ لأنه لو حمل على العموم لم يهمل الخصوص ضرورة تناول العموم له . ولو حمل على الخصوص ، لم يتناوله . والحمل على ما هو أحوط^(١) أولى .

الثانى أنه لا عام إلا هو مخصص . فيكون الخصوص أغلب .

ويظهر منه أن هذه الألفاظ للخصوص حقيقة ؛ لأنه إذا تردد اللفظ بين الأغلب وغيره ، كان حمله على الأغلب أظهر .

أجاب بأن تخصيص هذه الألفاظ يحتاج إلى دليل .

واحتمياج تخصيصها إلى دليل مشعر بأنها للعموم حقيقة ؛ لأن

(١) ١ : أحفظ .

التخصيص إنما يحتاج^(١) الى الدليل ليكون الدليل معارضا لمقتضى العموم . ولا مقتضى للعموم إلا هذه الألفاظ فيكون حقيقة له .

وأیضا : هذه الألفاظ إنما تكون حقيقة للخصوص إذا لم تكن محتاجة إلى قرينة ودليلٍ موجب للتخصيص ؛ لأن الحقيقة لا تحتاج إلى قرينة ودليل . وهذه الألفاظ لا تكون للخصوص إلا بدليل وقرينة ، فلا تكون حقيقة له .

ص - الاشتراك : أطلقت لهما ، والأصل الحقيقة .

وأجيب بأنه (على^(٢)) خلاف الأصل .

(وقد تقدم مثله^(٣)) .

ش - القائل بأن هذه الألفاظ مشتركة بين العموم والخصوص ، احتج بأن هذه الألفاظ أطلقت للعموم والخصوص .

والأصل في الإطلاق الحقيقة . فتكون مشتركة بينهما .

أجاب بأن الاشتراك خلاف الأصل فيجعل حقيقة لأحدهما ، مجازا للآخر .

والمجاز وإن كان خلاف الأصل ، إلا أنه أولى من الاشتراك كما تقدم .

(١) أ، ج : احتاج .

(٢) : ٣) العبارة ما بين القوسين ساقطة من ١ .

ص - الفارق : الإجماع على التكليف للعام . وذلك بالأمر والنهي .

وأجيب بأن الإجماع على الإخبار للعام .

ش - احتج الفارق ، وهو القائل بالوقف^(١) في الإخبار ، دون الأمر والنهي بأن الإجماع منعقد على تكليف المكلفين لأجل العام . ولا يتحقق التكليف إلا بالأمر والنهي . (فيجب أن يكون الأمر والنهي^(٢)) مفيدا للعموم إما حقيقة أو مجازا .

أجاب بأن الإجماع أيضا منعقد على أن الإخبار قد حصل لأجل العام ، كقوله تعالى : (وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ^(٣)) .

فيجب أن يكون الإخبار مفيدا للعموم إما حقيقة أو مجازا .

فلم يكن بين الإخبار وبين الأمر والنهي فرق في العموم والخصوص .

ص - (مسألة) الجمع المنكر ليس بعام .

لنا : القطع بأن رجالا في الجموع كرجل في الوجدان .

ولو قال : له عندي عبيد ، صح تفسيره بأقل الجمع .

قالوا : صح إطلاقه على كل جمع . فحمله على الجميع ، حمل على جميع حقائقه .

(١) ١ : بالفرق بدل «بالوقف» .

(٢) العبارة ما بين القوسين ساقطة من ١ .

(٣) ٢٩ - البقرة - ٢ وفي مواضع كثيرة .

ورد بنحو رجل .

وأنه إنما يصح^(١) على البدل .

قالوا : لو لم يكن للعموم - لكان مختصا ببعض .

رد برجل .

وأنه موضوع للجمع المشترك .

ش - اختلفوا في أن الجمع المنكر ، مثل رجال ، هل يكون عاما أولا ؟

والمختار أنه ليس بعام .

والدليل عليه أن نقطع بأن رجلا في الجموع كرجل في الوجدان . فكما أن رجلا في الوجدان لا يستغرق جميع آحاده ، فكذلك رجال ، في الجموع لا يستغرق جميع مراتب الجمع . ورجل في الوجدان ليس بعام ، فكذا رجال في الجموع .

وأیضا : نقطع بأنه لو قال : له عندی عبید ، صح تفسیره بأقل الجمع ، وهو الثلاثة ، أو الإثنين على اختلاف الرأيين .

فلو كان الجمع المنكر عاما - لما صح تفسير عبید بأقل الجمع ؛ إذ لا يجوز تفسير العام بواحد من مسمياته .

فلهذا لو قال : أكلت كل الرمان ، ثم قال : أردت واحدة لم

(١) كذا في أ ، ط ، ع . وفي أسواها : صح .

لم يصح .

والقائلون بأن الجمع المنكر عام قالوا : صح إطلاق الجمع المنكر على كل واحد من مراتب الجمع ، فيحمل على جميع مراتب الجمع ؛ لأن حملة على جميع مراتب الجمع ، حمل على جميع حقائقه ، والحمل على جميع الحقائق أولى من حملة على البعض . فيكون عاما .

أجاب بأننا لانسلم أن حملة على جميع حقائقه أولى .

وذلك لأن نحو رجل صح إطلاقه على كل واحد من أفراده التى هى حقائقه . ولا يحمل على جميع أفراده ، وإنما صح إطلاقه على كل واحد من أفراده على طريق البدل .

فكذلك الجمع^(١) المنكر إنما يصح إطلاقه على كل واحد من مراتب الجمع بطريق البدل ، وحينئذ لا يكون عاما .

وبعض الشارحين^(٢) قرر كلام المصنف على وجه آخر ، وهو : أن الجمع المنكر يصح إطلاقه على كل واحد من مراتب الجمع بطريق الحقيقة ومن جملتها الجمع المستغرق ، فيحمل عليه ؛ لأنه حمل على كل حقائقه ، وهو أولى .

أجاب بأنه منقوض برجل ؛ لصحة إطلاقه على كل واحد من الأفراد ، مع أنه ليس للعموم بالاتفاق .

ثم قال : والمصنف جوز إطلاقه على مراتب الجمع بطريق

(١) «الجمع» ساقط من أ .

(٢) أراد به : الخنجى . انظر : النقود والردود ورقة ٢٩٢ الف .

البذل .

وفيه بحث من حيث إن من^(١) مراتب الجمع المرتبة المستغرقة ، وصدقه عليها ، إن كان بطريق الحقيقة ، حصل مدعى المستدل^(٢) .

هذا ماقاله .

ولا يخفى أنه لو حمل كلام المصنف على هذا - لم يستقم الرد بنحو رجل ؛ لأن نحو رجل لا يوجد في مسمياته ما يستغرق جميع الأفراد . فلهذا لم يحمل على جميع حقائقه ، بخلاف رجال ، والحق أنه لم يوجد في مراتب الجمع مرتبة مستغرقة لجميع المراتب ؛ إذ لا مرتبة إلا وتكون فوقها مرتبة أخرى .

وإذا لم يوجد مرتبة مستغرقة لجميع مراتب الجمع - لم يمكن حمل الجمع عليها .

فإن قيل : يمكن أن يفرض مرتبة مستغرقة لجميع مراتب الجمع ، وإن لم يوجد ، فيحمل الجمع على تلك المرتبة المفروضة المستغرقة وحمل اللفظ لا يحتاج إلى تحقيق مسماه ، بل يكفي فيه الفرض .

أجيب بأن كل مرتبة تفرض . فقد يمكن أن يفرض فوقها

(١) «من» ساقطة من أ .

(٢) الأصل : دعوى المستدل .

مرتبة أخرى . والا يلزم أن يكون المراتب متناهية ، وليس كذلك .

وإذا كان كل مرتبة تفرض فقد يمكن أن يفرض فوقها مرتبة أخرى لم يتصور فرض مرتبة تستغرق جميع المراتب .

فإن قيل : على هذا التقدير لم يتصور جمع عام ؛ لأن الجمع العام إنما يتصور إذا كان مستغرقا لجميع مراتب الجمع ، (والتقدير أنه لم يتصور ما يكون مستغرقا لجميع مراتب الجمع^(١)) .

أجيب بأن الجمع العام باعتبار مفهوم الجمع المطلق الشامل لجميع المراتب الغير المتناهية التي هي أفراد الجمع المطلق ، لا باعتبار مرتبة^(٢) واحدة مستغرقة لجميع المراتب الأخر^(٣) .

والممتنع الثاني ، لا الأول ؛ فإنه يجوز أن يكون الجمع المطلق مشتركا بين المراتب الغير المتناهية .

ولا يلزم من كونه مشتركا بين المراتب الغير المتناهية ، أن تكون تلك المراتب متناهية .

ولا يجوز أن تكون مرتبة واحدة مستغرقة لجميع المراتب الغير المتناهية ، وإلا يلزم أن يكون غير المتناهي متناهي .

والحاصل أن تناول مفهوم الجمع لجميع مراتب الجمع ، تناول الكلي لجزئياته ويجوز أن تكون الجزئيات الغير المتناهية مندرجة تحت

(١) ما بين القوسين ساقط من أ .

(٢) ١ : قرينة .

(٣) ١ : مراتب الأخر .

كلي . وتناول مرتبة واحدة لجميع المراتب تناول الكل لأجزائه .
ولا يجوز أن يكون الكل مشتملا على الأجزاء الغير المتناهية ، فلهذا
يتصور الجمع العام ، ولا يتصور مرتبة واحدة مستغرقة لجميع
المراتب .

والقائلون بأن الجمع المنكر عام قالوا أيضا : لو لم يكن الجمع
المنكر للعموم لكان مختصا ببعض الجموع دون بعض ، وإلا يلزم
الاشتراك وهو خلاف الأصل .

والتالى باطل بالاتفاق .

أجيب بمنع انتفاء التالى أولا ، فإنه منقوض بنحو رجل .
وذلك لأن رجلا لا يكون للعموم ، ومع هذا يجوز اختصاصه ببعض
أفراده دون بعض .

وبمنع الملازمة ثانيا فإننا لانسلم أنه إذا لم يكن للعموم يلزم
اختصاصه ببعض الجموع ، فإنه موضوع للجمع المطلق المشترك بين
الجموع . فيصح أن يكون لكل واحد من تلك الجموع على البدل
من حيث إن مدلوله ستحقق فيه ، فلا يلزم الاشتراك .

ص - (مسألة) أبنية الجمع : لإثنين^(١) يصح .

وثالثها مجازا^(٢) .

الإمام : ولو واحد .

(١) ١ : الإثنين .

(٢) فيما سوى ط ، ع : «مجاز» .

لنا : أنه يسبق الزائد ، وهو دليل الحقيقة .

والصحة (فإن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ) والمراد أخوان .

واستدلال ابن عباس - رضى الله عنه - بها ، ولم ينكر عليه ،
وعدل إلى التأويل .

ش - اختلفوا فى أقل ما يطلق عليه أبنية الجمع على أربعة
مذاهب :

أولها - اثنان بطريق الحقيقة .

وثانيها - الثلاثة بطريق الحقيقة ، ولا يصح أن يطلق على
الاثنين بالمجاز .

وثالثها - الثلاثة بطريق الحقيقة ، ويصح إطلاقه على الاثنين
مجازا .

وهو المختار عند المصنف .

ورابعها - الثلاثة بطريق الحقيقة ، ويصح إطلاقه على الإثنين
والواحد بطريق المجاز .

وهو مذهب الإمام^(١) .

واحتج المصنف على المذهب المختار ، وهو أنه حقيقة فى
الثلاثة وما فوقها ، مجاز فى الاثنين .

(١) انظر : البرهان ٣٥٢/١ وما بعدها .

أما الأول - فلأنه عند إطلاق الجمع يسبق الزائد على الاثنين إلى الذهن . والسبق إلى الذهن دليل الحقيقة لما عرفت في بحث الحقيقة . فيكون حقيقة في الزائد ، وهو الثلاثة وما فوقها .

وأما الثاني - وهو صحة إطلاقه على الاثنين مجازا - فلقوله^(١) تعالى : «وَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ» . فإن الإخوة ههنا يتناول الاثنين وإلا لكان رد الأم إلى السدس بالأخوين مخالفا للنص .

واحتمج أيضا على أن أقل ما يطلق عليه اسم الجمع حقيقة ، الثلاثة باستدلال ابن عباس ، وهو ما روى عنه أنه قال لعثمان حين رد الأم إلى السدس بأخوين . قال الله تعالى : «فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ»^(٢) وليس الأخوان إخوة في لسان قومك . فقال عثمان : لا أستطيع أن أنقض أمرا كان قبلي^(٣) .

فلو كان الأخوان إخوة بالحقيقة - لما صح استدلال ابن عباس ولأنكر عثمان عليه ، ولم يعدل إلى التأويل .

(١) ١ : بقوله .

(٢) ١١ - النساء - ٤ .

(٣) روى البيهقي في السنن الكبرى (٢٢٧/٦) وابن حزم في المحلى ٣٢٣/١٠ وغيرهما بإسناد جيد إلى ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه قال لعثمان : إن الأخوين لا يردان الأم إلى السدس . إنما قال الله تعالى : «فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ» . والأخوان في لسان قومك ليسا بإخوة . فقال عثمان : لا أستطيع أن أنقض أمرا كان قبلي وتوراثه الناس ومضى في الامصار . قال ابن كثير في التحفة (١/٢٦) : شعبة هذا مولى ابن عباس هو شعبة بن دينار . قال النسائي : ليس بالقوى .

وقال السبكي في رفع الحاجب (١/٢١٦ ب) ورواه ابن خزيمة وابن عبد البر .

فدل على أن الأخوين ليس بإخوة بالحقيقة .

فيكون أقل الجمع حقيقة : الثلاثة .

ص - قالوا : (فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ) (والمراد أخوان^(١)) والأصل الحقيقة .

(ورد^(٢)) بقضية ابن عباس .

قالوا : (إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ) .

ورد بأن فرعون مراد .

قالوا : «الاثنان فما فوقهما جماعة» .

وأجيب في الفضيلة ؛ لأنه - عليه الصلاة والسلام - يعرف الشرع لا اللغة^(٣) .

ش - القائلون بأن أقل الجمع اثنان بطريق الحقيقة احتجوا بثلاثة وجوه :

الأول - أطلقت الأخوة في قوله تعالى ، وأريد بها الأخوان .
والأصل في الإطلاق الحقيقة . فيكون أقل الجمع بطريق الحقيقة اثنين .

أجاب بأن قضية ابن عباس قرينة مستلزمة للحمل على

(١) زيادة من ط ، ع .

(٢) «و» ساقطة من ع .

(٣) ع : لأنه - عليه الصلاة والسلام - بعث بالشرع لا اللغة .

المجاز .

الثاني - قوله تعالى : «إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ»^(١) . أطلق ضمير الجمع للمخاطبين على الاثنين ؛ إذ المراد موسى وهارون . والأصل في الإطلاق الحقيقة .

أجاب بأن فرعون مراد أيضا ، وإن كان غائبا . ويجوز تغليب الخطاب على الغيبة .

والثالث - قوله عليه السلام : «الاثنان فما فوقهما جماعة»^(٢) . فإنه أطلق الجماعة على الاثنين . والأصل في الإطلاق الحقيقة .
أجاب بأن المراد تحصيل فضيلة الجماعة بالاثنين ؛ لأن النبي بعث لتعريف الشرع لا لتعريف اللغة .

(١) ١٥ - الشعراء - ٢٦ .

(٢) عن أبي موسى الأشعري قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : الاثنان فما فوقهما جماعة رواه ابن ماجه في ٥ - إقامة الصلاة ، ٤٤ - باب الاثنان جماعة ، رقم (٩٧٢) ٣١٢/١ من حديث الربيع بن بدر بن عمرو المعروف بعليته عن أبيه عن جده عن أبي موسى .
قال ابن كثير في التحفة (١/١٢) : والربيع هذا اتفق أئمة الجرح والتعديل على جرحه .

ورواه الحاكم في المستدرک (٣٣٤/٤) من حديث أبي موسى الأشعري ، وهو ضيف .

وترجم له البخاري (باب إثنان فما فوقهما جماعة) من كتاب الأذان . قال الحافظ في فتح الباري (١٤٢/٢) : هذه الترجمة لفظ حديث ورد من طرق ضعيفة . ثم سرد الطرق .

وقال الزيلعي في نصب الراية (١٩٨/٢) : كلها ضعيفة .
وانظر : فيض القدير ١٤٨/١ .

ص - النافون : قال ابن عباس : « ليس الأخوان إخوة »
وعورض بقول زيد : « الأخوان إخوة » .

والتحقيق : أراد أحدهما حقيقة والآخر مجازا .

قالوا : لا يقال : جاءني رجلان عاقلون ، ولا رجال عاقلان .
وأجيب بأنهم يراعون صورة اللفظ .

ش - النافون - وهم القائلون بأن أقل الجمع ثلاثة ، ولا
يصح إطلاقه على الاثنين لا بالحقيقة ولا بالمجاز - احتجوا بوجهين :
الأول قول ابن عباس : ليس الأخوان إخوة في لسان قومك .
وعورض هذا الدليل بقول زيد بن ثابت : « الأخوان
إخوة^(١) » .

والتحقيق يقتضي أن يجمع بين القولين بأن يحمل أحدهما - وهو
قول ابن عباس على السلب بطريق الحقيقة ، والآخر - وهو قول
زيد بن ثابت - على الإثبات بطريق المجاز .

الثاني - لو صح إطلاق الجمع على الاثنين - لصح نعت التثنية
بالجمع وبالعكس .

والتالي باطل ، إذ لا يجوز أن يقال : جاءني رجلان عاقلون ،
ولا رجال عاقلان .

(١) قال الزركشي في المعتبر (١/٤٧) رواه الحاكم في مستدركه (٢٣٥/٤) طبع
الرياض عن زيد بن ثابت أنه كان يقول : الاخوة في كلام العرب أخوان
فصاعدا . وروى نحوه عن عمر بن الخطاب أيضا .

أجاب بمنع الملازمة ، فإنهم يراعون صورة اللفظ ، فلهذا لم
يجوزوا نعت المثني بالمجموع وبالعكس .

ص - (مسألة) إذا خص^(١) العام - كان مجازا في الباقي .
الحنابلة : حقيقة^(٢) .

الرازي : إن كان غير منحصر .
أبو الحسين : إن خص بما لا يستقل من شرط أو صفة أو
استثناء .

القاضي : إن خص بشرط أو استثناء .

عبدالجبار : إن خص بشرط أو صفة .

وقيل : إن خص بدليل لفظي .

الإمام : حقيقة في تناوله ، مجاز في الاختصار عليه :

ش - اختلفوا في أن العام إذا خص كان صدقه على الباقي
بطريق الحقيقة أم بطريق المجاز على ثمانية مذاهب :
الأول - أنه مجاز في الباقي مطلقا . وهو المختار عند المصنف .

(١) البابرتي : خصص .

(٢) ١ : الحقيقة .

- الثاني - أنه حقيقة في الباقي مطلقا ، وهو مذهب الحنابلة^(١) .
- الثالث - أنه حقيقة في الباقي إن كان غير منحصر ، ومجاز إن كان منحصرًا . وهو مذهب الرازي^(٢) .
- الرابع - أنه حقيقة في الباقي إن خص بما لا يستقل ، سواء كان شرطًا ، نحو : أكرم بني تميم إن دخلوا .
- أو صفة ، نحو : من دخل دارى علما أكرمه .
- أو استثناء ، نحو : من دخل دارى ، إلا زيدا ، أكرمه .
- ومجاز إن خص بما يستقل .
- وهو مذهب أبي الحسين^(٣) .
- الخامس - أنه حقيقة في الباقي إن خص بشرط أو استثناء وإلا فهو مجاز . وهو مذهب القاضي^(٤) .
- السادس - أنه حقيقة في الباقي إن خص بشرط أو صفة ، وإلا فمجاز . وهو مذهب عبد الجبار^(٥) .
- السابع - أنه حقيقة في الباقي إن خص بدليل لفظي ، وإلا

(١) انظر : العدة ٥٢٣/٢ ، وشرح الكوكب المنير ١٦٠/٣ ، والاحكام للآمدی ٢٢٧/٢ .

(٢) هو الرازي الحصاص من الحنفية . انظر : مسلم الثبوت ٣١١/١ من الفواتح .

(٣) انظر : المعتمد ٢٨٣/١ - ٢٨٥ .

(٤) انظر : مسلم الثبوت ٣١٢/١ من الفواتح .

(٥) انظر المعتمد ٢٨٤/١ ، ومسلم الثبوت ٣١٢/١ من الفواتح .

فمجاز .

الثامن - أنه حقيقة في الباقي من حيث إن اللفظ العام تناول الباقي ، مجاز من حيث إنه اقتصر على الباقي . وهو مذهب الإمام^(١) .

ص - لنا : لو كان حقيقة - كان مشتركا ؛ لأن الفرض أنه حقيقة في الاستغراق .

وأیضا : الخصوص بقريئة كسائر المجاز .

ش - احتج على المذهب المختار بوجهين :

أحدهما - أنه لو كان العام حقيقة في الباقي بعد التخصيص ، يلزم الاشتراك ، لأن الفرض أنه حقيقة في الاستغراق .

والتالى باطل ، لأن الاشتراك خلاف الأصل .

فإن قيل : لانسلم أنه لو كان حقيقة في الباقي بعد التخصيص يلزم الاشتراك ، وإنما يلزم ذلك لو لم يكن إطلاقه على العموم ، وعلى الباقي بالاشتراك المعنوي . فيكون حقيقة صادقة على كل واحد منها بطريق التواطؤ .

أجيب بأنه لو كان كذلك لما كان ظاهرا في العموم ، وليس كذلك .

(١) انظر : البرهان ٤١١/١ - ٤١٢ فقره ٤١٣ .

الثاني - أنه لو كان حقيقة في الباقي لما احتاج عند إطلاقه عليه إلى قرينة ، لأن إطلاق اللفظ على مفهومه الحقيقي لا يحتاج إلى القرينة .

والتالي باطل ؛ لأنه يحتاج إلى قرينة كسائر المجازات .

ص - الحنابلة : تناول باقي ، فكان حقيقة .

وأجيب بأنه كان مع غيره .

قالوا : يسبق ، وهو دليل الحقيقة .

قلنا : بقرينة ، وهو دليل المجاز .

ش - احتج الحنابلة بوجهين :

أحدهما - أن اللفظ قبل التخصيص قد تناول الباقي بعد التخصيص بطرق الحقيقة . والتناول بعد التخصيص باقي . فيكون حقيقة في الباقي .

أجاب بأن تناول اللفظ للباقي قبل التخصيص إنما كان مع غير ذلك الباقي . ولا يلزم من كون تناول اللفظ للباقي مع غيره حقيقة كون تناول اللفظ للباقي وحده حقيقة .

الثاني - أن الباقي بعد التخصيص يسبق^(١) إلى الفهم عند إطلاق اللفظ عليه . والسبق إلى الفهم علامة الحقيقة .

(١) أ : قد يسبق .

أجاب بأن الباقي إنما يسبق عند قرينة الخصوص ، والسبق إلى الفهم عند القرينة علامة المجاز .

ص - الرازي : إذا بقي غير منحصر فهو معنى العموم .
وأجيب بأنه كان^(١) للجميع .

ش - احتج أبو بكر الرازي بأنه إذا كان الباقي بعد التخصيص غير منحصر ، يكون معنى العموم باقيا . فيكون العام باقيا على الحقيقة .

أجاب بأن المراد من العام قبل التخصيص هو جميع ما تناوله^(٢) اللفظ وبعد التخصيص بعض ما تناوله . فلا يكون باقيا على الحقيقة .

ص - أبو الحسين : لو كان بما^(٣) لا يستقل ، يوجب تجاوزا في نحو الرجال المسلمون ، وأكرم بني تميم إن دخلوا - لكان نحو مسلمون ، للجماعة مجازا . ولكان نحو المسلم للجنس أو للعهد مجازا . ونحو (ألف سنةٍ إلا خمسين عاماً) مجازا .

وأجيب بأن (الواو) في مسلمون^(٤) ، كألفٍ ، (ضاربٍ) ، و(واو) مضروبٍ .

والألف واللام في (المسلم) وإن كان كلمة حرفاً أو إسماً ،

(١) ج - كاف بدل «كان» .

(٢) ١ : يتناوله .

(٣) فيما عدا ط : ما .

(٤) ع : المسلمون .

فالمجموع الدال .

والاستثناء سيأتي .

ش - احتج أبو الحسين بأنه لو كان (التخصيص^(١)) عما^(٢) لا يستقل من (٣) القرائن المخصصة ، كالشرط والصفة والاستثناء^(٤) ، يوجب التجوز في العام الذي اختص بتلك القرائن نحو^(٥) (الرجال) (المسلمون) وأكرم بني تميم إن دخلوا^(٦) - لكان نحو^(٧) (مسلمون) للجماعة مجازا ، ولكان نحو المسلم للجنس أو للعهد ، مجازا . ولكان نحو ألف سنة إلا خمسين عاما ، مجازا .

والتوالى باطلة بالاتفاق .

بيان الملازمة : أن دخول مالا يستقل من القرائن المفيدة لمعني^(٨) زائد لو كان مخرجا للفظ عن حقيقته ، لكان دخول الواو والنون في نحو مسلمون والألف واللام في نحو المسلم والاستثناء في نحو (أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا^(٩)) مخرجا لتلك الألفاظ عن حقائقها ؛ لكونها قرائن^(١٠) غير مستقلة مفيدة لمعني^(١١) زائد .

(١) ما بين القوسين ساقط من أ .

(٢) أ : ما .

(٤) ج : والاستفهام بدل «والاستثناء» وهو خطأ .

(٥) أ : من نحو .

(٦) في أ ، بعد قوله : إن دخلوا : يوجب تجوزا لكان مسلمون الخ .

(٧) ب : لكان في نحو الخ .

(٨) (١١، ٨) أ : بمعنى .

(٩) ٤١ - العنكبوت ٢٩ .

(١٠) أ : لكونها فاعل قرائن .

أجاب بأن الواو والنون في مسلمون كالألف في ضارب ،
والواو في (مضروب) . فكما أن الألف في (ضارب) والواو في
مضروب ، لا يكونان كلمتين ؛ إذا لم يوضعا ليدلا على معنى بل
وضع مجموع الضارب ، ومجموع المضروب ، لمعنى .

كذلك الواو والنون في (مسلمون) .

بخلاف نحو (الرجال) إذا قيد بشرط أو صفة أو استثناء ؛ فإن
الرجال وحده وضع للعموم . فيكون استعماله في ذلك المعنى
حقيقة . فإذا زيد عليه شرط أو صفة أو استثناء ، لم يبق على معنى
العموم . فلا يكون حقيقة في الباقي .

والألف واللام في المسلم وإن كان كلمة اسماً أو حرفاً على
اختلاف المذهبين ، إلا أنه بعد التركيب قد بقي كل واحد من
الجزئين - أعنى الألف واللام ومسلماً^(١) - دالاً على ما وضع له ،
(فيبقى حقيقة كما كانت . نحو : زيد قائم ؛ فإن كل واحد من
الجزئين لما بقي بعد التركيب دالاً على ما وضع^(٢) له) قبل التركيب ،
فكانت حقيقة بعد التركيب .

بخلاف كل واحد من الشرط والصفة ، فإنه إذا قيد العام
بهما ، لم يبق العام دالاً على ما وضع له قبل التقييد . فلا يكون العام
حقيقة بعد تقييده به .

(١) أ : المسلم .

ب ، ج : مسلم .

(٢) العبارة ما بين القوسين ساقطة من أ .

وأما الاستثناء فسيأتى الكلام فيه .

ص - والقاضي : مثله . إلا أن الصفة عنده كأنها مستقلة .

وعبدالجبار كذلك إلا أن الاستثناء عنده ليس بتخصيص .

ش - احتج القاضي بمثل ما احتج أبو الحسين ، إلا أن الصفة عنده كأنها مستقلة ، لجواز استعمالها بدون الموصوف .

بخلاف الشرط والاستثناء ؛ فإنهما لا يستعملان بدون الشروط والمستثنى منه .

واحتج عبدالجبار بمثل ما احتج به أبو الحسين ، إلا أن الاستثناء عنده ليس بتخصيص ؛ لأن المخصّص لا ينافى المخصّص في الحكم .

بخلاف المستثنى فإنه ينافى المستثنى منه في الحكم .

وما قيل في جواب أبي الحسين ، جوابهما .

ص - المخصّص باللفظية : لو كانت القرائن اللفظية توجب تجوزاً إلى آخره .

وهو أضعف .

ش - احتج المخصص باللفظية - وهو القائل بالفرق بين القرائن اللفظية والعقلية - بأن القرائن اللفظية لو كانت موجبة لكون العام المخصص مجازاً في الباقي ، لكان نحو مسلمون والمسلم ونحو ألف سنة ، مجازاً .

وبيان الملازمة ونفي اللازم كما تقدم .

أجاب بأن هذا الدليل أضعف من دليل أبي الحسين ؛ لأن الجامع في دليل أبي الحسين هو كون القرائن اللفظية غير مستقلة وههنا هو كون القرائن اللفظية أعم من أن تكون مستقلة أو غيرها ، والجامع ثم أخص من الجامع ههنا . وكلما كان الجامع أعم ، كان القياس أضعف .

ص - الإمام : العام كتكرار الآحاد^(١) وإنما اختصر^(٢) . فإذا خرج بعضها بقي الباقي حقيقة .

وأجيب بالمنع ؛ فإن العام ظاهر في الجميع ، فإذا خص - خرج قطعاً . والمتكرر^(٣) نص .

ش - احتج إمام الحرمين بأن تناول العام لأفراده ، بمنزلة تكرار الآحاد . فإن قولنا : جاء الرجال ، بمنزلة قولنا : جاء زيد وعمر وبكر وخالد ، إلا أنه اختصر عند إطلاق العام .

فكما أن إخراج بعض الآحاد المكررة^(٤) لا يوجب التجوز في الباقي ، كذلك إخراج بعض الآحاد عن^(٥) العام لا يوجب تجوز العام بالنسبة إلى الباقي .

(١) أ : الأحد .

(٢) أ : خص .

(٣) أ : التكرر .

(٤) أ : المتكررة .

(٥) «عن» ساقطة من أ .

أجاب بأن تناول لفظ العام لجميع أفرادهِ بطريق الظهور .
فيمكن إخراج البعض منه . فإذا خص ، خرج بعض الأفراد
قطعا . فيكون العام مجازا في الباقي . بخلاف المتكرر فإنه نص في
كل واحد من أفرادهِ . فلم يمكن إخراج بعض الأفراد ، فبقى
حقيقة .

ص - مسألة (١) : العام بعد التخصيص بمبين حجة .
وقال البلخي (٢) : إن خص بمتصل .

وقال البصري : إن كان العموم منبثا عنه . ك(أقتلوا

(١) العبارة في نسخة أ تقرأ هكذا : مسألة : العام الأحد وإنما اختص فإذا خرج
بعضها بقي الباقي حقيقة . وأجيب بالمنع . فإن العام غلط بعد التخصيص بمبين
بمعنى حجة . وقال البلخي . الخ .

(٢) قال الزركشي في المعتبر (١/١١٢) : ووقع في مختصر ابن الحاجب في مسائل
العموم محرفا بالبلخي بالباء الموحدة والخاء المعجمة ، وهو الثلجي بالثاء المثلثة
ثم لام ساكنة ثم جيم . وهو أبو عبدالله محمد بن شجاع الثلجي من متعصبى
أصحاب الرأي وكان يضع أحاديث في التشبيه ينسبها إلى أصحاب الحديث
ليثلبهم به .

وفي الاحكام للآمدى (٢/٢٣٢) : قال البلخي إن خص بدليل متصل كالشرط
والصفة والاستثناء فهو حجة ، وإن خص بدليل منفصل ، فليس بحجة .
وكتب محشيه : البلخي - فيه تحريف والصواب الكرخی .

أقول : هذا القول منقول من الكرخی والثلجي كليهما ففي ارشاد الفحول
(١٣٨) : إن خص بمتصل كالشرط والصفة فهو حجة فيما بقى ، وإن خص
بمنفصل فلا - بل يصير مجملا .

حكاه الاستاذ ابو منصور عن الكرخی ومحمد بن شجاع الثلجي بالمثلثة
والجيم .

وحكاه السمرقندى ايضا عن الكرخی . انظر ميزان الأصول (ورقة ٥٦/١) .

المشركين، والإفليس بحجة . ك(السارق والسارقة) فإنه لا ينبيء
عن^(١) النصاب والحرز .

عبدالجبار : إن كان غير مفتقر^(٢) إلى بيان ك المشركين ؛
بخلاف أقيموا الصلاة ، فإنه مفتقر قبل إخراج الحائض .

وقيل : حجة في أقل الجمع .

وقال أبو ثور : ليس بحجة .

ش - العام لا يخلوا إما أن يخصص بمبين أو مجمل ؛

فإن كان الثاني ، مثل أن يقال : اقتلوا المشركين إلا
بعضهم ، - لا يبقى حجة في الباقي بالاتفاق* ؛ لأن أي بعض
فرض ، يجوز أن يكون هو المستثنى .

وإن كان الأول ، مثل أن يقال : اقتلوا المشركين إلا الذمي ،
فقد اختلفوا فيه على ستة مذاهب^(٣) :

(١) ب ، ج : على بدل «عن» .

(٢) مفتقر ساقط من البابرتي .

(٣) انظر تفصيل هذه المذاهب في تيسير التحرير ٣٠٨/١ ، وكشف الاسرار
٣٠٧/١ ، والبرهان ٤١٠/١ والمعتمد ٢٨٦/١ ، والاحكام للامدى ، ٢٣٢ وما
بعدها والعدة ٥٣٣/٢ وما بعدها والمسودة ١١٦ وشرح الكوكب المنير ١٦١/٣
وما بعدها وإرشاد الفحول ١٣٨ ، والمغنى للخبازي ١٠٨ ، ١٠٩ .

* قال الشوكاني في إرشاد الفحول (١٣٧) : قال الزركشي في البحر : وما نقلوه من
الاتفاق فليس بصحيح وقد حكى ابن برهان في الوجيز الخلاف في هذه الحالة
وبالغ فصيح العمل به مع الإبهام .

الأول - أنه يبقى حجة في الباقي (مطلقاً^(١)) . وهو المختار عند المصنف .

الثاني (أنه^(٢)) إن خص بمتصل ، مثل الشرط والصفة والاستثناء يبقى حجة في الباقي . وإن خص بمنفصل - لا يبقى حجة في الباقي . وهو مذهب البلخي .

الثالث - إن كان العموم منبثاً عن الباقي بعد التخصيص أى إن كان العام قد دل على الباقي بعد التخصيص يبقى حجة في الباقي . مثل اقتلوا المشركين ، إذا خص الذميين .

وإن لم يدل العام على الباقي - لا يبقى حجة . مثل السارق والسارقة ؛ فإنه لا ينبىء عن أن يكون المسروق نصاباً مخرجاً من الحرز . وهو مذهب أبى عبدالله البصرى .

والفرق بين المشركين والسارق أن المشركين ينبىء عن الباقي ، سواء وجد التخصيص أولاً .

بخلاف السارق فإنه إذا خص لم يدل على الباقي ؛ لأنه لم يدل على السارق المخرج نصاباً من الحرز إلا بعد بيان النصاب والحرز .
الرابع - إن كان العام غير محتاج إلى^(٣) بيان الشارع المقصود منه لكون معناه معلوماً للمكلف ، كالمشركين - فإنه يبقى حجة في الباقي .

وإن كان العام محتاجاً إلى بيان الشارع معناه - لا يبقى حجة في

(٢،١) ساقط من ١ .

(٣) فى الأصل : أن يدل «إلى» .

الباقى .

مثل أقيموا الصلاة فإنه قبل^(١) إخراج الحائض ، كانت الصلاة مجملة محتاجة إلى بيان الشارع معناها .

وهو مذهب عبد الجبار .

الخامس - أن العام بعد التخصيص حجة في أقل الجمع ، ولا يكون حجة فيما فوقه ؛ لأن أقل الجمع معلوم البقاء بناء على أن التخصيص إلى الواحد لا يجوز .

السادس - أن العام المخصص لا يبقى حجة بعد التخصيص مطلقا .

وهو مذهب أبى ثور^(٢) .

ص - لنا ما سبق من استدلال الصحابة مع التخصيص .

(١) ١ : بعد بدل قبل .

(٢) هو إبراهيم بن خالد بن أبى اليمان ، أبو ثور البغدادى الكلبى ، كان إماما جليلا وفقهيا ورعا . كان من أصحاب الراى حتى حضر الشافعى إلى بغداد فاختلف إليه ورجع من الراى إلى الحديث وصار صاحب قول عند الشافعية . وهو ناقل الأقوال القديمة عن الشافعى . توفى سنة ٢٤٠هـ ببغداد وله أصحاب يتبعونه يقال لهم : الثورية انظر : وفیات الأعيان ٧/١ ، وطبقات السبكى ٧٤/٢ ، البداية والنهاية ٣٢٢/١٠ ، وشذرات الذهب ٩٣/٢ ، وميزان الاعتدال ٢٩/١ ، وطبقات العبادى ٢٢ . وانظر لمذهبه فى هذه المسألة الإحكام للأمدى ٢٣٢/٢ ، والمعتبر (ورقة ٢/١٠٣) .

وأیضا : القطع بأنه إذا قال : أكرم بنی تميم ولا تكرم فلانا
(منهم)^(١) فترك - عد عاصیا .

وأیضا : فإن الأصل بقاءه .

ش - احتج المصنف على المذهب المختار بثلاثة وجوه :

الأول - أن الصحابة استدلوا بالعام بعد التخصیص مطلقا ،
ولم یفرقوا بین كون المخصص متصلا أو غیر متصل^(٢) ، وشاع وذاع
ولم ينكر علیهم أحد . فیکون إجماعا منهم على أن العام بعد
التخصیص حجة فی الباقي .

الثاني أنا نقطع أن السيد إذا قال لعبده : أكرم بنی تميم ، ولا
تكرم فلانا منهم ، عد عاصیا بترك إكرام غیره .

الثالث - أن العام قبل التخصیص كان حجة فی الباقي ؛ لأنه
قد اقتضى الحكم قبل التخصیص فی كل واحد من أفرادہ ، والباقي
من جملة أفرادہ ، والأصل بقاء الشيء على ما كان علیه . فیکون
حجة فی الباقي بعد التخصیص .

ص - واستدل : لو لم یکن حجة - لكانت دلالة موقوفة على
دلالة على الآخر .

واللازم باطل ، لأنه إن عكس - فدور ، وإلا فتحکم^(٣) .

(١) الزیادة مما سوى ط ، ع .

(٢) أ : مفصلا أو غیر مفصل بدل «متصلا أو غیر متصل» .

(٣) الأصل ، أ ، ب : فیحكم . وهو خطأ .

وأجيب بأن الدور (إنما يلزم بتوقف التقدم .

وأما بتوقف المعية فلا^(١) .

ش - استدل على المذهب المختار بأنه لو لم يكن العام بعد التخصيص حجة في الباقي - لكانت دلالة على الباقي موقوفا على دلالة على البعض الآخر .

والتالي باطل .

أما الملازمة ؛ فلأنه لو لم تتوقف دلالة على الباقي على دلالة على البعض المخرج - لكانت دلالة على الباقي متحققة بعد إخراج البعض . فيكون حجة في الباقي ؛ لأننا لانعنى بكونه حجة في الباقي إلا دلالة عليه .

وأما انتقاء التالي ؛ فلأنه لو كانت دلالة على الباقي موقوفة على دلالة على البعض الآخر فلا يخلو من أن تكون دلالة على البعض الآخر موقوفة على دلالة على الباقي أم لا .

فإن كان الثاني - يلزم التحكم ؛ لأن دلالة العام على جميع أفرادها متساوية .

وإن كان الأول يلزم الدور .

أجاب بأننا لانسلم أن دلالة على البعض الآخر لو كانت موقوفة على دلالة على الباقي - يلزم الدور .

(١) ١ : إنما يتوقف المعية فلا بدل ما أثبت بين القوسين .

وإنما يلزم ذلك أن لو كان توقف كل منهما على الآخر توقف
التقدم .

أما إذا كان توقف المعية - فلا ، فإن^(١) التوقف على
معنيين :

أحدهما - توقف التقدم كتوقف المعلول على العلة ، وهو
يوجب الدور .

والثاني - توقف المعية ، كتوقف كل واحد من معلولى علة
واحدة على الآخر على معنى أنه لا ينفك كل منهما عن الآخر ، وهو
لا يوجب الدور .

ص - قالوا : صار مجملا لتعدد مجازه فيما بقى وفى كل منه .

قلنا : لما بقى^(٢) بما تقدم .

ش - القائلون بأن العام المخصّص لا يبقى حجة في الباقي
بعد التخصيص ، قالوا : صار مجملا بعد التخصيص ؛ لأنه حينئذ
يكون مجازا بالنسبة إلى الباقي وفى كل بعض من^(٣) الباقي ؛ لأنه كما
يحتمل الباقي - يحتمل كل بعض منه ، ولا ترجيح لأحد المجازات .
فيكون مجملا في الباقي . والمجمل لا يكون حجة بالاتفاق .

أجاب بأنه حينئذ يكون متعينا للباقي لكون الباقي مرادا قبل
التخصيص . والأصل بقاء الشيء على ما كان عليه .

(١) أ : فلأن بدل فإن .

(٢) أ : نفى بدل بقى .

(٣) «من» ساقطة من أ .

وإذا كان معينا للباقي لا يكون مجملا^(١) .

ص - أقل الجمع هو المتحقق ، ومابقى مشكوك .

قلنا : لاشك مع ماتقدم .

ش - القائل^(٢) بأن العام بعد التخصيص حجة في أقل الجمع ، احتج بأن أقل الجمع متحقق قطعاً ؛ لأن بقائه معلوم ، وما بقي بعد التخصيص مشكوك بقاءه . فيطرح^(٣) المشكوك ويؤخذ المقطوع .

أجاب بأننا لانسلم أن الباقي بعد التخصيص مشكوك بقاءه مع ما تقدم من الدليل الدال على كون الباقي مجازاً مشهوراً .

ص - (مسألة) جواب السائل غير المستقل دونه تابع للسؤال في عمومته اتفاقاً .

(١) في حاشية الأصل : إن قيل : فكذلك كل فرد فرد من الجموع الداخلة تحت العموم مراد قبل التخصيص فلا يتعين الباقي لكونه مراداً . أجب بأن دلالة العام على كل فرد من الجموع الداخلة تحته ليس على طريق تشخيصه ونفى ما عداه . ومن حمل اللفظ العام ، بعد التخصيص على الجمع من أفراداه بطريقة المجاز ، فهو على طريق تشخيصه ونفى ما عداه . وعلى هذا فلم يكن مراداً قبل التخصيص بهذا الوجه أولاً على طريق تشخيصه ونفى ما عداه فهو داخل في الباقي بعد التخصيص .

فإن قيل : فدلالة لفظ العام على الباقي بعد التخصيص بهذه المثابة فإنه على طريق تعيينه ونفى ما عداه قبل التخصيص لم يكن كذلك .
أجب بأن دلالة على نفى ما عداه ليست من لفظ العام . وإنما هي بالدليل الذي أخرج المخصص . والله أعلم .

(٢) أ : القائلون بكون العام .

(٣) أ : فينظر حينئذ بدل « فيطرح » .

والعام على سبب خاصٍ بسؤال ، مثل قوله عليه السلام - لما سئل عن بثر بضاعة : «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء ، إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه» .

أو بغير سؤال ، كما روى أنه - صلى الله عليه وسلم - مر بشاة ميمونة فقال : «أيا إهاب دبغ فقد طهر» . معتبر عمومته على الأكثر .
ونقل عن الشافعي خلافه .

ش - الخطاب الوارد جوابا لسؤال ، لا يخلو إما أن يكون مستقلا دون السؤال ، على معنى أنه لو قطع النظر عن السؤال لكان كافيا في فهم المقصود .

كما إذا سئل عن ماء البحر ، فقليل : هو الطهور ماؤه .
وحيث لا يكون الجواب تابعا للسؤال في العموم والخصوص بل يكون حكمه حكم المستقل .

أولا يكون الجواب مستقلا دون السؤال . مثل «لا» في جواب سؤال إفطار الصائم بالمضمضة .

وحيث لا يكون الجواب تابعا للسؤال في العموم والخصوص أما في العموم فبالاتفاق .

مثل ما إذا سئل عن بيع الرطب بالتمر ، فقال - عليه السلام - : «أينقص الرطب إذا جف» ؟ فقالوا : نعم . فقال :

«فلا»^(١) إذا» .

فإن السؤال لما لم يكن مختصا بواحد من المكلفين - لم يكن الجواب أيضا مختصا بواحد منهم .

وأما في الخصوص - فعند الجمهور .

وقد نقل عن الشافعي خلافه .

مثل ما إذا سأل سائل : توضأت بماء البحر ، فقال : إنه يجزيك .

والعام الوارد على سبب خاص ، سواء كان مقترنا بسبب خاص ، مثل قوله عليه السلام : «خلق الماء طهورا لا ينجسه شيء إلا ما غير طعمه أو لونه أو ريحه»^(٢) . في جواب السؤال عن بئر

(١) أخرجه الترمذى في ١٤ - البيوع ، ١٤ - باب ما جاء في النهى عن المحاقلة والمزابنة رقم (١٢٢٥) ٥٢٨/٣ ورواه النسائى ، البيوع ، باب اشتراء التمر بالرتب ٢٦٩/٧ ورواه ابن ماجه في ١٢ - التجارات ٥٣ - باب بيع الرطب بالتمر ، رقم (٢٢٦٤) ٧٦١/٢ ورواه أبو داود في ٢٢ - البيوع ، ١٧ - باب في التمر بالتمر رقم (٣٣٥٩) ٢٥١/٣ عن سعد بن أبى وقاص ولفظه : قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يسأل عن شراء الرطب بالتمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أينقص الرطب إذ ييس ؟ قالوا : نعم فنهاه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك .

(٢) قال ابن كثير في التحفة (١/١٢) : بهذا اللفظ لم أره في شيء من الكتب . وإنما الذى رواه ابن ماجه عن أبى أمامه الباهلى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه» . ابن ماجه ١ - كتاب الطهارة ، ٧٧ - باب الحياض ، حديث رقم (٥٢١) ١٧٤/١ .

قال ابن كثير : قال أبو عبدالله الشافعى : هذا الحديث لا يثبت أهل الحديث مثله .

بضاعة . فإن الحديث عام وارد على سبب خاص مقترنا بسؤال ،
أو غير مقترن بسؤال ، مثل ماروى أنه - عليه السلام - لما مر
بشاة ميمونة ، قال : «أيا إهاب دبغ فقد طهر»^(٣) . فإنه عام وارد

وقال أبو حاتم : الصحيح أنه مرسل .

وقال الدارقطني : لم يرفعه غير رشيد بن سعد .

قال ابن كثير : وكان رجلا صالحا ضعيف الحديث عند الأكثرين .

قال النووي الضعف في الاستثناء ، أما أوله فصحيح - انظر : تعليق
السامرائي على حديث رقم ٢٤ من تخريج أحاديث المنهاج للعراقي .
قلت : وروى أبو داود في كتاب الطهارة ، باب ما جاء في بئر بضاعة ، حديث رقم
(٦٦) ١٧/١

بلفظ : «الماء طهور لا ينجسه شيء» .

وروى الترمذي في أبواب الطهارة ، ٤٩ - باب ما جاء أن الماء طهور لا ينجسه
شيء ، حديث رقم (٦٦) ٩٥/١ بلفظ : «إن الماء طهور لا ينجسه شيء» .
وروى النسائي في المياه ، باب ذكر بئر بضاعة ١٧٤/١ بلفظ : الماء طهور
لا ينجسه شيء .

قال الزركشي في المعتبر (١/٤٧) إنما هذا مركب من حديثين : أحدهما رواه
الترمذي عن أبي سعيد قال : قيل يارسول الله : أنتوضأ من بئر بضاعة وهى بئر
يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن ، فقال رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - : «إن الماء طهور لا ينجسه شيء» .
وقال حسن . وذكر غيره عن الإمام أحمد أنه قال : حديث بئر بضاعة حديث
صحيح .

ثانيهما رواه البيهقي عن أبي أمامة مرفوعا : «إن الماء طاهر إلا أن يغير ريحه
أو طعمه أو لونه نجاسة تحدث فيه» .
ومداره على رشيد بن سعد ومعاوية بن صالح ، وهما ضعيفان ، وقال
البيهقي : اسناد غير قوى .

(٣) عن ابن عباس قال : تصدق على مولاة لميمونة بشاة فماتت .
فمر بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال - : هلا استمتعتم بإهابها ؟
قالوا : يارسول الله : إنها ميتة . قال : إنما حرم أكلها .
رواه البخاري وهذا لفظه في ٣٤ - البيوع ، ١٠١ - باب جلود الميتة الخ .
رقم (٢٢٢١) ٤١٣/٤ .

على سبب خاص غير مقترن بسؤال . ففيه خلاف .
فذهب الأكثر الى أن عمومه معتبر ، ولا يلتفت إلى خصوص
السبب .

ونقل عن الشافعي خلافة ، أي لايعتبر عمومه .
فقوله : «العام» مبتدأ وقوله «معتبر» خبره .
ص - لنا : استدلال الصحابة - رضى الله عنهم - بمثله كآية
السرقه ، وهي فى سرقة المجن أو رداء صفوان .
وآية الظهار فى سلمة بن صخر .
وآية اللعان فى هلال بن أمية ، أو غيره .
وايضا^(١) فإن اللفظ عام، والتمسك به .
ش - احتج المصنف على مذهب الأكثر ، وهو أن العام الوارد
على سبب خاص معتبر عمومه بوجهين :
أحدهما - أن^(٢) الصحابة استدلوا بمثل العام الوارد على سبب

= وفى ٧٢ - الذبائح ، ٣٠ - باب جلود الميتة ، رقم (٥٥٣١) ٦٥٨/٩ .
ورواه مسلم فى ٣ - الحيض ، ٢٧ - باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ، حديث رقم
١٠٥ ، ٢٧٧/١ .

وفى رواية لمسلم عن ابن عباس : إذا دبغ الإهاب فقد طهر .
ورواه الترمذى فى ٢٥ - اللباس ، ٧ - باب ما جاء فى جلود الميتة إذا دبغت حديث
رقم (١٧٢٨) ، ٢٢١/٤ عن ابن عباس ولفظه : أيما إهاب دبغ فقد طهر .

(١) ع : ولنا أيضا .

(٢) الأصل : أنه بدل أن .

خاص سواء كان مقترنا بسبب أولا على عموم أحكامه .

كآية السرقة^(١) . فأنهم استدلوا بها ، وهي واردة في سرقة المجن^(٢) أو سرقة رداء صفوان^(٣) .

(١) وهي : والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما الآية (٣٨ المائدة ٥) .
(٢) عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم .

رواه البخارى في ٨٦ - كتاب الحدود ١٢ - باب قول الله تعالى : والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . وفي كم يقطع ؟ حديث رقم (٦٧٩٥) ٩٧/١٢ ومسلم في ٢٩ - كتاب الحدود ، ١ - باب حد السرقة ونصابها ، حديث رقم (٦) ١٣١٢/٣ .

(٣) عن صفوان بن أمية قال : كنت نائما في المسجد على خميسة لي ثمنها ثلاثون درهما . فجاء رجل فاختمسها منى . فأخذ الرجل . فأتى به النبی - صلى الله عليه وسلم - فأمر به ليقطع . فأتيته فقلت : أتقطعه من أجل ثلاثين درهما . أنا أبيعته وأنسئه ثمنها .
قال : فهلا كان هذا قبل أن تأتيني به .

وفي لفظ : قال يارسول الله : قد تجاوزت عنه . قال : أبا وهب أفلا كان قبل أن تأتيني به . - فقطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم .
رواه النسائي في قطع السارق ، ما يكون حرزا وما لا يكون ، ٧٠/٨ . وهذا لفظه .

ورواه أبو داود في الحدود ، باب من سرق من حرز ، حديث رقم (٤٣٩٤) ١٣٨/٤ .

وابن ماجه في ٢٠ - الحدود ، ٢٨ - باب من سرق من الحرز حديث رقم (٢٥٩٥) ٨٦٥/٢ .

قال ابن كثير في التحفة (٢/١٢) : هذا الحديث روى من طرق متعددة يشد بعضها بعضا . ومن الرواة من أرسله ومنهم من وصله .

وصفوان هو : صفوان بن أمية بن خلف بن وهب القرشي الجمحي المكي ، صحابي من المؤلفات . مات أيام قتل عثمان وقيل سنة ٤١ أو ٤٢ في أوائل خلافة معاوية .

انظر : تقريب التهذيب ٣٦٧/١ ترجمة رقم ١٠٢ .

وكآية الظهار^(١) ، فإنها واردة في سلمه بن

- (١) هـ : الذين يظاهرون منكم من نسائهم الآية ٢ المجادلة ٥٨ .
- حديث سلمة بن صخر وأنه ظاهر من امرأته وأنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فأخبره . فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : أنت بذاك ؟ فقلت : نعم ، أنا بذاك .
- فقال : أنت بذاك ؟ فقلت : نعم ، أنا بذاك . فقال : أنت بذاك ؟ قلت : نعم ، ها أناذا فامض في حكم الله فأنا صابر له .
- قال ابن كثير في التحفة (١/١٣) الحديث بطوله رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وإسناده جيد . وليس فيه ذكر نزول الآية .
- (انظر : أبو داود ، الطلاق ، باب في الظهار ، حديث رقم (٢٢١٣) ٢/٢٦٥ بلفظ مختلف والترمذي تفسير سورة ٥٨ المجادلة باب ٥٩ حديث رقم (٣٢٩٩) ٤٠٥/٥ .
- وابن ماجه في ١٠ - الطلاق ، ٢٥ - باب الظهار ، حديث رقم (٢٠٦٢) ٦٦٥/١ .
- قال ابن كثير : إنما سبب نزول الآية حديث خولة بنت مالك بن ثعلبة . قالت : ظاهر مني زوجي أوس بن الصامت . فجئت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أشكو إليه . ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - يجادلني فيه ويقول : اتقى الله فإنه ابن عمك . فما برحت حتى نزل القرآن : قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله . الحديث رواه أبو داود ، وهذا لفظه ، وإسناده صالح .
- (انظر : أبو داود ، الطلاق ، باب في الظهار ، حديث رقم (٢٢١٤) ٢/٢٦٦) .
- قال ابن كثير : وروى البخاري تعليقا والنسائي وابن ماجه عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : الحمد لله الذي وسع سمعه الاصوات ، لقد جاءت خولة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تشكو زوجها ؛ فكان يخفي على كلامها . فأنزل الله عز وجل : قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما ، إن الله سميع بصير .
- (انظر : البخاري ٦٨ - الطلاق ، ٢٣ - باب الظهار وقول الله تعالى : قد سمع الله الآية ٤٣٢/٩ . والنسائي : الطلاق ، باب الظهار ، ١٦٨/٦ .
- وابن ماجه ١٠ - الطلاق ، ٢٥ - باب الظهار ، حديث رقم (٢٠٦٢) ٦٦٥/١ .

وكآية اللعان^(٢) فإنها نزلت في هلال بن

(١) هو سملة بن صخر بن سليمان بن الصمه الأنصاري الخزرجي ، ويقال : سلمان ، ويقال له : البياضي ، صحابي ، ظاهر امرأته . قال البغوي : لا أعلم له مسنداً غيره .

انظر تقريب التهذيب ٣١٧/١ ترجمه ٣٦٧ والمعتبر (ورقة ١/١٠٠)

(٢) وهي : والذين يرمون أزواجهم الآية ٦ النور ٢٤ .
عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سمحاء . فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : البينة أو حد في ظهرك .

قال : يارسول الله : إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة ؟ فجعل النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : البينة وإلاحد في ظهرك . فقال هلال :

والذي بعثك بالحق إنني لصادق . فلينزلن الله ما يبريء ظهري من الحد . فنزل جبريل وأنزل عليه : والذين يرمون أزواجهم . فقرأ حتى بلغ : إن كان من الصادقين الحديث رواه البخاري ، تفسير سورة ٦٥ الطلاق ، ٣ - باب يدرأ عنها العذاب الخ .

حديث رقم (٤٧٤٧)/٨ ٤٤٩ .

وروى مسلم عن أنس نحوه في اللعان حديث رقم (١١) ١١٣٤/٢ ، فكان أول رجل لا عن في الاسلام .

وعن سهل بن سعد الساعدي - قال : أقبل عويمر العجلاني حتى جاء إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسط الناس فقال : يارسول الله ! أرأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً ، أيقنته فيقتلونه ، أم كيف يفعل ؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : قد نزل فيك وفي صاحبك . فاذهب فأت بها . قال سهل : فتلاعنا ، وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . وساق الحديث . رواه البخاري في التفسير سورة ٢٤ النور ، ١ - باب ، ٤٤٨/٨ . ومسلم - ١٩ - لعان ، ٣ - باب ، حديث رقم (١) ، ١١٢٩/٢ ، ١١٣٠ .

قال ابن كثير في التحفة (١/١٣) : والحديث الأول أدل على سبب نزول الآية والله أعلم .

أمية^(١) .

أو غير ذلك من الآيات الواردة على سبب خاص .
وهذه الاستدلالات شاعت وذاعت ولم ينكر أحد . فيكون ذلك
إجماعا على أن العام الوارد على سبب خاص ، معتبر عموميه .
الثاني أن اللفظ عام ، وهو مقتضى للعموم ، وخصوص
السبب لا يعارضه ؛ فأن الشارع لو قال صريحا : تمسكوا بهذا اللفظ
العام وإن كان سببه خاصا ، لم يلزم منه تناقض .
فلو كان خصوص السبب معارضا للعموم اللفظ - للزم
التناقض .

فحينئذ يجوز التمسك بالعام^(٢) على العموم وإن كان سببه
خاصا .

ص - قالوا : لو كان عاما - لجاز تخصيص السبب
بالاجتهاد^(٣) .

وأجيب بأنه اختص بالمنع للقطع بدخوله .

(١) هلال بن أمية قديم الاسلام آخر الثلاثة الذين تاب الله عليهم ، والثاني كعب بن مالك ، والثالث مرارة بن الربيع . وضابطهم : أول اسمائهم : مكه وآخر اسماء آبائهم : عكة .

انظر : المعتمر (ورقة ٢/١٠٠) .

(٢) أ : كالعام .

(٣) ط : لاجتهاد .

على أن أبا حنيفة - رحمه الله - أخرج الأمة المستفرشة من عموم «الولد للفراش» فلم يلحق ولدها مع وروده في ولد زمعة ، وقد قال عبد بن زمعة^(١) : هو أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه .

قالوا : لو عم - لم يكن في نقل السبب فائدة .

قلنا : فائدته : منع تخصيصه ومعرفة الأسباب .

قالوا : لو قال : تغدّ عندي : والله لاتغديت - لم يعم ،

قلنا : لعرف خاص .

قالوا : لو عم - لم يكن مطابقا .

قلنا : طابق وزاد .

قالوا : لو عم - لكان حكما بأحد المجازات بالتحكم ، لفوات الظهور بالنصوصية .

قلنا : النص خارجي^(٢) بقرنية .

ش - القائلون بأن العام الوارد على سبب خاص ، لا يكون عاما ، احتجوا بخمسة وجوه :

(١) في جميع النسخ «عبدالله بن زمعة» وقال الزركشي في المعتبر (١/٥٠) : وقع بخط المصنف عبدالله بن زمعة وهو غلط ، والصواب عبد بن زمعه ، ويجوز في «عبد» الضم والفتح وأما ابن فمَنْصوب لاغير على حد قولهم . يا زيد بن عمر . وزمعه يسكون الميم . وحكى ابن عبدالبر وغيره فتحها .

(٢) أ : خارجية .

الأول - لو كان العام الوارد على سبب خاص عاما ، لجاز تخصيص السبب ، أى إخراجه عن العام بالاجتهاد .
والتالي باطل بالاتفاق .

بيان الملازمة : أن السبب الذى لأجله ورد العام فرد من أفراد العام ، وكما صح إخراج غير السبب من أفراد العام بالاجتهاد ، كذلك جاز إخراج السبب .

أجاب أولا بمنع الملازمة ؛ لأن دخول السبب الذى ورد لأجله العام تحت العام قطعي .

بخلاف دخول الأفراد الآخر ، فإن دخولها تحته بحسب الظهور . فيكون السبب مختصا بعدم جواز إخراجه بالاجتهاد .

وثانيا - بمنع انتفاء التالي . فإننا لا نسلم أنهم اتفقوا على عدم جوازا إخراج السبب .

وذلك ؛ لأن أبا حنيفة أخرج ولد الأمة المستفرشة عن عموم قوله عليه السلام : «الولد للفراش^(١)» . ولم يلحق أبو حنيفة ولد

(١) عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : اختصم سعد بن أبى وقاص وعبد بن زمعة فى غلام . فقال سعد : يارسول الله : ابن أخى عتبة بن أبى وقاص عهد إلى أنه ابنه . انظر إلى شبهه . وقال عبد بن زمعة : هذا أخى يا رسول الله ، ولد على فراش أبى من وليدته ، فنظر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى شبهه فرأى شبهها بينا بعتبة . فقال : هـولك يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاشر الحجر . واحتجبتى منه ياسوده بنت زمعة . فلم يرسودة بعد . رواه البخارى وهذا لفظه فى ٨٥ - الفرائض ، ٢٨ - باب من ادعى اخا أو ابن أخ ، حديث رقم (٦٧٦٥) . ٥٢/١٢ .

الأمة بمولاهما المستفرش^(١) ، مع أن الحديث ورد بسبب ولد الأمة ؛ لأن الحديث ورد في ولد زمعة لما روي أن زمعة كانت له أمة ، وقد أصابها عتبة بن أبي وقاص ، فظهر بها حمل ، وقد قتل عتبة كافرا ، وعهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص^(٢) أن ابن وليدة زمعة ، أي أمته منى^(٣) فخذ . فلما كان عام الفتح أخذه سعد بن أبي وقاص ، وقال : إن أخي قد عهد إلى فيه . فقام إليه عبد بن زمعة^(٤) فقال لسعد : هو أخي وابن وليدة أبي ، ولد على فراشه . فترافعا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الولد للفراش .

الثاني - لو كان العام الوارد بسبب خاص عاما ، لما كان لنقل السبب فائدة ؛ لأن ذكر السبب مع العام لأجل أن تخصيص العام

-
- = وايضا حديث رقم ١٨ ، ورواه في الحدود ، باب ٢٣ ، ١٢/١٢٧ ، وفي البيوع ، باب ٣ ، ٤/٢٩٢ ، وباب ١٠٠ ، ٤/٤١١ ، وفي الوصايا ، باب ٤ ، ٥/٣٧١ . ورواه مسلم في ١٧ - الرضاع ، ١٠ - باب الولد للفراش ، حديث رقم (٣٦) ، ٣٧ (٢/١٠٨٠ - ١٠٨٢ وفي رواية لمسلم : فلم يرسودة قط .
- (١) في مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت (١/٢٩١ - ٢٩٢) : (كل ذلك لعدم اطلاعهم بمذهب أبي حنيفة ؛ فإن الأمة ما لم تصر أم ولد ليست بفراش عنده ، والإخراج فرع الدخول) فلا إخراج للأمة الغير المدعو ولدها .
- (٢) هو مالك بن وهيب بن عبد مناف ، أحد العشرة وأول من رمى بسهم في سبيل الله ومناقبه كثيرة . مات بالعقيق سنة ٥٥ ، وهو آخر العشرة وفاة . انظر تقريب التهذيب ١/٩٠ ترجمه ١٠٨ .
- (٣) أب ، ج : أن ابن وليدة وهي أمة زمعة منى فخذ .
- (٤) في جميع النسخ عبدالله بن زمعة . وهو خطأ كما ذكرنا آنفا .
- وعبد بن زمعة أخو سودة بنت زمعة أم المؤمنين لأبيها ، وكان من سادات الصحابة .
- انظر : المعتمر ورقة ١٠٠/١ .

والتالى باطل ؛ لأنه لو لم يكن لذكره فائدة لم ينقل ؛ لأن ذكره حينئذ يكون لغوا .

أجاب بأن فائدته منع تخصيص السبب عنه بالاجتهاد ؛ لأنه حينئذ يصير السبب بمنزلة المنصوص ، والمنصوص لا يجوز تخصيصه بالاجتهاد .

وبأن فائدته معرفة الأسباب مع الشيء .

الثالث - لو قال قائل : والله ما تغديت في جواب من قال له^(١) : تغد عندي ، لم يكن عاما ، لأنه إن تغدى عند غيره لم يحنث .

أجاب بأن خصوصه في هذه الصورة لأجل عرف خاص ؛ إذ قوله : ما تغديت ، يدل عرفا على أنه ما تغدى عنده ، فلا يوجب الخصوص في غيرها .

الرابع - لو عم العام الوارد على سبب خاص ، لم يكن الجواب مطابقا للسؤال ؛ لأن السؤال هو الخاص ، والجواب هو العالم . والمطابقة بين السؤال والجواب شرط^(٢) .

أجاب بأنه إن أراد بالمطابقة أن لا يكون الجواب شاملا لغير السؤال ، فلا نسلم وجوب المطابقة بين السؤال والجواب بهذا المعنى .

(١) في الاصل : في جواب منع من قال له .

(٢) أثبت من ١ وفي الاصل بياض .

وإن أراد بالمطابقة بيان معنى السؤال وحكمه ، فقد حصل المطابقة بهذا المعنى . والزيادة لاتنفى البيان .

الخامس - لو عم العام الوارد على سبب خاص ، لكان العموم مستلزما للحكم بأحد المجازات^(١) بالتحكم .
والتالى بالباطل .

بيان الملازمة : أنا نجزم حينئذ أن صورة السبب مرادة من العام الوارد عليها . وصورة السبب أحد مجازات العام ؛ لأن كل بعض منه مجاز . فيلزم الحكم بأحد المجازات بالتحكم ؛ لأن نسبة العموم إلى جميع الصور المندرجة تحته متساوية . فالجزم بأحدها دون غيره تحكم .

أجاب بأنه إن أردتم إرادة صورة السبب^(٢) . عدمها بالنظر إلى العام دون أمر خارجي فمسلم .

لكن لانسلم أن ما نحن فيه كذلك ؛ لأن كون العام نصا في البعض خارجي بقرينة ، وهي ورود الخطاب بيانا لذلك البعض .
وإن أردتم بعدمها العدم^(٣) مطلقا فهو ممنوع .

ص - (مسألة) المشترك يصح إطلاقه على معنيه مجازا لاحقيقة .

(١) ١ : لكان العموم بأحد المجازات الخ .

(٢) الأصل : الصور السبب .

(٣) «العدم» ساقط من ١ .

وكذلك مدلولاً الحقيقة والمجاز .

وعن القاضي والمعتزلة : يصح حقيقة إن صح الجمع .
وعن الشافعي - رضي الله عنه - ظاهر^(١) فيها عند تجرد
القرائن ، كالعام .

أبو الحسين والغزالي : يصح أن يراد ، لا أنه^(٢) لغة .
وقيل : لا يصح أن يراد .

وقيل : يجوز في النفي ، لا الإثبات .

والأكثر أن جمعه باعتبار معنيه مبني عليه .

ش - اللفظ المشترك يصح إطلاقه على معنيه مجازاً لاحقيقة ،
كإطلاق القرء على الطهر والحيض معا .

وكذلك يصح إطلاق اللفظ على مدلوله الحقيقي والمجازي
معا ، كإطلاق لفظ النكاح على الوطء والعقد .
ونقل عن القاضي^(٣) والمعتزلة أنه يصح إطلاق اللفظ المشترك
على معنيه حقيقة إن صح الجمع بين معنيه ، كالعين بالنسبة إلى
الجارية والباصرة .

وإن لم يصح الجمع بينهما ، كالقرء بالنسبة إلى الحيض
والطهر ، لا يصح إطلاقه على معنيه .

(١) «ظاهر» ساقط من أ .

(٢) أ : لأنه لغة .

(٣) انظر : المستصفى ٧١/٢ .

وتقل عن الشافعى^(١) أن اللفظ المشترك ظاهر فى معنيه عند تجرده عن القرائن المخصصة بواحد من معنيه .

وقال أبو الحسين^(٢) والغزالى^(٣) : إنه يصح أن يراد باللفظ المشترك مفهوماه بوضع جديد ، لا أنه يصح لغة إطلاقه حقيقة أو مجازا .

وقيل : لا يصح أن يراد باللفظ المشترك مفهوماه لا لغة ، ولا وضعاً جديداً .

وقيل : يجوز أن يطلق اللفظ المشترك على معنيه فى النفى دون الإثبات .

وذهب الأكثر إلى أن صحة إطلاق الجمع المشترك على معنيه ، كالأقراء ، مبنية على صحة إطلاق المفرد على معنيه .

ص - لنا فى المشترك أنه يسبق^(٤) أحدهما .

فإذا أطلق عليهما - كان مجازا .

ش - احتج المصنف على أنه يصح إطلاق اللفظ المشترك على معنيه مجازا بأنه إذا أطلق اللفظ المشترك^(٥) - يسبق أحدهما إلى الذهن . فلا يكون حقيقة فى معنيه معا .

(١) انظر : المستصفى ٧٤/٢ والمنخول ص ١٤٧ .

(٢) انظر : المعتمد ٢٣/١ .

(٣) انظر : المستصفى ٧١/٢ ، والمنخول ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٤) أ : يشق وهو خطأ .

(٥) فى الأصل : أطلق على اللفظ المشترك . وزيادة على خطأ .

فإذا أطلق على معنييه - كان مجازا . ويكون العلاقة الكلية والجزئية .

ص - النافي^(١) للصحة : لو كان للمجموع حقيقة - لكان مریدا^(٢) أحدهما خاصة^(٣) غير مرید^(٤) وهو محال .

وأجيب بأن المراد المدلولان معا ، لابقاؤه لكل مفرد .

ش - النافي لصحة إطلاق اللفظ المشترك على معنييه مطلقا ، احتج^(٥) بأنه لو صح إطلاق اللفظ المشترك^(٦) على معنييه لكان لكونه حقيقة للمجموع ؛ لأنه وضع لكل واحد من معنييه . واستعمال اللفظ فيما وضع له حقيقة .

ولو كان اللفظ المشترك حقيقة في المجموع - لكان المستعمل للفظ المشترك مریدا^(٧) لنفى أحد معنييه خاصة^(٨) لاستعماله فيه غير مرید^(٩) لاستعماله في الآخر . وهو محال .

(١) ع : الباقي بدل «النافي» وهو خطأ .

(٢) (٧، ٢) في الأصل : مرتدا .

(٣) في ب زيادة يصح بعد قوله «خاصة» .

(٤) (٩، ٤) في الأصل : غير مرتد .

(٥) عبارة نسخة أهنا تختلف من عبادات بقية النسخ وهي هكذا :

احتج المصنف على أن إطلاق لفظ المشترك على معنييه مجاز بأنه إذا أطلق المشترك مجردا عن القرينة يسبق يسبق أحد معنييه إلى الفهم على البذل . فيكون حقيقة في أحد المعنيين فإذا أطلق عليهما كان مجازا وتكون العلاقة الكلية والجزئية .

وفي الأصل هذه حاشية وليست من الشرح .

(٦) في الأصل : لفظ المشترك .

(٨) العبارة ما بين القوسين ساقطة من أ .

أجاب بأننا لانسلم أنه لو صح إطلاقه على مجموع معنييه
يكون حقيقة في المجموع .

وذلك لأن المراد من استعمال اللفظ المدلولان معا ، بطريق
المجاز ، لا لأن اللفظ يراد من استعماله بقائه لكل مفرد من معنييه ،
حتى يكون حقيقة في المجموع ، ويلزم أن يكون أحدهما خاصة مرادا
غير مراد .

ص - وأما الحقيقة والمجاز - فاستعماله لهما استعمال في غير^(١)
ما وضع له أولاً ، وهو معنى المجاز .

ش - احتج المصنف على أن إطلاق اللفظ على مدلوليه :
الحقيقي والمجازي^(٢) ، بطريق المجاز بأن استعمال اللفظ لمدلوليه :
الحقيقي والمجازي ، استعمال في غير ما وضع له أولاً ؛ لأن اللفظ لم
يوضع للمعنيين أولاً . واستعمال اللفظ في غير ما وضع له مجاز^(٣) .
والعلاقة المصححة للإطلاق هي الجزئية والكلية .

ص - النافي للصحة : لو صح لهما - لكان^(٤) مريدا ما وضعت
له أولاً ، غير مريد . وهو محال .

(١) ع : بعد قوله «وأما الحقيقة والمجاز» وقبل قوله «في استعماله لهما» زيادة : «قوله

قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله» ولا يبدو للزيادة وجه

(٢) في الأصل : المجاز .

(٣) في الأصل : مجازا .

(٤) أ : المكان بدل لكان ، وهو خطأ .

وأجيب بأنه مرید^(١) ما وضع له أولا وثانيا بوضع مجازى .

ش - احتج النافى لصحة إطلاق اللفظ على مدلوليه :
الحقيقى والمجازى ، مطلقا بأنه لو صح استعمال اللفظ لمدلوليه
الحقيقى والمجازى - لكان المستعمل مریدا لما وضعت له الكلمة
أولا ، لاستعمالها فيه ، غير مرید له لاستعمالها فى غيره . وهو محال .

أجاب بأننا لانسلم أنه إذا أراد المستعمل^(٢) ما وضعت له
الكلمة أولا ، يلزم أن لا يكون مریدا لما وضعت له أولا ، بل يكون
مریدا لما وضعت له أولا وثانيا بوضع مجازى .

ص - الشافعى - رحمه الله - (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي
السَّمَوَاتِ^(٣)) . (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ^(٤)) وهى من
الله رحمة ومن الملائكة استغفار .

وأجيب بأن السجود : الخضوع^(٥) ، والصلاة : الاعتناء^(٦)
بإظهار الشرف .

أو بتقدير خبرٍ أو فعلٍ حُذِفَ لدلالة ما يقارنه .

(١) «بأنه مرید» ساقط من أ .

(٢) أ : عينها بدل «ما» .

(٣، ٤) زيادة من ط ع .

(٥) ع : السجود والخضوع وزيادة الواو خطأ .

(٦) أ : الأغنياء ، وهو تصحيف .

أو بأنه مجاز^(١) بما تقدم .

ش - احتج الشافعي على جواز استعمال المشترك حقيقة في معنييه جميعا بوقوعه في قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقٌّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ^(٢)) .

وفي قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ^(٣)) .

أما في الآية الأولى - فلأنه استعمل^(٤) السجود وأراد معنييه : وضع الجبهة والخضوع ؛ لأنه نسب^(٥) السجود إلى الناس وغيرهم^(٦) وسجود الناس : وضع الجبهة ، وسجود غيرهم^(٧) : الخضوع .

وأما في الآية الثانية - فلأن الصلاة استعملت في مدلوليها :

الرحمة والاستغفار ؛ لأنه أسند الصلاة إلى الله والملائكة^(٨) والصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار .

والأصل في الاستعمال : الحقيقة .

(١) ١ : مما بدل مجاز وهو خطأ .

(٢) ١٨ - الحج - ٢٢ .

(٣) ٥٦ - الأحزاب - ٣٣ .

(٤) ١ : يستعمل .

(٥) ١ : بسبب ، وهو خطأ .

(٦) في جميع النسخ : وغيره . وهو غير مناسب .

(٧) ب ، ج : غيره .

(٨) «الملائكة» مكرر في الاصل .

فيكون المشترك مستعملاً في معنييه بطريق الحقيقة .

أجاب بثلاثة وجوه :

الأول - أن السجود هو الخضوع ، وهو يشمل الناس وغيرهم^(١) ، وأن الصلاة هي الاعتناء بإظهار شرف الرسول عليه السلام وحرمته .

وهذا معنى مشترك بين الله وملائكته . فيكون استعمالها^(٢) بطريق التواطؤ .

الثاني - أنه يجوز أن يقدر فعل في الأولى حتى كأنه قال : ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ويسجد له من في الأرض ويسجد له الشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب ويسجد له كثير من الناس . ويكون السجود فيما هو مسند إلى الناس بوضع الجبهة ، وفي الباقي بالخضوع . فلا يكون استعمالاً للفظ المشترك في مدلوليه .

ويجوز أن يقدر خبر في الثانية حتى كأنه قال : إن الله يصلى وملائكته يصلون .

ويكون حذف الفعل في الآية الأولى ، والخبر في الثانية

(١) ب ، ج : غيره .

(٢) أ : استعماله .

لقريئة ، وهي دلالة ما يقاربه عليه ، كقولهم^(١) :

علفتها تبناً وماء باردا

الثالث أن استعمال السجود في الأولى والصلاة في الثانية في المعنيين بطريق المجاز ، لا بطريق الحقيقة .

ولقائل أن يقول أيضا : لو (كان^(٢)) السجود في الآية الأولى ، والصلاة في الثانية مستعملا في المعنيين بالحقيقة - يلزم إسناد معنى السجود إلى كل واحد من الشجر (والجبال^(٣)) والدواب ، (وإسناد^(٤)) الصلاة إلى الله تعالى وإلى الملائكة . وهو ظاهر الفساد . ومن هذا يعرف عدم استقامة الجواب الأخير ؛ لأنه يلزم منه الفساد المذكور .

ص - مسألة : نفي المساواة مثل لا يستوى يقتضى العموم كغيرها .

أبو حنيفة - رحمه الله - : لا يقتضيه .

(١) أ : ما يقال به عليه بقولهم بدل ما أثبت في النص .

(٢) في جميع النسخ : كانت وهو خطأ .

(٣) زيادة مما سوى الأصل .

(٤) في جميع النسخ : واستناد وهو خطأ .

(٥) أ : بالفساد .

لنا : نفي^(١) على نكرة كغيره .

ش - نفي المساواة في مثل قوله تعالى : (لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ^(٢)) . يقتضى العموم ، أعني نفي المساواة من كل وجه ، كما أن نفي غير المساواة يقتضى العموم .
وذهب أبو حنيفة إلى أن نفي المساواة لا يقتضى العموم^(٣) .

لنا : أن حرف النفي إذا دخل على الفعل ، يقتضى نفي جنس المصدر الذي تضمنه الفعل ، فيكون نفيا واردا على نكرة ، فيكون مقتضيا للعموم كالنفي الداخلة على غير الفعل من النكرات -

ص - قالوا : المساواة مطلقا أعم من المساواة بوجه خاص ، والأعم لا يشعر بالأخص .

وأجيب بأن ذلك في الإثبات ، وإلا لم يعم نفي أبدا .
قالوا : لو عم - لم يصدق ؛ إذ لا بد من مساواة ، ولو في

(١) في الأصل : بقى بدل «نفي» .

(٢) ٢٠ - الحشر - ٥٩ .

(٣) وهو مذهب المعتزلة والغزالي والرازي والبيضاوي .

انظر : شرح الكوكب المنير ٢٠٧/٣ ، والمعتمد ٢٤٩/١ ، والمستصفى ٨٧/٢ ،
والمحصول ج ١/٢/٦١٧ ، ونهاية السؤل ٨٥/٢ ، وفواتح الرحموت ٢٨٩/١ ،
وتيسير التحرير ٢٥٠/١ .

نفي^(١) مامواهما^(٢) عنها .

قلنا : إنما ينفي مساواة يصح^(٣) انتفاؤها .

قالوا : المساواة في الإثبات للعموم ، وإلا لم يستقم إخبار
بمساواة ، لعدم الاختصاص .

ونقيض الكلي الموجب جزئي سالب .

قلنا : المساواة في الإثبات للخصوص ، وإلا لم يصدق أبدا ؛
إذا ما من شيئين إلا وبينهما نفي مساواة^(٤) ، ولو في تعيينهما^(٥) .

ونقيض الجزئي الموجب كلي سالب .

والتحقيق أن العموم من النفي .

ش - احتج الحنفية بثلاثة وجوه :

الأول - أن المساواة مطلقا أعم من المساواة بوجه خاص ، وهو
المساواة من جميع الوجوه .

لأن المساواة كما تكون من جميع الوجوه ، قد تكون من بعض
الوجوه ، والأعم لا يشعر بالأخص ؛ إذ لادلالة للعام على الخاص
أصلا .

(١) أ : لو بقي بدل «ولو في نفي» .

(٢) ب : سواهما بدل ما سواهما .

(٣) أ : ليصح .

(٤) أ : إلا وأثبتها نفي مساواة بدل «إلا وبينهما نفي مساواة» .

(٥) أ ، ب : تعيينها .

أجاب بأن العام إنما لا يشعر بالخاص في جانب الإثبات . وأما في جانب النفي يشعر به ؛ فإن نفي العام يستلزم نفي الخاص ؛

لأنه لو لم يكن نفي العام مستلزما لنفي الخاص - لم يكن نفي العموم أصلا ؛ لأنه حينئذ يجوز أن لا ينتفى الخصوص على تقدير انتفاء العام ، فلا يتحقق نفي العموم .

الثاني - لو عم نفي المساواة في (١) مثل (لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ) لم يصدق مثل «لا يستوى أصحاب النار» .

والتالى باطل بالاتفاق .

بيان الملازمة : أن صدقه حينئذ يتوقف على تحقق نفي المساواة من جميع الوجوه . ونفي المساواة من جميع الوجوه إنما يتحقق إذا لم يكن بينهما مساواة أصلا ، وهو غير متصور ؛ إذ ما من شيئين إلا ويكون بينهما مساواة بوجه ما ، وأقلها المساواة بينهما في نفي ماسواهما عنهما .

أجاب عنه بمنع الملازمة . فإن المدعى نفي مساواة (٢) يصح انتفاؤها ، لا المساواة من جميع الوجوه .

واللفظ وإن كان مقتضيا للعموم لكنه قد خص .

الثالث - أن المساواة بين الشيئين في جانب الإثبات للعموم ،

(١) «في» ساقطة من أ .

(٢) أ : المساواة .

كقولنا : زيد وعمرو متساويان ، فإنه يقتضى تساويهما من جميع الوجوه ؛ لأنه لو لم يقتض تساويهما في جميع الأمور ، لم يستقم الإخبار بمساواتهما ؛ إذ لاوجه لاختصاصهما حينئذ بوصف المساواة ؛ إذ ما من شيئين إلا ويكون بينهما مساواة في بعض الصفات .

لكنه يستقيم الإخبار بالمساواة بين الشيئين بالإجماع . فيكون للعموم . فيكون نفي المساواة بين الشيئين لا يعم ؛ لأن نفي الإيجاب الكلي سلب جزئي .

أجاب عن الثالث بالمعارضة .

فإن المساواة بين الشيئين في جانب الإثبات للخصوص ؛ لأنه لو لم يكن للخصوص - لم يصدق مساواة بين الشيئين أصلا ، اذا ما من شيئين إلا ويصدق بينهما نفي المساواة في شيء من الصفات . وأقله أن يصدق نفي المساواة بينهما في تعيينهما ؛ لأن كل واحد منهما لا يكون مساويا للآخر في تعيينه . فلا يصدق ثبوت المساواة بينهما من جميع الوجوه .

وإذا كانت المساواة في جانب الإثبات للخصوص - تكون المساواة في جانب النفي للعموم ، لأن نقيض الجزئي الموجب ، السالب الكلي .

ثم قال المصنف - بعد دفع مذهب الخصم بالمعارضة - :
والتحقيق أن العموم مستفاد من النفي ، لا من كونه نقيض قضية جزئية .

(١) ص - (مسألة) المقتضى - وهو ما احتمل أحد تقديرات لاستقامة الكلام - لاعموم له في الجميع .

أما إذا تعين أحدها بدليل - كان كظهوره -

(٢) ويمثل بقوله عليه السلام : «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان» .

لنا : لو أضمر الجميع - لأضمر (٣) مع الاستغناء .

ش - المقتضى ، بكسر الضاد (٤) - وهو ما احتمل ، أعنى ما

(١) الأصل أ : الاستقامة وهو خطأ .

(٢) أ ، ب : ومثل .

(٣) «لأضمر» ساقط من أ .

(٤) في حاشية الاصل : والمقتضى بالفتح هو المسمى من التقديرات . قال السبكي في رفع الحاجب (١/٢٣٠ ب) : المقتضى بكسر الضاد . وقد رأيتها هكذا بخط المصنف .

ثم قال : وقد عبر قوم عن هذه المسألة بأن المقتضى - وهو ما أضمر ضرورة صدق المتكلم - لاعموم له . وذلك بفتح الضاد . ويمكن أن يقال إنها أولى : لأن القائلين بأنه لاعموم له - وهم أكثر أصحابنا - اعتلوا بأن العموم من صفات النطق . فلا يجوز دعواه في المعانى . ذكره ابن السمعاني وغيره - فدل على أن الذى هو موضع تنازعهم في أنه عام أولا هو المضمر ، لا المضمر له . فإن المضمر له منطوق . وقال الشوكاني في إرشاد الفحول (ص ١٣١) المقتضى بكسر الضاد هو اللفظ للإضمار بمعنى أن اللفظ الطالب لا يستقيم الا بإضمار شيء وهناك مضمرات متعددة ، فهل يقدر جميعها أو يكتفى بواحد منها ؟ وذلك التقدير هو المقتضى بفتح الضاد .. مثل قوله - صلى الله عليه وسلم - : رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، فإن هذا الكلام لا يستقيم بلا تقدير ، لوقوعهما عن الأمة ، فقدروا في ذلك تقديرات مختلفة كالعقوبة والحساب والضمان» .

أقول : ومعنى عموم المقتضى بفتح الضاد أننا إذا قدرنا مثلا العقوبة في قوله - عليه السلام - : رفع عن أمتي الحديث . فالعقوبة لها فردان : الدنيوية والاخرية فهل يعمهما أم لا ؟ وانظر أيضا : كشف البزوى ٧٥/١ ، وشرح =

وقع على وجه يحتاج في استقامته^(١) إلى إضمار جميع التقديرات
المحتملة - لاعموم له ، أى لا يقتضى إضمار جميع التقديرات
المحتملة .

أما إذا^(٢) تعين إضمار واحد من التقديرات المحتملة بدليل
عقلي أو عرفي دال^(٣) على إضمار ذلك - كان حكم ذلك المضمّر في
العموم والخصوص كحكم المظهر .

وقد يمثل^(٤) بقوله عليه السلام : «رفع عن أمتي الخطأ
والنسيان^(٥)» . فإنه لا يمكن حمله على ظاهره ، لأن الأمة يصدر عنهم
الخطأ والنسيان . فلا بد من إضمار حتى يستقيم الكلام .

المنالابن الملك ١/٥٣٧ ، ٣٥٨ وحاشية الرهاوى على شرح المنالابن الملك وحاشية
عزمى زاده لشرح ابن الملك ، وحاشية ابن الطبى له ص ٥٢٤ والتلويح
١/١٤١ ، وميزان الأصول ورقة (٢/٦٠) .

(١) : الاستقامة .

(٢) : وإذا .

(٣) : «دل» بدل «دال» .

(٤) : وقد تمثل في ذلك .

(٥) : رواه ابن ماجه في ١٠ - الطلاق ، ١٦ - باب طلاق المكره والناسي ، رقم (٢٠٤٣)

١/٦٥٩ عن ابن عباس بلفظ : إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما
استكروا عليه .

وفي رواية عن أبي ذر بلفظ : إن الله تجاوز عن أمتي . وقال الزركشي في الاعتبار
(١/٥٠) : قيل : إنه بهذا اللفظ رواه أبو القاسم التميمي وذكره النووي في
الروضة وقال : إنه حديث حسن . وأقرب ما وجدته في تخريجه ما رواه أبو نعيم
في تاريخ أصبهان وابن عدى في كامله عن أبي بكره قال : قال رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - رفع الله عن هذه الأمة ثلاثا : الخطأ والنسيان وما يكرهون
عليه .

وعده ابن عدى من منكرات جعفر وذكره العقيلي في الضعفاء . انتهى .

وقد يمكن أن يضمّر فيه تقديرات مثل الذم ، والعقاب ،
والضمان وغيرها . فلا تضمّر جميع هذه التقديرات .

وقيل : يوجب (١) إضمار جميعها .

واختار المصنف الأول .

واحتج عليه بأن الإضمار على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه
إلا لضرورة .

وهنا لما امتنع حمل الكلام على ظاهره ، احتج إلى إضمار ،
والحاجة تندفع بإضمار واحد منها .

فلو أضمر جميع التقديرات - لأضمر مع الاستغناء عن
الإضمار ، وهو غير جائز .

ص - قالوا : أقرب مجاز إليهما ، باعتبار رفع المنسوب إليهما ،
عموم أحكامهما .

أجيب بأن باب غير الإضمار في المجاز أكثر ، فكان أولى ،
فيتعارضان ، فيسلم الدليل .

قالوا : العرف في مثل (٢) : ليس للبلد سلطان ، نفى
الصفات .

(١) ١ : يجب .

(٢) ١ : في مثل هذا .

قلنا : قياس في العرف .

قالوا : يتعين الجميع لبطلان التحكم إن عُيِّن ، ولزوم الإجمال إن أبهم .

قلنا : ويلزم من التعميم زيادة الإضرار وتكثير^(١) مخالفة الدليل ، فكان الإجمال أقرب .

ش - القائلون بأن المقتضى له عموم احتجوا بثلاثة وجوه :

الأول - أن قوله - عليه السلام - : «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان» . يدل بالحقيقة على رفع مفهوم الخطأ والنسيان عن الأمة ، وهو غير مستقيم . فلا بد وأن يضرر تقدير حتى يستقيم الكلام . وأقرب مجاز إلى رفع مفهوم الخطأ والنسيان عن الأمة عموم رفع أحكامهما ؛ لأن عدم جميع أحكام الخطأ والنسيان أقرب إلى عدم الخطأ والنسيان من عدم بعض أحكامهما» . فيحمل على المجاز الأقرب .

أجاب بأن باب^(٢) غير الإضرار في المجاز أكثر من باب الإضرار . فباب الإضرار ، لكونه أقل ، على خلاف الأصل . فكلمة كان الإضرار أقل - كان مخالفة الأصل أقل . فكان إضرار البعض أولى . فيتعارضان ، أي كون إضرار الجميع أقرب إلى الحقيقة ، وكون إضرار البعض أولى . فيسلم الدليل الذي ذكرنا .

(١) أ : ويكثر بدل وتكثر .

(٢) «باب» ساقط من ١ .

الثاني - أن العرف اقتضى في قولنا : ليس للبلد سلطان ، عموم نفى الصفات التي ينبغي للحاكم ، ويلزم أن يكون مقتضيا للعموم في غيره من الصور بالقياس عليه ، والجامع اشتراكهما في صرفهما عن الظاهر إلى ما يستقيم .

أجاب بأنه قياس في العرف ، والقياس في العرف غير جائز ، كالقياس في اللغة .

الثالث - أنه يتعين الحمل على جميع التقديرات .

وذلك لأنه لو لم يحمل على الجميع ، فإما أن يحمل على بعض معين ، فيلزم التحكم ؛ لأن كل واحد منها مساو لآخر ، والتحكم باطل .

وإن حمل على بعض مبهم^(١) ، أى غير معين - يلزم الإجمال . وهو خلاف الأصل .

أجاب بأن الحمل على بعض مبهم^(٢) وإن كان مستلزما للإجمال الذي هو خلاف الأصل ، لكنه أولى من حمله على الجميع ؛ لأن حمله على الجميع يستلزم زيادة الإضمار ، وتكثير^(٣) مخالفة الأصل . فكان الإجمال أقرب وأولى .

ص - (مسألة) مثل لا آكل وإن اكلت^(٤) ، عام في

(١) أ : منهم وهو خطأ .

(٢) أ : منهم وهو خطأ .

(٣) أ : ويكثر .

(٤) في الأصل ١ : لأكلت وإن أكلت . وفي شرح الكرمانى (٣٠٥ الف) : «إن أكلت ولا

أكلت . وفي بعض النسخ ولا أكل» .

مفعولاته . فيقبل تخصيصه .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - لايقبل تخصيصا .

ش - إذا وقع فعل متعد لم يكن معه مصدر ، سواء كان في سياق النفي ، مثل : والله لاأأكلت ، أو وقع شرطا ، مثل إن أأكلت فعبدى حر - يعم في مفعولاته عند الشافعي . فيقبل تخصيصه ؛ لأن العام قابل للتخصيص .

وهو المختار عند المصنف .

وعند أبي حنيفة لايعم في مفعولاته ، فلا يقبل^(١) التخصيص ؛ لأن التخصيص لايتصور فيما لاعموم له^(٢) .

ص - لنا : أن لا آكل^(٣) ، لنفي حقيقة الأكل بالنسبة إلى كل مأكول ، وهو معنى العموم . فيجب قبوله للتخصيص .

ش - احتج على المذهب المختار بأن قولنا : لا آكل ، يدل

(١) أ : لايفيد بدل فلا يقبل .

(٢) في مسلم الثبوت وشرحه (٢٨٦/١) : (مسألة : لا آكل مثلا) أى كلما ورد النفي على فعل متعد ولم يذكر المفعول به ولا قامت قرينة عليه (يفيد العموم) بالنظر إلى المأكول (اتفاقا ؛ لأن انتفاء الحقيقة بانتفاء جميع الأفراد . فلو نوى مأكولا دون مأكول لايصح قضاء اتفاقا ، ولا ديانة عندنا ، خلافا للشافعية) فهذا العموم غير قابل للتخصيص عندنا خلافا لهم . وعنوان مشائخنا الكرام بأن هذا غير عام عندنا باعتبار المأكول خلافا للشافعي ؛ رحمه الله .

وانظر : تيسير التحرير ٢٥٠/١ ، والابهاج ٧٠/٢ ، ونهاية السؤل ٧٠/٢ ، ٧١ ، وأصول الفقه للخضرى ١٧٧ .

(٣) أ : الأكل بدل «لا آكل» وهو تحريف .

على نفى حقيقة الأكل الذي تضمنه الفعل . فيكون نفى الأكل متحققا بالنسبة إلى كل مأكول ؛ لأنه لو لم ينتف بالنسبة إلى بعض المأكول - لم يكن حقيقة الأكل منتفيه .

وإذا كان نفى الأكل متحققا بالنسبة إلى كل مأكول - كان عاما ؛ إذ لا معنى للعموم إلا ذلك .

وإذا كان عاما - يقبل التخصيص .

ص - قالوا : لو كان عاما - لعم في الزمان والمكان .

وأجيب بالتزامه^(١) .

وبالفرق بأن أكلت ، لا يعقل^(٢) إلا بمأكول .

(١) في مسلم الثبوت وشرحه ٢٨٦/١ : (لنا أولا لو قبل) التخصيص (باعتبار المفعول به لقبل) التخصيص (باعتبار المفعول فيه . واللازم باطل اتفاقا على ما صرح به الإمام في المحصول . فالتزام ابن الحاجب) جواز التخصيص باعتبار المفعول فيه (خرق الاجماع) .

(٢) أ : لاتفعل . وهو تحريف .

وفي نهاية السؤل : اعلم أنه إذا حلف على الأكل وتلفظ بشيء معين كقوله مثلا : والله لا أكل التمر ، أو لم يتلفظ به لكن أتى بمصدر ونوى به شيئا معينا . كقوله : والله لا أكل أكلا .

فلا خلاف بين الشافعي وأبي حنيفة أنه لا يحنث بغيره . فإن لم يتلفظ بالمأكول ولم يأت بالمصدر ، ولكن خصصه بنية ، كما إذا نوى التمر بقوله : والله لا أكلت ، أو إن أكلت فعبدى حر .

ففى.تخصيص الحنث به مذهبان ، منشؤهما أن هذا الكلام هل هو عام أولا ؟ ثم قال : فأحد المذهبين - وهو مذهب أبي حنيفة - أنه ليس بعام ، وحينئذ فلا يقبل التخصيص ، بل يحنث به وبغيره ؛ لأن التخصيص فرع العموم . والثانى - وهو مذهب الشافعي أنه عام .

ثم قال : ومال في المحصول لمقالة أبي حنيفة فقال : إن نظره فيه دقيق . وفي المنتخب والحاصل : أنه الحق .

بخلاف ما ذكر .

قالوا : أن أكلت ، ولا آكل مطلق^(١) . فلا يصح تفسيره .
بمخصّص ؛ لأنه غيره .

قلنا : المراد المقيد المطابق للمطلق لاستحالة وجود الكلي في
الخارج . وإلا لم يحث بالمقيد .

ش - احتج الحنفية بوجهين :

الأول : وقوع الفعل المتعدى مجردا عن المصدر لو كان عاما في
جميع مفعولاته - لكان عاما في الزمان والمكان ؛ لأن المتعدى كما
يستلزم المفعول^(٢) ، يستلزم الزمان والمكان .

والثاني باطل ، وإلا لكان قابلا للتخصيص بالنسبة إلى الزمان
والمكان .

أجاب أولا بالتزام كون الفعل عاما بالنسبة إلى الزمان والمكان
وقابلا للتخصيص .

وثانيا بالفرق فإن تعلق الفعل المتعدى بالمفعول أقوى من تعلقه
بالزمان والمكان ؛ لأن المتعدى لا يعقل مفهومه بدون ذكر المفعول .

بخلاف الزمان والمكان ، فإن الفعل يعقل بدون الزمان
والمكان ، فإن الزمان والمكان من لوازم وجود الفعل لا من لوازم

(١) أ : مطلقا .

(٢) في الأصل : المعقول وهو تصحيف .

مفهومه وفيه نظر ؛
لأن الزمان لازم لمفهوم الفعل . (اللهم^(١) إلا أن يراد بالزمان
والمكان الزمان الخاص والمكان الخاص للذات يكونان مفهومي طرفي
الزمان والمكان . وحينئذ يستقيم الكلام^(٢) .

الثاني - إن أكلت ، ولا آكل ، يدل على المصدر المطلق من
غير تقييده بقيد^(٣) . فلا يصح تفسيره بمخصّص من أفرادهِ ؛ لأن
المخصّص يخالف المطلق ؛ لان المطلق يصح^(٣) إطلاقه على كل
واحد من أفرادهِ . بخلاف المخصّص .

والمطابقة بين المفسر والمفسر به شرط .

أجاب بأن المراد بالأكل الذى دل عليه قول القائل : والله لا
آكل ، وإن أكلت فعبدى حر ، هو الأكل المقيد المطابق للمطلق ، لا
الأكل الكلي لاستحالة وجود الكلي في الخارج .

والأكل المقيد المطابق يجوز تفسيره بمخصص .

والدليل على صحة ما قلناه أنه لو قال : والله لا آكل يحنث
بأكل المقيد .

ص - (مسألة) الفعل المثبت لا يكون عاما في أقسامه ، مثل :
«صلى داخل الكعبة» . فلا يعم الفرض والنفل .

(١) العبارة ما بين القوسين ساقطة من أ .

(٢) أ : من غير تقييد بدل «من غير تقييده بقيد» .

(٣) أ : صح .

ومثل : «صلى بعد غيبوبة الشفق» فلا يعم الشفقين ، إلا على رأى^(١) .

وكان يجمع بين الصلاتين في السفر لا يعم وقتيهما .

وأما تكرار الفعل - فمستفاد من قول الراوي : «كان يجمع» كقولهم : كان حاتم يكرم الضيف .

وأما دخول أمته فبدليل خارجي ، من قولٍ مثل «صلوا كما رأيتموني أصلي» و«خذوا عني مناسككم» .

أو قرينة كوقوعه بعد إجمال أو إطلاق أو عموم .

أو بقوله : (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ) .

أو بالقياس .

قالوا : قدعمم^(٢) ، نحو : «سها فسجد» «وأما أنا فأفيض الماء» . وغيره .

قنا : بما ذكرناه لا بالصيغة ..

ش - الفعل الواقع الذي يمكن أن يكون له أقسام وجهات ، لا يقتضي عمومه في جميع الأقسام والجهات .

(١) في حاشية الاصل : يعنى على رأى من حمل المشترك على جميع محامله .

(٢) الأصل ، أ ، ب ، ج : قد عم . وأثبت من ط ، ع .

مثل ما روى أن النبي - عليه السلام - «صلى إذا دخل الكعبة»^(١)

والصلاة قد تكون فرضا وقد تكون نفلا ، فإنه لا يقتضي صدور الفرض والنفل منه .

وكما روى أنه عليه السلام - «صلى بعد غيبوبة الشفق»^(٢) .

فإن صلاته احتمل أن تقع بعد غيبوبة الشفق الأحمر أو الاصفر^(٣) ؛ لأن الشفق يطلق عليهما بالاشتراك اللفظي . فإنه لا يحمل على أنه

(١) عن عبدالله بن عمر قال : دخل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة البيت ، فاغلقوا عليهم . فلما فتحوا كنت أول من ولج فلقيت بلالا فسألته هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : نعم بين العمودين اليمانيين .

رواه البخارى في ٢٥ - الحج ، ٥١ - باب إغلاق البيت ويصلى الخ ، حديث رقم (١٥٩٨) ٤٦٣/٣ وهذا لفظه .

وعن ابن عمر أيضا أنه قال لبلال : هل صلى الله عليه وسلم في الكعبة ؟ قال : نعم - ركعتين بين الساريتين عن يسارك إذا دخلت ثم خرج فصلى في وجهة الكعبة ركعتين .

ورواه مسلم في ١٥ - الحج ، ٨٨ - باب استحباب دخول الكعبة ، حديث رقم (٣٨٨ - ٣٩٤) ٩٦٦/٢ ، ٩٦٧ .

(٢) عن ابن عباس في إمامة جبريل إلى أن قال : ثم صلى العشاء حين غاب الشفق . رواه أبو داود ، كتاب الصلاة ، باب في المواقيت ، رقم (٣٩٣) ١٠٧/١ والترمذى في أبواب الصلاة ، ١١٣ - باب ما جاء في مواقيت الصلاة الخ ، رقم (١٤٩) ٢٧٩/١ .

(٣) ١ : والشفق الأصفر .

صلى بعد غيبوبة الشفقين للاحتياط^(١) إلا على رأى من حمل وقوع
صلاته بعد غيبوبة الشفقين للاحتياط^(١) .

وكما روى أنه - عليه السلام - «كان يجمع بين الصلاتين في
السفر^(٢)» فإنه يحتمل أنه جمعها في وقت الصلاة الأولى . ويحتمل أنه
جمعها في وقت الثانية . فلا يعم وقتيهما على معنى أنه جمعها في
الوقتتين .

والفرق بين المثال الأول والأخيرين أن الأول عموميه بحسب
الأقسام ، والأخيرين عمومهما بحسب الوقت .

قوله : «وأما تكرر الفعل» إشارة إلى جواب دخل مقدر .
توجيهه أن الفعل يفيد التكرار . وإفادته التكرار دليل
العموم .

أجاب بأن تكرر الفعل غير مستفاد منه ، بل هو مستفاد من
قول الراوى . فإن قول الراوى : «كان النبی علیه السلام يجمع»
يفيد التكرار عرفا . كقول أهل العرف : كان حاتم يكرم الضيف .
فإنه يفيد تكرار إكرام الضيف .

قوله : وأما دخول أمته إشارة إلى جواب دخل آخر .

(١) زيادة من أ ب ج . وفسر العضد الراى بقوله : إلا أن يجعل المشترك عاما في
مفهوميه انظر العضد ١١٨/٢ .

(٢) عن معاذ رضى الله عنه قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة
تبوك فكان يصلى الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا . رواه مسلم .
٦ - صلاة المسافرين ، ٦ - باب جواز الجمع بين الصلاتين في الحضر رقم
(٥٢) ٤٩٠/١ .

توجيهه أن الفعل يقتضى دخول الأمة (١) فكما صح اقتضاء دخول الأمة فيه ، صح اقتضاء العموم .

أجاب بأن الفعل نفسه لا يقتضى دخول الأمة فيه ، بل المقتضى لدخول الأمة (٢) فيه هو دليل خارجي ؛

من قول مثل قوله عليه السلام : «صلو كما رأيتموني أصلى» .

وقوله عليه السلام : «خذوا عني مناسككم» .

أو قرينة مثل وقوع فعله عليه السلام بعد جريان حكم فيه إجمال أو إطلاق أو عموم ، وعرف أنه قصد بيان ذلك المجمل ، والمطلق ، والعام .

أو بقوله تعالى : (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) (٣) .

أو بالقياس على فعل النبي ، عليه السلام .

وقوله : «أو بقوله : «لقد كان» ، عطف على قوله : «بدليل خارجي» .

وقوله : من قول أو قرينة» . بيان لقوله : «بدليل خارجي» (٤) .

(١) ساقط من أ .

(٢) ٢١ - الأحزاب - ٣٣ .

(٣) قال التفتازاني في حاشيته على شرح العنبر (١١٨/٢) : جعل المحقق قوله : «من قول أو قرينة» ، أو بقوله ، أو بالقياس» اربعتها تفسيراً للدليل الخارجى ونبه على =

واحتمج الخصم بأنه ثبت العموم بالإجماع في مثل : «سها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة فسجد^(١)» .

فيدل على أن فعله يقتضى العموم .

وأيضاً : سئل عن كيفية الاغتسال ، وأحال ذلك على معرفة فعل نفسه فقال : «أما أنا فأفيض الماء على رأسي^(٢)» .

وكذلك سئل عن قبلة الصائم . فقال : «أنا أفعل ذلك^(٣)» .

= بيان ذلك بقوله : «كل ذلك خارج عن مفهوم اللفظ» نفياً لما زعم الشارحون من أن قوله «أو بقوله ، أو بالقياس» عطف على قوله : «بدليل خارجي» ، لأنه لما فسر بقوله من قول أو قرينة حصل التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه .

(١) عن عمران بن معين أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى بهم فسها فسجد سجدتين ، ثم تشهد ، ثم سلم .
رواه الترمذى بإسناد حسن غريب في أبواب الصلاة ، ٢٩٠ - باب ما جاء في التشهد في سجدة السهو رقم (٣٩٥) ٢٤١/٢ . وهذا لفظه .
ورواه أبو داود في الصلاة باب سجدة السهو فيهما تشهد وتسليم ، رقم (١٠٣٩) ٢٧٣/٢ .

قال الزركشى في المعتبر (١/٥١) : «وهم من قال إن مراد المصنف حديث ذى اليدين ؛ إذ ليس فيه هذه اللفظة .

(٢) عن جبير بن مطعم عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه ذكر عنده الغسل من الجنابة ، قال : «أما أنا فأفيض على رأسي ثلاثة أكف»
رواه البخارى في ٥ - الغسل ، ٤ - باب من أفاض على رأسه ثلاثاً رقم (٢٥٤) ٣٦٧/١ ومسلم في ٣ - الحيض ، ١١ - باب استحباب إفاضة الماء على الرأس وغيره ثلاثاً ، حديث رقم (٥٤) ٢٥٨/٣ واللفظ له .

(٣) لم أجد بهذا اللفظ . ولكن روى البخارى في ٣٠ - الصوم ، ٢٤ - باب القبلة للصائم رقم (١٩٢٨) ١٥٢/٤ عن عائشة قالت : ان كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ليقبل بعض أزواجه وهو صائم ، ثم ضحكت .
وعن أم سلمة رقم ١٩٢٩ بلفظ : كان يقبلها وهو صائم .

إلى غير ذلك من الأخبار .

ولو لم يكن الفعل مقتضيا للعموم - لما كان كذلك .
أجاب بأن العموم مستفاد من كلام الراوى - فإن الراوى لما
أدخل الفاء على «سجد» دل على التكرار ؛ فإن الفاء يقتضى
السببية .

أو غيره من دليل خارجي قولٍ أو قياس ، كما ذكرنا .
ص - (مسألة) نحو^(١) قول الصحابي : «نهى - عليه الصلاة
والسلام - عن بيع الغرر» و«قضى بالشفعة للجار» يعم الغرر
والجار .

لنا : عدل عارف . فالظاهر الصدق . فموجب الاتباع .
ش - اذا وقع فى لفظ الصحابي عام بطريق الإخبار عن حكم
صدر عن الرسول - عليه السلام - يجب الأخذ بالعموم عند بعض
الأصوليين .

وهو المختار عند المصنف .

وعند بعض لا يجب فيه الأخذ بالعموم .

= وروى مسلم فى ١٣ - الصيام ، ١٢ - باب بيان أن القبلة فى الصوم ليست
محرمة الخ رقم ٧٧٦/٢ (٦٢) عن عائشة أن النبى - صلى الله عليه وسلم كان
يقبلها وهو صائم .

وعن حفصه رقم ٧٣ ، وعن أم سلمه رقم ٧٤ نحوه .

(١) فى الأصل : يجوز بدل «نحو» .

مثل قول الصحابي - رضى الله عنه - : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم - عن بيع الغرر^(١) .

وقوله : «قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة للجار^(٢)» . فإنه يعم الغرر والجار^(٣) .

والدليل على وجوب الأخذ بالعموم أن الصحابي عدل عارف بصيغة العموم وغيرها . والظاهر يقتضي صدقه فيما أخبر به . وقد

(١) روى مسلم في ٢١ - كتاب البيوع ، ٢ - باب بطلان بيع الحصة والبيع الذى فيه غرر ، حديث رقم (٤) ١٥٣/٣ عن أبى هريرة قال : نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن بيع الحصة وعن بيع الغرر .

(٢) قال ابن كثير في التحفة (٢/١٥) : فلم أر هذا اللفظ في شيء من الكتب الستة . وإنما الذى فى صحيح البخارى عن جابر قال : «قضى النبى - صلى الله عليه وسلم - بالشفعة فى كل ما لم يقسم . فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» .

(انظر : البخارى ٦ - شفعه ، ١ - باب الشفعة فيما لم يقسم ، حديث رقم (٢٢٥٧) ٤٣٦/٤) .

قال السبكي فى رفع الحاجب (١/٣٦ الف) «قضى بالشفعة للجار» وهو لفظ لا يعرف .

ويقرب منه ما رواه النسائي عن الحسن : قضى النبى - صلى الله عليه وسلم - بالجوار . وهو مرسل .

(انظر : النسائي ، بيوع ، الشفعة وأحكامها ٣٢١/٧ عن جابر ولفظه : قضى النبى - صلى الله عليه وسلم - بالشفعة والجوار) .

قلت : روى أبو داود فى البيوع ، باب فى الشفعة ، حديث رقم (٣٥١٣) ٢٨٥/٣ مثل رواية البخارى . وفى حديث رقم (٣٥١٧) عن جابر : «الجار أحق بشفعة جاره» .

ورواه ابن ماجه فى ١٧ - كتاب الشفعة ، ٢ - باب الشفعة بالجوار ، حديث رقم (٢٤٩٤) ٨٣٣/٢ ، عن جابر بلفظ : «الجار أحق بشفعة جاره» .

(٣) قال فى فصول البدائع (٢/٧٥) الحكاية بلفظ ظاهره العموم نحو : «نهى عن بيع الغرر» و«قضى بالشفعة للجار» يحمل على كل غرر وكل جار خلافاً للأكثرين .

أخبر بصيغة العموم التي هي الغرر والجار لكونها معرفين باللام .
فيجب قبوله .

ص - قالوا : يحتمل أنه كان^(١) خاصا ، أو سمع صيغة
خاصة فتوهم .

والاحتجاج للمحلى^(٢) .

قلنا : خلاف الظاهر .

ش - القائلون بأن مثل قول الصحابي : «نهی رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن بيع الغرر» لا يقتضى العموم ، قالوا : دخول
اللام في مثل الغرر والجار كما يحتمل الاستغراق ، يحتمل العهد .
والأول للعموم والثاني للخصوص ، ومع هذا الاحتمال لا يحتمل
الخصوص .

وأیضا ؛ يحتمل أن يكون الصحابي قد سمع من الرسول
صيغة فتوهم عمومها ، فذكر بصيغة عامة . فلا يكون حجة في
العموم ؛ لأن الاحتجاج إنما يكون بالمحكي لا بالحكاية .

والحكاية إنما يحتج بها إذا كانت مطابقة للمحكي .

أجاب بأن هذين الاحتمالين خلاف الظاهر ، لأن اللام
للاستغراق غالبا . فيكون حملة^(٣) على العهد خلاف الظاهر .

(١) فيما عدا ط ، ع : أن يكون .

(٢) أ : المحكى .

(٣) أ : جملة وهو خطأ .

والصحابي عدل عارف بأحكام اللغة . فاحتمال توهم العموم
فيما ليس بعام خلاف الظاهر .

ص - (مسألة) إذا علق حكما على علة - عم بالقياس شرعا ،
لا بالصيغة .

وقال القاضي : لا يعم .

وقيل : بالصيغة ، كما لو قال : حرمت المسكر لكونه
حلوا^(١) .

لنا : ظاهر في استقلال العلة . فوجب الاتباع .

ولو كان بالصيغة لكان قول القائل : اعتقت غائما لسواده
يقتضي عتق سودان عبيده - ولاقائل به .

ش - اختلفوا في أنه إذا علق الرسول عليه السلام حكما بعلة
هل يعم الحكم في جميع صور وجود العلة أم لا ؟

فقال القاضي : لا يعم .

وقال آخرون : يعم .

ثم القائلون بالعموم اختلفوا .

فقال بعضهم : إنه يعم الحكم في جميع صور وجود العلة

(١) ع : مسكرا بدل «حلوا» وفي حاشية ط على قوله «حلوا» .
«كذا في الخطية وعليها فمجموع العلة على قول القاضي كونه حلوا مسكرا» .

بالقياس شرعا ، لا بالصيغة ، أى موجب العموم، القياس الشرعى ،
لا الصيغة^(١) . وهو المختار .

وقال الآخرون : يعم بالصيغة أى موجب^(٢) العموم
الصيغة .

مثال ذلك كما لو قال : حرمت المسكر لكونه حلوا .

فإنه على المذهب الأول لا يعم الحرمة فى جميع صور وجود
الحلاوة .

وعلى المذهب المختار يعم فى جميع صور وجود الحلاوة بالقياس
الشرعى .

وعلى المذهب الثالث يعم بالصيغة .

واحتج المصنف على أنه يعم الحكم فى جميع صور وجود
العلة بالقياس الشرعى ، ولا يعم بالصيغة .

أما الأول - فلأن تعليق الحكم على العلة ظاهر فى استقلال
العلة فى اقتضاء الحكم . فكلما وجدت العلة وجد الحكم . فيثبت
عموم الحكم فى جميع صور وجود العلة بالقياس .

وأما الثانى - فلأنه لو كان عموم الحكم فى جميع صور وجود

(١) فى حاشية الأصل : وهو مذهب الآمدى ، لم ينقله قطب الدين عن غيره .
فى ١ ، ب ، زيادة : «أى يوجب العموم بالقياس الشرعى لا بالصيغة . بعد قوله «لا
الصيغة» .

(٢) ١ : يوجب بدل «موجب» .

العلة بالصيغة لكان قول القائل : أعتقت غانما لسواده ، يقتضى عتق سوادن عبیده .

والتالى باطل ؛ إذ لا قائل به .

بيان الملازمة : أن الصيغة لو كانت مقتضية للعموم ، كانت دلالتها على العموم بحسب الوضع ، فيكون قول القائل : أعتقت غانما لسواده كقوله : أعتقت سوادن عبیدی ، فيقتضى عتق سوادن عبیده .
ص - القاضي : يحتمل الجزئية^(١) .

قلنا : لا يترك الظاهر للاحتمال .

ش - احتج القاضي بأن قول النبي - عليه السلام - : حرمت المسكر لكونه حلوا ، يحتمل أن تكون العلة هي الحلو الخاص^(٢) .
فيكون الحلو جزءا لعلة .

ويحتمل أن يكون الحلو المطلق .

والأول يوجب الخصوص ، والثانى ، العموم . فلا يتحقق العموم ، بل يحتمل .

أجاب بأن الخصوص وإن كان محتملا ، لكن العموم ظاهر .
والظاهر لا يترك للاحتمال^(٣) .

(١) فى حاشية الأصل : أى أن تكون العلة مركبة من الحلو مع كونه خمرا .

(٢) ١ : الحامض بدل «الخاص» . وهو خطأ .

(٣) ١ : بالاحتمال .

ص - الآخر : حرمت الخمر لإسكارها^(١) ، مثل : حرمت
المسكر (لإسكاره^(٢)) .

وأجيب بالمنع .

ش - الآخر ، أى القائل بعمومه بحسب الصيغة ، احتج بأن
قول النبي - عليه السلام - : حرمت الخمر لإسكارها ، مثل قوله :
حرمت المسكر فى المفهوم .

والثانى يقتضى عموم حرمة المسكر بحسب الصيغة . فكذا
الأول -

أجاب بالمنع . فإننا لانسلم أن قوله : حرمت الخمر
لإسكارها ، مثل قوله : حرمت المسكر فى إفادته العموم بحسب
الصيغة .

ص - (مسألة) الخلاف فى أن المفهوم له عموم ، لا يتحقق ؛
لأن مفهومي الموافقة والمخالفة عام فيما سوى المنطوق به ، ولا
يختلفون فيه -

ومن نفي العموم ، كالغزالي ، أراد أن العموم ، لم يثبت

(١) ط : لاسكاره .

(٢) زيادة من أ ، ط ، ع .

قال التفتازانى (١١٩/٢) : «الإنسب أن يقال : حرمت الخمر لاسكاره مثل
حرمت المسكر لإسكاره لكن لا يخفى أن أجود النسخة : حرمت الخمر لإسكاره
مثل حرمت المسكر ، ثم النسخة التى توافق المنتهى وهى : حرمت المسكر مثل ،
حرمت الخمر لإسكاره» .

بالمنطوق به .

ولا يختلفون فيه أيضا .

ش - أعلم أن المفهوم على تقدير كونه حجة ، لا يتحقق
الخلاف في أن له عموما .

وذلك ؛ لأن مفهوم الموافقة ، أعنى ما يكون حكم المسكوت
عنه موافقا للمنطوق ، كتحریم ضرب الوالدين من تحریم تأفيفهما .
ومفهوم المخالفة ، وهو ما يكون حكم المسكوت عنه مخالفا لحكم
المنطوق به ، كعدم وجوب زكاة المعلوفة من وجوب زكاة السائمة ،
لاخلاف لأحد من القائلين به في عمومها فيما عدا المنطوق .

والغزالي إنما نفى عمومه على معنى^(١) أن المنطوق به لا يدل على
عموم المفهوم^(٢) بغير توسط المفهوم ، لا أن الحكم لا يعم في
المفهوم ، فإنه لاخلاف فيه أيضا .

ص - (مسألة) قالت الحنفية : مثل قوله - عليه السلام - :
«لا يقتل مسلم بكافر ، ولا ذو عهد في عهده» . معناه : بكافر .
فيقتضى العموم إلا بدليل .

وهو الصحيح .

(١) «معنى» ساقط من ١ .

(٢) ١ : على عموم مفهومه .

لنا : لو لم يقدر شيء ، لا متنع قتله مطلقا ، وهو باطل .
فيجب الأول للقريئة .

ش - قالت الحنفية^(١) : إذا عطف جملة على جملة أخرى^(٢) ،
والجملة المعطوفة لا يستقيم معناها إلا بتقدير ، وكان في الجملة
المعطوف عليها لفظ لو قدر ذلك اللفظ في الجملة الثانية استقام
معناها ، وجب تقديره فيها .

وحينئذ يكون حكم ذلك اللفظ في الجملتين من حيث العموم
واحد ، وكذا من حيث الخصوص . إلا إذا دل دليل على خصوص
الثانية فقط ، فإنه حينئذ يتعين الخصوص في الثانية فقط .

مثل قوله - عليه السلام - : «لا يقتل مسلم بكافر ، ولا ذو
عهد في عهده»^(٣) . فإنه يقدر «بكافر» في الجملة المعطوفة ، وهو
قوله - عليه السلام - : «ولا ذو عهد في عهده» .

وحينئذ يقتضي عمومه فيه ، إلا بدليل .

(١) انظر : تيسير التحرير ٢٦٢/١ ومسلم التبت مع الفواتح ٢٩٨/١ ، والاحكام
للأمدى ٢٥٨/٢ .

(٢) في جميع النسخ «الأخرى» .

(٣) عن علي - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : «ألا لا يقتل
مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده رواه أبو داود في الديات ، باب أيقاد المسلم
بالكافر ، حديث (٤٥٣٠) ١٨٠/٤ .

ولأبي داود أيضا ، حديث رقم (٤٥٣١) ١٨١/٤ من حديث عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ذكر نحو حديث علي .
ورواه البخاري في ٥٦ - الجهاد ، ١٧١ - باب فكاك الأسير حديث رقم
(٣٠٤٧) ١٦٧/٦ عن أبي جحيفة . دون قوله : ولأذ عهد في عهده» .

وهو الصحيح عند المصنف .

خلافًا للشافعية .

واحتج عليه بأنه لو لم يقدر شيء في الثانية ، لزم حرمة قتل ذى العهد مطلقا .

والتالى باطل ؛ لأنه يقتل في الجملة بالاتفاق . فإذا لابد أن يقدر شيء .

والمقدر ، إما أن يكون «بكافر» أو غيره .

والثانى مدفوع لعدم القرينة . فتعين الأول لتحقيق القرينة .

ولقائل أن يقول : لانسلم أنه لو لم يقدر شيء لزم حرمة قتله مطلقا . (١) وذلك لأن حرمة القتل معلقة بوصف العهد . فإذا انتفى وصف العهد انتفى الحرمة .

أو تقول : لانسلم أنه لو لم يقدر شيء ، لزم حرمة قتله مطلقا^(١) . وإنما يلزم ذلك أن لو لم يتحقق المخصّص ، وهو قوله تعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقصاص^(٢)) .

ولئن^(٣) سلم أنه يجب أن يقدر شيء ، فلا نسلم أنه يجب أن يقدر «بكافر» .

(١) العبارة ما بين القوسين ساقط من ١ .

(٢) ١٧٨ - البقرة - ٢ .

(٣) ١ : وإن .

قوله : لأن غيره مدفوع لعدم القرنية .

قلنا : ممنوع ؛ فإن قوله : «ولا ذو عهد في عهده» قرينة تشعر بقولنا : مادام في عهده ، فيقدر ذلك .

فيكون معناه : ولا يقتل ذو عهد مادام على عهده .
(١) وإذا لم يجب أن يقدر «بكافر» لم يتحقق موافقة المعطوف والمعطوف عليه في العموم والخصوص^(١) .

ص - قالوا : لو كان كذلك^(٢) - لكان «بكافر» الأول للحربي فقط فيفسد المعنى .

ولكان (وَبُعُولَتُهُنَّ) للرجعية والبائن ؛ لأنه ضمير المطلقات .
قلنا : خص الثاني بالدليل^(٣) .

قالوا : لو كان - لكان نحو ضربت زيدا يوم الجمعة وعمرا ،
أى يوم الجمعة .

وأجيب بالتزامه .

وبالفرق بأن ضرب عمرو في غير يوم الجمعة لا يمتنع .

ش - احتجت الشافعية بوجهين :

أحدهما - أنه لو كان ذلك اللفظ في الجملتين من حيث العموم

(١) العبارة ما بين القوسين ساقطة من ١ .

(٢) الأصل ، ب ، ج : ذلك .

(٣) انظر : رفع الحاجب ٢٤١/١ الف إلى ٢٤٣ الف .

والخصوص واحدا ، لزم أن يكون «بكافر» في الأول مقيدا بالحربي ،
ضرورة كون الثاني مقيدا به .

ولكان الضمير في «بعولتهن» في قوله تعالى : (وَالْمُطَلَقَاتُ
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^(١)) إلى قوله : (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ
بِرَدِّهِنَّ^(٢)) للرجعية والبائن ؛ لأن ضمير «بعولتهن» يرجع إلى
المطلقات ، وهي تعم الرجعية والبائن .

والتاليان باطلان .

أما الأول - فلأن الكافر في الأول لو كان مقيدا بالحربي ، يلزم
أن يكون الحديث دليلا على وجوب قتل المسلم بالذمي ؛ لأنه يدل
على تقييد عدم وجوب القصاص^(٣) بكون الكافر حربيا .

فمتى انتفى كون الكافر حربيا ، انتفى عدم وجوب
القصاص . فيلزم وجوب القصاص .

ولا قائل بكون هذا الحديث دليلا على وجوب قتل المسلم
بالذمي .

وأما الثاني - فلاختصاص الضمير في «بعولتهن» بالرجعية
بالاتفاق .

أجاب عنه بأن الموجب للعموم في المذكور والمقدر متحقق
والمختص في الثاني موجود دون الأول . فوجب القول بخصوص

(١) ٢٢٨ - البقرة - ٢ .

(٢) ب : لأنه يدل نهي على عدم وجوب القصاص الخ .

الثاني دون الاول .

الثاني - أنه لو كان التقدير المذكور في الحديث واجبا ، لكان نحو ضربت زيدا يوم الجمعة وعمرا تقديره ضربت عمرا يوم الجمعة ؛ لأن الصورتين متساويتان .

والتالى باطل باتفاق النحاة .

أجاب أولا بمنع انتفاء التالى ، فإنه يقدر بعد عمرو (يوم الجمعة)

وإليه أشار بقوله : «وأجيب بالتزامه» .

وثانيا - بمنع الملازمة بالفرق بين الصورتين ؛ فإن عدم تقدير «بكافر» فى الأول يؤدى إلى حرمة القتل مطلقا ، وهو خلاف الإجماع .

بخلاف عدم تقدير (يوم الجمعة) بعد عمرو ، فى الثانية ، فإنه لا امتناع فيه ؛ إذ ضرب عمرو كما جاز فى يوم الجمعة جاز فى غيره .

ولقائل أن يقول : لانسلم أن عدم تقدير «بكافر» فى الأول يؤدى إلى حرمة القتل مطلقا . وسنده ماذكر .

اعلم أن الجمهور قد يعبرون عن هذه المسألة بأن المعطوف إذا كان خاصا ، يوجب تخصيص المذكور فى المعطوف عليه عند الشافعية .

وعند الحنفية لا يوجب .

والمصنف عبر عن هذه المسألة بما لا يمكن تطبيقه على ما ذهب إليه الجمهور .

ص - (مسألة) مثل (يا أيُّها المزمِّلُ) (لَئِنْ أَشْرَكْتَ) ليس بعام للأمة ، إلا بدليل من قياس أو غيره .

وقال أبو حنيفة وأحمد - رحمهما الله - عام إلا بدليل .

لنا : القطع بأن خطاب المفرد لا يتناول غيره لغة .

وأیضا : يجب أن يكون خروج غيره تخصيصا .

ش - إذا ورد خطاب خاص بالرسول ، عليه السلام ، مثل قوله تعالى : ((يا أيُّها المزمِّلُ قُمْ اللَّيْلَ^(١)) وقوله تعالى : (لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ^(٢)) - هل يكون عاما أولا ؟

والمختار أنه لا يكون عاما للأمة من حيث اللفظ . فإن عمهم ، فبدليل خارجي من قياس أو غيره .

وقال أبو حنيفة (وأحمد^(٣)) إنه عام للأمة إلا بدليل يدل على الفرق بينه وبين أمته في ذلك الخطاب^(٤) .

(١) ١ - المزمِّل - ٧٣ .

(٢) ٦٥ - الزمر - ٣٩ .

(٣) ساقط من ١ .

(٤) انظر : مسلم الثبوت مع الفواتح ٢٨١/١ وتيسير التحرير ٢٥١/١ ، والإحكام

للأمدي ٢٦٠/٢ ، والعدة ٣١٨/١ ، ومختصر الطوفي ص ٩١ ، وشرح الكوكب

النير ٢١٨/٣ ، والمختصر للبعلي ص ١١٤ .

واحتمج المصنف على المختار بوجهين :

الأول - أنا استقرينا كلام العرب فحصل القطع بأن خطاب المفرد لا يتناول غيره . فالقول بتناوله له ولغيره ، يخالف القطع .

الثاني - أن الخطاب الخاص بواحد لو كان متناولا غيره ، لكان خروج غير ذلك الواحد عنه تخصيصا .

والتالى باطل ؛ لأن التخصيص على خلاف الأصل^(١) .

ص - قالوا : إذا قيل لمن له منصب الاقتداء : اركب لمناجزة العدو ، ونحوه - فهم لغة أنه أمر لأتباعه معه .

وكذلك^(٢) يقال : فَتَحَ وَكَسَرَ . والمراد مع أتباعه .

قلنا : ممنوع .

^(٣) أو فهم لأن المقصود متوقف على المشاركة . بخلاف هذا .

(١) فى حاشية الأصل : حاشية شيخ : لابد من انضمام شىء آخر إلى ذلك وإلا يلزم منه عدم إثبات لفظ عام بأن يقال : لو كان هذا عاما - لكان خروج البعض منه تخصيصا ، والأصل عدمه . فيقال ههنا يلزم منه التخصيص وهو خلاف الأصل .

وأىضا لو حمل على العموم - لكان حملا له على خلاف الظاهر ؛ لأنه مفرد وحمل المفرد الذى لم يقصد به الجنس ، وهو معرف ، على خلاف الظاهر . فيلزم خلاف الأصل والظاهر . وفى غير هذا مما ذكر من ألفاظ العموم لا يلزم سوى مخالفة الأصل لدليل يدل على ذلك .

(٢) ب ، ع : لذلك .

(٣) أ : «و» بدل «أو» .

قالوا : (إِذَا طَلَّقْتُمْ) يدل عليه .

(١) قلنا : ذكر النبي - صلى الله عليه وسلم - أولا للتشريف .
ثم خوطب الجميع .

قالوا : (فَلَمَّا قَضَى (زيد^(٢)) ولو كان خاصا ، لم يتعد .

قلنا : نقطع بأن الإلحاق للقياس .

قالوا : (٣) فمثل : (خالصة لك) و(نَافِلَةٌ لك) لا يفيد .

قلنا : يفيد قطع الإلحاق .

ش - القائلون بأن الخطاب الخاص الوارد للرسول - عليه السلام - يتناول الأمة احتجاجوا بأربعة وجوه :

الأول عرف الاستعمال . فإن السلطان إذا قال لمن له منصب الاقتداء : اركب^(٤) لمناجزة العدو ، أى لمقاتلته ، ونحوه من فتح البلاد ، فهم لغة أنه مأمور مع أتباعه^(٥) .

وكذلك إذا أخبر عمن له منصب الاقتداء بأنه فتح البلد الفلانى وكسر العدو ، فهم لغة^(٦) أنه^(٧) إخبار عنه وعن أتباعه .

(١) «قلنا» ساقط من أ .

(٢) زيادة من ط ، ع .

(٣) أ . بمثل .

(٤) أ : أو كتب بدل أركب . وهو خطأ .

(٥) أ : أنه أمر له ولأتباعه أيضا يدل «أنه مأمور مع أتباعه» .

(٦) فهم لغة ساقط من أ .

(٧) أ : فإنه .

فكذا ما نحن فيه ؛ فإن الرسول عليه السلام مقتدى الأمة .
فإذا أمره الله تعالى بشيء ، فهم أنه مأمور مع أمته .

أجاب بأننا لانسلم أنه فهم كونه مأمورا مع أتباعه ، بل فهم
لغة أنه مأمور وحده . ولهذا صح^(١) أن يقال أمر المقدم ولم يأمر
أتباعه .

ولو سلم أنه فهم كونه مأمورا مع أتباعه ، ولكن لانسلم أن
الفهم حصل لمجرد الأمر ، بل حصل لأجل القرينة ، وهو أن المأمور
به الذي هو المقصود متوقف على المشاركة .

بخلاف أمر الرسول - عليه السلام - بشيء من العبادات فإنه
لم يتوقف المقصود به على المشاركة . فلذلك^(٢) لم يتناول الأمة .

الثاني قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ^(٣)) . فإنه
خاطب النبي - عليه السلام - بقوله : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ) . ثم عم ذلك
بقوله : « إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ » . وذلك يدل على أن خطاب النبي عليه
السلام يتناول الأمة .

أجاب بأن الخطاب توجه نحو الجميع ، وإنما خص الرسول -
عليه السلام - بالذكر تشريفا وإكراما له .

الثالث - قوله تعالى : (فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَا كَهَا

(١) ١ : ولقد أصح بدل ولهذا صح ، وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : فكذلك .

(٣) ١ - الطلاق - ٦٥ .

لكى لا يَكُون عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ^(١) دل على أن خطاب الرسول - عليه السلام - بإباحة نكاح زوجة الدَّعِيِّ ، يتناول جميع الأمة ؛ لأنه أخبر أنه إما أباح للرسول ليكون مباحا للمؤمنين .
فلو لم يكن الخطاب الخاص بالرسول عاما له ولأُمَّته - لم يتعد^(٢) حكم الإباحة من الرسول عليه السلام إلى الأمة .

أجاب بأن إلحاق الأمة به في إباحة نكاح زوجة الأدعياء ليس لأجل أن خطاب الرسول - عليه السلام - بإباحة نكاح زوجة الدعوى يتناول جميع الأمة ، بل لأجل القياس .

الرابع - أن قوله تعالى : (خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ)^(٣) وقوله : (فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ)^(٤) . يدل على أن خطاب النبي - عليه السلام - عام له وللأمة ، وإلا لم يكن قيد (خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ) وقيد (نَافِلَةً لَّكَ) مفيدا ؛ إذ الخطاب^(٥) لم يتناول غيره حينئذ .

أجاب بأن فائدة القيد قطع إلحاق غير الرسول - عليه السلام - بطريق القياس .

ص - (مسألة) خطابه لواحد لايعم^(٦)

(١) ٣٧ الأحزاب - ٢٣ .

(٢) ١ : الحكم ، وهو خطأ .

(٣) ٥٠ - الأحزاب - ٢٣ .

(٤) ٧٩ - الإسراء - ١٧ .

(٥) ١ : والخطاب .

(٦) فيما سوى ط ، ع : ليس بعام يدل «لايعم» .

خلافا للحنابلة .

لنا : ما تقدم من القطع ، ولزوم التخصيص [ومن^(١)] عدم فائدة «حكمى على الواحد» .

ث - اختلفوا فى أن خطاب الشارع لواحد من الأمة هل يكون لذلك الواحد ولغيره من الأمة أم لا ؟

فقال الحنابلة : نعم

وقال الباقر : لا . وهو المختار عند المصنف .

واحتج عليه بوجوه :

الأول والثاني : ما تقدم من القطع بأن الخطاب الخاص بواحد لا يتناول غيره .

ومن لزوم التخصيص إذا أخرج غيره عنه على تقدير كونه عاما .

الثالث - أنه لو كان خطاب الواحد عاما له ولغيره - لم يكن لقوله - عليه السلام - «حكمى على الواحد حكمى على الجماعة^(٢)»

(١) زيادة من ط والبايرتى وع .

(٢) قال ابن كثير فى التحفة (٢/١٤) : لم أر لهذا قط سندا . وسألت شيخنا الحافظ جمال الدين أبا الحجاج وشيخنا الحافظ أبا عبدالله الذهبى مرارا فلم يعرفا بالكلية .

وقال الزركشى فى المعتبر (٢/٥١ ، ١/٥٢) لا يعرف بهذا اللفظ ولكن معناه ثابت .
وقال العراقى فى تخريج أحاديث المنهاج رقم (٢٥) ليس له أصل . =

فائدة ؛ لأنه حينئذ تكون هذه الفائدة مستفادة من الخطاب المتعلق
بذاك الواحد .

ص - قالوا : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) «بعثت إلى
الأسود والأحمر» . يدل عليه .

وأجيب بأن المعنى تعريف كل ما يختص به ، ولا يلزم اشتراك
الجميع .

قالوا : «حكمى على الواحد حكمى على الجماعة» يأبى ذلك .

قلنا : إنه (١) محمول على أنه على الجماعة بالقياس أو بهذا
الدليل ، لا أن خطاب الواحد للجميع .

قالوا : نقطع بأن الصحابة حكمت على الأمة بذلك (٢) ،
كحكمهم بحكم ماعز في الزنا وغيره .

= وروى الترمذى في ٢٢ - السير ، ٣٧ - باب ما جاء في بيعة النساء ، رقم
(١٥٩٧) ١٥١/٤ عن أميمة بنت رقيقة قالت : - أتيت النبی - صلى الله عليه
وسلم - في نساء من المهاجرات نبايعه . فقال : إني لا أصافح النساء ، إنما قولى
لمائة امرأة كقولى لامرأة واحدة . وقال الترمذى : حسن صحيح .
ورواه النسائى في كتاب البيعة ، باب بيعة النساء ١٤٩/٧ عن أميمة بلفظ :
إنما قولى لمائة امرأة كقولى لامرأة واحدة أو مثل قولى لامرأة واحدة .
وانظر ايضا : فيض القدير ١٦/٣ وكشف الخفاء (١١٦١) ٤٣٧/١ . وفيه :
وهو من الأحاديث التى ألزم الدار قطنى الشيخين بإخراجهما لثبوتها على
شرطهما .

(١) إنه زيادة عن ط ع .

(٢) الأصل ب ، ج : حكمت بذلك على الأمة .

قلنا : إن كانوا حكموا للتساوى فى المعنى ، فهو القياس ،
وإلا فخلاف الإجماع .

قالوا : لو كان خاصا - لكان «تجزئك» ، ولا تجزىء أحدا
بعدك» .

وتخصيصه - عليه الصلاة والسلام - خزيمة بقبول شهادته
وحده ، زيادة^(١) من غير فائدة .

قلنا : فائدته قطع الإلحاق ، كما تقدم .

ش - احتجت الحنابلة بأربعة وجوه :

الأول - قوله تعالى : (وما أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ^(٢)) .

وقوله - عليه السلام - : «بعثت إلى الأسود والأحمر^(٣)» .

يدلان على أن حكمه - عليه السلام - لا يختص بواحد دون آخر^(٤) ،
بل يتناول الجميع .

(١) أ : زائدة .

(٢) ٢٨ - سبا - ٣٤ .

(٣) عن جابر قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : أعطيت خمسا لم يعطهن
أحد قبلى . كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة ، وبعثت إلى كل أسود وأحمر»
الحديث .

رواه مسلم فى ٥ - المساجد ، حديث رقم (٣) ٢٧٠/١ ، ٢٧١ .

وقد روى مثل هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة .

قال الزركشى فى المعتبر ٢/٥١ : قال أحمد : قال مجاهد : الأحمر والأسود :

الجن والإنس .

(٤) أ : الآخر .

أجاب بأن المعنى أن النبي - عليه السلام - مبعوث إلى الإنس والجن ، أو العرب والعجم ، ليعرف كل ما يختص بكل واحد منهم من الأحكام ، ولا يلزم اشتراك الجميع في الحكم .

الثاني - أن قوله - عليه السلام - حكمي على الواحد حكمي على الجماعة يأبي تخصيص واحد بحكم دون غيره . فالحكم على الواحد يتناول الجميع .

أجاب بأن هذا الحديث محمول على أن حكم الجماعة حكم الواحد ، بقياس الجماعة على الواحد ، أو بهذا الحديث ، لا لأن خطاب الواحد خطاب للجميع .
وإنما حمل على هذا جمعا بين الأدلة .

الثالث - أن الصحابة حكموا على الأمة بذلك ، أي بحكم الرسول - عليه السلام - على واحد كحكمهم بوجوب الرجم على كل زان محصن ، وقطع كل سارق بحكم ماعز في الزنا^(١) . وحكم سارق المجن^(٢) .

(١) عن ابن عباس قال : لما أتى ماعز بن مالك النبي - صلى الله عليه وسلم - قال له : لعلك قبلت أو غمرت أو نظرت . قال : لا يا رسول الله ، أنكتها - لا يكتى - قال : فعند ذلك أمر برجمه .

رواه البخارى في ٨٦ - الحدود ، ٢٨ - باب هل يقول الإمام للمقر الخ . حديث رقم (٦٨٢٤) ١٣٥/٨ .

ورواه مسلم في ٢٩ - الحدود ، ٥ - باب من اعترف على نفسه بالزنا ، حديث رقم (١٧ - ٢٠) ١٣٢٠/٣ ، ١٣٢١ .

(٢) سبق تخريجه في ص ١٥٣ .

ولولا أن خطاب الواحد عام له ولغيره - لم يحكموا بذلك .

أجاب بأن الصحابة إن كانوا حكموا على الأمة مثل حكم الرسول - عليه السلام - فإنما حكموا لتساوى الصورتين في المعنى الموجب للحكم . فحيث أن يكون حكمهم على الأمة لأجل القياس ، لا لأجل مجرد الخطاب . وإن لم تتساو الصورتان في المعنى الموجب للحكم ، لم يجوز الحكم على الأمة بمثل ذلك الحكم ، وإلا يلزم خلاف الإجماع .

الرابع - أنه لو كان خطاب الواحد خاصا به لم يتناول غيره - لكان قوله - عليه السلام - لأبي بردة ابن نيار لما ضحى بعناق : «تجزئك ولا تجزئ أحدًا بعدك»^(١) .

(١) عن البراء بن عازب قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم - يوم النحر بعد الصلاة ، قال : من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك . ومن نسك قبل الصلاة فتلك شاة لحم .

فقام أبو بردة بن نيار فقال : يا رسول الله ! والله نسكت قبل أن أخرج إلى الصلاة ، وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب ، فتعجلت فأكلت وأطعمت أهلي وجيرانى . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم - : « تلك شاة لحم » قال : فإن عندى عناق جذعة هي خير من شأتى لحم ، فهل تجزئ عني ؟ قال : نعم ولن تجزئى عن أحد بعدك » .

رواه البخارى وهذا لفظه في ١٣ - العيدين ٢٣ - باب كلام الأمام والناس في خطبه العيد ، حديث رقم (٩٨٣) ٤٧١/٢

ورواه أيضا في العيدين ٥ ، ٨ ، ١٠ ، وفى الأضاحى ١ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ .

ورواه مسلم فى (٣٥) الأضاحى ١ - باب وقتها حديث رقم (٥ ، ٧ ، ٩)

١٥٥٢/٣ - ١٥٥٤ .

ولكان تخصيصه خزيمة بقبول شهادته^(١) وحده زيادة ، لا فائدة فيها ؛ (لأنه^(٢) إذا لم يكن عاما ، لم يكن الحكم ثابتا في غير تلك الصورة فلم يحتاج إلى نفيه^(٣)) .

أجاب بأن فائدته^(٣) الإلحاق بالقياس عليه ، كما تقدم في المسألة السابقة .

(١) روى أبو داود في الأقضية باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به ، حديث (٣٦٠٧) ٣/٣٠٨ من حديث الزهري عن عمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصاري عن عمه - وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ابتاع فرسا من أعرابي فاستتبعه النبي - صلى الله عليه وسلم - ليقضيه ثمن فرسه . فأسرع النبي - صلى الله عليه وسلم - المشي وأبطأ الأعرابي . فطفق رجال يعترضون الأعرابي فيساومونه بالفرس ، ولا يشعرون أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ابتاعه . فنادى الأعرابي النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : أن كنت مبتاعا هذا الفرس ، وإلا فبعته . فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - حين سمع نداء الأعرابي : أو ليس قد ابتعته منك ؟ فقال الأعرابي : لا والله ما بعته . فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : بلى قد ابتعته منك . فطفق الأعرابي يقول : هلم شهيدا . فقال خزيمة بن ثابت : أنا أشهد أنك قد بايعته . فأقبل النبي - صلى الله عليه وسلم - على خزيمة فقال : بم تشهد ؟ فقال : بتصديقك يا رسول الله - فجعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شهادة خزيمة بشهادة رجلين .

وروى النسائي نحوه في البيوع ، التسهيل في ترك الإشهاد على البيع ٣٠١/٧ ، ٣٠٢ .

قال ابن كثير (١/١٥) : ورواه أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن أبي عبد الله الجدلي عن خزيمة نفسه مختصرا .

(٢) ساقط من أ .

(٣) ١ : قلنا فائدته بدل ، أجاب بأن فائدته .

ص - مسألة : جمع المذكر السالم ؓ « المسلمين » ونحو « فعلوا » مما يغلب^(١) فيه المذكر ، لا يدخل النساء فيه ظاهرا .

خلافًا للحنابلة .

لنا : « إن المسلمين والمسلمات »^(٢) .

ولو كان داخلا - لما حُسُن .

فإن^(٣) قدر مجيئه للنصوصية^(٤) ، ففائدة^(٥) التأسيس أولى^(٦) .

وأیضا : قالت أم سلمة - رضی الله عنها - : یارسول الله إن النساء قلن : ما نرى الله ذکر إلا الرجال ، فأنزل الله : (إنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ) .

ولو كن داخلات لم یصح تقريره النفي .

وأیضا : فإجماع العربية على أنه جمع المذكر .

ش - الجمع الذي لم یغلب فيه المذكر على المؤنث ، مثل الناس ، لانزاع فی أنه یتناول النساء(أیضا) .

(١) فی الأصل : بلغت وهو خطأ .

(٢) «المسلمات» ساقط من أ .

(٣) أ : قال فإن .. وزيادة «قال» . ليس لها وجه .

(٤) أ : للمنصوصية .

(٥) أ : بفائدة .

(٦) «أولى» ساقط من ١ .

والجمع الذي خص بالذكر ، لانزاع أيضا في أنه لا يتناول النساء^(١) . كـ(الرجال) .

وأما الجمع الذي يغلب فيه المذكر ، سواء كان مظهراً ، كـ(المسلمين) أو مضمراً كالواو في (فعلوا) . فقد اختلفوا فيه ؛ فقالت الحنابلة^(٢) : إنه يتناول النساء .

وقال الباقر بخلافه .

وهو المختار عند المصنف .

واحتج عليه بثلاثة وجوه :

الأول - قوله تعالى : (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ^(٣)) .

فلو كان المسلمون ، متناولا للنساء ، لما حسن عطف قوله : والمسلمات عليه لعدم فائدته .

فإن قيل : مجيء^(٤) العطف للنصوصية ، فإن دلالة المسلمين على الإناث لا على سبيل النص ، فعطف عليه ليكون النساء

(١) ما بين القوسين ساقط من ١ .

(٢) المراد أكثر الحنابلة لأنه فيه خلافاً لأبي الخطاب والطوفي . وعن أحمد فيه روايتان .

انظر : العدد ٣٥١/٢ ، ومختصر الطوفي ص ١٠٢ ، ١٠٤ ، وشرح الكوكب المنير ٢٣٥/٢ ، والمختصر للبعلي ص ١١٤ د والمدخل لابن بدران ص ١١٠ ، والإحكام للأمدى ٢٦٥/٢ .

(٣) ٣٥ الأحزاب - ٢٣ .

(٤) الأصل : يجيء .

مذكورات بلفظٍ يخصهن على سبيل النص .

أجيب بأنا لو ذهبنا إلى أن النساء غير داخلة في جمع المذكر - كانت فائدة تخصيصهن : التأسيس .

ولو ذهبنا إلى دخولهن فيه - كانت فائدة تخصيصهن : التأكيد .

والتأسيس أولى من التأكيد .

الثاني - ما روى عن أم سلمة - رضي الله عنها - أنها قالت : يارسول الله إن النساء قلن : ما نرى الله ذكر إلا الرجال . فأنزل الله : « إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ^(١) » .

ولو كانت النساء داخلات في جمع المذكر - لما صح سؤالها . ولم يقرر الرسول - عليه السلام - نفي ذكر النساء .

الثالث - أن أهل العربية أجمعوا على أن مثل المسلمين ومثل الواو في ضربوا ، جمع المذكر . فلم يكن متناولا للنساء ؛ لأن إجماع أهل العربية حجة في بحث الألفاظ .

ص - قالوا : المعروف تغليب الذكور .

قلنا : صحيح إذا قصد الجميع ، ويكون مجازا .

(١) رواه النسائي في السنن الكبرى وأحمد في مسنده ٣٠١/٦ ، ٣٠٥ عن أم سلمة وروى الترمذي في ٤٨ - تفسير القرآن ، ٣٤ - باب من سورة الأحزاب ، رقم (٣٢١١) ٣٥٤/٥ عن أم عمارة الانصارية مثله .

فإن قيل : الأصل الحقيقة .

قلنا : يلزم الاشتراك .

وقد تقدم مثله .

قالوا : لو لم يدخلن ، لما شاركن المذكرين في الأحكام .

قلنا : بدليل من^(١) خارج .

ولذلك لم يدخلن في الجهاد والجمعة وغيرهما .

قالوا : لو أوصى لرجال ونساء بشيء ، ثم قال : وأوصيت^(٢) لهم بكذا - دخل النساء بغير قرينة ، وهو معنى الحقيقة .

قلنا : بل بقرينة الإيضاء^(٣) الأول .

ش - احتج الحنابلة بثلاثة وجوه :

الأول : أن المعروف من عادة أهل اللغة تغليب الذكور على الإناث إذا اجتمعا . ولهذا يقال للرجال والنساء : ادخلوا .

وقال تعالى لآدم وحواء وإبليس : «اهْبِطُوا»^(٤) .

وهذا يدل على أن صيغة المذكر تتناول الإناث .

(١) كلمة «من» ساقط من ط .

(٢) ط ، ع : أوصيت ، بدون واو العطف .

(٣) ١ : الاتصال بدل «الايضاء» وهو خطأ .

(٤) ٣٦ ، ٣٨ - البقرة - ٢ .

٣٤ - الاعراف - ٧ .

أجاب بأن تغليب المذكر على المؤنث صحيح إذا قصد الجميع ، أى إذا قصد المذكر^(١) والمؤنث جميعا ، وأريد أن يعبر عنهما بعبارة واحدة من العبارتين^(٢) ، كان التعبير بالجمع المذكر متعينا . ويكون حينئذ مجازا .

ولا يلزم منه المدعى ؛ لأنه إذا لم يعلم أنه قصد الجميع ، لم يلزم منه تناوله الإناث .

فإن قيل : إذا سلمتم تناول جمع الذكور للإناث - كان تناوله إياهن بطريق الحقيقة ؛ لأن الأصل فى الاستعمال ، الحقيقة . وإذا كان حقيقة - جاز الاستعمال فيهما مطلقا .

أجيب بأنه لو كان حقيقة فى المذكر والمؤنث - يلزم الاشتراك ؛ لأنه حقيقة فى خصوص المذكر .

وإذا دار اللفظ بين المجاز والاشتراك - فالمجاز أولى ، لما تقدم .

قيل على هذا الجواب : لانسلم لزوم الاشتراك ، وإنما يلزم ذلك لو لم يكن للقدر المشترك بين المذكر والمؤنث ، وهو معنى الجمع .

أجيب بأن هذا التقدير لا يدفع الاشتراك ؛ لأن أهل اللغة

(١) : إن اقصد إيراد المذكر .

(٢) : العبارات .

اتفقوا على أنه وضع للجمع المذكور بخصوص^(١) . فيكون حقيقة له .

فلو كان حقيقة، للقدر المشترك - يلزم الاشتراك بين الكل والجزء .

الثاني : لو لم يكن جمع المذكور متناولا للإناث - لما شاركت النساء ، المذكورين في الأحكام ؛ لأن أكثر الأحكام بخطاب المذكورين .

والتالي باطل بالاتفاق .

أجاب بمنع الملازمة . فإنه إنما يلزم ذلك لو لم يكن مشاركة النساء للرجال في الأحكام بدليل خارج ، وهو ممنوع .

والذي يدل على أن المشاركة بدليل خارجي أن النساء لم يدخلن في الجهاد والجمعة مع أن الخطاب ورد بصيغة جمع المذكور .

مثل قوله تعالى : «وَجَاهِدُوا»^(٢) وقوله : «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ»^(٣) .

الثالث - أنه لو أوصى أحد لرجال ونساء بشيء ثم قال :

(١) كذا في أ ، جـ وفي الأصل : لخصوصية . وفي ب : مخصوص .

(٢) ٣٥ - المائة - ٥ .

٤١ ، ٨٦ - التوبة ٩ .

٨٧ - الحج - ٢٢ .

(٣) ٩ - الجمعة - ٦٢ .

وأوصيت لهم بكذا ، دخلت النساء في قوله لهم بغير قرينة موجبة لهم للدخول .

فلو لم يكن جمع المذكر متناولا للنساء بطريق الحقيقة - لما دخلت النساء في قوله «لهم» بغير قرينة .

أجاب بأننا لانسلم أن دخول النساء في قوله (لهم) بغير قرينة ، بل دخولهن فيه بالقرينة ؛ فإن الإيضاء الأول وجريان ذكر الرجال والنساء قرينة مشعرة بالدخول .

ص - (مسألة) من الشرطية تشمل المؤنث عند الاكثر .

لنا : أنه لو قال : من دخل دارى فهو حر ، عتقن^(١) بالدخول .

ش - ذهب الأكثر إلى أن الألفاظ العامة التي لا تختص بالذكور ، ولم يتميز فيها المذكر عن المؤنث بعلامة ، مثل من الشرطية ، يشمل المؤنث .

والدليل عليه أنه لو قال من له إماء : من دخل دارى فهو حر ، عتقن بالدخول .

فلو لم يكن المؤنث داخلا في قوله «من» - لما عتقن .

ص - (مسألة) الخطاب بـ(الناس) والمؤمنين ونحوهما ، يشمل العبيد عند الأكثر .

(١) ١ ، ط : عتق . والصحيح ما اثبتناه .

وقال الرازى : إن كان لحق الله .

لنا : أن العبد^(١) من الناس والمؤمنين قطعاً . فوجب دخوله .

ش - إذا ورد خطاب بلفظ عام مطلق مثل : الناس
والمؤمنين ، يشمل العبد عند الأكثر .
وذهب الأقلون إلى خلافه .

وقال الرازى^(٢) : إن كان الخطاب بالعمومات المثبتة لحق
الله - يشمل العبد . وإن كان لحق آدمى - فلا .

والمصنف اختار مذهب الأكثر ، واحتج عليه بأن العبد من
الناس والمؤمنين قطعاً . ولا مانع يخرجهم منها - فيجب دخولهم
فيها .

ص - قالوا : ثبت صرف منافعه إلى سيده^(٣) . فلو خوطب
بصرفها إلى غيره - لتناقض .

^(٤) رد بأنه فى غير تضايق العبادات ، فلا تناقض .

قالوا : ثبت خروجه من خطاب^(٥) الجهاد والحج والجمعة
وغيرها .

(١) أ ، ب والبا برتى : العبد .

(٢) هو أبو بكر الرازى الجصاص من الحنفية . انظر : الإحكام للآمدى ٢/ ٢٧٠ .

(٣) «سيده» ساقط من أ .

(٤) فى الأصل ب و ج : ورد .

(٥) من خطاب ساقط من أ .

قلنا : بدليل ، كخروج المريض والمسافر .

ش - احتج الأقلون بوجهين .

أحدهما - أنه ثبت^(١) بالدلائل القطعية صرف منافع العبد إلى مهمات سيده . فلو خوطب العبد بصرف تلك المنافع إلى غير السيد - لزم التناقض .

أجاب بأنه ثبت^(٢) صرف منافع العبد إلى مهمات السيد في غير وقت تضايق العبادات بالمأمور بها ، فلا يتناقض ؛ لأنه حينئذ يكون منافعه في غير وقت تضايق العبادات مصروفة إلى سيده ، وفي وقت تضايق العبادات مصروفة إلى غيره .

الثاني - أنه لو كان الخطاب العام متناولا للعبيد - لوجب عليهم الحج والجهاد والجمعة ، لوجود الموجب ، وهو الخطاب العام المتناول لهم .

والتالي باطل بالاتفاق .

أجاب بأن عدم وجوب هذه الأمور عليهم لا يوجب عدم تناول الخطاب العام إياهم .

وذلك ؛ لأنه يجوز أن يكون خروجهم عن الخطاب العام بدليل خارجي ، كخروج المريض والمسافر .

(٢٠١) في الأصل : يثبت .

ص - (مسألة) مثل : يا أيها الناس ، يا عبادي ، يشمل الرسول - عليه السلام - عند الأكثر .

وقال الحلیمی : إلا أن يكون معه (قل) .

لنا : ما تقدم .

وأيضا فهموه ؛ لأنه إذا كان لم يفعل - صلى الله عليه وسلم - سألوه ، فيذكر موجب التخصيص .

ش - الخطاب العام الوارد بطريق النداء ، مثل : يا أيها الناس ، يا أيها الذين آمنوا ، يا عبادي ، يشمل الرسول - عليه السلام - عند الأكثر .

وذهب الأقلون إلى خلافه .

وقال الحلیمی^(١) من أصحاب الشافعي : الخطاب العام الوارد بطريق النداء ، إذا لم يكن معه (قل) ، يشمل الرسول عليه السلام .

وإذا كان معه (قل) مثل (قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ)^(٢) لم يشمل الرسول .

(١) هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخارى الجرجانى ، أبو عبدالله . فقيه شافعى .

قاض كان رئيس أهل الحديث فى ماوراء النهر . ولد سنة ٢٣٨ وتوفى سنة ٤٠٣ هـ .

انظر الأعلام ٢/٢٥٣ ، والرسالة المستطرفة ص ٥٨ ، وطبقات السبكي ٣٢٣/٤ - ٣٤٣ وطبقات الاسفرى ١/٤٠٤ ، ٤٠٥ .

(٢) ١٥٨ - الأعراف - ٧ .

واحتج المصنف على مذهب الأكثر بما تقدم ، وهو أن الرسول من الناس والمؤمنين قطعاً ، فيجب دخوله في مثل العمومات المذكورة .

وبأن الصحابة فهموا دخول الرسول - عليه السلام - في تلك العمومات ،^(١) لأن الرسول - عليه السلام - كان إذا لم يفعل ما تقتضيه تلك العمومات^(٢) بعد ورودها ، سألوه وقالوا لم لا تفعله . فذكر الرسول - عليه السلام - موجب التخصيص .

فلو لم يكن الرسول - عليه السلام - داخلاً^(٣) فيها لما فهموه ، ولما عدل الرسول - عليه السلام - إلى موجب التخصيص ، بل أنكر ما فهموه .

ص - قالوا : لا يكون أمراً مأموراً ، ومبلغاً^(٤) مبلغاً بخطاب واحد .

ولأن الأمر للأعلى ممن دونه .

قلنا : الأمر هو^(٤) الله سبحانه ، والمبلغ جبريل عليه السلام .

قالوا : خص بأحكام ، كوجوب ركعتي الفجر ، والضحي ،

(١) ساقط من أ .

(٢) زيارة من أ ، ب ، ج .

(٣) كذا في الأصل وجـ . وفي ب : مبلغاً ومبلغاً . وفي أ : ومبلغاً (مرة واحدة) .

(٤) «هو» ساقط من أ .

والأضحى^(١) ، وتحريم الزكاة ، وإباحة النكاح بغير ولي ولا شهود ،
ولامهر^(٢) (وغيرها^(٣)) .

قلنا : كالمريض والمسافر وغيرهما ، ولم يخرجوا بذلك من
العمومات^(٤) .

ش - احتج الأقلون بوجوه :

الأول أن الرسول - عليه السلام - أمر الأمة ومبلغ الأوامر
إليهم . فلو كان داخلا في تلك العمومات - يلزم أن يكون أمرا
مأمورا ، ومبلغا مبلغا^(٥) (بخطاب واحد^(٥))^(٦) والشخص الواحد
لا يكون أمرا مأمورا ومبلغا مبلغا بخطاب واحد^(٦) .

الثاني : أن الأمر طلب الأعلى الفعل ممن دونه .

فلو كان داخلا في تلك العمومات - لزم أن يكون هو أعلى من
نفسه .

أجاب عنها بأن الأمر هو الله تعالى ، والمبلغ جبريل . فلم
يلزم شيء مما ذكر .

(١) والاضحى ساقط من أ .

(٢) أ : والامير بدل ولا مهر وهو تصحيف .

(٣) زيادة من ط ، ع والبابرتي .

(٤) أ : المعمولات بدل العمومات وهو خطأ .

(٥) ساقطة من أ .

(٦) زيادة من ب ، ج .

الثالث : لو كان الرسول - عليه السلام - داخلا تحت
العمومات - لزم أن يكون حكمه حكم الأمة في مقتضى تلك
العمومات .

والتالى باطل لاختصاصه بأحكام خاصة .

مثل وجوب ركعتى الفجر^(١) ، وركعتى الضحى^(٢) ،
ووجوب الأضحى^(٣) ، وتحريم الزكاة^(٤) ، وإباحة النكاح بغير ولي

(١، ٢، ٣) قال ابن كثير فى تحفة الطالب (٢/١٥) ثلاث هن على فرائض وهن لكم
تطوع : الوتر وركعتا الفجر ، وصلاة الضحى .

رواه مندل بن على عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عكرمة عن ابن عباس
قال سمعت النبى - صلى الله عليه وسلم - يقول : ثلاث هن الحديث .
ومندل بن على هذا ، فيه ضعف .

قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والنسائى : ضعيف .
وقال يحيى بن معين مرة : ليس به بأس .

وقال ابن حبان : كان ساء الحفظ فاستحق الترك .
وقال أبو جناب يحيى بن أبى حية - وأنه ضعيف - أخبرنا عكرمة عن ابن
عباس بمثله ، غير أنه قال بدل «ركعتى الفجر» : «النحر» .
انتهى قول ابن كثير .

وقال الزركشى فى المعتبر (١/٥٣) رواه ابن عدى عن ابن عباس وذكر الحديث
ثم قال : وفيه مندر بن عدى ضعفه .

(٤) عن أبى هريرة قال : اخذ الحسن بن على تمر من الصدقة فجعلها فى فيه
فقال النبى - صلى الله عليه وسلم : كخ كخ ارم بها أما علمت أنا لا نأكل
الصدقة .

رواه مسلم وهذا لفظه فى ١٢ - الزكاة ، ٥٠ - باب تحريم الزكاة على رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله . حديث رقم (١٦١) ٧٥١/٢ .
وروى البخارى مثله فى ٢٤ - الزكاة ، ٦٠ - باب ما يذكر فى الصدقة للنبي -
صلى الله عليه وسلم - حديث رقم (١٤٩١) ٣٥٤/٣ عن أبى هريرة .

ولا شهود^(١) ولا مهر^(٢) .

أجاب بأن اختصاصه ببعض الأحكام بدليل خاص . فلا يلزم منه عدم دخوله في تلك العمومات ، كالمريض والمسافر ، فإنهما

(١) قال ابن كثير في التحفة (١/١٦) : تزوج صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش بغير ولي ولا شهود . قال الله سبحانه : «فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها» . وقال أنس : كانت زينب تفخر على أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - بقول : زوجكن أهاليكن وزوجني الله من فوق سبع سموات . رواه البخاري في ٩٧ - التوحيد ، ٢٢ - باب كان عرشه على الماء الخ حديث رقم (٧٤٢٠) .

وفي حديق رقم (٧٤٢١) «إن الله أنكحنى في السماء» . وعن أنس قال : لما انقضت عدة زينب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - لزيد : فاذكرها عليّ . قال : فانطلق زيد حتى اتاها وهي تخمر عجينها . قال : فلما رأيتها عظمت في صدرى حتى ما أستطيع أن أنظر إليها أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ذكرها فوليتها ظهري ونكصت على عقبي . قلت : يازينب أرسل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يذكرك . قالت : ما أنا بصانعة شيئا حتى أوامر ربي .

فقامت إلى مسجدها ، ونزل القرآن ، وجاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فدخل عليها بغير إذن . وذكر تمام الحديث . رواه مسلم في ١٦ - النكاح ، ١٥ - باب زواج زينب بنت جحش الخ . حديث رقم (٨٩) ١٤٠٨/٢ .

(٢) قال ابن كثير في التحفة (١/١٦) : وأما إباحة النكاح له - صلى الله عليه وسلم - بغير مهر ، قال الله سبحانه وتعالى : وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين (٥٠ الأحزاب ٣٣) .

داخلان تحت تلك العمومات ، وخروجهما (عنها^(١)) بدليل خاص .

ص - (مسألة) مثل يا أيها الناس (ليس^(٢)) خطابا لمن بعدهم . وإنما ثبت^(٣) الحكم بدليل آخر من إجماع أو نص أو قياس .

خلافًا للحنابلة .

لنا : القطع بأنه لا يقال للمعدومين : يا أيها الناس .
وأیضا : إذا امتنع في الصبي والمجنون^(٤) ، فالمعدوم أجدر .

ش - الخطاب الوارد بطريق المشافهة ، مثل (يا أيها الناس)
«يا أيها الذين آمنوا» ليس خطابا لمن يكن موجودا في زمان
الخطاب^(٥) .

وتعلق الحكم الذي هو مقتضى ذلك الخطاب بمن لم يكن
موجودا وقت الخطاب إنما يثبت^(٦) بدليل آخر من إجماع أو نص أو
قياس .

(١) زيادة من ب ، ج .

(٢) ٩، ٨، ٢ ساقط من أ .

(٣) أ : يثبت .

(٤) أ : المجنون .

(٥) الأصل : في زمان وقت الخطاب .

(٦) أ : أثبت .

وذهب الحنابلة^(١) وبعض الفقهاء إلى خلافه .

واحتج المصنف على المذهب الأول بوجهين .

الأول - أن الخطاب يمثل ويا أيها الناس ، يستدعى كون المخاطبين موجودين ، لأننا نقطع بأنه لا يقال للمعدومين : يا أيها الناس .

الثاني - أنه يمتنع أن يكون الصبي والمجنون مخاطبين بمثل : يا أيها الناس فالمعدوم أجدر وأولى بأن لا يكون مخاطبا بمثله .

ص - قالوا : لو لم يكن مخاطبا له^(٢) - لم يكن مرسلا إليه ، والثانية اتفاق .

وأجيب بأنه لا يتعين الخطاب الشفاهي ، بل لبعض شفاهها ، ولبعض بنصب الأدلة بأن حكمهم كحكم من شافهم .

قالوا : الاحتجاج به دليل التعميم^(٣) .

قلنا : لأنهم علموا أن حكمه ثابت عليهم بدليل آخر جمعا بين

(١) انظر : شرح الكوكب المنير ٢/٢٤٩ ، والمسودة ص ٤٤ بلفظ : « الأمر يتناول المعدوم بشرط أن يوجد » . وكذا في الإحكام للآمدي ٢/٢٧٤ وفي مختصر الطوفي (ص ٩٢) : « تعلق الأمر بالمعدوم بمعنى إيقاع الفعل منه حال عدمه محال باطل بالإجماع . أما بمعنى تناول الخطاب له بتقدير وجوده فجائز عندنا .

(٢) له ساقط من ط ، ع قال التفقازاني (٢/١٢٧) : وقد وقع في بعض النسخ وكذا في المنتهى : لو لم يكن مخاطبا به ، لو لم يكن من بعده مخاطبا بمثل « يا أيها الناس - لم يكن الرسول مرسلا إليهم ، لما مره وشرح الاصفهاني يؤيد ما أثبتناه من النسخ الخطية .

(٣) أ : لتعميم .

الأدلة .

ش - احتجت الحنابلة بوجهين :

أحدهما - أنه لو لم يكن الرسول - عليه السلام - مخاطبا لمن لم يكن موجودا في زمان الخطاب - لم يكن الرسول - عليه السلام - مرسلا إليهم .

والتالى باطل بالاتفاق .

بيان الملازمة : أن المراد بإرسال الرسول - عليه السلام - إليه كونه مخاطبا له بأوضاع الشرع وأحكامه . فلما لم يكن مخاطبا له ، لم يكن مرسلا إليه .

أجاب بأن الإرسال لا يقتضى أن يكون الرسول - عليه السلام - مخاطبا له بالخطاب الشفاهي - (فإن الخطاب الشفاهي^(١)) لا يتعين للإرسال ، بل الخطاب المطلق يتعين له . ويجوز أن يكون الرسول - عليه السلام - مخاطبا لبعض شفاهها ، ومخاطبا لبعض آخر بنصب الأدلة بأن يبين أن حكمهم كحكم من شافهم .

الثانى - أن الصحابة والتابعين احتجوا بمثل هذا الخطاب على ثبوت الأحكام التي هي مقتضاه على من لم يكن موجودا وقت الخطاب . واحتجاجهم به دليل تعميم (ذلك^(٢)) الخطاب ، أى دليل على أن من لم يكن موجودا وقت الخطاب مخاطب بذلك^(٣) .

(١) العبارة ما بين القوسين ساقطة من ١ .

(٢) زيادة من أ ، ب ، ج .

(٣) فى الاصل : بدليل بدل «بذلك» .

أجاب بأن الصحابة والتابعين علموا أن حكم الخطاب المشافهة ثابت على من وجد بعده (١) بدليل آخر من نص أو اجماع أو قياس . فاحتجاجهم ليس بمجرد خطاب المشافهة ، بل (١) به) وبدليل آخر .

والحمل على هذا أولى ليكون جميعا بين الدليلين .

ص - (مسألة) المخاطب داخل في عموم (٢) متعلق خطابه عند الأكثر أمراً أو نهياً أو خبراً (٣) .

مثل : وهو بكل شيء عليم .

من أحسن إليك فأكرمه ، أو فلا تُنه .

ش - الخطاب الذى يكون متعلقه عاما يدخل المخاطب فيه ايضاً ، سواء كان ذلك الخطاب أمراً ، مثل قول السيد لعبده : من أحسن إليك فأكرمه ، أو نهياً ، مثل قوله : من أحسن إليك فلا تنه ، أو خبراً ، مثل قوله تعالى : (والله بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) . فإن السيد إذا أحسن إلى العبد - استحق الإكرام وعدم الإهانة .

وقس عليهما الخبر .

(١) العبارة ما بين القوسين ساقطة من ١ .

(٢) أ : العموم .

(٣) ع : أمراً ونهياً أو خبراً .

والدليل على ذلك أن اللفظ متناول له ، ولم يمنع مانع من الدخول فيه . فوجب الدخول بالمقتضى^(١) السالم عن المعارض .

ص - قالو : يلزم (الله خالق كل شيء) .

قلنا : خص بالعقل^(٢) .

ش - القائلون بعدم دخول المخاطب في عموم متعلق خطايه احتجوا بأن المخاطب لو كان داخلا في العموم لزم أن يكون البارى تعالى خالقا لنفسه ؛ لقوله تعالى (الله خالق كل شيء)^(٣) .

أجاب بأن الخطاب بحسب اللغة يتناوله . وخص عنه البارى تعالى بدليل عقلي ، لامتناع كونه مخلوقا .

ص - (مسألة) (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً) لا يقتضى أخذ الصدقة من كل نوع من المال ، خلافا للأكثر

لنا : أنه بصدقة واحدة يصدق أنه أخذ منها صدقة . فيلزم الامتثال .

وأیضا : فإن كل دينار مال ، ولا يجب ذلك بالإجماع .

ش - ذهب أكثر الأصوليين إلى أن مثل قوله تعالى : «خُذْ مِنْ

(١) أ : بمقتضى .

(٢) أ : بالفعل وهو خطأ .

(٣) ٦٢ - الزمر - ٣٩ .

أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً^(١)» يقتضى وجوب أخذ الصدقة من كل نوع من المال .

وذهب الكرخى إلى أنه يقتضى أخذ الصدقة من نوع من ماله^(٢) .

وهو المختار عند المصنف . واحتج عليه بوجهين :

أحدهما - أنه يصدق بأخذ الرسول - عليه السلام - صدقة واحدة ، أنه أخذ من أموالهم صدقة . فيلزم الامتثال بمقتضى الآية ؛ لأن مقتضى الآية وجوب أخذ صدقة واحدة من أموالهم ؛ لأن «صدقة» فى الآية نكرة وقعت فى سياق الإثبات ، فيقتضى الوحدة .

قيل عليه : إن قوله تعالى : «مِنْ أَمْوَالِهِمْ» إن كان متعلقا بقوله «خذ» ، صح ما ذكره المصنف .

وإن كان متعلقا بقوله : «صدقة» - ففيه نظر ؛

لأن «صدقة» حينئذ إنما يكون من أموالهم ، لو كان الصدقة من كل نوع من أموالهم .

وفى هذا الفرق نظر ؛

لأنه على تقدير أن يكون قوله : «من أموالهم» متعلقا بقوله : «خذ» ، لم يصح ما ذكره المصنف أيضا ؛ لأن الأخذ إنما يكون من

(١) ١٠٣ - التوبة - ٩ .

(٢) انظر : مسلم الثبوت ٢٨٢/١ من الفواتح ، وتيسير التحرير ٢٥٧/١ ، ٢٥٨ . وإرشاد الفحول ١٢٦ ، والإحكام للآمدى ٢٧٩/٢ .

أموالهم لو كان^(١) من كل نوع من أموالهم .

الثاني - أنه^(٢) لو اقتضى الآية أخذ صدقة من كل نوع من أموالهم ، لوجب أخذ صدقة من كل دينار من أموالهم ؛ لأنه يصدق على كل دينار أنه مال .

والتالي باطل بالاتفاق .

ص - قالوا : المعنى من كل مال . فيجب العموم .

قلنا : «كل» للتفصيل .

ولذلك فرق بين : للرجال عندي درهم ، وبين : لكل رجل عندي درهم ، باتفاق^(٣) .

ش - احتج الأكثرون بأن قوله تعالى : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ) معناه : خذ من كل مال لهم ؛ لأن الجمع المضاف من ألفاظ العموم . فالامتنال إنما يحصل بأخذ صدقة من كل نوع من أموالهم على العموم .

أجاب بأننا لانسلم أن قوله : «خذ من أموالهم» معناه : خذ من كل نوع من أموالهم .

وذلك لأن لفظ «كل» يقتضى التفصيل والتجزئة .

(١) أ : لكان بدل «لو كان» .

(٢) «أنه» ساقط من أ .

(٣) فيما سوى أ ، ط ، ع : بالاتفاق .

بخلاف الجمع المعرف ؛ فإنه لا يفيد التفصيل .

ولذلك فرق بين قول القائل : للرجال عندى درهم ، وبين قوله : لكل رجل عندي درهم ، بالاتفاق ؛ فإن الأول يقتضى أن يكون درهم واحد مشتركاً بين جميع الرجال ، والثاني يقتضى أن يكون لكل واحد درهم .

ص - (مسألة) : العام بمعنى المدح أو الذم^(١) مثل : (إِنَّ الْأَبْرَارَ) و«إِنَّ الْفُجَّارَ»^(٢) (وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ)^(٣) ، عام .

وعن الشافعى خلافه .

لنا : عام ، ولا منافي ، فعم كغيره .

ش - ورود^(٤) لفظ العام فى معرض المدح أو الذم ، مثل قوله تعالى : (إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ)^(٥) .

ومثل قوله : (وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا)^(٦) ، يبقى على عمومه .

وقد نقل عن الشافعى خلافه .

(١) المثبت من أ ، ط ، ع والبابرتى : وفى غيرهما : والذم .

(٢) كذا فى أ ، ع والبابرتى . وفى الأصل وب ، جـ : إن الابرار لفي نعيم وإن الفجار .

(٣) ط ، ع : والذين يكتزون الذهب والفضة .

(٤) الأصل ، أ ، ب : ورد .

(٥) ١٣ - الانفتار - ٨٢ .

(٦) ٣٤ - التوبة - ٩ .

واحتج المصنف على المذهب الأول بأن اللفظ عام ، والمنافي
لعمومه غير متحقق ، فيكون عاما ، كغيره من الألفاظ العامة .

ص - قالوا : سيق لقصد المبالغة في الحث أو الزجر ، فلا
يلزم التعميم .

قلنا : التعميم أبلغ .

وأیضا : لاتنافی^(١) بينهما .

ش - الشافعية قالوا : إن مثل هذه الصيغة ليس لقصد
التعميم لأنه إنما سيق لقصد المبالغة في الحث إذا كان في معرض
المدح ، والمبالغة في الزجر إذا كان في معرض الذم ، فلا يلزم
التعميم .

أجاب بأن التعميم أبلغ في الحث^(٢) والزجر من عدمه فالحمل
على التعميم أولى ؛ لكونه موافقا للمقصود .

وأیضا : التعميم لاينافی المبالغة في الحث والزجر ، فلا تكون
المبالغة مانعة منه .



(١) الأصل ، ع : منافاة أ : ينافي .

(٢) الأصل : البحث وهو خطأ .

التخصيص

ص - التخصيص : قصر العام على بعض مسمياته .

أبو الحسين : إخراج بعض ما يتناوله الخطاب عنه .
وأراد ما يتناوله بتقدير عدم المخصّص ، كقولهم خصص العام .
وقيل : تعريف أن العموم للخصوص .

وأورد الدور .

وأجيب بأن المراد في الحد التخصيص اللغوى .

ويطلق التخصيص على قصر اللفظ ، وإن لم يكن عاما ، كما يطلق عليه عام لتعدد ، ك (عشرة) ، و (المسلمين) المعهودين^(١) ، وضائر الجمع .

ولا يستقيم (تخصيص^(٢)) إلا فيما يستقيم توكيده بـ (كل) .

ش - لما فرغ عن العام وأحكامه - شرع في التخصيص وعرفه أولا بأنه قصر العام على بعض مسمياته .

وأراد ببعض مسمياته : بعض أجزائه ؛ فإن مسمى العام :

(١) الأصل ، ب ، ج ، : للمعهودين . وفى ط : لمعهودين .

(٢) زيادة من أ ، ط ، ع والبايرتى .

جميع ما يصلح له اللفظ ، لابعضه .

وقال أبو الحسين : التخصيص : إخراج بعض ما يتناوله الخطاب^(١) ، عنه أى عن الخطاب على تقدير عدم المخصّص . فإنه لو لم يقدر ذلك لم يستقم التعريف ؛ لأن الخطاب غير متناول لذلك البعض على تقدير وجود المخصّص .

كقولهم^(٢) خصّص العام ، (فإنه يكون معناه إخراج بعض ما يتناوله على تقدير عدم المخصّص .

ولقائل أن يقول : لاجابة إلى هذا التقدير ؛ لأن الخطاب في نفسه متناول لذلك البعض ، وباعتبار المخصّص غير متناول له . فالعام على تقدير وجود المخصّص شامل لجميع الأفراد في نفسه ، والمخصّص أخرج بعضها عنه . فلا حاجة إلى تقدير هذا القيد^(٣) .

وقيل في حده : التخصيص هو : تعريف أن العموم للخصوص ، أى التخصيص هو : بيان أن اللفظ الموضوع لجميع الأفراد أريد منه بعضها .

(١) انظر : المعتمد ٢٥٢/١ ، ونصه : هو إخراج بعض ما تناوله الخطاب مع كونه مقارنا له .

(٢) أ : وذلك كقولهم .

(٣) في أ ، بدل العبارة التى ما بين القوسين : فإن مرادهم أنه أخرج عنه بعض ما يتناوله بتقدير عدم المخصص ، وفيما ذكره المصنف نظر ؛ لأن العام على تقدير وجود المخصص شامل لجميع الأفراد في نفسه ، والمخصص أخرج بعضها عنه . فلا حاجة الى تقيد .

وأورد على هذا التعريف أنه قد أخذ في تعريف التخصيص ،
الخصوص . وهما عبارتان عن معبر واحد . فتعريف أحدهما
بالآخر ، دور .

وأجيب بأن المراد بالخصوص المستعمل في الحد : التخصيصُ
اللغويُّ . وقد أخذ في حد التخصيص الاصطلاحيُّ . فلا دور .

واعلم أنه لو فسرَّ تعريف أبي الحسين بما فسرّه المصنف يرد
عليه هذا السؤال ، ولا يمكن أن يجاب عنه . لكن علمت أن تعريفه
صحيح بدون ما ذكره المصنف تنمة لتعريفه . فلا يرد عليه
شيء^(١) .

والتخصيص قد يطلق على قصر اللفظ على بعض أجزاء
مسماه ، وإن لم يكن اللفظ عاما بحسب الاصطلاح . كما يطلق العام
على اللفظ الذي يكون لمسماه أجزاء ، كـ (عشرة) ، (المسلمين)
المعهودين^(٢) .

وقد ذكر المصنف في مثال العام غير المصطلح ، ضمائر الجمع
بناء على أن الضمائر ليست من صيغ العموم ؛ إذ المراد بصيغ العموم
ما يدل بنفسه .
وفيه نظر .

(١) انظر : حاشية الفتازاني على شرح العضد ١٢٩/٢ .

(٢) الاصل : لمعهودين .

لأن عموم ضمير جمع الغائب تابع لعموم مظهره . واحتياج دلالة على معناه إلى تقدم الذكر ، لاينفى عمومه .

وضمير المتكلم والمخاطب ، لكونه محتاجا إلى قرينة التكلم والخطاب ، يشبه أن يكون من باب المعهود ، لكنه ليس كذلك ، لأن من الموصولة يحتاج إلى قرينة الصلة ، ومع ذلك ليس بمعهود ، بل يكون عاما بحسب الاصطلاح .

والتخصيص لا يستقيم إلا فيما يستقيم توكيده بـ (كل) . وهو ما يصح افتراقه حساً ، كقولهم : جاءني الرجال ، أو حكماً ، كقولهم : اشترت الجارية .

لأن مالا يؤكد بـ (كل) ، لاشمول له . ولا يتصور التخصيص فيما لاشمول له .

ص - (مسألة) التخصيص جائز ، إلا عند شذوذ .

ش - القائلون بالعموم ، اختلفوا في جواز التخصيص ؛

فذهب الأكثرون إلى جوازه ، والأقلون إلى عدمه .

حجة الأكثر : أن التخصيص واقع في قوله تعالى : «والله عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»^(١) .

(١) ٢٨٤ - البقرة - ٢ وفي مواضع كثيرة .

والوقوع دليل الجواز .

حجة الأقلين : أن التخصيص في الخبر يوجب الكذب ، وفي الأمر والنهي ، يوجب البداء^(١) .

والجواب : أن مع احتمال التخصيص ووجود المخصّص ، لا يوجب .

ص - (مسألة) الأكثر : أنه لا بد في التخصيص من بقاء جمع يقرب من مدلوله .

وقيل : يكفي ثلاثة ، وقيل : اثنان ، وقيل : واحد .

والمختار أنه بالاستثناء^(٢) والبدل يجوز إلى واحد .

وبالمتصل - كالصفة - يجوز إلى اثنين .

وبالمنفصل في المحصور القليل يجوز إلى اثنين ، مثل قتلت كل زنديق - وقد قتل اثنين وهم^(٣) ثلاثة .

وبالمنفصل في غير المحصور^(٤) أو العدد الكثير ، المذهب الأول .

(١) أ : بدل البداء «النداء» وهو خطأ .

(٢) ع : ما بالاستثناء .

(٣) أ : وهو .

(٤) أ : أما بدل «أو» .

لنا : أنه لو قال : قتلت كل من في المدينة ، وقد قتل ثلاثة ،
عُدَّ لاغياً (وخطيء^(١)) .

وكذلك : أكلت كل رمانة .

وكذلك لو قال : من دخل^(٢) أو أكل . وفُسِّرَه بثلاثة .

ش - القائلون بجواز التخصيص اختلفوا في الغاية التي ينتهي
إليها التخصيص ؛

فذهب الأكثر إلى أنه يجب أن يكون الباقي بعد التخصيص
قريباً من مدلول العام .

وأراد بالقريب : ما هو أكثر من نصفه .

وقيل : يجب^(٣) أن يكون الباقي بعد التخصيص ثلاثة
فصاعداً .

(٤) وقيل : يجب أن يكون الباقي بعد التخصيص ، اثنين
فصاعداً .

وقيل : يجوز التخصيص إلى الواحد^(٥) .

والمختار عند المصنف : أن التخصيص (إن^(٥) كان بالمتصل
الذي هو الاستثناء - نحو : أكرم الناس إلا الجهال^(٥)) أو البديل ،

(١) زيادة من ط ، ع .

(٢) الأصل ، ب ، جـ كل من دخل دارى .

(٣) أ : يكفى بدل «يجب» .

(٤) أ : «قيل إثنان وقيل واحد» بدل العبارة التي ما بين القوسين .

(٥) العبارة ما بين القوسين ساقطة من أ .

نحو : أكرم الناس العالم^(١) - يجوز^(٢) إلى الواحد .

وإن كان بالمتصل الذي هو الصفة - نحو : أكرم الناس العلماء ، أو الشرط ، نحو : أكرم الناس إن كانوا عالمين - يجوز إلى اثنين .

وإن كان التخصيص بالمنفصل - يجوز إلى اثنين إن كان في العام المحصور القليل ، كما تقول : قتلت كل زنديق ، وكانوا ثلاثة ، وقد قتلت اثنين .

وإن لم يكن في العام المحصور القليل ، بل كان في غير المحصور - مثل : قتلت كل من في المدينة ، أو في المحصور الكثير ، مثل : أكلت كل رمانة ، وقد كان ألفا^(٣) - يجوز إذا كان الباقي قريبا من مدلول العام .

وإليه أشار بقوله : المذهب الأول .

واحتج على ما اختاره من أنه لا بد في العام الغير المحصور القليل من بقاء عدد يقرب من مدلول العام سواء كان العام من أسماء الشرط^(٤) ، نحو : من دخل دارى ، فأكرمه ، أو من غيرها ، وكان غير محصور ، (^٥نحو : قتلت كل من في المدينة^٥) أو محصورا

(١) أ : العام بدل «العالم» .

(٢) «يجوز» ساقط من أ .

(٣) ب : وكان عنده ألف .

(٤) أ : الشروط .

(٥) العبارة ما بين القوسين ساقطة من أ .

كثيرا ، (١)نحو : أكلت كل رمانة ، وكان عنده ألفا .
وتقرير الحجة (١) أنه لو قال : قتلت كل من في المدينة ، وقد
قتل ثلاثة ، عد لاغيا (٢) .

وكذلك لو قال : أكلت كل رمانة ، وقد أكل ثلاثة .
وكذلك لو قال : من دخل دارى أو أكل ، فأكرمه ، وفسر
بثلاثة .

فلو جاز التخصيص فى هذه الصور إلى ثلاثة - لما عد
لاغيا (٣) .

ص - القائل بإثنين أو ثلاثة (٤) ، ما قيل فى الجمع .
(ورد بأن الجمع (٥) ليس بعام .

ش - القائل بجواز تخصيص العام إلى اثنين أو ثلاثة ، احتج
بما قيل فى الجمع من أن أقل الجمع : الاثنان . وبما قيل من أنه
أقله : ثلاثة .

أجاب بأن الدلائل المذكورة ، لا تقتضى إلا أن اثنين أو ثلاثة
جمع . وليس كل جمع بعام ، حتى يصح إطلاق العام على ما صح

(١) العبارة ما بين القوسين ساقطة من أ .

(٢) أ : لاعنا بدل «لاغيا» .

(٣) أ : لاعنا بدل «لاغيا» .

(٤) فيما سوى ط ، ع : وثلاثة .

(٥) العبارة ما بين القوسين ساقطة من أ .

إطلاق الجمع عليه .

ص - القائلون^(١) بالواحد : أكرم الناس إلا الجاهل .

وأجيب بأنه مخصوص بالاستثناء ونحوه .

قالوا : «وإنا لَهُ لَحَافِظُونَ» .

وليس محل النزاع .

قالوا : لو امتنع ذلك - لكان لتخصيصه . وذلك يمنع^(٢)

الجميع .

وأجيب بأن الممتنع تخصيص خاص ، بما تقدم .

قالوا : قال^(٣) الله - تعالى : (الذين قال لهم النَّاسُ) .

وأريد نعيم بن مسعود ، ولم يعد مستهجنًا للقريئة .

قلنا : الناس للمعهود ، فلا عموم .

قالوا : صح أكلت الخبز ، وشربت الماء ، لأقل .

قلنا ؛ ذلك للبعض المطابق للمعهود الذهني مثله في المعهود

الوجودي . فليس من العموم والخصوص في شيء .

ش - القائلون بجواز تخصيص العام إلى الواحد ، احتجوا

(١) ط ، ع والبايرتى : القائل .

(٢) أ : يمتنع .

(٣) «قال» ساقط من البايرتى .

بخمسة وجوه :

الأول - جواز استعماله في اللغة ؛
فإنه لو قال السيد لعبد : أكرم الناس إلا الجاهل . ولم يكن
فيهم إلا عالم واحد - صح ، ولم يستقبح .
فلو لم يصح التخصيص إلى الواحد - لكان مستقبحا .
أجاب بأن هذا مخصص^(١) بالاستثناء ونحوه جائز ، ولا يلزم
منه صحته في غيره .

الثاني - قوله تعالى : (وَأَنَا لَهُ لَحَافِظُونَ)^(٢) .
فإنه أطلق «إنا» وأراد نفسه ، وهو ضمير جماعة المتكلمين .
فيصح إطلاق الجمع على الواحد .
أجاب بأن ذلك ليس محل النزاع ؛ فإن ضمير الجمع ليس
بعام .
وفيه ما قد عرفت .

والجواب أن هذا الإطلاق بطريق المجاز ؛ فإنه أطلق الجمع
على الواحد العظيم ، وهو غير متنازع فيه ، لأن النزاع إنما وقع في
جواز إخراج البعض إلى الواحد ، لا في إطلاق اسم الجمع على
الواحد بالمجاز .

(١) أ : تخصيص .

(٢) ٩ - الحجر - ١٥ .

الثالث - أن التخصيص إلى الواحد لو كان ممتنعا - لكان امتناعه لاجل التخصيص ؛ إذ لا مانع غيره . وحينئذ يمتنع كل تخصيص .

أجاب بأن الممتنع تخصيص (١) خاص ، لا كل تخصيص ؛ إذ كل تخصيص لا يكون مستقبحا ، بل التخصيص (١) إلى الواحد (يكون) (٢) مستقبحا . فيكون الممتنع هو ، لا غير .

الرابع - قوله تعالى : (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ^(٣)) .

فإنه (٤) أطلق «الناس» الذي هو من ألفاظ العموم ، وأراد واحدا وهو نعيم بن مسعود الأشجعي (٥) . فيكون إطلاق العام على الواحد جائزا .

(١، ٢) العبارة ما بين القوسين ساقطة من ج .

(٣) ١٧٣ - آل عمران - ٣ .

(٤) أ : فإن .

(٥) هو نعيم بن مسعود بن عامر ، صحابي مشهور . مات في أول خلافة علي .

انظر : تقريب التهذيب ٣٠٥/٢ ترجمة ١٣٣ .

قال الزركشي في المعتبر (٢/٥٣) : المراد بقوله تعالى : قال لهم الناس «نعيم بن مسعود» . قال ابن عبد البر في الاستيعاب في ترجمة نعيم بن مسعود : قيل : إنه الذي نزلت فيه : «الذين قال لهم الناس» يعني نعيما ، كنى عنه وحده بالناس في قول طائفة من أهل التفسير أرسله أبو سفيان ليثبط الناس قال في الكشف : قيل ذلك لأن نعيما من جنس الناس كقولك : فلان يركب الخيل ويلبس البرود ، وليس له إلا فرس واحد ويرد واحد . وهذا خلاف ما أجاب به ابن الحاجب أنه للعهد . وانظر الاستيعاب طبع النهضة ١٥٠٨/٤ ، وتفسير الكشف ، طبع بولاق ٣٣٦/١ .

أجاب بأننا لانسلم أن الناس عام . بل المراد من الناس :
المعهود . والمعهود لاعموم فيه .

الخامس - أنه صح إطلاق أكلت الخبز وشربت الماء ، لأقلّ
مأكل ومشروب . والخبز والماء عام ؛ لأن اللام للاستغراق ؛ إذ لا
معهود بين المتكلم والمخاطب . فيصح إطلاق العام على الواحد .

أجاب بأن اللام فيهما للمعهود الذهني ، وهو ما هية الخبز
والماء من حيث هي هي . إلا أنه لما تعذر تحقق الماهية في الخارج إلا
في فرد من الأفراد - حمل على ذلك الفرد ، لضرورة الوجود .

فالمراد : البعض المطابق للمعهود الذهني ، مثل ما يكون في
المعهود الوجودي ، لاشتراكهما في عدم الاستغراق .

والفرق أن المعهود الذهني يقبل الشركة ، بخلاف المعهود
الوجودي .

وإذا كان المراد : المعهود الذهني - لا يكون من العموم
والخصوص في شيء -

ص - المخصّص متصل ومنفصل .

فالتصل : الاستثناء المتصل ، والشرط ، والصفة ، والغاية
وبدل البعض .

والاستثناء في المنقطع ، قيل : حقيقة ،

وقيل : مجاز

وعلى الحقيقة ، قيل : متواطىء ،

وقيل : مشترك .

ولابد لصحته^(١) من مخالفة في نفي الحكم ، أو في أن المستثنى حكم آخر ، له مخالفة بوجه ،

مثل : مازاد إلا ما نقص .

ولأن المستصل أظهر ، لم يحمله فقهاء الأمصار على المنقطع ، إلا عند تعذره .

ومن ثمة قالوا في له عندي مائة درهم إلا ثوبا وشبهه : إلا^(٢) قيمة ثوب .

ش - اعلم أن المخصّص هو المخرج وهو : إرادة اللفظ^(٣) .

وقد يطلق المخصّص على ما دل على إرادة اللفظ بالمجاز^(٤) والمخصّص بالمعنى الثانى إما متصل ، أو منفصل^(٥) .

(١) أ : في صحته .

(٢) فيما عدا ط ، ع : ومن ثم .

(٣، ٤) كذا في ب ، ج . وفي الأصل : اللفاظ . وفي أ : اللفظ .

(٥) والمخصّص عند الحنفية لا يكون إلا متصلا . فإن التخصيص عندهم : قصر

العام على بعض مسمياته بمستقل قارن . فإن لم يستقل كاستثناء والصفة والغاية فلا يسمونها تخصيصا ، بل يسمونها بأسمائها . وإن انفصل ، يسمونه نسخا لاتخصيصا انظر : كشف الاسرار ١/٣٠٦ ، والمسلم مع الفواتح ١/٣٠٠ ، وتيسير التحرير ١/٢٧٢ ، ومرة الأصول ١٥٧ وما بعدها وإرشاد الفحول ١٤١ وما بعدها .

والمتصل أربعة : الاستثناء المتصل ، والشرط ، والصفة والغاية .

هذا هو المشهور .

وقد زاد المصنف قسما آخر ، وهو بدل البعض عن الكل ؛ لأنه إخراج بعض ما تناوله اللفظ .

وفيه نظر ؛

فإن المبدل في حكم الطرح ، والبدل قد أقيم مقامه . فلا يكون مخصصا له .

وخص المصنف بدل البعض بكونه مخصصا دون الأبدال الباقية ؛ لكونها غير متناولة .

واختلفوا في استعمال الاستثناء في المنقطع ، مثل : جاءني القوم إلا حمارا .

فقليل : إنه بطريق الحقيقة .

وقيل : إنه بطريق المجاز .

ثم القائلون بالحقيقة اختلفوا :

فقال قوم : إنه متواطىء ، أي موضوع للقدر المشترك بين المتصل والمنقطع .

وقال آخرون : إنه مشترك بينهما اشتراكا لفظيا .

حجة القائل بالمجاز : أن المتصل يسبق إلى الفهم عند إطلاق الاستثناء . فيكون حقيقة في المتصل ، مجازا في المنقطع . وإلا لم يسبق المتصل إلى الفهم .

حجة القائل بالتواطؤ : أن الاستثناء ينقسم إلى المتصل والمنقطع . ومورد القسمة مشترك بين القسمين . فيكون معنى الاستثناء مشتركا بينهما ، فيكون متواطئا .

حجة القائل بالاشتراك : أنه يستعمل في المتصل والمنقطع ، وفي المتصل الإخراج ، وفي المنقطع المخالفة . فلا مشترك بينهما من حيث المعنى فيجعل مشتركا بينهما اشتراكا لفظيا ، لأنه لا ترجيح لأحد المفهومين على الآخر في كونه حقيقة له دون الآخر .

والحق : المذهب الأول .

وبما ذكرنا - من أن المتصل يسبق إلى الفهم عند إطلاقه - يُعرف ضعف المذهبين الآخرين .

ولابد في الاستثناء المنقطع من مخالفة المستثنى للمستثنى منه في نفي الحكم ، أو في أن المستثنى حكم آخر ، له مخالفة مع المستثنى منه .

مثال الأول : ما جاءني القوم إلا حمارا .

مثال الثاني : ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا مضر .

قال سيبويه^(١) : «ما» الأولى نافية ، والثنية مصدرية . وفاعل زاد ونَفَعَ مضمر ، ومفعولهما محذوف . والتقدير : ما زاد فلان شيئاً إلا نقصانا ، وما نفع فلان إلا مضره .

فالمستثنى - وهو النقصان والمضرة - حكم مخالف للمستثنى منه وهو الزيادة والنفع . فيكون الاستثناء منقطعاً ؛ لأن المستثنى من غير جنس المستثنى منه^(٢) .

ولما كان إطلاق المستثنى على المتصل أظهر وأقوى ، لكونه حقيقة - لم يحمل فقهاء الأمصار الاستثناء على المنقطع ، ما لم يتعذر حمله على المتصل .

ولأجل ذلك قال فقهاء الأمصار : لو قال قائل^(٣) : له عندي

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام البصريين ، أبو بشر ، جالس الخليل وأخذ عنه : صنف «الكتاب» في النحو ، وهو من أجل ما ألف في هذا الشأن . توفي سنة ١٨٠هـ .

انظر : بغية الدعاة ٢/٢٢٩ ، وإنباه الرواة ٢/٢٤٦ ، وشذرات الذهب ١/٢٥٢ . وطبقات النحويين واللغويين ٦٦ ، البلغة ١٧٣ .

وقال الزركشي في المعبر (ورقة ١٢٢/٢) سمى سيبويه لأن وجنتيه كأنهما تفاح .

وتفسيره بالفارسية «ريح التفاح» وكان الخليل لا يقرئه إلا وهو مستور الوجه عنه لفرط جماله وزهد الخليل .

(٢) في حاشية الأصل : الحكم ههنا هو المضرة والنقصان . سمى ذلك حكماً تسميته

باسم الكل كتسمية خبر الجملة الاسمية خبراً وأن كان الجملة كلها خبراً . فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون متصلاً لأنه مستثنى من «شيئاً» في قولكم : ما زاد فلان شيئاً ؟ قلنا : لأن الزيادة والنقصان ليس نفس الشيء بل من عوارضه فصاروا استثناء من غير الجنس .. حاشية شيخ .

(٣) أ : له قائل له بدل «لو قال قائل» .

مائة درهم إلا ثوبا ، وشبهه - يقدر قيمة ثوب ، ليكون من باب الاستثناء المتصل .

ص - وأما حده ؛

فعلى التواطؤ^(١) : ما دل على مخالفة بإلاً ، غير الصفة وأخواتها وعلى الاشتراك والمجاز^(٢) لا يجتمعان^(٣) فى حد^(٤) .

فيقال فى المنقطع . مادل على مخالفة بالا غير الصفة وأخواتها من غير إخراج .

وأما المتصل - فقال الغزالى - رحمه الله - : قول ذو صيغ مخصوصة ، محصورة ، دال على أن المذكور به لم يرد بالقول الأول .

وأورد على طرده التخصيص بالشرط والوصف بـ «الذي» ، والغاية ، ومثل : قام القوم ولم يقم زيد . ولا يرد الأولان^(٥) .

وعلى عكسه : جاء القوم إلا زيدا ؛ فإنه ليس بذى صيغ .

(١) قال البابر تى (ورقة ١٥٤ الف) : فى كلامه تسامح . والصحيح أن يقول : وأما

حده على التواطىء فما دل الخ .

(٢) ط : أو المجاز .

(٣) الأصل : يجتمعان بدون «لا» .

(٤) الأصل ، ب ، ج : فى حد واحد .

(٥) أ : أولات وهو تصحيف .

وقيل : لفظ متصل بجملة ، لا يستقل بنفسه ، دال على (أن^(١)) مدلوله غير مراد بما اتصل به ، ليس بشرط ولا صفة ولا غاية .

وأورد على طرده : قام القوم ، لا^(٢) زيد .

وعلى عكسه ما جاء إلا زيد ؛ فإنه لم يتصل (بجملة وأن مدلول كل استثناء متصل^(٣)) مراد بالأول .

والاحتراز من الشرط والصفة وهم .

والأولى : إخراج يائلاً وأخواتها .

ش - حد الاستثناء - بناءً على القول بكونه متواطئاً - : مادل على مخالفة يائلاً غير الصفة وأخواتها . نحو : ليس ، ولا يكون ، وعدا ، وخلا ، وماخلا ، وماعدا ، وحاشا ، وسوى ، وغير .

واحترز بقوله : الا وأخواتها عما دل على مخالفة لا بها نحو : جاءنى القوم ولم يجيئ زيد ، وقام زيد لا عمرو .

وإنما قيد إلا بكونها غير الصفة احترازاً عن إلا التي هي بمعنى الصفة ، وهي ما كانت تابعة لجمع لا يدخل فيه المستثنى ، نحو قوله

(١) زيادة مما سوى الأصل .

(٢) أ ، ج ، ع : «إلا» بدل «لا» والصحيح ما أثبتناه .

(٣) العبارة ما بين القوسين ساقطة من أ . وكلمة «متصل» ساقطة من ع .

تعالى : «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ^(١) .

وأما قول من يقول بالاشتراك أو المجاز ، فلا يمكن الجمع بين المتصل والمنقطع في حد واحد من حيث المعنى ؛ لان الحقيقتين المختلفتين ، لا يمكن الجمع بينهما في حد واحد ويمكن الجمع بينهما بحد واحد بحسب اللفظ ، بأن يقال : المذكور بعد إلا وأخواتها .

وإذا امتنع الجمع بينهما في حد واحد بحسب المعنى - احتاج كل إلى حد .

فيقال في حد الاستثناء المنقطع : مادل على مخالفة بإلّا غير الصفة من غير إخراج .

والقيود المتقدمة قد مر فائدتها .

وقوله : «من غير إخراج» احتراز عن الاستثناء المتصل .

وأما الاستثناء المتصل فقد قال الغزالي^(٢) في حده : إنه قول ذو صيغ مخصوصة ، محصورة دال على أن المذكور به^(٣) لم يُرد بالقول الأول .

فقوله : «قول» أى كلمات تدل على ذلك .

(١) ٢٢ - الأنبياء - ٢١ .

(٢) انظر : المستصفى ١٦٣/٢ .

(٣) في المستصفى ١٦٣/٢ : «فيه» بدل «به» .

قوله : «ذو صيغ» فإن الصيغ لا تكون لكلمة واحدة . واحترز به عن التخصيص بالفعل والعقل وقرينة الحال .

وقوله : «مخصوصة» احترز به عن كلمات لا تكون لها تلك الصيغ .

والمراد بالصيغ المخصوصة : أدوات الاستثناء .

ومعنى قوله : «محصورة» معدودة ، قليلة .

وقوله : «دال» الخ إشارة إلى غاية أدوات الاستثناء . ويكون تقدير الكلام هكذا :

أدوات^(١) الاستثناء ، كلمات ذوات صيغ مخصوصة معدودة دالة على أن ما ذكر بعدها بواسطتها^(٢) لا يكون مرادا من الأقوال المتقدمة .

وقد أورد على طرد هذا التعريف : التخصيص بالشرط .

(٣) مثل قولهم : أكرم الناس إن كانوا عالمين .

وبالوصف بـ الذى ، والذى ، والذين ، واللتين ، والذين ، واللاتى ، والغاية .

ومثل : قام القوم ولم يقم زيد .

(١) : أى أدوات الخ .

(٢) «بواسطتها» ساقط من أ .

(٣) ١ : من بدل «مثل» .

لأن هذه الألفاظ صيغ مخصوصة محصورة دالة على أن ما يذكر بعدها غير مراد من الألفاظ السابقة .

وإنما قيد الوصف بـ «الذى» ؛ لأن الوصف بغيره لا يدخل تحت الحد ؛ لأنه لم يذكر بعده شيء .

بخلاف الوصف بـ «الذى» فإنه يذكر بعده الصلة .

والمصنف منع ورود الأولين ، أعني التخصيص بالشرط والوصف لأنها لا^(١) يدلان على أن المذكور بهما لم يرد بالقول السابق .

وعلى الوجه الذى قررنا كلام حجة الإسلام لا يرد الأخير أيضا ؛ لأن المراد بالصيغ المخصوصة أدوات الاستثناء .

والغاية ومثل : قام القوم ولم يقم زيد ، لا يكون مذكورا بأدوات الاستثناء .

وأورد على عكس هذا الحد مثل : جاء القوم إلا زيدا ، فإنه ليس بذى صيغ مع كونه استثناء .

وعلى الوجه الذى قررنا يندفع هذا أيضا ؛ لأنه ذكر تعريف أدوات الاستثناء ، لاتعريف واحد منها . فلا يلزم صدق التعريف على كل واحد منها .

(١) لا « ساقطة من أ .

وقيل في تعريف الاستثناء المتصل : إنه^(١) لفظ متصل
بجملة ، لا يستقل بنفسه ، دال على أن^(٢) مدلوله غير مراد بما اتصل
به ، ليس بشرط ، ولا صفة ولا غاية .

فقوله : «لفظ» احتراز عن التخصيص بالفعل والعقل ،
وقرينة الحال .

وقوله : «متصل بجملة» احتراز به عن المخصصات
المنفصلة .

وقوله : «لا يستقل بنفسه» احتراز عن مثل قولنا : قام القوم
ولم يقم زيد ؛ فإن قولنا : لم يقم ، لفظ متصل بجملة ، ولكن
يستقل بنفسه .

وقوله : «دال» احتراز عن المهملات .

وقوله : «على أن مدلوله غير مراد» أى على أن مدلول المستثنى
غير مراد بما اتصل الاستثناء به .

واحتراز به عن التأكيد ، نحو جاءني القوم كلهم .

وقوله : «ليس بشرط ولا صفة ولا غاية» احتراز عنها .

وأورد على طرد هذا التعريف : جاء القوم لا^(٣) زيد ؛ فإنه
يصدق عليه التعريف المذكور ، مع أنه ليس باستثناء .

(١) أ : لأنه .

(٢) «أن» ساقط من أ .

(٣) أ : إلا بدل «لا» .

وأورد على عكسه مثل : ما جاء إلا زيد ؛ فإنه استثناء متصل ، ولا يصدق عليه التعريف ؛ لأنه لم يتصل بجملة .

وأورد أيضا على عكسه أن مدلول كل استثناء متصل مراد بالأول على المذهب الصحيح .

وأيضا : الاحتراز عن الصفة والشرط وهم ؛ لأنه قد خرجا بقوله : «غير مراد» فلم يحتج إلى ذكرهما .

ثم قال المصنف : والأولى أن يقال في تعريف الاستثناء المتصل : إنه إخراج بإلّا أو احدى أخواتها .

ص - وقد اختلف في تقدير الدلالة في الاستثناء .

فالأكثر : المراد بـ (عشرة) في قولك : «عشرة إلا ثلاثة» سبعة و«إلا» قرينة لذلك ، كالتخصيص بغيره .

وقال القاضي : عشرة إلا ثلاثة بإزاء سبعة ، كاسمين مركب ومفرد .

وقيل : المراد بـ (عشرة) : عشرة باعتبار الأفراد ، ثم أخرجت ثلاثة .

والاسناد بعد الإخراج ، فلم يسند إلا إلى سبعة .

وهو الصحيح .

لنا : أن الأول غير مستقيم للقطع بأن من^(١) قال : اشترت

(١) «من» ساقطة من ١ .

الجارية إلا نصفها ، أو نحوه ، لم يرد استثناء نصفها (من نصفها^(١)) .

ولأنه (كان^(٢)) يتسلسل .

ولأننا نقطع بأن الضمير للجارية بكمالها .

ولإجماع العربية على أنه إخراج بعض من كل .

ولإبطال النصوص .

وللعلم بأننا نسقط الخارج . فيعلم^(٣) أن المسند إليه ما بقي .

والثاني كذلك للعلم بأنه خارج عن قانون اللغة ؛ إذ لا تركيب من ثلاثة^(٤) ، ولا يعرب الأول وهو غير مضاف .

ولامتناع إعادة الضمير على^(٥) جزء الاسم في «إلا نصفها» .

ولإجماع العربية إلى آخره .

ش - اختلف في تقدير الدلالة في الاستثناء على ما هو المقصود .

فذهب الأكثر لها أن الاستثناء بين^(٦) أن مراد المتكلم بالمستثنى

(١، ٢) ساقط من ١ .

(٣) ط : فنعلم .

(٤) الأصل ، ب ، ج : ثلاث .

(٥) الأصل ، ب ، ج : إلى بدل «على» .

(٦) ١ : مبين .

منه ما بقى . فالمراد بـ (عشرة) فى قولك : عشرة إلا ثلاثة ، : سبعة ، و«إلا» قرينة مبينة لذلك ، كالتخصيص بغير الاستثناء ؛ فإن المخصص قرينة مبينة لمراد المتكلم بالعام .

وقال القاضي أبوبكر : المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء جميعا موضوع لمعنى^(١) واحد ، وهو : ما يفهم آخر . حتى كأن العرب وضعوا بإزاء معنى السبعة اسمين ، مركبا ومفردا . فالركب هو : عشرة إلا ثلاثة ، والمفرد هو : سبعة .

وقيل : المراد بالمستثنى منه : الجميع ، باعتبار الأفراد من غير حكم بالإسناد . ثم أخرج منه المستثنى ، وحكم بالإسناد بعد إخراج المستثنى من المستثنى منه . فلم يسند إلا إلى ما بقى بعد الإخراج .

(٢) مثلا قولنا : له على عشرة إلا ثلاثة . يكون المراد بالعشرة من حيث الأفراد : مجموع أحادها . ثم أخرج منها ثلاث ، وأسند بعد الإخراج^(٢) . فعلم أن المسند إليه سبعة .

وهذا المذهب هو الصحيح عند المصنف .

واحتج على عدم استقامة المذهب الأول بستة أوجه :

الأول - أنه لو كان المراد بالمستثنى منه هو الباقي بعد

(١) ١ : بمعنى .

(٢) العبارة ما بين القوسين ساقطة من ١ .

الاستثناء - لزم أن يراد^(١) استثناء نصف الجارية من نصفها في مثل قول القائل : اشتريت الجارية إلا نصفها .

والتالى باطل ؛ لأننا نقطع بأن من قال : اشتريت الجارية إلا نصفها - لم يرد استثناء نصفها من نصفها .

بيان الملازمة : أنه لو كان المراد بالمستثنى منه هو الباقي بعد الاستثناء - لكان المراد بالجارية نصفها في المثال المذكور ، وقد استثنى عنه نصفها . فيلزم استثناء نصفها من نصفها .

ولقائل أن يقول : الاشتراء وقع على الجارية كلها بحسب الظاهر ، فاستثنى مما وقع عليه الاشتراء بحسب الظاهر لتبين أن المراد بالجارية نصفها . فلم يلزم منه استثناء النصف من النصف .

الثاني - أنه لو كان مراد المتكلم بالمستثنى منه : ما بقى بعد الاستثناء - لزم التسلسل .

والتالى^(٢) ظاهر الفساد .

بيان الملازمة : أن المراد بالجارية مثلاً ، إذا كان نصفها ، وقد أخرج الاستثناء من^(٣) المستثنى منه نصفه ، فيكون نصف النصف مخرجاً بالاستثناء ، فيكون المراد بالنصف الذى هو المستثنى منه - نصف النصف ؛ لأنه الباقي بحد استثناء النصف عنه ، وقد أخرج

(١) ١ : أراد بدل «يراد» .

(٢) ١ ، ب ، ج : اللازم بدل «التالى» .

(٣) ١ : و بدل «من» .

عن المستثنى منه الذي هو نصف النصف ، وهلمّ جرا ، ويلزم التسلسل .

ولقائل أن يقول : لا يلزم التسلسل ؛ لأن الاستثناء بين أن المراد بالمستثنى منه الذي هو الكل بحسب الظاهر النصف . فلم يحتج إلى تقدير لأنه قد استثنى النصف عن المستثنى منه بحسب الظاهر .

الثالث : أنه لو كان المراد بالمستثنى منه الباقي بعد الاستثناء - يلزم أن يكون الضمير الذى أضيف إليه النصف راجعا إلى النصف ؛ لأن الضمير راجع إلى المستثنى منه ، وهو النصف حينئذ .

والتالى باطل ؛ لان الضمير راجع إلى الجارية بكما لها .

ولقائل أن يقول : لانسلم رجوع الضمير إلى النصف ؛ لجواز أن يكون المرجوع إليه هو اللفظ .

كما إذا أطلق لفظ (شخص) فى (جاء شخص) وأريد به امرأة فإنه لايجب تأنيث الضمير اعتبارا باللفظ المطلق .

ويمكن أن يجاب عنه بأنه لو كان الضمير عائدا إلى اللفظ - يلزم أن يكون المراد : نصف اللفظ .

الرابع - لو كان المستثنى منه هو الباقي بعد الاستثناء - لم يكن الاستثناء فى قولنا : اشتريت الجارية إلا نصفها إخراج بعض من كل .

والتالي باطل ؛ لإجماع أهل العربية على أنه إخراج بعض من كل .

ولقائل أن يمنع الملازمة ؛ فإنه يجوز أن يكون مراد المتكلم : النصف ، ويكون الاستثناء إخراج النصف من الكل بحسب الظاهر ، ولا منافاة بينهما .

الخامس - لو كان المراد بالمستثنى منه هو الباقي بعد الاستثناء - يلزم بطلان النصوص .

والتالي ظاهر الفساد .

بيان الملازمة : أن «العشرة» نصٌ في مدلولها . فلو أريد بها سبعة - لزم بطلان النص .

ولقائل أن يقول : النص هو اللفظ الذي لم يحتمل إلا معنى واحدا عند عدم القرينة . والعشرة إذا لم يعتبر معها قرينة الاستثناء - كان كذلك .

السادس - إنا نعلم قطعاً أنا نسقط الخارج ، أي المستثنى من المستثنى منه . فيعلم بعد إسقاطه أن المسند إليه ، ما بقى بعد الاستثناء .

فلو كان المراد بالمستثنى منه : هو الباقي - لم يكن الإسقاط موجبا للعلم بكون الباقي مسندا إليه ؛ لأن إسقاط الخارج متوقف على حصول خارج .

وعلى تقدير يرأى أن يكون المستثنى منه هو الباقي ، لم يحصل خارج .

ولقائل أن يقول : لانسلم أنه على تقدير أن يكون المراد بالمستثنى منه ، الباقي ، لم يحصل خارج ؛ لجواز أن يكون إسقاط الخارج بحسب ظاهر المستثنى منه ، لا بحسب ما هو مراد المتكلم منه .

واحتج على عدم استقامة المذهب الثانى بوجوه :

الأول - أنا نعلم قطعاً أنه خروج عن قانون اللغة ؛ إذ لم يتركب كلمة واحدة من ثلاث كلمات (١) فى لغة العرب . وهذا المذهب يفضى إلى تركيب كلمة واحدة من ثلاث وأكثر .

الثانى - أنه لم يُعهد وضع مركب من كلمات (١) أولها معرب ، وهو غير مضاف . وهذا يفضى إلى ذلك .

الثالث - أنه لو كان كذلك - لكان الضمير فى «إلا نصفها» عائداً إلى جزء الاسم .

والثالى باطل ؛ لامتناع عودا الضمير إلى جزء الاسم .

الرابع - أنه لو كان كذلك لما كان الاستثناء المتصل إخراجاً . وهو خلاف إجماع أهل العربية .

(١) العبارة ما بين القوسين ساقطة من جـ .

ص - قال الأولون : لا يستقيم أن يراد عشرة بكما لها ؛ للعلم بأنه ما أقرَّ إلا بسبعة . فيتعين .

وأجيب بأن الحكم بالإقرار باعتبار الإسناد ولم يسنده إلا بعد الإخراج .

قالوا : لو كان المراد عشرة - امتنع من الصادق مثل قوله تعالى - (إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا) .
وأجيب بما تقدم .

ش - القائلون بالمذهب الأول احتجوا بوجهين :

الأول - أنه لو قال : له على عشرة إلا ثلاثة - لم يستقم أن يراد بعشرة : عشرة بكما لها ؛ لأننا نعلم قطعاً أنه ما أقر إلا بسبعة .
فيتعين أن يكون المراد بعشرة : سبعة . وهو المطلوب .

أجاب بأن الحكم بالإقرار باعتبار الإسناد ، لا باعتبار العشرة . فحينئذ قد أريد بالعشرة : العشرة بكما لها ، وأخرج منها ثلاثة قبل الاسناد . ثم اسند بعد الإخراج الحكم إلى الباقي . فعلم أنه أقر^(١) بسبعة .

الثاني - أنه لو كان المراد بالعشرة ، مثلاً عشرة بكما لها - امتنع من الصادق - وهو الله عز وجل - مثل قوله - تعالى (فَلْيَبْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا)^(٢) .

(١) ١ : قد أقر .

(٢) ٤١ - العنكبوت - ٢٩ .

واللازم ظاهرا الفساد .

بيان الملازمة : أنه حيثئذ يكون المراد بالألف تمام آحاده . فإذا أخرج منه خمسون . لزم كذب أحدهما .

أجاب بأن الصدق والكذب إنما يعتبر بالنسبة إلى الإسناد ، والإسناد بعد الإخراج . فلم يلزم كذب .

ص - القاضي : إذا بطل أن يكون عشرة^(١) ، وبطل أن يكون سبعة^(٢) - تعين أن يكون الجميع لسبعة .

وأجيب بما تقدم .

فيتبين^(٣) أن الاستثناء على قول القاضي ليس بتخصيص^(٤) .

وعلى الأكثر تخصيص .

وعلى المختار محتمل .

ش - قال القاضي : إذا بطل أن يكون المراد بعشرة : عشرة بكمالها بدليل المذهب الأول ، وبطل أن يكون المراد بعشرة : سبعة - تعين أن يكون الجميع لسبعة .

أجاب بأننا لانسلم إبطال المذهب المختار لما تقدم من الدلائل الدالة على ثبوته .

(١) «عشرة» ساقطة من ١ .

(٢) ١ : غير سبعة .

(٣) أثبت من ب ، ط ، ع ، وفي غيرها : فتبين .

(٤) ع : ليس بتخصيصي ، وهو تصحيف .

فتبين بما ذكرنا أن الاستثناء على قول القاضي ليس بتخصيص ؛ إذ لا إخراج ولا قصر .

وعلى مذهب الأكثر تخصيص ؛ لأنه إخراج بعض ما تناوله اللفظ ، وقصر اللفظ على بعض مسماه .

وعلى المذهب المختار يحتمل أن يكون تخصيصا نظرا إلى أنه بعد الاسناد ، وقد^(١) قصر لفظ المستثنى منه على بعض مسماه .

ويحتمل أن لا يكون تخصيصا نظرا إلى أنه أريد بالمستثنى منه تمام مسماه .

ص - (مسألة) شرط الاستثناء . الاتصال لفظا ، أو ما في حكمه ، كقطعه لتنفس^(٢) ، أو سعال ، ونحوه .

وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - يصح ، وإن طال شهرا .
وقيل : يجوز بالنية كغيره .

وحمل عليه مذهب ابن عباس لقربه .

وقيل : يصح في القرآن خاصة .

لنا : لو صح - لم يقل عليه السلام : «فليكفر عن يمينه»
معينا : لأن الاستثناء أسهل .

وكذلك جميع الإقرارات^(٣) ، والطلاق والعتق .

(١) ب ، ج : قد بدون «و» . ١ : «فلا» بدل «وقد» .

(٢) الاصل : ليتنفس .

(٣) البابرتى : جميع الاقرار .

وأیضا فإنه یؤدی إلى أن لا یعلم صدق ولا كذب .

ش - ذهب المحققون إلى أن شرط صحة الاستثناء اتصاله بالمستثنى منه لفظا ، أو ما فی حکم الاتصال لفظاً كقطعه من المستثنى منه لتنفس أو سعالٍ ، ونحوه مما یكون مانعا من الاتصال اللفظي .

ونقل عن ابن عباس أنه یصح انفصال المستثنى من المستثنى منه ، وإن طال الفصل بينهما شهرا^(١) .

وقیل : یجوز انفصال الاستثناء عن المستثنى منه بالنية ، أى مع إضمار الاستثناء متصلا بالمستثنى منه ، كغير الاستثناء ، وهو التخصیص بالأدلة المنفصلة .

(١) قال الزركشى فی المعتبر (١/٥٣) عن ابن عباس یصح الاستثناء وإن طال شهرا . وهذه إحدى الروایات عنه . وورد مرفوعا عنه أربعون يوما - ورواه الحافظ أبو موسى المدینى فی كتاب التبیین لاستثناء اليمين من حدیث یحيى بن سعید فرسی كان بفارس - عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس أن النبى صلى الله علیه وسلم - حلف على یمین فمضى له أربعون ليلة فأنزل الله تعالى : ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن یشاء الله . فاستثنى رسول الله - صلى الله علیه وسلم - بعد أربعين ليلة .

قال أبو موسى : هذا لا یثبت عن ابن عباس لأن یحیی بن سعید غیر محتج به . (وروى عن ابن عباس) إلى سنة ، رواه الطبرانی فی الأوسط . وسعید بن منصور ، والحافظ أبو موسى المدینى ، ثم قال : هذا حدیث غیر متصل ولا ثابت . وقال أبو موسى : إن صح هذا عن ابن عباس ، لاحتمل رجوعه عنه ، أو علم أن ذلك خاصا برسول الله - صلى الله علیه وسلم .

قال الزركشى : إطلاق النقل عن ابن عباس فی هذه المسألة ليس بجيد لأمرین : أحدهما انه لم ینقل ذلك فی الاستثناء ، إنما قاله فی تعليق المشیة ، قال ابن جریر : ولو صح عنه ، فهو محمول على أن السنة أن یقول الحالف إن شاء الله ، ولو بعد سنة لیكون أتيا بسنة الاستثناء حتى ولو كان بعد الحنث ، لا أن یكون دافعا لحنث اليمين ومسقطا للكفارة ..

وثانیهما أنه جعل ذلك من الخصائص النبویة . انتهى ملخصا .

وحمل ما نقل عن ابن عباس على هذا ، لقربه من الصواب .

وقيل : يصح انفصال الاستثناء عن المستثنى منه في القرآن فقط ، بناء على أن القرآن كلام الله ، وهو أزي . والانفصال حال الخطاب ، لا يخل بالكلام الأزي .

وهذا ليس بمستقيم ؛ إذا الكلام ليس في الكلام الأزي القائم بذاته تعالى ، بل في العبارات التي وصلت إلينا .

واختار المصنف مذهب المحققين ، واحتج عليه بثلاثة وجوه :

الأول - أنه روي عن النبي - عليه السلام - أنه قال : من حلف على شيء فرأى غيره خيرا منه فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خير^(١) .

ووجه التمسك به أنه عليه السلام عين الكفارة في تخلص الخالف^(٢) إذا رأى غيره خيرا منه .

فلو كان الاستثناء المنفصل جائزا - لما عين الكفارة لأجل التخلص ، بل أرشد إلى الاستثناء ؛ لأن إرشاد طريق الأسهل أولى .

الثاني - أنه لو جاز الاستثناء المنفصل - لما ثبت الإقرارات والطلاق والعتق ؛ لعدم الجزم بثبوت شيء منها ؛ لجواز الاستثناء

(١) رواه مسلم في ٢٧ - الإيمان . ٣ - باب ندب من حلف يميناً الخ ، حديث رقم

(١٣) ١٢٧٢/٣ عن أبي هريرة : ولفظه : من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه .

(٢) ١ : مخلص المخالف .

المنفصل .

الثالث - لو صح الاستثناء المنفصل - لم يعلم صدق خبر ولا كذبه أصلاً ؛ لإمكان الاستثناء بعد حين .

والتالى ظاهر الفساد .

ص - قالوا : قال عليه السلام : «والله^(١) لأغزون قريشاً» ثم سكت وقال بعده : إن شاء الله .

قلنا : يحمل على (٢) السكوت العارض لما تقدم .

قالوا : سألته اليهود عن لبث أهل الكهف . فقال - عليه السلام - غدا أجيبكم . فتأخر الوحي بضعة عشر يوماً . ثم نزل : (وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ) . فقال - عليه الصلاة والسلام - : «إن شاء الله» .

قلنا : يحمل^(٢) على (أفعل إن شاء الله .

وقول ابن عباس - رضى الله عنهما - متأول بما تقدم ، أو بمعنى المأمور به .

ش - القائلون بجواز الاستثناء المنفصل ، احتجوا بثلاثة وجوه :

(١) «والله» في أ ، ط ، ع فقط .

(٢) العبارة ما بين القوسين ساقطة من أ . وفي الأصل ب ، ج : «ولا تقولن لشيء إني فاعل» .

الأول - أنه قال عليه السلام : «والله لأغزون قريشاً» ثم سكت ، وقال بعد زمان : «إن شاء الله^(١)» .

أجاب بأن السكوت يحتمل أن يكون لعارض لا يخل بالاتصال ، كما ذكر .

ويحتمل أن يكون لغيره فيحمل على الأول جمعا بين الدليلين .

الثاني - أن اليهود سألوه عن لبث أهل الكهف . فقال عليه السلام : «غدا أجيبكم» . ولم يقل : إن شاء الله ، . فانقطع عنه الوحي بضعة عشر يوما ، ثم نزل قوله تعالى : (وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكْ غداً إِلَّا أَن يَشَاءَ اللهُ^(٢)) . فقال عليه السلام : «إن شاء الله» إلحاقا بخبره الأول ، وهو قوله : «غدا أجيبكم»^(٣) .

أجاب (بأنه يحتمل أن يكون إلحاقا بخبره الأول . ويحتمل أن يكون متعلقا بمحذوف ، أى أفعل إن شاء الله .

(١) أخرجه أبو داود في الايمان والنذور ، باب الاستثناء في اليمين بعد السكوت ، رقم (٢٢٨٥) ٢٢١/٣ عن قتبيه ثنا شريك عن سماك عن عكرمة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : والله لأغزون قريشاً ، والله لأغزون قريشاً ، والله لأغزون قريشاً ، ثم قال : إن شاء الله . قال أبو داود : قد أسنده غير واحد عن شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس .

(٢) ٢٢ - الكهف - ١٨ .

(٣) قال ابن كثير في التحفة (١/١٦) : هذا مشهور في كتب السير والمغازي . ممن ذكر ذلك الإمام الحافظ محمد بن اسحاق في كتاب السيرة ، والحافظ أبو بكر البيهقي في دلائل النبوة عن ابن عباس . وذلك أن أهل مكة بعثوا رهطاً منهم (النضر بن الحارث وعقبة بن أبى معيط) إلى اليهود يسألونهم عن أشياء يمتحنون بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالوا لهم : سلوه عن ثلاث ، فإن عرفها فهو نبي . سلوه عن فتية ذهبوا في الأرض ، فلا يدري ما صنعوا -

فيحمل على الثاني جمعا بين الدليلين .

الثالث^(١) - أنه لو لم يصح الاستثناء المنفصل - لما قال ابن عباس بصحته ؛ لأنه من فصحاء العرب ، وترجمان القرآن .

أجاب^(٢) بأن قول ابن عباس إما متأول لما تقدم ، وهو جواز الانفصال بالنية ،

أو بمعنى المأمور به ، يعنى أنه يجوز الانفصال فى الاستثناء المأمور به ، وهو الاستثناء بمشية الله تعالى .

ص - (مسألة) الاستثناء المستغرق باطل باتفاق .

والأكثر على جواز المساوى والأكثر .

وقالت الحنابلة والقاضى بمنعهما .

وقال بعضهم والقاضى (أيضا^(٣)) بمنعه فى الأكثر خاصة .

= وسلوه عن رجل بلغ مشارق الأرض ومغاربها . وسلوه عن الروح . فلما رجعوا ، سألو رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك . فقال غدا أجيبكم وتأخر الوحي بضعة عشر يوما (خمسة عشر يوما) والقصة مشهورة طويلة . وفى صحيح البخارى أن اليهود سألوه عن الروح فنزلت الآية . رواه البخارى فى الاعتصام (باب ٣ ، ٨) ٢٦٥/١٣ ، ٢٩٠ وفى العلم ، (باب ٤٧) ٢٢٣/١ وفى التفسير (تفسير سورة ١٧) ٤٠١/٨ ، وفى التوحيد (باب ٢٨) ٤٤٠/١٣ (وباب ٢٩) ٤٤٢/١٣ . وانظر أيضا سيرة ابن هشام ٣٢١/١ ، ٣٢٢ ، والخصائص الكبرى ١٤٣/١ .

(١) فى الأصل : الثانى .

(٢) العبارة ما بين القوسين ساقطة من ١ .

(٣) زيادة مما سوى الأصل .

وقيل : إن كان العدد صريحا .

لنا : (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ
الْغَاوِينَ) .

والغاوون أكثر ، بدليل : «وما أَكْثَرُ النَّاسِ» .

فالمساوي^(١) أولى .

وأیضا : «كلکم جائع إلا من أطعمته» .

وأیضا : فإن فقهاء الأمصار على أنه لو قال : (علي^(٢)) عشرة
إلا تسعة - لم يلزمه إلا درهم .

ولولا ظهوره - لما اتفقوا (عليه^(٣)) عادة .

ش - الاستثناء إما أن يكون مستغرقا (للمستثنى منه^(٤)) أو أكثر
من الباقي أو مساويا له ، أو أقل .

والأول باطل بالاتفاق .

مثل أن يقول : على عشرة إلا عشرة .

والرابع (جائز بالاتفاق^(٥)) مثل أن يقول : على (عشرة إلا
أربعة^(٦))

(١) فيما سوى ط ، ع : والمساوى .

(٢، ٣) زيادة من ط ، ع .

(٤) ساقط من أ .

(٥، ٦) مطموس في الأصل .

والثاني والثالث مختلف فيه .

فذهب الأكثر إلى جوازهما . مثل قول القائل : على عشرة إلا ستة أو خمسة .

وذهبت الحنابلة والقاضي أولا^(١) إلى منعها .

وقال بعض الأصوليين والقاضي آخرأ بمنع الجواز في الأكثر خاصة دون المساوي .

وقيل : إن كان العدد صريحا - لم يجز استثناء الأكثر خاصة .
مثل قول القائل : على عشرة إلا تسعة .

وإن لم يكن العدد صريحا - جاز استثناء الأكثر أيضا ،

مثل خذ هذه الدراهم إلا ما في الكيس (الفلاني^(٢)) وكان ما في الكيس أكثر من الباقي .

واختار المصنف المذهب الأول ، واحتج عليه بثلاثة وجوه :

الأول - أنه لو لم يجز استثناء الأكثر - لما وقع في القرآن .

والثاني باطل ؛ لقوله تعالى : (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ

(١) ١ : إلا بدل «أولا» .

(٢) زيادة من ١ ، ب ، ج .

سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ^(١) .

فإنه قد استثنى الغاؤون من العباد ، والغاؤون أكثر من الباقي ؛ لقوله تعالى : (وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ^(٢)) .

وإذا جاز استثناء الأكثر - فالمساوى أولى ؛ لأن الأكثر يشتمل على المساوى والزيادة .

(وهذا ليس بحجة على منع جواز استثناء^(٣) الأكثر في العدد الصريح .

^(٤) قيل (ليس بحجة مطلقا ؛ لأنه إنما يكون حجة أن لو كان الاستثناء من الجنس ، وليس كذلك ؛ لأن الغاوين ليسوا داخلين تحت العباد ؛ لأن العباد هم المؤمنون المخلصون .

أجيب بأننا لانسلم أن الغاوين ليسوا من جنس العباد ؛ لأن العباد غير مختصين بالمخلصين بدليل اتصاف العباد بالمخلصين .
فإن قيل : اتصاف العباد بالمخلصين للمدح لا للتخصيص .

(١) ٤٢ - الحجر - ١٥ .

(٢) ١٠٣ - يوسف - ١٢ .

(٣) الأصل : الاستثناء .

(٤) العبارة ما بين القوسين ساقطة من أ .

أجيب بأن الأصل في الوصف^(١) ، التخصيص . فلو حمل الوصف^(٢) على المدح - يلزم خلاف الأصل من وجهين : أحدهما - الاستثناء المنقطع ، والثاني الوصف^(٣) للمدح . الثاني - أنه لو لم يحز استثناء الأكثر - لما وقع^(٤) .

والتالي باطل ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم^(٥) عن الله عز وجل «كلكم جائع إلا من أطعمته^(٦)» مع كون من أطعمه أكثر . وهذا أيضا ليس بحجة على القائل بعدم جواز استثناء الأكثر في العدد الصريح .

(١، ٢، ٣) كذا في الأصل وفي غيره التوضيف .

(٤) ١ زيادة : في كلام العرب .

(٥) ١ : لأن العرب يقولون بدل «لقوله صلى الله عليه وسلم» . قال العضد (١٣٩/٢) : ولنا أيضا لو قال : كلكم جائع إلا من أطعمته وأطعم الأكثر صح قطعاً . فالمحقق العضد لم يجعله من قول النبي صلى الله عليه وسلم . وتعقب عليه التفتازاني حيث قال : (قوله : كلكم جائع إلا من أطعمته) من كلام النبي صلى الله عليه وسلم حكاية عن رب العزة فيقوم حجة . ولم يتنبه الشارح بل جمهور الشارحين لذلك ، حتى زعم بعضهم أن هذا دعوى الضرورة في محل النزاع .

وقال الزركشي في المعتبر ص (١/٥٦) : وظن القاضي عضد الدين شارح المختصر أن هذا مثال لاحديث . ثم قال : ولو لم يكن حديثا لكان للخصم منعه . عن أبي ذر - رضى الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما يروى عن ربه عز وجل ، قال : يا عبادى إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما . فلا تظالموا يا عبادى كلكم ضال الا من هديته فاستهدوني أهدكم . يا عبادى كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم الحديث بطوله . رواه مسلم في ٤٥ - البر ، ١٥ - باب تحريم الظلم ، حديث رقم (٥٥) ،

١٩٩٤/٤ .

الثالث - اتفق فقهاء الأمصار على أنه لو قال قائل : على عشرة
إلا تسعة - لم يلزمه إلا درهم واحد .

ولو لا ظهور جواز استثناء الأكثر - لما اتفقوا عليه ؛ لأن عادتهم
أن لا يتفقوا على غير الظاهر .

ص - الأقل : مقتضى الدليل منعه إلى آخره .

وأجيب بالمنع ؛ لأن الإسناد بعد الإخراج .

ولو سلم فالدليل متبع .

قالوا : على^(١) عشرة إلا تسعة ونصف وثلاث درهم ، مستقبح
دكيك^(٢) .

وأجيب بأن استقباحه لا يمنع صحته . عشرة إلا دانقا ،
ودانقا إلى عشرين .

ش - القائلون بجواز استثناء الأقل دون المساوي والاكثر ،
احتجوا بوجهين :

الأول - مقتضى الدليل ، منع الاستثناء مطلقا ، لأنه إنكار^(٣)

(١) «على» ساقط من ١ .

(٢) ط ، ع : دكيك مستقبح .

(٣) ١ : إن كان بدل «إنكار» .

لما أقرَّ به .

خالفنا الدليل في الأقل لسبب لم يوجد في الأكثر والمساوي ،
وهو كون الأقل في معرض النسيان وعدم الالتفات إليه . بخلاف
المساوي والأكثر . فيبقى الدليل على أصله في المساوي والأكثر .

والجواب أنا لانسلم أنه إنكار بعد الإقرار ؛ (لأن الإقرار^(١))
إنما يتقرر بعد الإسناد والإخراج قبل الإسناد .

(^٢) ولو سلم أنه إنكار بعد الإقرار ، فينبغي أن يتبع الدليل في
الكل - حتى لا يجوز الاستثناء أصلا ، سواء كان المستثنى أقل ، أو
مساويا ، أو أكثر^(٢) .

الثاني - أنه لو جاز استثناء الأكثر - لم يستفح على عشرة إلا
تسعة ونصفا وثلاث درهم .
والتالي باطل .

أجاب بأن استقباحه لا يمنع صحته . كقوله : له على عشرة إلا
دانقا ، ودانقا ودانقا إلى عشرين دانقا ؛ فإنه يكون في غاية
الاستقباح ، مع أنه صحيح باتفاق .

(١، ٢) العبارة ما بين القوسين ساقطة من ١ .

(١)

ص - (مسألة) الاستثناء بعد جمل بالواو ، قالت الشافعية :
للجميع^(٢) .

والحنفية : للأخيرة^(٣) .

والقاضي والغزالي^(٤) : بالوقف .

والشريف : بالاشتراك .

أبو الحسين : إن تبين الإضراب عن الأولى فللأخيرة مثل أن
يختلفا نوعا أو اسما ، وليس الثاني ضميره .

أو حكما غير مشتركين في غرض .

وإلا فللجميع .

والمختار : إن ظهر الانقطاع فللأخيرة ،^(٥) والاتصال للجميع
وإلا فالوقف .

ش - اختلفوا في أن الاستثناء الواقع بعد جمل متعاطفة

(١) أ : وقال .

(٢) أ : للجمع .

(٣) فيما سوى ط ، ع : إلى الاخيرة .

(٤) فيما سوى ط ، ع : والغزالي والقاضي .

(٥) ب : أو بدل «و» .

بالواو ، هل يعود إلى الجميع أو إلى الأخيرة منها^(١) .

فقلت الشافعية^(٢) : يعود إلى الجميع .

(وقالت الحنفية : يعود إلى الأخيرة) .

(١) اعلم أنه لاختلاف في عود الاستثناء إلى الجملة الأخيرة فإنه يرجع إليها اتفاقا . ولا في عوده إلى الأولى قطعا إذا قام الدليل على عوده إلى الأولى فقط كما في قوله عليه السلام :

«ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة إلا صدقة الفطر» فإن الاستثناء عائد إلى الأولى فقط .

ولا في عوده إلى الأخيرة إذا قام الدليل على عوده إلى الأخيرة فقط . كما في قوله تعالى (فإن كان من قوم عدولكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا) فهو راجع إلى أقرب المذكور وهو الدية قطعا .

ولا فيما إذا قام الدليل على عوده إلى الجميع . كما في قوله تعالى : (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض . ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ، إلا الذين تابوا) فإن الاستثناء راجع إلى الجميع . وإنما الخلاف فيما إذا أمكن عود الاستثناء إلى الجميع ، كما في قوله تعالى :

«والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ، وأولئك هم الفاسقون ، إلا الذين تابوا» .

فالاستثناء عائد إلى الفاسقين قطعا ، غير عائد إلى الجلد قطعا ، وفي عوده إلى الشهادة خلاف .

انظر : إحكام الأمدي ٢/٢٧٨ ، والمستصفي ٢/١٧٤ ، وجمع الجوامع ١٧/٢ (مع حاشية البناني) والإبهاج ٢/٩٥ .

(٢) انظر لمذهب الشافعية والحنفية : المستصفي ٢/١٧٧ ، والمنخول ص ١٦١ ، والإحكام للأمدي ٢/٣٠٠ ، والمعتمد ١/٢٦٤ ، والإبهاج ونهاية السؤل ٢/٩٥ ، والتبصرة ص ١٧٢ ، وتيسير التحرير ١/٣٠٢ ، وفواتح الرحموت ١/٣٣٢ وما بعدها .

وقال الغزالي والقاضي بالوقف^(١) .

وقال الشريف^(٢) من الشيعة بالاشتراك ، أي يكون الاستثناء مشتركا بين كونه عائدا إلى الجميع وبين كونه عائدا إلى الأخيرة^(٣) .

وقال أبو الحسين^(٤) : إن تبين الإضراب عن الجملة الأولى - فللأخيرة ، وإلا فللجميع .

والإضراب إنما يتحقق باختلاف الجملتين :

بالنوع ، بأن يكون أحدهما طلبا والأخرى خبرا .

مثل أن يقال : جاء القوم وأكرم بنى تميم إلا الطوال .

أو باختلافهما اسما ، ولا يكون الاسم في الجملة الثانية ضميراً للاسم في الجملة الأولى .

(١) انظر المستصفى ١٧٧/٢ ، والمنخول ١٦١ ، والاحكام للآمدى ٣٠٠/٢ ، والإبهاج ٩٥/٢ ، وفيه : ذهب القاضي والغزالي والمرضى من الشيعة إلى الوقف ، إلا أن توقف القاضي والإمام بعدم العلم بمدلوله لغة وتوقف المرضى لكونه عنده مشتركا .

(٢) هو علي بن احمد بن الحسين نقيب الطالبين . كان إماما مبرزاً في علم التفسير والكلام والأدب ، وله تصانيف على مذهب الشيعة ومقالة في اصول الدين وأصول الفقه ، وصنف كتاب نهج البلاغة جمعه من كلام علي رضي الله عنه . ويقال : ليس هو من كلام علي وإنما هو من وضعه . وقيل : بل الجامع له أخوه الرضى . وله الدرر والغرر يشتمل على فنون من العلم ، أملاه . توفي سنة ٣٥٥هـ . انظر : المعتبر ١/١٢٠ معجم المؤلفين ٨١/٧ ، وطبقات المعتزلة ٣٨٣ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٦٤/١ ،

(٣) انظر : المعتمد ٢٦٤/١ ، والمنخول ص ١٦٠ .

(٤) انظر : المعتمد ٢٦٥/١ .

مثل أكرم بني تميم ، وأهين بني خالد إلا الطوال .

مثال ما يكون الاسم الثاني ضمير الأول : أكرم بني تميم
واستأجرهم إلا الضعفاء .

أو باختلافهما حكما . ولا يكون الجملتان مشتركتين في
غرض .

نحو : أكرم بني تميم واستأجر بني تميم إلا الضعفاء .

مثال ما يكون الجملتان مشتركتين في غرض : أكرم الضيف
وتصدق على الفقراء^(١) إلا الفاسق . فإنهما مشتركان في غرض وهو
الحمد .

والمختار عن المصنف أنه إن ظهر بقريئة أن الجملة الأخيرة
منقطعه عما قبلها - فللأخيرة .

وإن ظهر أنها متصلة بما قبلها - فللجميع .

وإن لم يظهر شيء منها - فالوقف .

ص - الشافعية : العطف يُصَيِّرُ المتعدد كالمفرد .

وأجيب بأن ذلك في المفردات .

قالوا : لو قال والله لا أكلت ولا شربت ولا ضربت إن شاء
الله ، عاد إلى الجميع .

(١) ١ : الفقير .

وأجيب بأنه شرط . فإن ألحق به - فقياس .
وإن سلم فالفرق أن^(١) الشرط مقدر تقديمه .
وإن سلم فلقرينة الاتصال ، وهى اليمين على الجميع .
قالوا : لو كرر - لكان مستهجنا .
قلنا عند قرينة الاتصال .
وإن^(٢) سلم فللطول مع إمكان إلا كذا فى الجميع^(٣) .
قالوا : صالح . فالبعض تحكم^(٤) ، كالعام .
قلنا : صلاحيته لا توجب ظهوره فيه ، كالجمع المنكر .
قالوا : لو قال : على خمسة وخمسة إلا ستة - كان للجميع .
قلنا مفردات .
وأیضا للاستقامة .

ش - احتجت الشافعية بخمسة وجوه :

الأول - أن العطف يصير الأمور المتعددة كالأمر الواحد . وعود
الاستثناء إلى الجملة الأخيرة يوجب عدم الاتحاد بين الجمل المعطوف

-
- (١) ١ : وإن .
(٢) ط : ولو بدل «وإن» .
(٣) ط : من الجميع .
(٤) ١ : يحكم وهو خطأ .

بعضها على بعض .

أجاب بأن العطف في المفردات يوجب الاتحاد . وأما العطف في الجمل فلا يوجب ذلك . وهذا هو المتنازع فيه .

الثاني - لو قال : والله لا أكلت ولا شربت ولا ضربت . ثم قال بعد الجميع : إن شاء الله ، يعود إلى الجميع بالاتفاق . فكذا في غيره من الصور .

أجاب بأن قوله : إن شاء الله شرط لا استثناء . ولا يلزم من عود الشرط إلى الجميع عود الاستثناء إليه .

وإن ألحق الاستثناء بالشرط لجامع بينهما - كان قياساً في اللغة - وهو غير صحيح .

وإن سلم جواز القياس في اللغة - فالفرق بينهما ثابت ؛ فإن الشرط ، وإن كان متأخراً لفظاً ، فهو مقدم تقديراً . بخلاف الاستثناء . فحينئذ يجوز عود الشرط إلى الجميع لتقدمه ولا يجوز عود الاستثناء إلى الجميع لتأخره .

ولئن سلم عدم الفرق بينهما فلا ينتهض نقضاً ؛ لأنه^(١) ههنا إنما عاد إلى الجميع بقريئة دالة على اتصال الأخيرة بما قبلها . وتلك القريئة هي اليمين .

الثالث - أن الجمل المتعاطفة بالواو ، قد^(٢) يحتاج كل واحد

(١) ١ : لأن .

(٢) الأصل : وقد .

منها إلى الاستثناء .

فلو لم يكن الاستثناء عائدا إلى الجميع - لما كان تكرر الاستثناء مستهجنا .

والتالي باطل ؛ لأنه لو كرر الاستثناء - لكان مستهجنا ؛ لأنه لو قيل : إن سرق زيد فاضربه إلا أن يتوب ؛ أو شرب^(١) فاضربه إلا أن يتوب ، أوزنى^(٢) فاضربه إلا أن يتوب - لكان مستهجنا عند أهل اللغة .

أجاب بأن تكرر الاستثناء إنما يكون مستهجنا عند وجود قرينة دالة على اتصال الجمل بعضها ببعض .

أما عند عدم قرينة اتصالها - فلا نسلم أن التكرر مستهجن . ولو سلم أن تكرر الاستثناء مستهجن مطلقا ، سواء وجد قرينة الاتصال أو لم يوجد ، لكن الاستهجان إنما يكون لطول الكلام مع إمكان رعاية الاختصار ، بأن نقول بعد الجمل إلا كذا في الجميع .

الرابع - الاستثناء الواقع عقيب الجمل المتعاطفة بالواو يصلح عوده إلى الكل ، كما يصلح عوده إلى البعض . والعود إلى البعض تحكم ؛ لأن العود إلى البعض دون بعض ، ترجيح بلا مرجح ، كالعام .

(١) : أو شرب زيد الخ .

(٢) : أو زنى زيد الخ .

أجاب بأن صلاحية الاستثناء للعود إلى الجميع ، لا توجب ظهور الاستثناء في العود إلى الكل ، كالجمع المنكر ، فإنه يصلح أن يكون لكل الأفراد ، مع أنه غير ظاهر فيه .

قيل : لقائل أن يقول : ليس الاستدلال بمجرد الصلوح للكل ، بل به ويتعذر الحمل على البعض . فإنه لما صلح للكل والبعض ، وتعذر الحمل على البعض ، تعين الكل صيانة للدليل عن الإلغاء .

والفرق بينه وبين الجمع المنكر ظاهر ؛ فإنه لا تعذر ثمة .

بل الجواب : منع التحكم عند الحمل على البعض ؛ إذ العود إلى الأخيرة راجح ؛ لأنه أقرب . والمتقدم ، وإن كان راجحا بالسبق ، لكن الأقرب أرجح .

الخامس^(١) - لو قال قائل : على خمسة وخمسة إلا ستة ، يعود ، الاستثناء إلى الكل بالاتفاق . فكذا في جميع الصور ، دفعا للاشتراك والمجاز .

أجاب أولا بأن هذا غير محل النزاع ؛ لأن الكلام في الاستثناء الواقع بعد حمل متعاطفة بالواو . وههنا قد وقع الاستثناء بعد المفردات .

وثانيا - بأنه يعود الاستثناء في هذه الصورة إلى الكل للتعذر ؛

(١) ١ : السادس .

فإنه لو حمل على الأخيرة لم يستقم ؛ لأنه يستلزم^(١) الاستغراق .
بخلاف محل النزاع فإنه لم يتعذر العود إلى الأخيرة .

ص - المخصّص : أية القذف لم ترجع إلى الجلد اتفاقا .
قلنا : لدليل^(٢) ، وهو حق آدمي . ولذلك عاد إلى غيره .
قالوا : على^(٣) عشرة إلا أربعة إلا اثنين ، (للاخير^(٤)) .
قلنا : اين العطف ؟

وأیضا : مفردات .

وأیضا للتعذر فكان الأقرب أولى .

ولو تعذر - تعين الاول : مثل : (على^(٥)) عشرة إلا اثنين إلا
اثنين^(٦)) .

قالوا : الثانية حائلة ، كالكسوت .

قلنا : لو لم يكن الجميع بمثابة الجملة .

(١) أ : يلزم .

(٢) أ : الدليل .

(٣) «على» ساقط من أ والبابرتي .

(٤) العبارة ما بين القوسين ساقطة من البابرتي .

(٥) زيادة من ط ، ع .

(٦) «الاثنين» في أمره واحدة .

قالوا : حكم الأولى^(١) يقين ، والرفع مشكوك .

قلنا : لا يقين مع الجواز للجميع .

وأيضاً فالأخيرة كذلك للجواز بدليل .

قالوا : إنما يرجع لعدم استقلاله . فيتقيد بالأقل^(٢) ، وما يليه هو المتحقق .

قلنا : يجوز أن يكون وضعه للجميع ، كما لو قام دليل .

ش - احتج مخصّص الاستثناء بالجملة الأخيرة بخمسة وجوه :

الأول - أن آية القذف ، وهي قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ^(٣)) .

فإن الاستثناء فيها يعود إلى الجملة الأخيرة ، ولا يعود إلى الكل ؛ لأنه لم يرجع إلى الجلد اتفاقاً .

ويجب أن يكون في الكل كذلك وإلا يلزم الاشتراك أو المجاز .

(١) ع : الاول بدل « الأولى » .

(٢) ع : بالاول بدل « بالأقل » .

(٣) ٤ - النور - ٢٤ -

أجاب بأن عدم العود إلى الجلد لدليل ، وهو أن الجلد حق
الآدمي ، والتوبة لا أثر لها في إسقاط حق الآدمي .

والذي يدل على أن عدم العود إلى الجلد لدليل ، لا لأن
الاستثناء يختص بالجملة الأخيرة ، أنه عاد إلى غير الجملة الأولى
المتضمنة لحق الآدمي ، وهو قوله : (وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا
وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) .

الثاني - لو قال قائل : على عشرة إلا أربعة إلا اثنين يعود إلى
الأخيرة فقط . فيجب أن يعود في الكل إلى الأخيرة ، دفعا للاشتراك
أو المجاز .

أجاب بأن النزاع إنما وقع في الجمل المتعاطفة ، ولا عطف
ههنا ، ولا جملة لأنها مفردات .

وأیضا : إنما اختص الاستثناء في هذه الصورة بالأخيرة لتعذر
عوده إلى الجميع ؛ لأنه لو عاد إلى الأول أيضا يلزم وجود الاستثناء
الثاني وعدمه على السواء .

وذلك لأن الاستثناء ينقض الحكم الذي تعلق به . فحينئذ
يلزم أن يخرج الاثنين من الأربعة الواقعة بعد الاستثناء الأول ،
والاثنين من الجملة الأولى . فالمخرج من الجملة الأولى حينئذ
أربعة ، وقد أخرج بالاستثناء الأول الأربعة . فوجود الاستثناء الثاني
حينئذ لافائدة فيه .

ولما تعذر العود إلى الجميع وكان الأخير أقرب - حمل عليه ؛
لأن العود إلى الأقرب أولى .

(ولو تعذر العود إلى الأخير - تعين العود إلى الأول . مثل قول القائل ، على عشرة إلا اثنين إلا اثنين . فإنه تعذر عود الاستثناء الثانى إلى الأخير ، أعنى الاستثناء الأول للاستغراق . فتعين أن يعود إلى الأول ، أعنى العشرة^(١) .

الثالث - أن الجملة الثانية حائلة بين الجملة الأولى والاستثناء . فتكون الجملة الثانية مانعة لعود الاستثناء إلى الجملة الأولى ، كالسكوت .

أجاب بأن هذا إنما يصح أن لو لم يكن الجميع بمنزلة جملة واحدة .

الرابع - حكم الجملة الأولى متيقن ، وما أوجب الاستثناء من الرفع بالنسبة إلى الجملة الأولى مشكوك ، والشك لا يعارض اليقين .

أجاب بآنا لانسلم أن حكم الجملة الأولى متيقن ؛ لأنه يحتمل رفع حكم الجميع بالاستثناء ، ولا يقين مع احتمال النقيض .

وأيضاً : إن كان هذا مانعاً من عوده إلى الجملة الأولى ، فهو مانع من العود إلى الأخيرة ، لجواز عود الاستثناء إلى الجملة الأولى دون الأخيرة بدليل . فحينئذ يكون رفع حكم الأخيرة بالاستثناء مشكوكاً ، وثبوت حكمها متيقناً ، والمتيقن لا يرفع بالمشكوك .

قل على الجواب الأول : مراد المستدل أن الجملة الأولى التي هي مقتضية لحكمها ثابتة بيقين ، والاستثناء لا يرفعه بيقين . فثبت

(١) ما بين القوسين ساقط من ١ .

الحكم لتحقيق مقتضي وانتفاء المانع .

وعلى الجواب الثاني أن المانع بالنسبة إلى الأخيرة محقق ؛ إذ الاستثناء لا بدله من جملة يعود إليها ، والأخيرة متعينة لقربها إليه .

الخامس - أن الاستثناء غير مستقل . فالضرورة داعية إلى أمر يرجع إليه . فإما أن يرجع إلى الجميع ، وهو باطل ؛ إذ لا ضرورة ؛ لأن الضرورة تندفع بعوده إلى إحدى الجملتين فيتقيد بالأقل الذي هو العود إلى أحدهما . وما يليه ، أي الجملة الأخيرة ، هو متعين للعود إليه ؛ لأنه أقرب إليه ، والأقرب أرجح .

أجاب بأنه يجوز أن يضع الواضع في صورة تعدد الجمل ، الاستثناء الواقع بعدها للعود إلى الجميع ، وحينئذ لا يجوز العود إلى الأخيرة فقط . كما إذا قام دليل على عوده إلى الجميع ، فإنه حينئذ لا يعود إلى الأخيرة فقط بالاتفاق .

ولقائل أن يقول : وضع الاستثناء للجميع محتمل ، وثبوت حكم الجملة الأولى ظاهر ، والحتمل لا يرفع الظاهر .

ص - القائل بالاشتراك : حسن الاستفهام .

قلنا : للجهل بحقيقته أو لرفع الاحتمال .

قالوا : صح الإطلاق ، والأصل : الحقيقة .

قلنا : والأصل : عدم الاشتراك .

ش - القائل بكون الاستثناء الواقع بعد الجمل المتعاطفة بالواو مشتركا بين عوده إلى الأخيرة وإلى الجميع ، احتج بوجهين :

الأول - أنه يحسن الاستفهام من المتكلم عن إرادة العود إلى الأخيرة أو إلى الجميع . وهو دليل الاشتراك .

أجاب بأن حسن الاستفهام لا يدل على الاشتراك ؛ لجواز أن يكون الاستفهام للجهل بحقيقته ، أى لعدم العلم بمفهومه الحقيقي والمجازي فيستفهم ليعلم .

وأىضا : يجوز أن يكون الاستفهام لرفع الاحتمال . فإنه وإن كان حقيقة فى أحدهما ، لكنه يحتمل أن يكون الآخر مرادا بطريق المجاز .

الثاني - أنه يصح اطلاق الاستثناء مع إرادة العود إلى الجميع وإلى الأخيرة . والأصل فى الاطلاق ، الحقيقة ، فيكون حقيقة فيهما فيكون مشتركا .

أجاب بأن الاشتراك خلاف الأصل ، فيحمل على^(١) كونه حقيقة فى أحدهما ، مجازا فى الآخر . والمجاز وإن كان خلاف الأصل ، لكنه خير من الاشتراك .

ص - (مسألة) الاستثناء من الإثبات نفى .

وبالعكس

خلافا لأبي حنيفة - رحمه الله .

(١) «على» ساقطة من ١ .

لنا : النقل .

وأیضا : لو لم یکن - لم یکن «لا إله إلا الله» توحیداً .

ش - اتفق الجمهور على أن الاستثناء من الإثبات ، نفي .

وأما الاستثناء من النفي - فقد اختلفوا فيه :

فذهب الشافعي إلى أنه إثبات .

وذهب أبو حنيفة إلى أنه ليس بإثبات^(١) .

واختار المصنف مذهب الشافعي واحتج عليه بوجهين :

(١) قال البابرقي في شرحه للمختصر : ورقة (١/١٦٠) : في صحة هذا النقل عن أبي

حنيفة نظر ، فإن المنقول عنه أنه من الإثبات نفي ومن النفي إثبات لكنه بإشارته لا بعبارته وقال المطيعي في حاشية نهاية السؤل (٢/٤٢١) : أقول جمهور الشافعية والمالكية والحنابلة وطائفة من الحنفية ، ومنهم الإمام فخر الاسلام والإمام شمس الأئمة والقاضي الإمام أبو زيد وغيرهم من المحققين قائلون أن الاستثناء من الإثبات نفي ومن النفي إثبات وفي الهداية : قال : ما أنت إلا حر ، عتق لأن الاستثناء من النفي إثبات على وجه التأكيد .

وأكثر الحنفية على أنه لا حكم فيه لا نفياً ولا إثباتاً بل هو مسكوت وإنما هو لبيان أن حكم الصدر على ما عداه من متناولاته . فما نقله الشافعية من أن خلاف الحنفية في كونه من النفي إثباتاً فقط . وأما كونه من الإثبات نفياً فمتفق عليه ، ليس مطابقاً لما ثبت عنهم من الخلاف في الوجهين . ولذلك قال في جمع الجوامع : الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس خلافاً لأبي حنيفة . قال شارحه : فيهما ، وقيل في الأول فقط . انتهى .

وقال ابن النجار في شرح الكوكب المنير ٣/٣٢٨ : وخالف الحنفية في كون المستثنى من الإثبات نفي ومن النفي إثبات .

وانظر أيضاً : مسلم الثبوت والفواتح ١/٣٢٦ ، ٣٢٧ ، والمحصل ١/٣٠٨ ، ٥٦/٣ ، وجمع الجوامع (بناني) ٢/١٥ ، ١٦ ، والاحكام للآمدی ٢/٣٠٨ وإرشاد الفحول ١٥٠ .

الأول - النقل . فإن أثمة النقل واللغة نقلوا أن الاستثناء من
النفي إثبات .

الثاني - أنه لو لم يكن الاستثناء من النفي إثباتاً - لم يكن «لا إله
إلا الله» توحيداً .

والتالى باطل بالاتفاق .

بيان الملازمة أن النفي الداخلى على الإله نفي جميع الآلهة .
وعلى التقدير المذكور لم يثبت الاستثناء واحداً منها . فلم يشعر هذا
اللفظ حينئذ بثبوت إلهية الله تعالى .

ص - قالوا : لو كان للزم من لاعلم إلا بحياة^(١) ، ولا صلاة
إلا بطهور ، ثبوت العلم والصلاة بمجردهما^(٢) .

قلنا : ليس مخرجاً من العلم والصلاة ؛ فإن اختار تقدير
(لا صلاة^(٣)) إلا صلاة بطهور ، أطرد^(٤) . وإن اختار لا صلاة
تثبت بوجه إلا بذلك ، فلا يلزم من الشرط المشروط .

وإنما الإشكال فى المنفى الأعم فى مثله ، وفى مثل ما زيد إلا
قائم ؛ إذ لا يستقيم نفي جميع الصفات المعبرة .

وأجيب بأمرين :

الأول^(٥) - أن الفرص المبالغة بذلك .

الثاني^(٦) - أنه أكدها .

-
- | | | | |
|-----|------------------|-----|----------------------------|
| (١) | أ : حياة . | (٤) | ط : طرد بدل «اطرد» . |
| (٢) | أ : لمجردهما . | (٥) | فيما سوى ط ، ع : إحداهما . |
| (٣) | زيادة من ب ، ع . | (٦) | فيما سوى ط ، ع : والآخر . |

والقول بأنه منقطع بعيد ؛ لأنه مفرغ ، وكل مفرغ متصل ؛
لأنه من تمامه .

ش - احتجت الحنفية بانه لو كان الاستثناء من النفي إثباتا -
لزم من قولنا : لاعلم إلا بحياة ، ولا صلاة إلا بطهور ، ثبوت
العلم والصلاة بمجردهما ، أي بمجرد الحياة والطهور ؛ لأنه استثناء
من النفي .

والتالي باطل ؛ فإن العلم لا يتحقق بالحياة ؛ لأن الحياة
حاصلة^(١) للحيوانات يدون العلم .

وكذا الصلاة لا تتحقق بالطهور وحده ، لجواز انتفاء شرط آخر .

أجاب بأن هذا الاستثناء إن أجرى على ظاهره من غير تقدير
شئ - لا يكون استثناء من الجنس ، لان المستثنى مخرج من المستثنى
منه في الاستثناء من الجنس . والحياة والطهور ليسا بمخرجين من
العلم والصلاة . فحينئذ لا يكون محل النزاع ، لأن النزاع وقع في
الاستثناء من الجنس .

وإن لم يجر على ظاهره بل قدر أمر آخر ، وحينئذ إما أن يقدر
على أنه لاعلم إلا علم بحياة ؛ ولا صلاة إلا صلاة بطهور .

أو يقدر على أنه لاعلم يثبت بوجه إلا بحياة ، ولا صلاة تصح
إلا بطهور .

فإن اختار التقدير الأول - لم يتوجه النقض ؛ لأنه حينئذ يطرد

(١) الأصل : خالصة ، وهو خطأ .

القول بأن الاستثناء من النفي إثبات .

وإن اختار التقدير الثاني - يكون معناه أن العلم مشروط بالحياة ، والصلاة مشروطة بالطهارة . ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط .

وفيه نظر ؛ فإنه على التقدير الأول لا يلزم الا طراد لعدم ثبوت الصلاة عند وجود الطهارة ، وعدم ثبوت العلم عند وجود الحياة ؛ لجواز انتفاء شرط آخر .

وعلى التقدير الثاني يكون الجواب مقرراً لما استدل به الخصم ؛ فإن الدليل الذي استدل به الخصم لم يقتض إلا عدم ثبوت المستثنى في هذه الصورة^(١) .

ثم قال المصنف بعد الجواب عن إشكال الحنفية : إنما الاشكال في المنفي الأعم في مثل لاصلاة إلا بطهور ، وفي مثل ما زيد إلا قائم ؛ لأنه إذا كان المراد المنفي الأعم ، أعني الذى ينفي جميع الصفات المعبرة - يكون التقدير في المثال الأول : لاصفة للصلاة من الصفات المعبرة في وجودها من استقبال القبلة وستر العورة وغيرها ، إلا صفة الطهارة .

وفي الثاني : لاصفة لزيد من الصفات المعبرة في كونه زيدا إلا القيام .

(١) في حاشية الأصل : لكن على هذا التقدير صار هذا اللفظ وهو : لاصلاة الا بطهور ، بمعنى الشرط والمشروط على هذا الوجه الذى قرر ، واستدلال الخصم به إنما هو على تقدير الاستثناء وبقائه على معناه .

وحينئذ يتوجه الإشكال ؛ لأنه حينئذ يكون معنى الأول نفي جميع الصفات المعتبرة للصلاة وإثبات الطهورية من بينها .

ومعنى الثاني نفي جميع الصفات المعتبرة في زيدية زيد ، وإثبات القيام من بينها . ولا يستقيم نفي جميع الصفات المعتبرة .
أجاب بأمرين .

أحدهما - أن المراد بتعميم النفي ههنا : المبالغة في تحقق تلك الصفة للموصوف . فكأن قائلًا قال : لا يعتبر صفة الطهورية للصلاة ففيل : لاصلاة إلا بطهور . أى الصفة المعتبرة للصلاة هي الطهورية فيكون الغرض من نفي جميع الصفات : المبالغة في إثبات تلك الصفة ، لا نفي الكل على الحقيقة .

والثاني - أن المراد أن هذا الوصف أكد الأوصاف .

فإن قيل : الإشكال الذي أورده المصنف إنما يتأق على تقدير كون الاستثناء متصلًا ، وهو ممنوع ، فإنه يجوز أن يكون منقطعًا .

أجيب بأن هذا الاستثناء مفرغ ، والاستثناء المفرغ متصل ؛ لأن الاستثناء المفرغ من تمام الكلام المتقدم . ولا شيء من المنقطع من تمام الكلام المتقدم ؛ إذ لا تعلق للمنقطع بالكلام المتقدم .

ص - التخصيص بالشرط .

الغزالي : الشرط : مالا يوجد المشروط دونه ، ولا يلزم أن^(١) يوجد عنده .

(١) الأصل ، جـ : أنه بدل «أن» .

وأورد أنه دور .

وعلى طرده : جزء السبب .

وقيل : ما يتوقف^(١) تأثير المؤثر عليه .

وأورد على عكسه ، الحياة في العلم القديم .

والأولى : ما يستلزم نفيه نفي أمر على غير جهة السببية .

ش - لما فرغ من التخصيص بالاستثناء - شرع في التخصيص بالشرط .

قال الغزالي^(٢) : الشرط : مالا يوجد المشروط دونه ؛ ولا يلزم أن يوجد المشروط عنده ، أي عند وجود الشرط .

وأورد على هذا التعريف أنه دور ؛ إذ يتوقف معرفة المشروط على معرفة الشرط ، وقد أخذ المشروط في تعريف الشرط . فيكون دورا .

وأیضا : هذا التعريف غير مطرد ؛ لأن جزء السبب لا يوجد المسبب دونه ، ولا يلزم أن يوجد المسبب عنده مع أن جزء السبب ليس بشرط .

وقيل في تعريف الشرط هو : ما يتوقف تأثير المؤثر عليه .

(١) كذا في ط ، ع وفي غيرهما : يقف .

(٢) انظر : المستصفى ١٨٠/٢ .

وأورد على هذا التعريف أنه غير منعكس ؛ فإن الحياة القديمة شرط للعلم القديم ، والعلم ليس من الصفات المؤثرة .

قيل : هذا لا يمنع من دخوله تحت الحد ؛ فإن الحياة مما يتوقف عليه تأثير المؤثر ؛ فإن القدرة من الصفات المؤثرة ، وتأثيرها يتوقف على الحياة .

وفيه نظر ؛ فإن الحياة شرط للعلم ولم يدخل تحت الحد بهذا الوجه .

وأيضاً : لانسلم أن القدرة توقف تأثيرها على الحياة ؛ فإن ذات الصانع تعالى كافية في تأثير قدرته الكاملة الشاملة ، وإن كانت لاتنفك عن الحياة .

وابطال الطرد بالمؤثر ومؤثر المؤثر ، مدفوع بأن ذكر تأثير المؤثر يشعر بخروج المؤثر ومؤثر المؤثر ، فإن المؤثر لايتوقف في تأثيره على نفسه ولا على مؤثره ، بل يتوقف وجوده على مؤثره .

ثم قال المصنف : والأولى أن يقال في حد الشرط : ما استلزم نفيه نفي أمر آخر على غير جهة السببية ، أى على وجه لا يكون سبباً لوجوده ، ولا داخلاً فيه .

فقوله : ما يستلزم نفيه نفي أمر كالجنس ؛ لكونه مشتركاً بين الشرط والسبب وجزء السبب .

وبالباقي كالفصل ؛ وبه يخرج عنه السبب وجزؤه ، ويدخل تحت الحد شرط الحكم وشرط السبب .

ص - وهو عقلي كالحياة للعلم ، وشرعي كالطهارة ، ولغوي ، مثل أنت طالق إن دخلت (الدار^(١)) وهو في السببية أغلب وإنما استعمل في الشرط الذي لم يبق للمسبب سواه . فلذلك يخرج به مالولاه - لدخل لغة .

مثل أكرم بنى تميم إن دخلوا ، فيقصره الشرط على الداخلين .

ش - الشرط ينقسم إلى عقلي وشرعي ولغوي ؛ لأنه إما أن يحكم العقل بشرطيته ، أولا ،

والأول : هو الشرط العقلي ، كالحياة للعلم ؛ فإن العقل يحكم بانتفاء العلم عند انتفاء الحياة ، ولا يحكم بوجود العلم عند وجود الحياة .

والثاني إما أن يكون الشرع قد حكم بشرطيته أولا ،

والأول : هو الشرط الشرعي ، كالطهارة للصلاة .

والثاني : اللغوي . مثل : إن دخلت الدار فأنت طالق ؛ فإن دخول الدار ليس شرطا لوقوع الطلاق شرعا^(٢) ، ولا عقلا ، بل من الشرط التي وضعها أهل اللغة .

وصيغة الشرط اللغوي : (إن) المخففة ، و(إذا) و(من) و(ما)

(١) زيادة من ط ، ع والبابرتي .

(٢) أ : شرطا ، وهو تصحيف .

و(مهما) و(حيثما) و(إذ ما) و(أينما) .

والشرط اللغوي أغلب استعماله في السببية العقلية ، نحو :
إذا طلعت الشمس - فالعالم مضىء .

والشرعية نحو : وإن كنتم جنبا فاطهروا .

فإن طلوع الشمس سبب لضوء العالم عقلا ، والجناية سبب
لوجود التطهير شرعا .

وإنما استعمل الشرط اللغوي في الشرط الذى لم يبق للمسبب
شرط آخر سواه ، أى يستعمل في الشرط الاخير نحو : إن تأتني
أكرمك . فإن الإتيان شرط لم يبق للإكرام سواه ؛ لأنه إذا أدخل
الشرط اللغوي عليه علم أن أسباب الإكرام حاصلة ، ولكن توقف
على حصول الإتيان .

قوله : «ولذلك» أى ولأجل أن الشرط مخصص يخرج به ، أى
بالشرط من الكلام مالولاه ، أى الشرط - لدخل فيه لغة . وذلك
نحو : أكرم بني تميم إن دخلوا الدار . فإن الشرط يقصر الإكرام على
الداخلين من بني تميم ، ويخرج منه غير الداخلين . ولولا الشرط
لعم الإكرام .

وقيد بقوله : «لغة» ليدخل فيه قولنا : أكرم بني تميم أبدا إن
قدرت ؛ لأن حالة عدم القدرة معلومة الخروج بدليل العقل ، من
غير الشرط لكن خروجها عنه عقلا ، لاينافى دخولها فيه لغة ،
فيصدق في مثل هذه الصورة لولا الشرط - لدخل فيه لغة .

قيل^(١) : قوله : «لذلك» أي فلأجل أن الشرط : ما يستلزم نفيه نفي أمر على غير جهة السببية ، يخرج به لولاه لدخل فيه لغة .

وهو غير بعيد عن الصواب ؛ لأنه لولا شرط الدخول - لعم الإكرام . لكن لما تحقق شرط الدخول خرج غير الداخلين من المأمورين بإكرامهم .

ومن الشارحين^(٢) من حمل قوله : «وإنما استعمل على أن الشرط اللغوي يستعمل فيما ليس بسبب في الواقع»^(٣) ، ولكن بشرط أن يحصل السبب عند حصوله لوجود ما يتوقف عليه سوى الشرط المذكور ، نحو : إن تأتيني - أكرمك . فإن الإتيان ليس سبب الإكرام لاشرعا ولا عقلا ، ولكن دخل عليه الشرط اللغوي فعلم أن الأسباب الموجبة للإكرام حاصلة لكن توقف على حصول الإتيان .

ثم قال : قوله : ولذلك يخرج مالولاه لدخل» أي لأن المدخول عليه أداة الشرط مما ليس بسبب ، بل هو شرط لم يبق للمسبب سواه ، خرج مالولاه - لدخل لوجود الأسباب الموجبة . فإنه لو قيل : أكرم بني تميم واقتصر عليه - لكان غير الداخل أيضا مأمورا بإكرامه .

قوله : «لدخل لغة» أي الوضع اللغوي أقتضى الدخول . وإن كان ثم مانع - كان من خارج اللغة .

(١) هو القطبي . انظر : النقود والردود (٢٢٦ الف) .

(٢) هو الخنجي (المرجع السابق) .

(٣) الأصل : فالواقع .

هذا ما قاله .

وهذا أيضا ليس ببعيد .

ص - وقد يتحد الشرط ويتعدد على الجمع^(١) وعلى البدل .

فهذه ثلاثة . كل منها^(٢) مع الجزء كذلك . فتكون تسعة .

والشرط كالاستثناء^(٣) في الاتصال ، وفي تعقبه الجمل .

وعن أبي حنيفة - رضى الله عنه - : للجميع . ففرق .

وقولهم في مثل : أكرمك إن دخلت (الدار^(٤)) ما تقدم خبر ،

والجزء محذوف ، مراعاة لتقدمه كالاستفهام والقسم .

فإن عنوا ليس بجزء في اللفظ - فمسلم ، وإن عنوا ولا في

المعنى - فعناد .

والحق أنه لما كان جملة - ورعيت الشائبان .

ش - الشرط قد يتحد ، مثل : إن دخل زيد الدار .

وقد يتعدد ، إما على سبيل الجمع ، مثل : إن دخلت الدار

والسوق .

وإما على سبيل البدل ، مثل : إن دخلت الدار أو السوق

(١) ط ، ع الجميع ، وهو خطأ .

(٢) ع : منهما ، وهو تصحيف .

(٣) أ : كالاستفهام ، وهو خطأ .

(٤) زيادة من ط ، ع .

فيكون ثلاثة .

وكل من هذه الثلاثة إما أن يكون جزاؤه متحدا مثل :
فأكرمه ، أو متعددا ؛ إما على سبيل الجمع مثل أكرمه وأعطه ، أو
على سبيل البدل نحو : أكرمه أو أعطه . فتكون الأقسام تسعة .
والشرط كالاستثناء في الاتصال لفظا أو في حكمه .

وأیضا : الشرط كالاستثناء في تعقبه الجمل ، أي إذا وقع
الشرط عقيب جمل متعاطفة بالواو - يعود إلى الكل عند الشافعي .
وعند المصنف التفصيل الذي اختار في الاستثناء .

ونقل عن أبي حنيفة أن الشرط الواقع عقيب الجمل المتعاطفة
بالواو يعود إلى الجميع .

ففرق أبو حنيفة بين الشرط والاستثناء بعود الشرط إلى الجميع
وعود الاستثناء إلى الأخيرة^(١) .

ووجه الفرق أن الاستثناء متأخر والشرط وإن تأخر لفظا فهو
مقدم معنى .

واعلم أن قول النحاة : أكرمك^(٢) ، في مثل : أكرمك إن
دخلت الدار ، خبر^(٣) ، والجزاء محذوف ، مراعاة لتقدم الشرط ،

(١) انظر : اصول الرخسى ٤٥/٢ ، ومسلم الثبوت وفواتح الرحموت ٣٣٥/١ ،
٣٤٢ .

(٢) أ : اكرمتك .

(٣) أي اخبار بما فيه من النسبة لاجزاء لما بعده من الشرط لكنه دل على الجزاء
المحذوف انظر السعد على شرح العضد ١٤٦/٢ .

كتقدم الاستفهام والقسم .

فقوله : «قولهم» مبتدأ . وقوله : مراعاة خبره^(١) .

ثم قال المصنف : إن عنوا أن المتقدم ليس بجزء للشرط في اللفظ ، فمسلم . وإن عنوا أنه ليس بجزء للشرط ، لا لفظا ولا معنى ، فهو عناد ؛ لأن الإكرام يتوقف على الدخول فيتأخر عنه من حيث المعنى ، فيكون جزء له معنى .

والحق أنه لما كان المتقدم أي أكرمك^(٢) ، جملة مستقلة من حيث اللفظ دون المعنى - روعيت^(٣) الشائبتان فيه ، أي شائبة الاستقلال من حيث اللفظ ، فحكم بكونه خبرا ، وشائبة عدم الاستقلال من حيث المعنى ، فحكم بأن الجزء محذوف لكونه مذكورا من حيث المعنى .

ص - التخصيص بالصفة ، مثل : أكرم بني تميم الطوال .

وهي كالاستثناء في العود على^(٤) متعدد .

ش - من أقسام التخصيص بالمتصل : التخصيص بالصفة ، مثل : أكرم بني تميم الطوال .

(١) في حاشية الأصل : «ويجوز أن يكون» «قولهم» مبتدأ ، و«مراعاة» حال بعد مبتد

الخبر مثل ضرب زيد قائما . قاله المؤلف أثناء الدرس .

وقوله : «بعد مبتد الخبر» مقروء وهكذا والله أعلم .

(٢) أ : أكرمتك .

(٣) «روعيت» ساقط من أ .

(٤) ع : الى بدل «على» .

وحكمه حكم الاستثناء إذ وقعت بعد جمل متعاطفة بالواو في عوده إلى الجميع أو إلى الأخيرة .

ص - التخصيص بالغاية^(١) مثل : أكرم بنى تميم إلى أن يدخلوا . فيقتصره^(٢) على غير الداخلين^(٣) كالصفة .

وقد تكون هي والمقيد بها متحدين ومتعديين كالشرط . وهي كالاستثناء في العود على^(٤) المتعدد .

ش - من أقسام التخصيص بالمتصل : التخصيص بالغاية . وصيغتها : إلى وحتى .

وحكم ما بعدها يخالف حكم ما قبلها^(٥) ، مثل : أكرم بنى تميم إلى أن يدخلوا . فيقتصر الإكرام على غير الداخلين ، كالصفة .

وقد تكون الغاية والمغيا ، أي المقيد بها متحدين ، مثل : أكرم بنى تميم إلى أن يدخلوا . وقد يكونان متعددين ، إما على سبيل الجمع ، مثل : أكرم بنى تميم وأعطهم إلى أن يدخلوا ويقوموا . أو

(١) فيما سوى ط ، ع : الغاية بدل «التخصيص بالغاية» .

(٢) ع : فيقتصره .

(٣) أو البابرتى : فيقتصره على الداخلين .

(٤) فيما سوى أ ، ع والبابرتى : إلى يدل «على» .

(٥) هذا حكم ما بعد الغاية أما الغاية نفسها فقد اختلفوا فيها هل تدخل في المغيا أو

لا تدخل على مذاهب رجح الشوكانى منها أن الغاية لا تدخل في المغيا إلا بدليل .

وانظر إرشاد الفحول ص ١٥٤ .

على سبيل البدل ، مثل : أكرم بنى تميم أو أعطهم إلى أن يدخلوا أو يقوموا .

وقد يكون أحدهما متحدا والآخر متعددا .

فتكون الأقسام تسعة كالشرط .

وتعرف أمثلة باقي الأقسام مما مر .

والغاية كالاستثناء في العود إلى الجميع أو إلى الأخيرة إذا وقعت بعد جمل متعاطفة بالواو .

والخلاف فيها كالخلاف فيه .

ص - التخصيص بالمنفصل .

يجوز^(١) التخصيص بالعقل .

لنا : (اَللّٰهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) .

وأیضا : «وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ» في خروج الأطفال بالعقل .

ش - لما فرغ من أنواع التخصيص بالمتصل ، شرع في أقسام المنفصل .

وهو : الدليل العقلي والحسي والنقلي القطعي^(٢) والنقلي الظني .

(١) الأصل ، ب ، ج : مسألة : يجوز الخ .

(٢) الأصل : والقطعي .

وابتدا بالتخصيص بالعقل .

ذهب الجمهور إلى أن الدليل العقلي مخصّص ، وخالفهم
شدوذ من الناس .

واحتج المصنف على مذهب الجمهور - بوجهين :

الأول - أن قوله تعالى : (الله خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) يفيد العموم
بحسب اللغة ؛ لأن الشيء يتناول الواجب والممكن والممتنع .
والدليل العقلي يمنع أن يكون الواجب والممتنع مخلوقين . فيكون
الدليل العقلي مخصّصا للعموم .

الثاني - قوله تعالى : (ولله عَلَى الناس حج البيت^(٢)) فإن
قوله : «على الناس» يفيد وجوب الحج على كل من هو إنسان ؛ لأن
الناس يتناول جميع أفراد الإنسان ؛ لأن اللام فيه للاستغراق .
والعقل منع وجوب الحج على الصبيان والمجانين لعدم تمكنهما من
معرفة الوجوب . فيكون العقل مخصّصا للعموم .

ص - قالوا : لو كان تخصيصا - لصحت الارادة لغة .

قلنا : التخصيص للمفرد . وما نسب إليه مانع (هنا^(٣)) وهو
معنى التخصيص .

قالوا : لو كان مخصّصا - لكان متأخرا ؛ لأنه بيان .

(١) الأصل : والقطعى .

(٢) ٩٧ - آل عمران - ٣ .

(٣) زيادة من أ ، ط ، ع .

قلنا : لكان متأخرا بيانه ، لاذاته .

قالوا : لو جاز (به - لجاز^(١)) النسخ .

قلنا : النسخ على التفسيرين محجوب عن نظر العقل .

قالوا : تعارضا .

قلنا : فيجب تأويله بالمحتمل^(٢)

ش - احتج الشذوذ بأربعة وجوه :

الأول - لو كان منع العقل مخلوقية الواجب والممتنع ، وتعلق وجوب الحج بالمجانين والصبيان تخصيصا للآيتين المذكورين - لصحت إرادة الواجب والممتنع من قوله تعالى «كل شيء» وإرادة الصبيان والمجانين من قوله : على الناس لغة .

والتالي باطل ، لأن المتكلم لا يريد بلفظ دلالته على ما هو مخالف لصريح العقل .

بيان الملازمة : أن التخصيص إخراج ما تناوله^(٣) اللفظ . وما يتناوله اللفظ ، يصح إرادته منه .

أجاب بمنع انتفاء التالي ، فإن التخصيص للمفرد ، وصحة الارادة متحققة بالنسبة إلى المفرد وهو «كل شيء» في الآية الأولى ،

(١) ساقط من أ . .

(٢) أ ، ط ، ع والبايرتى : تأويل المحتمل وما أثبتناه موافق للشرح .

(٣) أ : يتناوله .

و«الناس» فى الآفة الثانية . وما نسب إلفه المفرد فى الآفة الأولى مانع من إرادة الواجب والممتنع منه وما نسب إلفه المفرد فى الآفة الثانية مانع من إرادة الصبيان والمجانين منه . فحكم العقل بالتخصفص .

الثانى - أن دلفل العقل لو كان مخصصا للعام - لكان متأخرا عن العام .

والتالى باطل ، لأن دلفل العقل مقدم على الخطاب .

فبان الملازمة : أن دلفل العقل ففئذ ففكون ففانا ؛ لأن التخصفص ففان ، والفبان متأخر عن المففن .

أجاب بأن دلفل العقل متأخر عن العام من ففث هو ففان ، ومقدم علفه بفاسب الذات .

الثالث - أنه لو ففاز التخصفص بالعقل - لففاز النسخ به .

والتالى باطل بالاتفاق .

فبان الملازمة : أن التخصفص ففان لعدم نفوذ الحكم كالنسخ .

أجاب بمنع الملازمة بالفرفق بفن المففس والمففس علفه .

وذلك لأن النسخ مففوب عن نظر العقل ، سواء فسر بانتهاء الحكم الشرعى أو برفعه ، كما سفاق ؛ لأن العقل لا ففئدى إلى واحد منها .

بخلاف التخصيص بالعقل فإن العقل يقطع بأن الواجب غير مخلوق .

الرابع - العام مقتضى لإثبات الحكم ، والعقل رافع له . فيقع التعارض بينهما . وليس العمل بأحدهما أولى من العمل بالآخر .

قلنا : لما كان أحدهما رافعا لمقتضى الآخر - وجب تأويل العام بما هو محتمل ، وهو أن بعض ماتناوله اللفظ غير مراد .^(١)

وذلك لأنه لاسبيل إلى الجمع بينهما أولا إلى رفعهما . والعقل ^(٢) لا يقبل التأويل والعام يقبله . فوجب تأويله ليكون جمعا بين الدليلين .

ص - (مسألة) يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب .

أبو حنيفة والقاضي والإمام - رحمهم الله - : إن كان الخاص متأخرا . وإلا فالعام ناسخ . فإن^(٢) جهل تساقطا .

^(٣) لنا : (وأولآتُ الأحمال) مخصص لقوله : (والَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ)^(٤) .

وكذلك (والمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ) مخصص لقوله : ولا تنكحوا المشركات .
وأیضا : لا يبطل القاطع بالمحتمل .

(١) ولما رجع العصد في المتن «وجب تأويل المحتمل» فسر به بقوله : «وجب تأويل

المحتمل وهو دليل الشرع لاستحالة إبطال القاطع وهو دليل العقل (١٤٧/٢) .

(٢) ط : وإن .

(٣) ط : لنا أن الخ .

(٤) ط ، ع زيادة «منكم» .

ش - يجوز تخصيص الكتاب العام بالكتاب الخاص ، سواء كان الخاص متأخرا أو متقدما . هو المختار عند المصنف .

ومنع طائفة تخصيص الكتاب بالكتاب .

وذهب أبو حنيفة والقاضي وإمام الحرمين إلى أنه يجوز تخصيص الكتاب العام بالكتاب الخاص اذا كان الخاص متأخرا .
وأما إذا كان العام متأخرا - فهو ناسخ للخاص^(١) .

فإن جهل تساقطا .

احتج المصنف على المختار بوجهين :

أحدهما - وقوع تخصيص الكتاب العام بالخاص المتقدم فإن قوله تعالى : (وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ)^(٢) مخصص لقوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا)^(٣) .

(١) قال في مسلم الثبوت ٣٤٥/٢ : هل يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب أم لا ؟

جوزه كثيرون مطلقا ومنهم أبو زيد وجمع منا ، ومنعه بعض مطلقا .
وفصل الحنفية العراقية والقاضي وإمام الحرمين بأن الخاص مخصص إن كان متأخرا وموصولا ، وإلا فالعام ناسخ أو منسوخ بقدره .

وقال الشوكاني في إرشاد الفحول (ص ١٥٧) وقد جعل ابن الحاجب في مختصر المنتهى الخلاف في هذه المسألة لأبي حنيفة وأبي بكر الباقلاني وإمام الحرمين الجويني وحكى عنهم أن الخاص ان كان متأخرا وإلا فالعام ناسخ .
وهذه مسألة أخرى .

وانظر ايضا ، إحكام الأمدى ٣١٩/٢ ، وجمع الجوامع ٧٨/٢ (بحاشية العطار)

(٢) ٤ - الطلاق - ٦٥ .

(٣) ٢٣٤ - البقرة - ٢ .

وأيضاً : قوله تعالى : «وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا
الكتاب^(١)» مخصص لقوله تعالى : «وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرَكَاتِ^(٢)» مع
تأخر العام فيهما عن الخاص .

الثاني - دلالة العام على ما يدل عليه الخاص ليس مقطوعاً به
لكونه غير نص فيه .

بخلاف دلالة الخاص ، فإنه مقطوع به لكونه نصاً . والقاطع
لا يبطل بالاحتمال .

ص - قالوا : إذا قال : اقتل زيداً . ثم قال : لا تقتل
المشركين . فكأنه قال : لا تقتل زيداً . فالثاني ناسخ .

قلنا : التخصيص أولى لأنه أغلب ، ولأرفع فيه كما لو تأخر
الخاص .

قالوا : على خلاف قوله : (لِتُبَيِّنَ)

قلنا : (تُبَيِّنَانَا لِكُلِّ شَيْءٍ) .

والحق أنه المبين بالكتاب وبالسنة .

قالوا : البيان يستدعي التأخر .

قلنا : استبعاد .

قالوا : قال ابن عباس - رضي الله عنهما - كنا نأخذ بالأحدث

(١) ٥ - المائدة - ٥ .

(٢) ٢٢١ - البقرة - ٢ .

(فالأحدث^(١)) .

قلنا يحمل على غير المخصَّص جمعا بين الأدلة .

ش - القائلون بأن العام المتأخر لا يخصَّص بالخاص المتقدم ،
احتجوا بأربعة وجوه :

الأول - أن العام المتأخر بمنزلة التخصيص على الأفراد ؛ لأنه إذا
قال : اقتل زيدا المشرك . ثم قال : لا تقتل المشركين . فإنه بمنزلة
قولنا : لا تقتل زيدا المشرك ولا خالدا المشرك ولا عمراً المشرك .
ولاشك أن هذا ناسخ لقوله : اقتل زيدا . فكذا ما هو بمنزلته .

أجاب بأن قوله : لا تقتل المشركين يحتمل التخصيص بخلاف
صورة التخصيص على كل واحد من الأفراد . وإذا احتمل
التخصيص واحتمل النسخ - فالحمل على التخصيص أولى ؛ لأن
التخصيص أكثر وقوعاً من النسخ .

ولأن التخصيص لارفع فيه للحكم ، كما لو تأخر الخاص
بخلاف النسخ فإن فيه رفعاً للحكم .

ولأن التخصيص لا يبطل العام بالكلية ، والنسخ يبطل العام
بالكلية والجمع بين الدليلين - ولو بوجه - أولى .

الثاني - وهو دليل لمن ينفي تخصيص الكتاب بالكتاب مطلقاً -
أن القول بتخصيص الكتاب بالكتاب على خلاف قوله تعالى :

(١) زيادة من ط ، ع والبايرتى .

(لُتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ^(١)) لأنه يدل على أن الرسول - عليه السلام - هو المبين لكل القرآن . فلو كان الكتاب مخصصا للكتاب - يلزم أن يكون المبين غيره . وإذا كان غير الرسول مبينا - يلزم أن لا يكون الرسول مبينا ؛ لامتناع تحصيل الحاصل . فيلزم المخالفة ، وهو باطل .

أجاب بالمعارضة فإن قوله تعالى : (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ^(٢)) يدل أن القرآن مبين لكل شيء .

فلو كان القرآن مبينا بغيره - يلزم أن لا يكون ذلك الغير مبينا بالقرآن . وإلا يلزم الدور .

وإذا لم يكن ذلك الغير مبينا بالقرآن - يلزم المخالفة .

ولما كان الجواب بالمعارضة جدليا - لم يقتصر المصنف عليه . وذكر ما هو الحق . وهو أن الرسول - عليه السلام - هو المبين لكن بيانه قد يكون بالكتاب وقد يكون بالسنة .

وكون الرسول - عليه السلام - مبينا لا ينافي كون الكتاب مبينا ، لأن البيان كما يجوز أن ينسب إلى الرسول ، يجوز أن ينسب إلى الكتاب الذي يبين الرسول به .

الثالث - لو كان الخاص المتقدم مخصصا للعام - يلزم أن يكون متأخرا عن العام ؛ لأن البيان يستدعى تأخيره عن المبين .

(١) ٤٤ - النحل - ١٦ .

(٢) ٨٩ - النحل - ١٦ .

والتالى باطل ، لأنه خلاف المفروض .

أجاب بأننا لا نسلم أن البيان يستدعى تأخره عن الميين ، بل غايته أنه يستلزم عدم تأخره ، والاستبعاد لا يوجب عدم الجواز .

الرابع - أن العام المتأخر أحدث من الخاص المتقدم والأخذ بالأحدث واجب لقول ابن عباس : كنا نأخذ بالأحدث فالأحدث^(١) .

أجاب بأننا نحمل العام الأحدث الذي يجب الأخذ به على غير المخصّص جمعا بين الأدلة . فإن الدليل المتقدم يستدعى تقديم الخاص المتقدم على العام المتأخر . وهذا الدليل يستدعى تقديم العام المتأخر . فيحمل على غير المخصص .

ص - (مسألة) يجوز تخصيص السنة بالسنة .

(١) عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن النبى - صلى الله عليه وسلم - خرج من المدينة ومعه عشرة آلاف . وذلك على رأس ثمانى سنين ونصف من مقدمه المدنية .

فسار هو ومن معه من المسلمين إلى مكة يصوم ويصومون ، حتى إذا بلغ الكديد - وهو ما بين عسفان وقديد - أفطروا وأفطروا . قال الزهرى : وإنما يؤخذ من أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الآخر فالآخر .
رواه البخارى فى ٦٤ - المغازى ، ٤٧ - باب غزوة الفتح فى رمضان ، حديث رقم (٤٢٧٦) ٣/٨ .

ورواه مسلم فى ٣٠ - الصيام ، ١٥ - باب جواز الصوم والفطر فى شهر رمضان ، حديث رقم (٨٨) ٢/٢٨٤ ، ٢٨٥ عن ابن عباس ولفظه : كان صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتبعون الأحدث فالأحدث من أمره .
وفى رواية : إنما يؤخذ من أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالآخر فالآخر .

لنا : «ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة» مخصص لقوله :
«فيما سقت السماء العشر» .

وهي كالتى قبلها فى الخلاف .

ش - يجوز تخصيص السنة بالسنة . والدليل على الجواز ،
الوقوع . فإن قوله عليه السلام «ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة»^(١)
مخصص لقوله - عليه السلام - فيما سقت السماء العشر^(٢) .

وهذه المسألة كالمسألة التى قبلها فى الخلاف ، وفى إقامة
الدلائل من الطرفين ورد دلائلهم بما ذكرنا من الجواب .

ص - (مسألة) يجوز تخصيص السنة بالقرآن .

لنا (تَبَيَّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ) .

وأىضا : لا يبطل القاطع بالمحتمل .

(١) رواه مسلم وهذا لفظه فى ١٢ - الزكاة ، حديث رقم (١) ٦٧٣/٢ عن أبى سعيد
الخدري .

وانظر اىضا حديث رقم ٣ ، ٤ ، ٦ . وفى البيوع حديث ٧١ .
وروى البخارى فى ٢٤ - الزكاة ، ٤ - باب ما أدى زكاته فليس بكنز ، حديث
رقم (١٤٨٤) ٣/٣٥٠ عن أبى سعيد الخدري - رضى الله عنه - عن النبى - صلى
الله عليه وسلم - قال النبى - صلى الله عليه وسلم : ليس فيما دون خمس أواق
صدقة ، وليس فيما دون خمس ذود صدقة .

(٢) عن ابن عمر - رضى الله عنهما - عن النبى - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : فيما
سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر ، وفيما سقى بالنضح ، نصف
العشر ،

رواه البخارى فى ٢٤ - الزكاة ، ٥٥ - باب العشر ، حديث رقم (١٤٨٣)
٣/٢٤٧ والعثرى هو الذى يشرب بعروقه .

ش - يجوز تخصيص السنة بالقرآن^(١) ، خلافا لبعض .

والدليل على جواز التخصيص من وجهين :

أحدهما : قوله تعالى : (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ^(٢)) . وسنة الرسول - عليه السلام - شيء من الأشياء . فيدخل تحت العموم . فيلزم أن يكون القرآن مخصصا للسنة .

الثاني أن القرآن الخاص قاطع من حيث المتن ومن حيث الدلالة ، والعام الذي هو السنة محتمل من حيث الدلالة . فيكون القرآن مخصصا لها ؛ لأن القاطع لا يبطل بالمحتمل .

ص - قالوا : (لُتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ) وقد تقدم .

ش - القائلون بعدم جواز تخصيص السنة بالكتاب قالوا : السنة مبينة لغيرها ؛ لقوله تعالى : (لُتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ) .

فلو كان الكتاب مبينا لها - لزم أن يكون مبينا لمبيته . وهو باطل .

(١) قال الزركشى في المعتبر (٢/٥٦) : ذكر المصنف هنا تخصيص السنة بالقرآن ولم

يمثل له ، وصعب مثاله على كثير من الناس ، وله أمثلة تصلح دليلا للمسألة - ثم ذكر ثلاثة أمثلة ثانيها قوله - صلى الله عليه وسلم - : «البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة» فإنه عام في الحر والعبد ، وخص بالحر بقوله تعالى : (فإذا أحسن فإن آتين بفاحشة فعليهم نصف ما على المحصنات من العذاب) .

(٢) ٨٩ - النحل - ١٦ .

والجواب ما تقدم - وهو أن الميِّن هو الرسول ؛ إما بالكتاب أو بالسنة . ولا تنافي بين كون الرسول مبينا وبين كون القرآن مبينا .

ص - (مسألة) يجوز تخصيص القرآن بخبر الواحد . وقال به الأئمة الأربعة .

وبالمتواتر اتفاقا .

ابن ابان : إن كان خص بقطعي .

الكرخي : إن كان خص بمفصل .

القاضي بالوقف .

لنا : أنهم خصوا ؛ وَأَجَلٌ لَكُمْ) بقوله - عليه الصلاة والسلام - : «لاتنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها» .

و(يُوصِيكُمُ اللَّهُ) بقوله - عليه الصلاة والسلام - : «لا يرث القاتل ولا الكافر من المسلم ولا المسلم من الكافر» و«نحن معاشر الأنبياء لانورث» .

وأورد : إن كانوا أجمعوا - فالمخصّص : الإجماع ، . وإلا فلا دليل .

قلنا : أجمعوا على التخصيص بها .

ش - يجوز تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة بالاتفاق .

وأما تخصيص الكتاب بخبر الواحد - فقد اختلفوا فيه .

فذهب الأئمة الأربعة أعنى الشافعي ومالكا وأبا حنيفة وأحمد^(١) إلى جوازه .

ومنع بعض الأصوليين .

وقال عيسى بن أبان : إن خص الكتاب بدليل قطعي - جاز تخصيصه بخبر الواحد ، وإلا فلا^(٢) .

وقال الكرخي : إن خص بدليل منفصل - جاز تخصيصه بخبر الواحد ، وإلا فلا^(٣) .

واختار القاضي الوقف .

واحتج المصنف على مذهب الأئمة الأربعة بأنه لو لم يجز تخصيص الكتاب بخبر الواحد - لم يقع .

والتالي باطل .

أما الملازمة فظاهرة .

(١) انظر تعليقنا الآتي على جواز تخصيص العام بالقياس .

(٢) انظر : كشف البزدوى ٢٩٤/١ .

(٣) انظر : حاشية التفਤازاني على العضد ١٤٩/٢ .

وأما انتفاء التالي ؛ فلأن الصحابة أجمعوا على أن قوله - عليه السلام - «لاتنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها»^(١) مخصص لقوله - تعالى - : «وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ»^(٢) .

وأيضاً : أجمعوا على أن قوله - عليه السلام : «لا يرث القاتل ولا الكافر من المسلم ولا المسلم من الكافر»^(٣) وقوله - عليه السلام - : «نحن معاشر الانبياء لانورث ، فما تركناه صدقة»^(٤) . مخصص لقوله - تعالى - : «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ

(١) عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لاتنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها .

رواه مسلم وهذا لفظه في ١٦ - النكاح ، ٤ - باب تحريم الجمع الخ ، حديث رقم (٣٧) ١٠٢٩/٢ .

وأيضاً حديث رقم ٣٣ ، ٢٤ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٠ .

وللبخارى مثله عن جابر في ٦٧ - النكاح ، ٢٧ - باب ، ١٦٠/٩ .

(٢) ٢٤ - النساء - ٤ .

(٣) هذان حديثان . الأول : القاتل لا يرث .

رواه الترمذى في ٣٠ - الفرائض ، ١٧ - باب ما جاء في إبطال ميراث القاتل حديث رقم (١٢٠٩) ٤٢٥/٤ عن أبي هريرة .

ورواه ابن ماجه في ٢٣ - الفرائض ، ٨ - باب ميراث القاتل ، حديث رقم (٢٧٣٥) ٩١٣/٢ عن أبي هريرة مثله .

وقال الترمذى : هذا حديث لا يصح ، لا يعرف إلا من هذا الوجه ، واسحاق بن فروه تركه بعض أهل العلم منهم أحمد بن حنبل .

قال المبارك كפורى في تحفة الاخوذى (١٩٤/٩) : أخرجه النسائى في السنن الكبرى .

الثانى : لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم .

أخرجه البخارى في ٨٥ - الفرائض ، ٢٦ - باب لا يرث المسلم الكافر ، حديث رقم (٦٧٦٤) ٥٠/١٢ .

وأخرجه مسلم في الفرائض حديث رقم (١) ١٢٣٣/٣ .

(٤) سبق تخريجه في ص ١١٦ .

الْأَثْنَيْنِ^(١) .

وأورد على هذا الدليل بأن الصحابة إن أجمعوا على تخصيص الآيتين - فالمخصص : الإجماع ، لا خبر الواحد . وإلا ، أى وإن لم يجمعوا على تخصيصها - فلا دليل على تخصيصها ؛ إذ الدليل هو الإجماع ، وقد انتفى .

أجاب بأنهم أجمعوا على تخصيص الآيتين بخبر الواحد ، لا على تخصيص تلك العمومات مطلقا . فيكون المخصص خبر الواحد ، لا الإجماع إلا أن كون خبر الواحد مخصصا إنما هو بالإجماع .

ص - قالوا : رد عمر - رضى الله عنه - حديث فاطمة بنت قيس أنه - صلى الله عليه وسلم - لم يجعل لها سكنى ولا نفقه لما كان مخصصا لقوله - تعالى : «أَسْكِنُوهُنَّ» .

ولذلك^(٣) قال^(٤) : كيف نترك كتاب ربنا بقول امرأة .

قلنا : لترده في صدقها . ولذلك قال : لاندري أصدقت أم كذبت .

قالوا : العام قطعى ، والخبر ظنى .
وزاد ابن أبان والكرخي : لم يضعّف بالتجوز .

(١) ١١ - النساء - ٤ .

(٢) ١ : إلا أن يكون كون خبر الواحد .

(٣) الاصل ، أ : كذلك .

(٤) «قال» ساقط من أ .

قلنا : التخصيص في الدلالة^(١) وهي ظنية (فالجمع أولى^(٢)) .

ش - القائلون بعدم جواز تخصيص الكتاب بخبر الواحد قالوا : إن عمر - رضي الله عنه - رد خبر فاطمة بنت قيس^(٣) عن النبي - عليه السلام - وهو أنه - عليه السلام - لم يجعل للمعتدة سكنى ولا نفقة^(٤) . لما كان ذلك الحديث مخصصا لقوله - تعالى -

(١) ب ، ج : بالدلالة .

(٢) زيادة من أ ط ع والبايرتي .

(٣) هي فاطمة بنت قيس بن خالد الأكبر ، صاحبة من المهاجرات الأولى . أخت الضحاك ، كانت ذات جمال وعقل وكانت عند أبي بكر بن حفص بن المغيرة المخزومي فطلقها .

فتزوجت بعده أسامه بن زيد .

انظر : تهذيب التهذيب ١٢/٤٤٣ ، ٤٤٤ ، والإصابة ٤/٣٨٤ ، والاستيعاب ٤/٣٨٢ ، وتقريب التهذيب ٢/٦٠٩ . ت ٨ .

(٤) رواه مسلم بطرق مختلفة منها عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في المطلقة ثلاثا ، قال : ليس لها سكنى ولا نفقة .

مسلم ١٨ - كتاب الطلاق ، ٦ - باب المطلقة ثلاثا لانفقة لها . حديث رقم ٤٤٢/١١١٨ وروى عن الأسود : قال عمر : لا نترك كتاب الله وسنة نبينا - صلى الله عليه وسلم - لقول امرأة لاندري لعلها حفظت أو نسيت ، لها السكنى والنفقة . قال الله عز وجل : « لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة . » حديث رقم (٤٦) .

قال الزركشي في المعتبر (١/٥٨) في صحة أصل هذا الخبر عن عمر نظر فإن أبا داود بعد أن أخرجه قال : سمعت أحمد بن حنبل ، ذكر له قول عمر : لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا ، قلت يصح هذا عن عمر ؟ قال : لا . وقال ابن حاتم في العلل : سئل أبي عن حديث عمر : لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا ، فقال : الحديث ليس بمتصل . فقليل له : حديث الأسود عن عمر ؟ قال : رواه غمارة بن زريق عن أبي اسحاق وحده لم يتابع عليه . انتهى . قلت : لم أجده في سنن أبي داود .

: «أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ»^(١) . وقال عمر - رضى الله عنه -
كيف نترك كتاب ربنا بقول امرأة .

ولو كان الخبر الواحد مخصصا للكتاب - لما رده ولم يقل : كيف
نترك كتاب ربنا بقول امرأة .

أجاب بأن عمر - رضى الله عنه - مارد خبر فاطمة بنت قيس
لكونه مخصصا للكتاب ، بل لترده في صدقها ، ولذلك قال :
لأندري أصدقت أم كذبت .

ولا يلزم من عدم تخصيص الكتاب بخبر الواحد الذي لم يظن
صدقه ، عدم تخصيصه بخبر الواحد المظنون صدقه .

وقالوا أيضا : العام لكونه كتابا قطعى ، والخاص لكونه خبر
الواحد ظنى ، والظنى لا يقدم على القطعى .

وزاد عيسى بن أبان على هذا الدليل - مثبتا لمذهبه - أن العام
الذى لم يخصص بدليل قاطع قطعى ، ولم يضعف قطعه بالتجوز ؛
لأنه لم يخصص بقطعى . وخبر الواحد ظنى ، فلا يقدم على
القطعى .

وقال الكرخي أيضا : العام الذي لم يخصص بمفصل
قطعى ، ولم يضعف قطعه بالتجوز ، لأنه لم يخصص بمفصل ، فلا
يقدم الظنى عليه .

(١) ٦ - الطلاق - ٦٥ .

أجاب عن الجميع بأن التخصيص في دلالة العام ، لا في متنه ودلالته على افراده ظنية فحيثئذ يجوز تخصيصه بالخبر المظنون ؛ لأن الجمع بين الدليلين - ولو بوجه - أولى .

ص - القاضي : كلاهما قطعى من وجه ، فوجب التوقف^(١) قلنا : الجمع أولى .

ش - قال القاضي : كل واحد من العام والخاص قطعي من وجه ظني من وجه .

أما الكتاب فمن حيث المتن قطعى ، ومن حيث الدلالة ظني لكونه عاما .

وأما خبر الواحد فمن حيث الدلالة قطعى لكونه خاصا ومن حيث المتن ظني ، فلا ترجيح لأحدهما على الآخر ، فلا يقدم أحدهما على الآخر ، بل يتوقف .

أجاب بأنه على تقدير تخصيص الكتاب بخبر الواحد يلزم الجمع بين الدليلين ، وعلى تقدير الوقف يلزم الترك بهما ، والجمع بين الدليلين أولى .

ص - مسألة : الاجماع يخص القرآن والسنة كتصنيف^(٢) آية القذف على العبد .

ولو عملوا بخلاف نص تضمن ناسخا .

(١) فيما سوى ط ، ع : الوقف .

(٢) أ : كتصنيف ، وهو تصحيح .

ش - اتفقوا على أن الإجماع يخص القرآن والسنة ؛ لأن الإجماع خصص آية القذف بالأحرار ، فإن حد العبد في القذف نصف حد الأحرار .

ولو عمل أهل الإجماع بخلاف نص - لا يكون إجماعهم ناسخا لذلك النص . بل الناسخ هو الدليل الذي تضمنه الإجماع وهو مستند الإجماع ، والإجماع دليل عليه .

وتخصيص الإجماع كذلك فإن الدليل الذي تضمنه الإجماع هو المخصص والإجماع دليل عليه .

ص - (مسألة) العام يخص بالمفهوم إن قيل به . ومثل في الأنعام زكاة^(١)، في الغنم السائمة زكاة^(٢) للجمع بين الدليلين .
فإن قيل : العام أقوى فلا معارضة .
قلنا : الجمع أولى كغيره .

ش - العام يخص بالمفهوم إن قيل به ، سواء كان مفهوم الموافقة ، كما لو قال السيد لعبده : اضرب كل من دخل الدار ، ثم قال : إن دخل زيد فلا تقل له أف . فإنه يدل على تحريم ضرب زيد وإخراجه عن العموم نظرا إلى مفهوم الموافقة .

(١) الأصل : الزكاة .

(٢) ١ : ليس في الغنم السائمة زكاة - وزيارة «ليس» خطأ .

أو كان مفهوم المخالفة ، ومثل لذلك «في الأنعام زكاة» ، «في الغنم السائمة زكاة»^(١) . فإنه يخصص العموم بإخراج الغنم المعلوفة نظرا إلى مفهوم المخالفة .

وإنما خصص العام بالمفهوم إن قيل به - جمعا بين الدليلين .

فإن قيل : العام أقوى لكون دلالة بحسب المنطوق فيكون راجحا . والمرجوح لا يعارض الراجح فلا يخصصه .

أجيب بأن العام وإن كان راجحا من حيث المنطوق إلا أنه مرجوح لعموم دلالة وخصوص دلالة المفهوم . وإذا كان كذلك فيجمع بينهما ؛ لأن الجمع بين الدليلين - ولو بوجه - أولى .

ص - (مسألة) فعله^(٢) - عليه السلام - يخصص العموم كما لو قال - عليه الصلاة والسلام : الوصال أو الاستقبال للحاجة أو كشف الفخذ حرام على كل مسلم . ثم فعل . فإن ثبت الاتباع بخاص - فنسخ . وإن ثبت بعام - فالمختار تخصيصه بالأول .

(١) قال الزركشي في المعتمد (١/٥٨) : قوله ومثل في الانعام الزكاة ، «في الغنم السائمة الزكاة» توهم الشراح أنهما حديثان وليس كذلك أما الأول فهو مثال ، لاحديث ، ولهذا قال : «ومثل» . وأما الثاني فمعناه في الصحيح رواه البخاري في كتاب الصديق بلفظ : «وفي الغنم في سائماتها ، إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة ، شاة . وفي رواية لأبي داود : «وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين ففيها شاة وقال ابن الصلاح : أحسب أن قول الفقهاء والأصوليين : «في سائمة الغنم الزكاة» اختصار منهم للمفصل في لفظ الحديث من مقادير الزكاة المختلفة باختلاف النصب .

وتخريج الحديث قد تقدم في ٧٤٢/١ .

(٢) «فعله» ساقط من أ .

وقيل : العمل بموافق الفعل .

وقيل بالوقف .

لنا : التخصيص أولى للجمع .

قالوا : الفعل أولى لخصوصه .

قلنا : الكلام في العمومين .

ش - إذ فعل الرسول - عليه السلام - فعلا مخالفا لعام^(١) -
كان ذلك الفعل مخصصا لذلك العام في حق الرسول - عليه السلام -
كما إذا قال : الوصال حرام على كل مسلم^(٢) ، أو استقبال القبلة
لقضاء الحاجة حرام على كل مسلم ، أو كشف العورة حرام على كل
مسلم ، ثم وصل الرسول - عليه السلام - صوم يوم واستقبل القبلة
في قضاء الحاجة ، وكشف العورة .

فإن ثبت وجوب اتباع الأمر في ذلك الفعل بدليل خاص ،
مثل أن يقول : اتبعوني في الوصال أو في الاستقبال لقضاء^(٣) الحاجة
أو في كشف العورة ، يكون ذلك الدليل الخاص ناسخا للعام المتقدم
لتأخره . اللهم إلا أن يمكن الجمع بينهما في بعض الأحوال ، فإنه
حينئذ يكون مخصصا للعام السابق ، لا ناسخا له ، لأنه روى أنه -

(١) الأصل : للعام .

(٢) نهيه عن الوصال ثم فعله - صلى الله عليه وسلم - متفق عليه وسبق في ٤٨٢/١ .

(٣) الأصل : بقضاء .

عليه السلام - استقبل في قضاء الحاجة في البنيان^(١) . وقوله :
«لاستقبلوا القبلة^(٢) يعم البنيان وغيره . فخص النهي بالصحراء .
وكذا لو قال : لا تكشفوا^(٣) العورة ، وكشفها في خلوة .

(١) روى البخارى في ٤ - الوضوء ، ١٢ - باب من تبرز على لبنتين ، رقم (١٤٥)
٢٤٦/١ ، ٢٤٧ عن ابن عمر أنه كان يقول : إن أناسا يقولون : إذا قعدت على
حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس . فقال عبدالله بن عمر : لقد ارتقيت
يوما على ظهر بيت لنا ، فرأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على لبنتين
مستقبلا بيت المقدس لحاجته . الحديث .

وروى أبو داود في الطهارة باب الرخصة في ذلك (أى استقبال القبلة عند قضاء
الحاجة) رقم (١٣) ٤/١ عن جابر قال : قال : نهى نبى الله - صلى الله عليه وسلم -
أن نستقبل القبلة ببول فرايته قبل أن يقبض بعام يستقبلها وقد بسط
الزركشى الكلام فيه فمن شاء فليراجع المعتبر (٢/٥٨ - ٢/٥٩) .
(٢) روى البخارى في ٤ - الوضوء ، ١١ - باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول الخ .
رقم (١٤٤) ٢٤٥/١ عن أبى أيوب الأنصارى قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
«إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يولها ظهره ، شرقوا
أو غربوا»

(٣) الأصل : لا تكشف . عن ابن جريج عن حبيب بن أبى ثابت عن عاصم بن صمرة
عن على قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لا تبرز فخذك ولا تنظر الى
فخذ حي ولا ميت» .

رواه أبو داود في كتاب الحمام ، باب النهي عن التعرى ، رقم (٤٠١٥)
٤٠/٤ ، وقال : فيه نكارة .

قال الزركشى في المعتبر (١/٦٠) : وزعم ابن حزم أن ابن جريج لم يسمعه من
حبيب وليس كما قال وأما فعله فروى مسلم عن عائشة - رضى الله عنها - قالت :
كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مضطجعا في بيته كاشفا عن فخذيه أو
ساقيه فاستأذن أبو بكر فاذن له وهو على تلك الحال فتحدث . ثم استأذن عمر
فإذن له وهو كذلك فتحدث . ثم استأذن عثمان فجلس رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
وسوى ثيابه . قال فدخل فتحدث . فلما خرج قالت عائشة دخل أبو بكر
فلم تباله ثم دخل عمر فلم تباله ثم دخل عثمان فجلست وسويت عليك ثيابك ؟
فقال : ألا استحيى من رجل تستحي منه الملائكة ؟

انظر : مسلم ٤٤ - فضائل الصحابة ، ٣ - باب من فضائل عثمان الخ .
رقم (٣٦) ١٨٦٦/٤ .

وإن كان الدليل الدال على اتباع الأمة في ذلك الفعل عاما ،
مثل قوله تعالى : «فَاتَّبِعُوهُ» . فاختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب :

الأول - تخصيص دليل الاتباع بالعام السابق ، أى تبقى
الحرمة على الأمة في ذلك الفعل وتخصص^(١) آية الاتباع .
وهو المختار عند المصنف .

الثانى - العمل بموافق الفعل ، أى العمل بآية الاتباع .
الثالث - الوقف .

وأحتج المصنف على المذهب الأول بأن تخصيص دليل الاتباع
أولى لكونه جمعا بين الدليلين ؛ لأن دليل الاتباع يتناول^(٢) ذلك
الفعل وغيره . فإذا خص عنه ذلك الفعل - يبقى معمولا به في
الباقى .

قيل على هذا الدليل بأن العمل بالفعل أولى ؛ لأن الفعل
خاص بالرسول ، عليه السلام . والعام المتقدم شامل له ولأئمة ،
والخاص أقوى ، والعمل بالأقوى أولى .

أجيب بأن التعارض بين العام السابق والعام الذى هو دليل
الاتباع ، لا التعارض بين الفعل الخاص والعام السابق .

ص - (مسألة) الجمهور : إذا علم - عليه السلام - بفعل

(١) الأصل ، أ : التخصيص .

(٢) أ : متناول .

مخالف ، فلم ينكره - كان مخصصا للفاعل . فإن تبين معنى - حمل عليه موافقه بالقياس ، أو بـ «حكمي على الواحد» .

لنا : أن سكوته دليل الجواز . فإن لم يتبين ، فالمختار لا يتعدى لتعذر دليله .

ث - إذا فعل واحد فعلا مخالفا لعام ، وعلم الرسول - عليه السلام - بذلك الفعل ولم ينكره - كان ذلك الفعل الذي قرره الرسول - عليه السلام - مخصصا للعام بالنسبة إلى فاعل ذلك الفعل ، لأن سكوت الرسول - عليه السلام - مع العلم به ؛ دليل جواز ذلك الفعل .

فإن تبين معنى يوجب جواز ذلك الفعل - حمل على ذلك الفاعل موافقه أى من وجد فيه المعنى المجوز لذلك الفعل ، إما بالقياس ، أو بقوله - عليه السلام - حكمي على الواحد حكمي على الجماعة . أللهم إلا أن يوجد ذلك المعنى في جميع صور العام . فإنه حينئذ يكون ناسخا للعام ، إن قلنا إنه يجوز النسخ بالقياس .

وإن لم يتبين معنى يوجب جواز ذلك الفعل ، فالمختار أنه لا يتعدى جواز ذلك الفعل من الفاعل إلى غيره ، لتعذر دليل التعدى .

أما القياس فلعدم المعنى الموجب للجواز .

وأما الحديث فلأنه يوجب بطلان العام بالكلية .

فالأولى ان يجمع بين الأدلة بأن يخص العام فيحمل على غير

الفاعل ، ويحمل التقرير على الفاعل فقط . والحديث يحمل على الصور التي تبين فيها المعنى الموجب للجواز .

ص - (مسألة) الجمهور أن مذهب الصحابي ليس بمخصص ، ولو كان الراوى .

خلافًا للحنفية والحنابلة^(١)

لنا : ليس بحجة .

ش - إذا كان مذهب الصحابي مخالفا لعام - لا يكون مخصصا للعام ، وإن كان الصحابي الذى مذهبه مخالف للعام راويا للعام .

كمذهب أبى هريرة فى ولوغ الكلب ، فإنه يخالف الحديث العام ، وهو قوله - عليه السلام - «إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم فاغسلوه سبعا ، إحداهن بالتراب^(٢)» ، لأن مذهبه أن يغسل ثلاثا إحداهن بالتراب^(٣) .

(١) فيما عدا ج ط ع والبايرتى : خلافًا للحنابلة والحنفية .
(٢) رواه مسلم فى ٢ - الطهارة ، ٧ - باب حكم ولوغ الكلب ، رقم (٩١) ٢٣٤/١ عن أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبعة مرات ، أو لاهن بالتراب» .
وأىضا حديث رقم ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٢ .

ورواه البخارى فى ٤ - الوضوء ، ٣٣ - باب الماء الذى يغسل به شعر الانسان الخ . رقم (١٧٢) ٢٧٤/١ بلفظ : إذا شرب الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبعا» .

(٣) روى الطحاوى فى شرح معالى الآثار (٢٣/١) عن عطاء عن أبى هريرة فى الإناء يلغ فيه الكلب أو الهر يغسل ثلاث مرار .
ورواه الدارقطنى فى السنن (٦٦/١) عن عطاء عن أبى هريرة أنه كان إذا ولغ الكلب فى الإناء أهراقه وغسله ثلاث مرات .

وذهبت الحنفية والحنابلة إلى أن مذهب الصحابي يخصص العام^(١) .

وإختار المصنف الأول واحتج عليه بأن العام حجة ، ومذهب الصحابي ليس بحجة ، لما سنذكره ، فلا يكون مخصصا له .

ص - قالوا : يستلزم دليلا ، وإلا كان فاسقا . فيجب الجمع .

قلنا : يستلزم دليلا في ظنه . فلا يجوز لغيره اتباعه .

قالوا : لو كان ظنيا - لبيّنه .

قلنا : ولو كان قطعيا - لبيّنه .

وأیضا : لم یُخَفَّ على غيره .

وأیضا : لم یجز لصحابی آخر^(٢) مخالفته ، وهو اتفاق .

ش - القائلون بأن مذهب الصحابي يخصص العام ، احتجوا بوجهين :

(١) انظر : المختصر للبعلي ص ١٢٣ وفيه : «مذهب الصحابي يخصص العموم إن قيل هو حجة . والا فلا عند الأكثر» . وانظر : المسودة ص ١٢٧ ، والعدة ٥٧٩/٢ ومختصر الطوفي ص ١٠٩ ، والروضة ص ١٢٩ ، والمدخل لابن بدران ص ١١٥ ، والاحكام للآمدی ٣٣٣/٢ ، ومسلم الثبوت وفواتح الرحموت ص ٣٥٥/١ ، وفيه : «اعلم أن مذهب الصحابي أو فعله يخصص العموم عند الحنفية بخلاف حمله الحديث أو الآية على أحد المحامل . فإنه ليس بحجة عند أكثر مشائخ الحنفية» .

(٢) «آخر» ساقط من أ ، ع .

الأول - أن مذهب الصحابي يستلزم دليلا ، وإلا لكان مخالفا لظاهر العموم من غير دليل ، فيكون فاسقا ، وهو باطل بالاتفاق .
وحينئذ يكون ذلك الدليل مخصصا للعام .

أجاب بأن مذهبه يستلزم دليلا في ظنه ؛ لأن بمخالفة^(٢) العام إنما يكون فاسقا إذا لم يكن مخالفته للدليل في ظنه ، لا للدليل في نفسه . ولا يجوز لغير ذلك الصحابي متابعة ظنه .

الثاني - أن مخالفة الصحابي للعام لا بد أن تكون لدليل قطعي ، لأنه لو كان ظنيا - لبينه ، لينظر فيه غيره ، والقطعي يخص العام .

أجاب عنه بالمعارضة من ثلاثة وجوه :

الأول - لو كان الدليل قطعيا - لبينه ليصير إليه غيره .

والثاني باطل ؛ لأنه لو بينه - لاشتهر كمذهبه .

الثاني - أنه لو كان قطعيا - لم يخف على غيره ؛ لأن القطعي منحصر في الكتاب والسنة المتواترة والاجماع ، ولا يخفى شيء منها .

الثالث - أنه لو كان قطعيا - لم يجوز لصحابي آخر مخالفته بالاتفاق .

ص - (مسألة) الجمهور أن العادة في تناول بعض خاص ، ليس بمخصص .

(١) ١ : مخالفة .

خلافًا للحنفية .

مثل : حرمت الربا في الطعام ، وعادتهم تناول البر .

لنا : أن اللفظ عام لغة وعرفا . ولا مخصص .

ش - الجمهور ذهبوا إلى أن عادة المكلفين في تناول بعض خاص من الأطعمة ليس بمخصص للعام على وجه يختص بذلك البعض المتناول .

مثل ما إذا قال الرسول - عليه السلام - حرمت الربا في الطعام ، وعادته تناول البر ، فإنه لا يخصص^(١) الطعام بالبر .

وذهبت الحنفية إلى أن العادة تخصص العموم^(٢) .

واختار المصنف الاول - واحتج عليه بأن لفظ الطعام عام لغة وعرفا ، لأن أهل اللغة وأهل العرف يطلقون الطعام على البر وغيره من الطعوم ، ولا مخصص . فيكون باقيا على عمومته ، عملا بالموجب السالم عن معارضة المانع .

ص - قالوا : يتخصص به كتخصيص الدابة بالعرف ، والنقد بالغالب .

(١) : يختص .

(٢) انظر : مسلم الثبوت وفواتح الرحموت ٣٤٥/١ ، والتحرير وشرحه التيسير (٣١٧/١) ونصه : «أما تخصيص العام بالعرف القولي ، كالدابة على الحمار ، والدرهم على النقد الغالب ، فمتفق عليه . وأما العرف العملي - وهو العادة - فمختلف فيه فعند الحنفية هو مخصص . وانظر ايضا الاحكام للامدى ٣٢٤/٢ ، وأصول الفقه للخضرى ص ٢٠٤ .

قلنا : إن غلب الاسم عليه ، كالدابة - اختص به .

بخلاف غلبة تناوله ، والفرض فيه .

قالوا : لو^(١) قال : اشترى لحما ، والعادة تناول الضأن - لم يفهم سواء .

قلنا : تلك قرينة في المطلق . والكلام في العموم .

ش - احتجت الحنفية بوجهين :

الأول - تخصيص الطعام بالبر بسبب عادة التناول ، كما يتخصص الدابة بذوات الحافر ، والنقد في البيع بالنقد الغالب في البلد بسبب عرف النقل .

أجاب بأن لفظ الطعام إن غلب في البر استعماله - يختص به كالدابة والنقد لما غلب استعمالهما في ذوات الحافر ، والنقد الغالب في البلد ، اختصا بهما .

بخلاف غلبة تناول البر ، فإنها لا تأثير لها في الدلالة حتى يختص به . والكلام المفروض في غلبة التناول ، لا في غلبة الاستعمال .

الثاني - أنه لو قال (السيد لعبده^(٢)) اشترى لحما ، والعادة تناول لحم الضأن - لم يفهم عرفا سوى لحم الضأن . فتكون عادة التناول مخصصة .

(١) كلمة «لو» ساقطة من ع .

(٢) ما بين القوسين ساقط من أ .

أجاب بأن مذكرتم مطلق ، والعادة قرينة موجبة لحمل المطلق على المقيد . وكلا منا في العموم . ولا يلزم من صرف لفظ المطلق عن سائر المقيدات الى مقيد بسبب قرينة ، صرف العام عن بعض أفرادها بسبب تلك القرينة ؛ لأن دلالة المطلق على المقيدات دلالة الجزء على الكل ، ودلالة العام على أفرادها دلالة الكل على الأجزاء ، وهي أقوى من الأولى .

ص - (مسألة) الجمهور : إذا وافق الخاص حكم العام فلا تخصيص .

خلافا لأبي ثور .

مثل : «أيا إهاب دبغ فقد طهر» .

وقوله - عليه السلام - في شاة ميمونة : «دباغها طهورها» .

لنا : لاتعارض ، فيعمل^(١) بهما .

قالوا : المفهوم يخصص^(٢) العموم .

قلنا : مفهوم اللقب مردود .

ش - إذا وافق الخاص حكم العام فلا تخصيص للعموم خلافا لأبي ثور^(٣) .

(١) كذا في أ ، ط . وفي ع : فلنعمل . وفيما سواها : فليعمل .

(٢) أ : تخصيص .

(٣) انظر : الإحكام للأمدى ٢/٣٣٥ .

مثل : قوله - عليه السلام - أيما إهاب دبغ فقد طهر» .

وقوله - عليه السلام - في شاة ميمونة : «دباغها طهورها» فإن قوله - عليه السلام : «دباغها طهورها» خاص موافق لحكم قوله : «أيما إهاب دبغ فقد طهر» وهو عام .

والدليل على أنه لا يكون تخصيصا له أنه لا يكون الخاص معارضا للعام لتوافق حكمهما ، فيعمل بهما ، لأن العمل بالدليل هو الأصل .

وأحتج أبو ثور بأن المفهوم يخصص العموم . وتخصيص^(١) جلد شاة ميمونة بالحكم يدل على نفي الحكم عن سائر الجلود بحسب المفهوم . فيكون مفهوم الخاص مخصصا للعموم .

أجاب : حكم التطهير بالدباغ المضاف إلى ضمير شاة ميمونة يكون من باب تعلق الحكم بالاسم . ومفهوم الاسم ليس بحجة .

ص - (مسألة) رجوع الضمير إلى البعض ليس بتخصيص .

الإمام وأبو الحسين : تخصيص .

وقيل بالوقف .

مثل : (والمطلقات) مع (وَبُعُولَتُهُنَّ) .

لنا : لفظان ، فلا يلزم من مجاز أحدهما مجاز الآخر .

(١) أ : تخصص .

ش - إذا ورد عقيب العام ضمير يرجع الى بعض أفراده -
لا يكون مخصصا لذلك العام .

وذهب إمام الحرمين وأبو الحسين البصري^(١) إلى أنه مخصص
لذلك العام .

وقيل بالوقف .

مثال ذلك قوله تعالى : (وَالْمَطْلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ
قُرُوءٍ)^(٢) مع قوله : (وَيَعُولُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ)^(٣) .

فإن «المطلقات» عام تناول البوائن والرجعيات . والضمير في
«يعولن» يرجع إلى بعض أفرادها ، وهو الرجعيات .

واختار المصنف المذهب الأول ، واحتج عليه بأن «المطلقات»
والضمير في «يعولن» لفظان . مقتضى الأول : إجراؤه على ظاهره
من العموم . ومقتضى الثاني : رجوعه إلى كل ما تقدم - وقد عرض
مانع عن رجوع الضمير إلى كل الأفراد . فوجب صرفه عن ظاهره
بعوده إلى البعض بالمجاز .

ولا يلزم من مجاز أحدهما مجاز في الآخر فلم يجب تخصيص
العام لعدم المانع عن إجرائه^(٤) على العموم .

(١) انظر : المعتمد ٣٠٦/١ ، والإحكام للأمدى ٣٣٦/٢ .

(٢) ٢٢٨ - البقرة - ٢ .

(٣) ٢٢٨ - البقرة - ٢ .

(٤) إجزائه ، وهو خطأ .

ص - قالوا : يلزم مخالفة الضمير .

وأجيب بأنه كإعادة الظاهر .

ش - القائلون بالتخصيص قالوا : يلزم من تخصيص الضمير تخصيص العام ، وإلا يلزم مخالفة الضمير للظاهر ؛ لأنه حينئذ يكون عائداً إلى البعض . لا إلى كله .

أجاب بأنه يجوز مخالفة المضمّر للظاهر لأن الضمير كناية عن الظاهر . فيكون ذكر الضمير كإعادة الظاهر . وإعادة الظاهر لتعلق حكم يختص ببعض الأفراد لا يوجب تخصيص الظاهر بالنسبة إلى حكم يجري في جميع الأفراد . وكما جاز مخالفة الظاهر لنفسه بالنسبة إلى حكمين ، فكذلك يجوز مخالفة الضمير للظاهر .

ص - الوقف لعدم الترجيح .

وأجيب بظهور العموم فيهما .

فلو خصصنا الأول - خصصناها .

ولو سلم فالظاهر أقوى .

ش - القائلون بالوقف قالوا : لو لم يخصص العام - يلزم مخالفة ظاهر الضمير ؛ لأن الضمير ظاهراً - يعود إلى كل أفراد المذكور .

ولو خصص العام - يلزم مخالفة ظاهر العام . ولا ترجيح لاحدهما على الآخر . فيلزم الوقف .

أجاب بأن لا نسلم عدم الترجيح .

وذلك لأن العموم ظاهر في المظهر والمضمّر . فلو خصصنا العام الظاهر - يلزم تخصيصهما ، أي تخصيص العام وتخصيص المضمّر . فيلزم مخالفة الظاهر فيهما .

ولو لم يخصص العام - يلزم مخالفة الظاهر في المضمّر لعوده إلى بعض المذكور . فيكون عدم تخصيص العام أرجح ؛ لقلة مخالفة الظاهر .

ولو سلم أنه لا يلزم من تخصيص الظاهر إلا مخالفة ظاهر فقط ، لكن مخالفة الظاهر في المظهر أقوى من مخالفته في المضمّر ؛ لأن الظاهر أقوى دلالة من المضمّر لكونه مستغنيا عن غيره ، بخلاف المضمّر .

ومخالفة الظاهر فيما هو أقوى دلالة أشد من مخالفته فيما هو أضعف .

ص - (مسألة) الأئمة الأربعة والأشعري وأبو هاشم وأبو الحسين - رحمهم الله - : جواز تخصيص العموم بالقياس .

ابن سريج : إن كان جليا .

ابن أبان : إن كان العام مخصّصا .

وقيل : إن كان الأصل مخرجا .

والجبائي : يقدم العام مطلقا .

والقاضي والإمام^(١) بالوقف .

والمختار : إن ثبتت العلة بنص أو اجماع ، أو كان الأصل مخصصا - ^(٢) خص به ^(٣) . وإلا فالمعتبر القرائن في الوقائع .

فإن ظهر ترجيح خاص فالقياس ، وإلا فعموم الخبر .

لنا : أنها كذلك كالنص الخاص فيخصص ^(٤) بها للجمع بين الدليلين .

ش - اختلفوا في جواز تخصيص العام بالقياس :

فذهب الأئمة الأربعة أعنى الشافعي ومالكا وأبا حنيفة^(٥)

(١) ط ، ع : والإمام والقاضي .

(٢) في حاشية الأصل بعلامة التصحيح : فيخصص .

(٣) «به» ساقط من ١ ، ج .

(٤) فيما عدا ط ، ع والبابرتي : فيخصص .

(٥) قال البابرتي في شرحه للمختصر (ورقة ١٦٨/١) : وليس ذلك مذهب أبي حنيفة

بل المنقول عنه هو ما أخذ به عيسى بن إبان ، وهو جوازه إن كان العام مخصصا قبله .

وقال السمرقندي في ميزان الأصول (ورقة ١/٦٤) : قال مشائخ العراق :

لايجوز : لأن العام عندهم موجب للعلم قطعا ؛ والقياس الشرعي فيه احتمال فلا يصلح مخصصا .

وقال السرخسي في أصوله (١/١٢٣) : أكثر مشائخنا - رحمهم الله - يقولون

أيضا : إن العام الذي لم يثبت خصوصه بدليل لايجوز تخصيصه بخبر الواحد ولا بالقياس فزعموا أن المذهب هو هذا .

وقال البخاري في كشف البزدوى (١/٢٩٤) : العام من الكتاب والسنة

المتواترة لايحتمل الخصوص ، أى لايجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس :

لأنهما ظنيان فلا يجوز تخصيص القطعى بهما ، لان التخصيص بطريق

المعارضة ، والظنى لايعارض القطعى .

وأحمد ، والشيخ الاشعري - رضى الله عنهم - وأبو هاشم وأبو الحسين إلى جواز تخصيص العموم بالقياس مطلقا .

وذهب ابن سريج إلى جواز تخصيصه بالقياس إن كان القياس جليا كقياس تحريم الضرب على تحريم التأفيف .

وذهب عيسى بن أبان إلى أنه يجوز التخصيص بالقياس إن كان العام مخصصا بشيء آخر .

وقيل : يجوز التخصيص بالقياس إذا كان الأصل المقيس عليه مخرجا من العام .

وقال الجبائي : لا يخصص العام بالقياس بل يقدم العام مطلقا .

وقال القاضي وإمام الحرمين بالوقف^(١) .

والمختار عند المصنف أنه يجوز تخصيص العام بالقياس إذا ثبتت العلة بنص أو إجماع أو كان أصل القياس مخصصا . وإلا أى وإن لم يتحقق واحد من الأمور المذكورة تعتبر القرائن الموجبة للتفاوت

= هذا - أى ما ذكرنا من عدم جواز التخصيص بهما هو المشهور من مذهب علمائنا . ونقل ذلك عن أبى بكر الجصاص وعيسى بن أبان وهو قول أكثر اصحاب أبى حنيفة وهو قول بعض أصحاب الشافعى .

وانظر أيضا : حاشية التفتازاتى على العضد ١٤٩/٢ ، ومראה الأصول ص ١٥٨ والمتبصرة ص ١٢٨ ، ١٢٩ وتيسير التحرير ٢٢١/١ ، والمغنى للخبازى ص ١١٩ ، وأدب القاضى للماوردى ٢٨٩/١ .

(١) انظر : البرهان ٤٢٨/١ .

والتساوى فى آحاد الوقائع . فإن ظهر ترجيح خاص للقياس يعمل بالقياس ، أى يكون القياس مخصصا ، وإلا ، أى وإن لم يظهر ترجيح خاص للقياس يعمل بعموم الخبر ، أى لا يخصص بالقياس .

وأحتج على المختار بأن العلة إذا كانت ثابتة بنص أو إجماع أو كان الأصل مخصصا من العام^(١) - كان القياس كالنص الخاص ، فيخصص العموم جمعا بين الدليلين .

بخلاف ما إذا لم يكن واحد من تلك الشرائط متحققا فإنه وإن كان القياس - لكونه خاصا - راجحا^(٢) فى الدلالة على العام ، إلا أنه احتمال أن لا تكون العلة المستنبطة أو المختلف فيها علة . فجاز أن يرجح العام عليه من هذا الوجه .

ص - واستدل بأن المستنبطة إما راجحه أو مرجوحة أو مساوية والمرجوح والمساوى لا يخصص . ووقوع احتمال من اثنين أقرب من واحد معين .

وأجيب بجريه فى كل تخصيص وقد رجح بالجمع .

ش - واستدل على الشق الثانى من المذهب المختار بأن القياس الذى تكون علته مستنبطة لا يكون مخصصا للعام ؛ لأن العلة المستنبطة إما أن تكون راجحة على العام فى محل التخصيص أو مرجوحة أو مساوية له .

(١) أ : للعام .

(٢) ب : واضحا بدل راجحا .

فإن كانت مرجوحة أو مساوية لانتخصص العام ، وإلا يلزم ترجيح المرجوح أو ترجيح أحد المتساويين على الآخر من غير مرجح .

وإن كانت راجحة يجوز التخصيص بها . فحينئذ يكون على تقدير واحد مخصصاً^(١) وعلى تقديرين لا يكون مخصصاً .

ووقوع احتمال من اثنين أقرب من وقوع واحد معين .

أجاب بالنقض الإجمالي بأن الدليل المذكور يطرد في جميع صور التخصيص سواء كان بالقياس أو بغيره بأن يقال : الخاص إما أن يكون راجحاً على العام في محل التخصيص أو متساوياً^(٢) له أو مرجوحاً إلى آخره . وقد رجح الخاص على العام في غير صور القياس جمعاً بين الدليلين . فكذا ههنا .

قيل : قوله : « واستدل » نقض للدليل الذي ذكره على المختار ، لا استدلال على الشق الثاني من المذهب المختار .

ووجه وروده أن يقال : إن وجوب التخصيص بالقياس على الأصل المخصوص^(٣) مبني على جواز التخصيص بالعلة المستنبطة ؛ لأن تلك العلة لا يجوز أن تكون ثابتة بنص أو إجماع . وإلا كان هو القسم الأول بعينه . لكن التخصيص بالمستنبطة لا يجوز لما ذكر . والجواب عنه مامر .

(١) أ : فحينئذ لا يكون على تقديرين لا يكون مخصصاً . وفيه خطأ .

(٢) أ : مساوياً .

(٣) أ ، ب ، ج : المخصص .

ص - الجبائي : لو خص به - لزّم تقديم الأضعف بما تقدم في خبر الواحد من أن الخبر مجتهد فيه^(١) في أمرين إلى آخره .
وأجيب بما تقدم .

وبأن ذلك عند إبطال أحدهما . وهذا إعمال لهما .
وبإلزام تخصيص الكتاب بالسنة والمفهوم لهما .

ش - احتج الجبائي على تقديم العام على القياس مطلقا بأنه
لو خص العام بالقياس - لزّم ترجيح الأضعف .
والتالى باطل بالاتفاق .

بيان الملازمة أن^(٢) القياس أضعف لما تقدم من أن الخبر العام
يجتهد فيه^(٣) في أمرين ، والقياس يجتهد فيه في ستة أمور ، وفي
الأمرين أيضا إن ثبت أصل القياس بالخبر .
وجوابه ههنا هو الجواب المذكور ثمة .

وأجاب أيضا بأننا لانسلم بطلان تقدم الأضعف والاتفاق على
بطلان الأضعف إنما يكون عند إبطال الأقوى بالكلية . وههنا لما لم
يبطل الأقوى بالكلية - قدم القياس جمعا بين الدليلين .

وأجاب أيضا بأن الدليل المذكور يوجب عدم جواز تخصيص

(١) الأصل : يجتهد فيه .

(٢) ١ : لأن .

(٣) ١ : مجتهد فيه .

الكتاب بالسنة لكون السنة أضعف . وعدم جواز تخصيص الكتاب
والسنة بالمفهوم لكون المفهوم أضعف منهما . فيكون الإلزام
مشتركا .

ص - واستدل بتأخيره في حديث معاذ وتصويبه .

وأجيب بأنه آخر السنة عن الكتاب ولم يمنع الجمع .
واستدل أن دليل القياس هو^(١) الإجماع ولا إجماع عند مخالفة
العموم .

وأجيب بأن المؤثرة ومحل التخصيص يرجعان إلى النص ؛
لقوله^(٢) - صلى الله عليه وسلم - : «حكمي على الواحد» .

وما سواهما ، أن ترجح الخاص - وجب اعتباره لأنه المعتبر كما
ذكر في الإجماع الظني .

وهذه ونحوها قطعية عند القاضي لما ثبت من القطع بالعمل
بالراجح من الأمارات .

ظنية عند قوم ؛ لأن الدليل الخاص بها ظني .

ش - استدل الجبائي أيضا على عدم جواز تخصيص العام
بالقياس مطلقا بقصة معاذ ؛ فإنه آخر القياس عن الكتاب والسنة ،
وصوبه الرسول - عليه السلام - فلو كان القياس مخصصا للعام -

(١) «هو» ساقط من أ ط ، ع والبا برتى .

(٢) ط ، ع : كقوله .

يلزم تقديمه عليها .

أجاب بأن معاذاً آخر السنة عن الكتاب وصوبه الرسول - عليه السلام - فيكون الكتاب متقدماً على السنة . ولم يمنع تقديم الكتاب على السنة للجمع بين عموم الكتاب وتخصيصه بالسنة إذا كانت خاصة . فكذا تقديم الكتاب والسنة على القياس لا يمنع الجمع بين عمومهما وتخصيصه بالقياس إذا كان خاصاً .

واستدل أيضاً بأن دليل القياس هو الإجماع ولا يتحقق الإجماع على جواز القياس إذا كان القياس مخالفاً للعموم ؛ لأن الواقفية لا يجوزون القياس إذا كان مخالفاً للعموم . وإذا لم يتحقق دليل على جواز القياس - لم يكن حجة . وإذا لم يكن حجة - لم يكن مخصصاً للعموم ؛ لأن التخصيص به حينئذ يوجب ترك مقتضى العام بما ليس بحجة .

أجاب بأننا لانسلم أن دليل كل قياس هو الإجماع ، بل قد^(١) يكون نصاً .

وذلك لأن المؤثرة^(٢) أي الوصف الموجود في الفرع الذي نص على عليته^(٣) في الأصل . ومحل التخصيص ، أي الأصل الذي خص عن العام بنص يرجعان إلى النص ، على معنى أن تأثير الوصف (في الفرع أيضاً بالنص . وثبوت حكم محل التخصيص في

(١) لفظ «قد» ساقط من أ .

(٢) أ ، ج : المؤثر .

(٣) الأصل : عليه بدل «عليته» .

الفرع أيضا بالنص ؛ لأنه لما نص على علية الوصف^(١) في الأصل - دل على أن خصوصية الأصل في الحكم ملغاة . فعلم بذلك النص وبقوله : «حكمى على الواحد حكمى على الجماعة»^(٢) تأثير الوصف في الفرع .

وكذا إذا خص محل التخصيص بنص وقد وجد في محل التخصيص معنى وجد في غيره - كان ذلك النص المخصص مع قوله - عليه السلام - : «حكمى على الواحد» يوجب تخصيص الصورة المساوية^(٣) لمحل التخصيص . وما سواهما ، أي وما سوى العلة المؤثرة ومحل التخصيص ، إن ترجح الخاص الذي هو القياس - وجب اعتباره ؛ لأن رجحان الظن هو المعتبر ، كما ذكر في الإجماع الظنى .

وهذه ، أي مسألة تخصيص العام بالقياس ونحوها كتخصيص الكتاب بخبر الواحد قطعية عند القاضي لما ثبت أن العمل بالراجح من الأمارات قطعى .

ظنية عند قوم ؛ لأن الدليل الخاص بهذه المسألة ظنى ، أى لأن المخصص في هذه المسألة ظنى .

*
**

(١) ساقط من ١ .

(٢) سبق تخريجه في ص ٢٠٦ .

(٣) ١ : المتساوية .

المطلق والمقيد

ص - المطلق والمقيد .

المطلق : ما دل على شائع فى جنسه .

فيخرج المعارف ، ونحو : كل رجل ونحوه ؛ لاستغراقها .
والمقيد بخلافه .

(١) ويطلق المقيد على ما أخرج من شائع (٢) بوجه كرقبة
مؤمنة .

وما ذكر فى التخصيص من متفق ومختلف ومختار ومزيف جار
فيه ، ويزيد (٣) .

ش - لما فرغ من مباحث العام والخاص - عقبهما المطلق
والمقيد ؛ لأن المطلق كالعام ، والمقيد كالخاص .

وعرف المطلق بأنه : « ما دل على شائع فى جنسه » .

فقوله : « ما » بمنزلة الجنس . والمراد منه : اللفظ .

وقوله : « دال » احتراز عن المهملات .

-
- (١) فى أ ، بدل العبارة التى بين القوسين : المطلق على ما أخرج من شائع بوجه جاز
فيه ويزيد . وهى ناقصة وغير مربوطة .
(٢) المثبت من ب ، جـ وفى غيرهما شياع .
(٣) ط : تزيد .

وقوله : «شائع» أي لا يكون متعينا بحيث يمتنع^(١) صدقه على كثيرين . احترز به عن المعارف لكونها متعينة .

ولم يخرج عنه^(٢) المحلى باللام إذا أريد به الماهية .

وقوله : «في جنسه» أي له أفراد مماثلة كل واحد بعد حذف ما به صار فردا . احترز به عن النكرة المستغرقة في سياق الإثبات ، نحو : كل رجل . ونحوه ، وهو النكرة في سياق النفي لاستغراقها ؛ لأن المستغرق لا يكون له أفراد مماثلة كل واحد بعد حذف ما به صار فردا .

واعلم أن هذا الحد يتناول اللفظ الدال على الماهية من حيث هي هي ، والنكرة التي دلت على واحد غير معين ؛ لأنها أيضا لفظ دال شائع في جنسه .

والمقيد بخلاف المطلق . وهو لفظ دال على معنى غير شائع في جنسه وهو يتناول ما دل على معين ، وما دل على شائع لكن لافي جنسه . فيكون العام مقيدا بهذا التعريف .

وقد يطلق المقيد على ما أخرج من شائع ، كرقبة مؤمنة ، أي ما دل على مفهوم المطلق بوصف زائد عليه .

وهذا التفسير أعم من الأول ؛ لأن قوله^(٣) : «رقبة مؤمنة» غير مقيد بالتفسير الأول ؛ لأنه دال على شائع في جنسه ، ومقيد بالتفسير

(١) أ : يمتنع .

(٢) «عنه» ساقط من أ .

(٣) أ : كونه بدل «قوله» .

الثاني ؛ لأنه أخرج من شائع بوجه .

وكل ما ذكر في تخصيص العموم من المتفق عليه والمختلف فيه ، والمختار والمزيف ، جار في تقييد المطلق ويزيد ههنا مسألة . وهي مسألة حمل المطلق على المقيد .

ص - (مسألة) إذا ورد مطلق ومقيد ، فإن اختلف حكمهما ، مثل : اكس وأطعم ، فلا يحمل أحدهما على الآخر بوجه اتفاقا . ومثل : إن ظهرت فاعتق رقبة ، مع لا تملك رقبة كافرة واضح .

وإن لم يختلف حكمهما ، فإن اتحد موجبهما مثبتين حمل المطلق على المقيد لا العكس ، بيانا ، لانسخا^(١) .

وقيل : نسخ إن تأخر المقيد .

ش - إذا ورد لفظ مطلق ولفظ مقيد ، فلا يخلو إما أن يختلف حكمهما ، أولا .

فإن اختلف حكمهما - فلا يحمل أحدهما على الآخر أصلا بالاتفاق مثل : أكس ثوبا من الثياب المصرية وأطعم . فإنه لا يقيد الطعام بقيد المصرى لعدم المنافاة بينهما ، إلا في صورة مثل قوله إن ظهرت فاعتق رقبة ، مع قوله ، لا تملك رقبة كافرة ، فإن الإجماع منعقد على أن تقييد المنهى عنه بالكافر يوجب تقييد المأمور به بنفى

(١) أ : ناسخا .

الكفر ؛ لأن الاعتاق يقتضى الملكية . فلو لم يقيد المأمور به بنفى الكفر - لامتنع الجمع بين الإتيان بالمأمور به ، والاجتناب عن المهنى عنه .

ولذلك قال : «واضح» أى تقييد الرقبة المطلقة بنفى الكفر .

وإن لم يختلف حكمهما أى حكم المطلق والمقيد ، فإن كان موجبهما متحدا وكانا مثبتين ، مثل قوله فى الظهار : أعتق رقبة ، أعتق رقبة مؤمنة . ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها - أنه يحمل المطلق على المقيد ، ويكون المقيد بيانا للمطلق لا نسخا له سواء تقدم المطلق أو تأخر . وهو المختار عند المصنف .

والثانى - أنه يحمل المطلق على المقيد ويكون المقيد نسخا للمطلق إن تأخر المقيد .

والثالث - أنه يحمل المقيد على المطلق .

ص - لنا : أنه جمع بينهما ؛ فإن العمل بالمقيد عمل بالمطلق .

وأىضا : يخرج بيقين .

وليس بنسخ ؛ لأنه (لو كان التقييد نسخا - لكان التخصيص (نسخا^(١)) .

(١) زيارة من ط ع .

وأیضا : لكان تأخر^(١) المطلق نسخا^(٢) .

ش - احتج المصنف على أنه يجب حمل المطلق على المقيد ، لا العكس بوجهين :

أحدهما - أن حمل المطلق على المقيد جمع بين المطلق والمقيد ؛ لأن العمل بالمقيد ، عمل بالمطلق وزيادة . والجمع بينهما أولى .

الثاني - أن من عمل بالمقيد يخرج عن عهدة التكليف بيقين ، لأنه إن كان التكليف بالمقيد - فظاهر . وإن كان التكليف بالمطلق فقد أتى بالمطلق وزيادة . فيلزم الخروج عن عهدة التكليف بيقين .

ومن عمل بالمطلق لا يخرج عن عهدة التكليف بيقين ؛ لجواز أن يكون التكليف بالمقيد ، والإتيان بالمطلق لا يستلزم الإتيان به . فلا يخرج عن عهده بيقين .

وأحتج أيضا على أن حمل المطلق على المقيد المتأخر ، لا يكون نسخا له بل بيانا بوجهين :

أحدهما - أنه لو كان حمل المطلق على المقيد المتأخر نسخا له .

لكان تخصيص العام نسخا له .

والتالي باطل بالاتفاق .

بيان الملازمة أن التقيد يرفع الإطلاق ، والتخصيص يرفع

(١) ع : تأخير .

(٢) ما بين القوسين ساقط من 1 .

العموم .

فإذا كان المقيد ناسخا للمطلق - كان الخاص ناسخا للعام .
الثاني - أنه لو كان تأخر المقيد ناسخا للمطلق - لكان تأخر
المطلق ناسخا للمقيد .

والتالى باطل .

بيان الملازمة : أنه كما أن تأخر المقيد يرفع الإطلاق كذلك
تأخر المطلق يرفع التقييد ، فلا فرق بينهما .

ص - (قالوا : لو كان تقييدا - لوجب دلالة رقبة على مؤمنة
مجازاً .

وأجيب بأنه لازم لهم إذا تقدم المقيد ، وفى التقييد
بالسلامة^(١) .

والتحقيق أن المعنى رقبة من الرقاب^(٢) فيرجع الى نوع من
التخصيص يسمى تقييدا^(٣) .

ش - القائلون بأن تأخر المقيد عن المطلق نسخ له ، لبيان ،
احتجوا بأنه لو تأخر المطلق عن المقيد بيانا للمطلق لانسخا له -

(١) الأصل : السلام .

(٢) الأصل : الرقيات .

(٣) فى أ ، بدل العبارة التى بين القوسين : «قالوا : إن المعنى رقبة من الرقاب ،
فيرجع إلى نوع من التخصيص ، سمي تقييدا» .

لوجب أن تكون^(١) دلالة رقبة على مؤمنة مجازا .

والتالى باطل ؛ لأن المجاز خلاف الأصل .

بيان الملازمة : أن المقيد لو كان بيانا للمطلق - لكان المراد بالمطلق هو المقيد . وإذا أطلق المطلق وأريد المقيد - كان مجازا .

أجاب بأن هذا أيضا لازم عليكم إذا تقدم المقيد على المطلق ، لأنكم سلمتم أن المقيد حينئذ يكون بيانا للمطلق ، لانسخا له .

وأیضا : هذا لازم عليكم فى تقييد الرقبة بالسلامة من العيوب فى كفارة الظهر ، لأن الرقبة مطلقة ، فدالتها على الرقبة السليمة مجاز .

ولما كان هذا الجواب جدليا - أشار إلى ما هو الحق عنده .

قال : والتحقيق أن المعنى رقبة من الرقاب ، أى رقبة معينة من المعينات . فحينئذ لا يكون تقييده بقوله «مؤمنة» مجازا ؛ لأن دلالة رقبة معينة من المعينات على أى معين يفرض من ذلك الجنس تكون حقيقة ؛ لأن معينا من المعينات مشترك بين جميع المعينات بالاشتراك المعنوى . فعلى هذا تكون الملازمة ممنوعة .

قل فى بيان التحقيق : إن قول الشارع : أعتق رقبة ، وإن لم يذكر معه من الرقات إلا أن المعنى : أعتق رقبة من الرقات . فلما قال : أعتق رقبة مؤمنة - بين بهذا القيد أن المراد بالمقدر العام هو

(١) المثبت من أ وفى غيرها : لوجب دلالة الخ .

الخاص . فيكون المقدر هو الرقبات المؤمنة - فيرجع إلى نوع من التخصيص ، فيسمى تقييدا .

وهذا أوفق لما في المتن .

والأولى أن يقال في جوابه : المجاز وإن كان على خلاف الأصل - فهو أولى من النسخ . فيصار إليه احترازا عما هو أشد محظورا منه .

ص - فإن^(١) كانا منفيين - عمل بهما ، مثل : لا تعتق مكاتبا لا تعتق مكاتبا كافرا .

ش - وأما إذا كان موجبهما متحدا وكانا منفيين - عمل بهما ؛ إذ لا تعذر فيه ، مثل : لا تعتق مكاتبا لا تعتق مكاتبا كافرا . فيعمل بهما بأن لا تعتق مكاتبا أصلا .

ص - فإن^(٢) اختلف موجبهما ، كالظهار والقتل ، فعن الشافعي - رحمه الله - حمل المطلق على المقيد .

فقليل^(٣) : بجامع وهو المختار . فيصير كالتخصيص بالقياس على محل التخصيص .

وشذعنه بغير جامع .

وأبو حنيفة - رحمه الله - لا يحمل .

(١) ط ، ع : وإن .

(٢) أ : وإن .

(٣) الأصل : ب ، ج : قليل .

ش - وإن لم يختلف الحكماء وكان موجبها مختلفا ، مثل قوله تعالى في كفارة الظهر : (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ^(١)) .

وقوله في القتل الخطأ : (وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ^(٢)) . فقد اختلفوا .

فنقل عن الشافعي حمل المطلق على المقيد .

فقال بعض أصحابه : أراد أنه إذا كان بينهما جامع موجب للإلحاق حتى يكون التقييد بدليل . فيكون تقييد المطلق بالقياس على المقيد ، كتخصيص العام بالقياس على محل التخصيص . وهو المختار .

وقال بعضهم : أراد أنه يحمل المطلق على المقيد سواء وجد جامع بينهما أو لم يوجد ، بناءً على أن القرآن كله كالكلمة الواحدة ، لاتعدد فيه .

وهذا الأخير مردود ، شذ نقله عن الشافعي .

وأبو حنيفة لا يحمل المطلق على المقيد أصلا ، لأن الحمل يوجب رفع الاطلاق بالقياس وهو نسخ ، والقياس لا ينسخ .

أجيب بأننا لانسلم بأنه نسخ ، بل هو تقييد للمطلق ببعض المسميات فيكون بيانا له ، لانسخا .

(١) ٢ - المجادلة - ٥٨ .

(٢) ٩٢ - النساء - ٤ .

وانظر رأى الماوردي في حمل المطلق على المقيد في أدب القاضي ٣٠٥/١ .

المجمل

ص - المجمل : المجموع .

وفى الاصطلاح : ما لم تتضح دلالاته .

وقيل : اللفظ الذى لا يفهم منه عند الاطلاق شئ .

ولا يطرء للمهمل^(١) والمستحيل .

ولا ينعكس ؛ لجواز فهم أحد^(٢) المحامل ، والفعل
المجمل^(٣) ، كالقيام^(٤) من الركعة الثانية^(٥) ، لاحتمال الجواز
والسهو .

أبو الحسين : مالا يمكن معرفة المراد منه^(٦) .

ويرد المشترك المبين^(٧) والمجاز المراد ، بين أو لم يبين^(٨) .

(١) ١ : بالمهمل .

ط ، ع : فى المهمل .

(٢) «أحد» ساقط من أ .

(٣) ١ : المهمل .

ط : الجمع .

(٤) ع : كالقياس بدل كالقيام وهو خطأ .

(٥) لفظ «الثانية» ساقط من أ ، ط ، ع والبايرتى .

(٦) «منه» ساقط من أ .

(٧) ١ : والمبين .

(٨) أ : تبين أو لم تبين .

وقد يكون في مفرد بالاصالة^(١) وبالاعلال ، كالمختار^(٢) .
وفي مركب ، مثل : أو يعفو^(٣) ، وفي مرجع الضمير ، وفي مرجع
الصفة ، كطبيب ماهر^(٤) ، وفي تعدد المجاز بعد منع الحقيقة .

ش - لما فرغ من المطلق والمقيد شرع في بيان المجل والمبين ،
والكلام في حده وأقسامه وأحكامه .

المجل لغة هو : المجموع . من قولهم : أوجل الحساب ، إذا
جمعه ورفع تفاصيله .

وفي الاصطلاح : ما لم تتضح دلالة .

وإنما قال : «ما» ولم يقل لفظ ، ليتناول الفعل والقول ؛ لأن
الإجمال كما يكون في اللفظ كذلك يكون في الفعل .

والدلالة أعم من أن تكون لفظية أو غير لفظية .

ودلالة الفعل عقلية .

وقوله : «ولم تتضح دلالة» . احتراز عن المهمل ؛ فإنه لا
دلالة له أصلاً .

وعن^(٥) المبين ؛ لأن دلالة متضحة .

(١) ١ : بالإضافة وهو خطأ .

(٢) ١ : بالمجاز بدل «المختار» .

(٣) ١ : أو يعفون وهو خطأ .

(٤) الأصل ب ، ج : طبيب ماهر .

(٥) ١ : غير بدل عن وهو تصحيف .

قيل : يدخل فى الحد : المؤول أيضا ؛ فإن دلالة على المعنى
المرجوح ليست متضحة .

أجيب عنه بأن المؤول صدق عليه أن دلالة متضحة بالنسبة
إلى المعنى الراجع .

ورد^(١) هذا الجواب بأنه غير داخل تحت الحد من هذا الوجه ؛
لأنه ظاهر . وداخل تحته من الوجه الآخر الذى به كان مؤولا .

وهذا الرد غير صحيح ؛ لأن المجمل : مالم تتضح دلالة
أصلا والمؤول يتضح دلالة فى الجملة ؛ لأن دلالة متضحة بالنسبة
إلى المعنى الراجع . فلا يكون داخلا تحت الحد .

وقيل فى تعريف المجمل أيضا إنه : اللفظ الذى لا يفهم منه
عند الإطلاق شيء .

وهذا الحد غير مطرد ؛ لأنه يصدق على المهمل ؛ لأنه لا يفهم
منه شيء عند الإطلاق ، مع أنه ليس بمجمل .

وكذا يصدق على المستحيل ؛ إذ لا يفهم منه عند الإطلاق
شيء ؛ لأن مدلوله ليس بشيء ، مع أن المستحيل ليس بمجمل .

وهذا الحد أيضا غير منعكس ؛ فإن المجمل قد يفهم منه شيء
عند الإطلاق لجواز فهم أحد محامله عند الإطلاق . وأحد المحامل
شيء - فيصدق المحدود ، دون الحد .

(١) الراد هو الخنجى . انظر : النقود والردود (٣٣٧ الف) .

وأیضا الفعل المجمال ینخرج من الحد ؛ لأنه لیس بلفظ ، مع أنه مجمال ، کقیام النبی - علیه السلام - من الركعة الثانية من غیر أن یجلس للتشهد فإنه فعل مجمال ، لأنه یحتمل أن یكون القیام عن تعمد فیکون دالا على جواز ترك الجلسة للتشهد ، ویحتمل أن یكون القیام عن سهو ، وحينئذ لا دلالة له على جواز ترك الجلسة للتشهد .

وقال ابو الحسین^(١) فی تعريفه : إن المجمال مالا یمكن معرفة المراد منه ، أى من نفسه ، واحتزبه عن المجمال المبين ، فانه یمكن معرفة المراد بالبيان ، لا من نفسه .

وأورد على طرد هذا التعریف المشترك المبين ، كعين جارية . فإنه لا یمكن معرفة المراد من نفسه ، مع أنه لیس بمجمال .

وهذا غیر وارد ؛ إذ المشترك مع قطع النظر عن البیان ، لا یمكن معرفة المراد من نفسه ، فیکون مجملا بهذا الاعتبار ومع التفات النظر الى البیان یمكن معرفة المراد منه ، فلا یكون مجملا بهذا الاعتبار . واللفظ الواحد یجوز أن یكون مجملا باعتبار ، غیر مجمال باعتبار آخر .

وأورد أيضا على طرده المجاز المراد ، بین أو لم یبین ، لأنه لا یمكن معرفة المراد من نفسه مع أنه لیس بمجمال .

وقيد المشترك بالمبین ؛ لأنه إذا لم یبین یكون مجملا ، بخلاف المجاز فإنه لا یكون مجملا سواء بین أو لم یبین .
قیل : هذا أيضا غیر وارد ؛ لأن اللفظ إذا أريد به المجاز - لم

(١) انظر : المعتمد ٣١٧/١ .

يكن معرفة المراد من نفسه . وهو من هذا الوجه مجمل ، ومن حيث أنه استعمل فيما لم يوضع له مجاز .

والإجمال قد يكون في مفرد ، إما بالاصالة ، كالقرء ، أو بإعلال ، كالمختار ، فإنه يحتمل أن يكون^(١) فاعلا ويحتمل أن يكون مفعولا . وهذا الإجمال إنما عرض فيه بواسطة قلب الياء المكسورة أو المفتوحة ألفا .

وقد يكون الإجمال في مركب ، مثل قوله تعالى : «أَيُّعُفُوا^٢ الذى بيده عُقْدَةُ النِّكَاحِ^(٢)» . لاحتمال أن يكون الموصول مع صلته هو الزوج أو الولي . والموصول مع الصلة مركب .

وقد يكون الإجمال في مرجع الضمير . وذلك إذا تعدد ما يحتمل أن يكون مرجوعا إليه ، ولم يرجع العود إلى واحد . نحو ضرب زيد عمرا وأكرمنى . فإن الضمير الذى هو فاعل أكرمنى يحتمل أن يرجع الى زيد ويحتمل أن يرجع إلى عمرو .

وقد يكون الإجمال في مرجع الصفة ، مثل قوله : زيد طبيب ماهر . فإنه يحتمل أن يكون ماهر صفة للطبيب ، ويحتمل أن يكون صفة لصفة أخرى .

وقد يكون الإجمال في تعدد المجاز بعد منع حمل اللفظ على مفهومه الحقيقى إذا كانت المجازات متكافئة .

(١) «أن يكون» ساقط من ١ .

(٢) ٢٣٧ - البقرة - ٢ .

ص - (مسألة) لا إجمال في نحو : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ)
و(أُمَّهَاتُكُمْ) .

خلافًا للكرخي والبصري^(١) .

لنا : القطع بالاستقراء أن العرف : الفعل المقصود منه .
قالوا : ما وجب للضرورة يقدر بقدرها ولا يضمن الجميع^(٢) .
والبعض غير متضح^(٣) .

وأجيب متضح بما تقدم^(٤) .

ش - ذهب أكثر الأصوليين إلى أنه لا إجمال في إضافة التحريم
إلى الأعيان . مثل قوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ^(٥)) وقوله
تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ أُمَّهَاتُكُمْ^(٦)) .

خلافًا للكرخي وأبي عبد الله البصري^(٧) .

(١) أ ، ط ، ع : البصري والكرخي .

(٢) ط : فلا .

(٣) ع زيادة : «بما تقدم» .

(٤) «منضح» ساقط من أ .

(٥) ٣ - المائدة - ٥ .

(٦) ٢٣ - النساء - ٤ .

(٧) قال عبدالعزيز البخاري في شرحه للبزودي (١٠٦/٢) : اختلفوا في التحريم

والتحليل المضافين إلى الأعيان مثل قوله تعالى : حرمت عليكم أمهاتكم ، حرمت
عليكم الميتة الخ .

على ثلاثة أقوال . فذهب الشيخ المصنف وشمس الأئمة وصاحب الميزان ومن
تابعهم إلى أن ذلك بطريق الحقيقة ، كالتحريم والتحليل المضافين إلى الفعل .
فيوصف المحل أولا بالحرمة ثم تثبت حرمة الفعل بناء عليه ، فيثبت التحريم
عاما .

وأحتج المصنف على المذهب الأول بأن القطع حاصل بالاستقراء أن التحريم المضاف إلى الأعيان المراد منه عرفاً : تحريم الفعل المقصود منه . مثلاً : الفعل المقصود من الميتة : الأكل . فالتحريم المضاف إلى الميتة هو تحريم الأكل .

والفعل المقصود من النساء هو النكاح ، فالتحريم المضاف إلى الأمهات هو تحريم نكاحهن .
القائلون بالإجمال قالوا : إن التحريم المضاف إلى الأعيان لا بد وأن يكون فيه إضمار ؛ لأن التحريم إنما يتعلق بالأفعال المقدورة . والأعيان ليست بمقدورة . فإذا وجب أن يضم شيء بالضرورة ، لئلا يلزم إهمال الخطاب بالكلية ، فيقدر المضمّر بقدر الضرورة ، لأن الزيادة عليه غير محتاجة . فلا يضمّر الجميع ؛ لأن الضرورة تندفع بإضمار البعض . فتعين إضمار البعض . والبعض غير متضح ؛ لعدم أولوية إضمار البعض دون بعض . فيتحقق الإجمال .
أجاب بأن البعض متضح بما تقدم من أن العرف يقتضي في مثله تحريم الفعل المقصود .

ص - (مسألة) لا إجمال في نحو : (وَأَمْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ) .
لنا : أن لم يثبت (في مثله^(١)) عرف في بعض كما لك والقاضي

وابن جنى^(٢) .

= وذهب بعض أصحابنا العراقيين ، منهم الشيخ أبو الحسن الكرخي ومن تابعه إلى أن المراد تحريم الفعل أو تحليله لا غير . وإليه ذهب عامة المعتزلة .
وذهب قوم من نوابت القدريّة كأبي عبد الله البصري وأصحاب أبي هاشم إلى أنه مجمل . وانظر أيضاً : مسلم الثبوت والفواتح ٢/٣٣ ، والمعتمد ١/٣٣٣ ، وإحكام الأمدى ١٢/٣ وتيسير التحرير ١/١٦٦ ، وأصول السرخي ١/١٩٥ .

(١) زيادة أ مما عدا الأصل .

(٢) «ابن جنى» ساقط من أ .

(١) وإن ثبت كالشافعي وعبد الجبار وأبي الحسين ، فلا إجمال^(١) .

قالوا : العرف في نحو مسحت بالمنديل : البعض .
قلنا : لأنه آلة .

بخلاف مسحت بوجهي^(٢) .

وأما الباء للتبعض ، فأضعف .

ش - اختلفوا في أن قوله تعالى : (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ^(٣)) .
هل هو مجمل ام لا ؟

فذهبت الحنفية^(٤) إلى أنه مجمل لتردده بين وجوب مسح جميع
الرأس وبعضه لإطلاق الرأس على الكل والبعض . والمبين فعله^(٥)
عليه السلام .

وذهب الباكون إلى أنه غير مجمل .

فعند الشافعي أنه لمطلق مسح الرأس من غير أن يتعرض
لللبعض أو للكل . ويحصل بأقل ما ينطلق عليه اسم المسح .

(١) ساقط من ١ .

(٢) ١ : وجهي .

(٣) ٦ - المائة - ٥ .

(٤) القائل بالإجمال بعض الحنفية ومنهم صاحب الهداية ، لا جمهورهم ورأى

الجمهور أنه لا إجمال فيه . انظر : مسلم الثبوت مع الفواتح ٢٥/٢ والتحرير

وشرحه التيسير ١٦٧/١ .

(٥) ١ : قوله بدل «فعله» .

وعند بعض أصحابه إنه لمسح بعض الرأس أى بعض كان .
وعند مالك والقاضي وابن جني^(١) أنه للكل^(٢) .

واحتج المصنف على أنه لا إجمال فيه بأنه إن لم يثبت عرف في ظهور استعماله في بعض أيّ بعض كان (بل^(٣) بقى على الوضع الأول ، كما هو مذهب مالك والقاضي وابن جني ، كان مقتضاه مسح الكل . فلا إجمال .

وإن ثبت عرف في ظهور استعماله في بعض أيّ بعض كان^(٣) . كان مقتضاه التبعض فيحصل بمسح أى بعض . فلا إجمال أيضا .

وأعلم أن الفرق ثابت بين مذهب الشافعي وبين ما نقل عن بعض أصحابه . (لأن مذهبه أنه لمطلق مسح الرأس ، ويحصل بأقل ما ينطلق عليه الاسم .

وما نقل عن بعض أصحابه^(٤) أنه لمسح بعض الرأس .

(١) هو عثمان بن جني الموصلي أبو الفتح ، من أئمة الأدب والنحو ، وكان المتنبئ يقول : ابن جني أعرف بشعري مني . لازم أبا على الفارسي حضرا وسفرا حتى برع كان ابن تيميه يقول : ابن جني جني يعنى لإدراكه مالا يدركه غيره . توفي سنة ١٣٩٢ .

انظر : الاعلام ٣٦٤/٤ ، وبيتمة الدهر ٧٧/١ ، والبلغة ص ١٢٧ ، رقم ٢١٦ ، وبغية الدعاة ١٣٢/٢ ، والمنتظم ٢٢٠/٧ ، وشذرات الذهب ١٤٠/٣ ، وإنباه الرواة ٣٣٥/٢ ، ومعجم الادباء ٨١/١٢ ، والمعتبر (ورقة ١/١٢٣) ، وطبقات المعتزلة للمرئضي ١٣١ .

(٢) انظر : المحصول ٢٤٦/٣/١ ، والاحكام للمامدي ١٤/٣ ، وإرشاد الفحول ١٧٠ ، وشرح الموكب المنير ٤٢٣/٣ .

(٣) ساقط من أ .

(٤) ساقط من ج .

لكن لما كان مآل مذهب الشافعي أيضا إلى وجوب مسح بعض الرأس لم يفصل المصنف ، وذكر مطلقا ان مذهب الشافعي وجوب مسح البعض .

أحتج القائل بالتبويض بوجهين :

أحدهما - عرف الاستعمال في مثل : مسحت بالمنديل فإنه يقتضى مسح بعض المنديل ، لأكله .

أجاب بأن العرف إنما يقتضى مسح البعض حيث يكون المسح للآلة ؛ لأن العمل بالآلة إنما يكون ببعضها . بخلاف مسحت بوجهي ، فإن العرف لا يقتضى فيه مسح بعض الوجه .

الثاني - أن الباء إذا وليت فعلا متعديا - أفادت التبويض في المجرور بها لغة .

أجاب بأن الاستدلال بكون الباء للتبويض أضعف ؛ لأنه لم يثبت نقل عن أحد من أئمة اللغة .

ص - (مسألة) لإجمال في نحو (قوله - عليه السلام - (١) :) «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان» .

خلافًا لأبي الحسين والبصري .

لنا : العرف في مثله قبل الشرع : المؤاخضة والعقاب

(١) ما بين القوسين ساقط من ط ع .

ولم يسقط الضمان إما لأنه ليس بعقاب ، أو تخصّيصاً لعموم الخبر . فلا إجمال .

قالوا ، وأجيب بما تقدم في الميتة^(١) .

ش - لما كان الرفع المضاف إلى الخطأ والنسيان في مثل قوله - عليه السلام - : «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان» لا يوجب رفع ذاتهما ، بل لا بد من إضمار ، اختلفوا في إجماله : فذهب الجمهور إلى أنه لا إجمال فيه .

وذهب أبو الحسين وأبو عبدالله البصرى إلى أنه مجمل^(٢) .

وأحتج المصنف على مذهب الجمهور بأن عرف استعمال أهل اللغة قبل الشرع في مثل هذا التركيب جرى على أن المراد : رفع^(٣) المؤاخذة والعقاب ؛ لأن رفع المؤاخذة والعقاب يتبادر إلى الفهم عند سماع هذا التركيب . فحينئذ لا إجمال فيه .

قوله : «ولم يسقط الضمان» إشارة إلى جواب سؤال تقريره أن عرف الاستعمال لو كان كما ذكرتم - لارتفع الضمان أيضاً ؛ لكونه من

(١) قال الكرمانى فى النقود والردود (ورقة ٢٣٨ب) : واعلم أن فى المتن فى «قالوا وأجيب» اختصار غريب ، وبما تقدم متعلق بهما . وفى الميتة «أى فى مسألة حرمت عليكم الميتة .

وأن المصنف قال فى باب العموم فى مسألة المقتضى «لاعموم له» : إن الحديث مجمل . قال : فكان الإجمال أقرب ففى كلامه إشمام رائحة المنافاة .

وفى ب : لا بد من إخبار . وأجيب . وفى البابرتى : لا بد من إضمار . وأجيب .

(٢) انظر : المعتمد ٣٣٦/١ .

(٣) فى الأصل : هو رفع المؤاخذة والعقاب وكلمة «هو» غير واضحة

المؤاخذه والعقاب .

والتالي باطل ؛ لأن الضمان لا يسقط عنهم .

أجاب بوجهين :

أحدهما - أن الضمان إنما لم يسقط لأنه ليس عقابا ؛ لأن المراد من العقاب ما يتعلق بالنفس من المضار . والضمان متعلق بالمال .

الثاني - أن وجوب الضمان وإن سلم أنه عقاب لكنه يكون تخصيصا لعموم الخبر الدال على نفى كل عقاب . والتخصيص أولى من الإجمال .

القائلون بكونه مجملا احتجوا بما سبق في مثل «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ المَيْتَةُ» . وتقريرها ههنا أنه لما امتنع رفع ذات الخطأ والنسيان عنهم - وجب أن يقدر شيء بالضرورة . ولا يجوز إضمار جميع ما يصلح أن يقدر ؛ لأن الضرورة تندفع بإضمار البعض . وإضمار بعض معين دون بعض ، ترجيح من غير مرجح . فيلزم الإجمال . وجوابه ما تقدم . وهو أنا لانسلم عدم أولوية إضمار بعض معين .

وذلك لأن العرف يقتضى إضمار المؤاخذه والعقاب . فيكون إضمارها أولى .

ص - (مسألة) لإجمال في نحو : «لا صلاة إلا بطهور» .

خلافًا للقاضي .

لنا : إن ثبت عرف شرعي في الصحيح - فلا إجمال . وإلا

فالعرف في مثله (نفي^(١)) الفائدة ، مثل : لا علم إلا ما نفع . فلا إجمال^(٢) .

ولو قدر انتفائهما - فالأولى نفي الصحة ؛ لأنه يصير كالعدم . فكان أقرب إلى الحقيقة المتعذرة .

فإن قيل : إثبات اللغة بالترجيح .

قلنا : إثبات المجاز بالعرف^(٣) في مثله (وهو جائز^(٤)) .

قالوا : العرف^(٥) شرعا^(٦) مختلف في الكمال والصحة .

قلنا : مختلف للاختلاف .

وإن سلم ، فلا استواء لترجيحه^(٧) بما ذكرناه .

ش - لما كان النفي الوارد على ماله وجود حسا ، مثل :

(١) زيادة من أ ط ع .

(٢) في الأصل : فللاجمال وهو تصحيف .

(٣) أ : فالعرف .

(٤) زيادة من ط ، ع .

(٥) البairتى : والعرف .

(٦) في الأصل : شرع .

قال الكرمانى فى النقود والردود (ورقة ٣٣٩ الف) : القطبى : وفى بعض النسخ «شرع» أى سواء . فقال الناس فيه : شرع بتحريك الراء وسكونها ، أى سواء . ولادلالة فيها على أن المراد من العرف عرف الشرع .

وفى بعضها «شرعا» وهو وإن دل على عرف الشرع لكن لا يدل على السوية . والظاهر أن الأصل كان باللفظين فسقط أحدهما . وليس والظاهر : إذ اللفظ مشعر بالسوية : إذ الأصل عدم الترجيح .

(٧) فى الأصل : لترجيحه .

«لا صلاة إلا بطهور^(١)» لا يبقى ذلك حقيقة ، بل لابد له من تقدير
أمر يتعلق بالنفي به ، اختلفوا في كونه مجملا :
فذهب الجمهور إلى أنه ليس بمجمل .

وذهب القاضي إلى أنه مجمل لتعدد ما يصلح أن يقدر لتعلق
النفي به ، وامتناع تقدير الكل لاندفاع الضرورة بالبعض ، وامتناع
بعض معين لعدم الأولوية .

واحتج المصنف على أنه لا إجمال فيه بأنه إن ثبت عرف شرعى
في الصحيح ، فلا إجمال ، أى إن ثبت ان الشارع نقله من نفي
الصلاة إلى نفي الصلاة الصحيحة - فلا إجمال .

(١) قال ابن كثير في التحفة (٢/٧١) : ليس هو في شيء من الكتب بهذا اللفظ .
وإنما روى أبو داود وابن ماجه عن أبى هريرة - رضى الله عنه - قال : قال رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم
الله عليه .

انظر : أبو داود ، الطهارة ، باب التسمية على الوضوء ٢٥/١ ، رقم (١٠١)
وابن ماجه ، الطهارة ، ٤١ - باب ما جاء في التسمية في الوضوء ١٤٠/١ ، رقم
٣٩٨ - ٤٠٠ .

قال ابن كثير : واسناده ليس بذاك . ولهذا الحديث طرق في السنن وفي كل منها
مقال .

وعن ابن عمر - رضى الله عنهما - عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال :
لا تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول .

رواه مسلم في ٢ - الطهارة ، ٢ - باب وجوب الطهارة للصلاة ، ٢٠٤/١ -
رقم ٢٢٤ .

قال ابن كثير : ولو أن المصنف مثل هذا بما صح من الاحاديث مثل قوله -
صلى الله عليه وسلم - : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة رواه مسلم -
وما أشبه ذلك ، لكان أجود .

وإلا أى وإن لم يثبت عرف شرعى - فالعرف اللغوى فى مثل هذا التركيب يقتضى إضمار الفائدة ، أى لفائدة لصلاة الا بطهور .
مثل : لا علم إلا ما نفع أى لا فائدة لعلم إلا ما نفع . فلا إجمال أيضا

فلو فرض انتفاء العرف الشرعى واللغوى فى مثل ذلك - فنفى الصحة أولى من نفي الفضيلة ؛ لأنه إذا انتفى صحة الشيء - يصير كالعدم ؛ لأنه حينئذ لا يكون معتدا به .

بخلاف ما إذا انتفى الفضيلة ، فإنه لا يصير كالعدم ؛ لأنه قد يكون معتدا به عندا انتفاء الفضيلة . فكان نفي الصحة أقرب إلى الحقيقة المتعذرة التي هي نفي الوجود .

فإن قيل : هذا الاستدلال فاسد ؛ لأنه إثبات اللغة بالترجيح ؛ وإثبات اللغة بالترجيح باطل بالاتفاق .

أجيب بأن هذا الاستدلال إثبات لأولية أحد المجازات (بعد تعذر الحقيقة بالعرف^(١) . وإثبات أحد المجازات^(٢) بالعرف^(٣) جائز .

قيل : كيف صح جوابه بإثبات المجاز بالعرف ، والتقدير انتفاء العرف الشرعى واللغوى ؟

أجيب بأنه أراد بهذا العرف عرف الأصوليين فلا منافاة .

قيل : إن التأمل يأبى هذا الجواب ، لأن كلام الشارع لا يرد

(١) فى الاصل : بالمعرف .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ١ .

على ما هو مصطلح حدث بعد ظهور لشرع .

والأولى أن يقال في جوابه : إن هذا الجواب على تقدير انتفاء الحقيقة الشرعية والعرفية . وانتفاؤهما لا يوجب انتفاء عرف المجاز .

احتج القائلون بالإجمال بأن عرف الشرع يختلف في الكمال والصحة في مثل هذا التركيب ؛ لأنه يرد هذا التركيب في الشرع تارة لنفي الصحة ، وأخرى لنفي الكمال . وإذا اختلف عرف الشرع فيهما - كان مجملا -

أجاب بأننا لانسلم أن وروده في الشرع يختلف ، بل الاختلاف إنما حصل من اختلاف العلماء في تقديره ؛ فإن بعضهم يقدر الصحة ، وبعضهم يقدر الكمال .

ولئن سلم أن وروده في الشرع يختلف ، ولكن لانسلم أن اختلاف عرف الشرع يوجب الإجمال ؛ لأن اختلاف عرف الشرع إنما يوجب الإجمال أن لو تساوى عرف الشرع فيهما . وهو ممنوع ؛ لأن نفي الصحة راجح بما ذكرنا . فلا إجمال .

ص - (مسألة) لا إجمال^(١) في نحو : (والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) .

لنا : أن اليد إلى المنكب حقيقة لصحة بعض اليد لما دونه . والقطع : إبانة المتصل فلا إجمال .

(١) البابرتي : الإجمال ، وهو خطأ .

واستدل : لو كان مشتركا في الكوع والمرفق والمنكب - لزوم الإجمال .

وأجيب بأنه لو لم يكن - لزوم المجاز .

واستدل : يحتمل الاشتراك والتواطؤ .

وحقيقة أحدهما ووقوع واحد من اثنين أقرب من واحد معين .

وأجيب : (بأنه^(١)) إثبات اللغة بالترجيح .

وبأنه لا يكون مجملا أبدا .

قالوا : تطلق اليد على الثلاث ، والقطع على الإبانة وعلى الجرح . فثبت الإجمال .

قلنا : لا إجمال مع الظهور .

ش - لا إجمال في قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) من جهة اليد والقطع . خلافا لبعض الأصوليين .

والدليل على أنه لا إجمال فيه أن اليد لمجموع العضو من الأنامل إلى المنكب حقيقة ؛ لصحة قولنا بعض اليد على ما دون المنكب ، وإمتناع أن يكون بعض الشيء نفسه .

والقطع حقيقة في إبانة المتصل^(٢) . فلا إجمال فيه .

(١) زيارة من ط .

(٢) في الاصل : المفصل .

واستدل على هذا المذهب بأن هذه الآية إنما تكون مجملة لو كان اليد مشتركا في الكوع والمرفق والمنكب . والاشترك خلاف الأصل .

وأجيب بأنه لو لم يكن مشتركا - لكان مجازا . والمجاز خلاف الأصل .

وهذا الجواب ضعيف ؛ لأن المجاز أولى من الاشتراك . واستدل أيضا على هذا المذهب بأن اليد يحتمل ان يكون مشتركا . وحينئذ يكون مجملا ، ويحتمل أن يكون متواطئا ، ويحتمل أن يكون حقيقة في أحدهما ، مجازا في الباقي . وعلى التقديرين^(١) يكون ظاهرا لا إجمال فيه .

ولاشك أن وقوع واحد من التقديرين الأخيرين أقرب من وقوع واحد معين ، وهو التقدير الأول . فكونه غير مجمل أقرب من كونه مجملا .

أجاب^(٢) بأن هذا إثبات اللغة بالترجيح ، وهو باطل . وبأنه لو صح ما ذكرتم - يلزم أن لا يكون مجمل أبدا لعين ما ذكرتم .

وفيه نظر ، لأن هذا الدليل لا يتمشى في جميع الألفاظ المجملة ، بل إنما يتمشى في اللفظ الذي أطلق على معان ، واختلف

(١) في الاصل : على التقدير .

(٢) ١ : وأجيب .

فى كونه ظاهرا فى البعض أو غير ظاهر فى شىء منها .

القائلون بالإجمال احتجوا بأن اليد يطلق على الثلاث^(١) ، أى العضو إلى الكوع وإلى المرفق وإلى المنكب ، والقطع يطلق على الإبانة وعلى الجرح . ولا ترجيح لواحد منها على الآخر . فىحصل الإجمال .

أجاب بأن اليد والقطع وإن كانا يطلقان على المعانى المذكورة لكن لا إجمال فىهما لكونهما ظاهرين فى بعض تلك المعانى ، لأن اليد ظاهرة فى الكل ، والقطع فى الإبانة ، ولا إجمال مع الظهور .

ص - مسألة : المختار^(٢) ان اللفظ لمعنى تارة ولمعنيين أخرى من غير ظهور مجمل .

لنا : أنه معناه .

قالوا : يظهر فى المعنيين لتكثير الفائدة .

قلنا : إثبات اللغة بالترجيح .

ولو سلم عورض بأن الحقائق لمعنى واحد أكثر . فكان أظهر .

قالوا : يـحتمل الثلاثة كالسارق .

ش - إذا كان اللفظ استعمال تارة فيما يفيد معنى وأخرى فيما

يفيد معنيين ولم يكن ظهور^(٣) بالنسبة إلى أحدهما - فالمختار عند

(١) ١ : قالوا : يطلق اليد على الثلاث .

(٢) ١ : أن المختار .

(٣) ١ ، ج : له ظهور .

المصنف أنه مجمل .

وذهب بعض الأصوليين إلى أنه ليس بمجمل .

وأحتج المصنف على المختار بأنه إذا لم يكن ظهور لأحدهما بالنسبة إلى الآخر - لم يتضح دلالة بالنسبة إلى واحد منهما ، فيكون مجملا ؛ إذ لا معنى للمجمل إلا ذلك .

القائلون بأنه ليس بمجمل احتجوا بوجهين :

الأول أن حمله على ما يفيد معنيين أظهر (من حمله^(١)) على ما يفيد معنى واحدا ؛ لأن حمله على ما يفيد معنيين موجب لتكثير الفائدة . وحمل اللفظ على ما هو أكثر فائدة أظهر .

أجاب بأن هذا إثبات اللغة بالترجيح ؛ لأنه أثبت ظهوره في المعنيين لكونه أكثر فائدة - وإثبات اللغة بالترجيح باطل .

ولو سلم أنه ليس إثبات اللغة بالترجيح لكنه معارض بأن الألفاظ الموضوعية لمعنى واحد بطريق الحقيقة أكثر من الألفاظ الموضوعية لمعنيين . وما هو أكثر أظهر .

الثاني أن اللفظ يحتمل أن يكون مشتركا بينهما ، ويحتمل أن يكون متواطئا ، ويحتمل أن يكون حقيقة في أحدهما مجازا في الآخر ، كآية السرقة^(٢) .

وعلى التقدير الأول يكون مجملا . وعلى التقديرين الآخرين

(١) ساقط من ١ .

(٢) الأصل ، ب ، ج : السارق .

لا يكون مجملا ووقوع واحد من اثنين أقرب من وقوع واحد معين .
فعدم^(١) الإجمال أقرب من الإجمال .

وجوابه ما مر في آية السرقة ، وهو أنه إثبات اللغة بالترجيح
وأنه يلزم أن لا يكون مجمل أبدا .

ص - (مسألة) ماله محمل^(٢) لغوى ومحمل^(٣) في حكم
شرعى ، مثل : «الطواف بالبيت صلاة» - ليس بمجمل .

لنا عرف الشارع تعريف الأحكام ، ولم يبعث لتعريف
اللغة .

قالوا : يصلح لهما ولم يتضح .

قلنا : متضح^(٤) بما ذكرناه .

ش - إذا ورد لفظ من الشارع يمكن ان يحمل على معنى لغوي
وان يحمل على حكم شرعى مثل : «الطواف بالبيت صلاة^(٥)» .

(١) ١ : بعدم .

(٢، ٣) الأصل ، ١ ، ج : مجمل والصحيح ما أثبتناه من ب .

(٤) الأصل : يتضح .

(٥) عن طاؤس عن ابن عباس أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم قال : «الطواف

بالبيت صلاة فأقلوا من الكلام» .

رواه النسائي في المناسك ، إباحة الكلام في الطواف ، ٢٢٢/٥ .

ورواه من طريق آخر عن طاؤس عن ابن عمر موقفا .

وراه الترمذى في ٧ - كتاب الحج ، ١١٢ - باب ما جاء في الكلام في الصلاة ،

حديث رقم (٩٦٠) ٢٩٣/٣ ، عن ابن عباس . ولفظه : «الطواف حول البيت مثل

الصلاة إلا انكم تتكلمون فيه . فمن تكلم فيه فلا يتكلمن إلا بخير» .

ورواه من طريق آخر عن طاؤس عن ابن عباس موقفا .

فإنه يحتمل أن يكون المراد به الافتقار إلى الطهارة ، إذ هي كالصلاة الشرعية حكما .

ويحتمل أن يكون المراد أنه صلاة لغة لاشتراكه على الدعاء .
فقد اختلفوا فيه فذهب طائفة إلى أنه مجمل ، وهو مذهب الغزالي^(١) .

وذهب طائفة إلى أنه ليس بمجمل ، وهو المختار عند المصنف . واحتج عليه بأن عرف الشارع تعريف الأحكام الشرعية ؛ لأن الرسول - عليه السلام - لم يبعث لتعريف اللغة . فحينئذ يجب حمل اللفظ على الحكم الشرعي ؛ لأنه موافق لما هو المقصود من البعثة . فلا يكون مجملا .

القائلون بكونه مجملا قالوا : إن اللفظ يصلح للحكم الشرعي والمعنى اللغوي . ولم يتضح دلالة على شيء منها . فيكون مجملا .

أجاب بأنه يتضح دلالة على الحكم الشرعي لما ذكرنا .
ص - (مسألة) لإجمال فيما له مسمى لغوي ومسمى شرعي .

وثالثها ، للغزالي^(٢) - رحمه الله - في الإثبات شرعي وفي النهي مجمل^(٣) ، ورابعها في النهي ، لغوي ، والاثبات شرعي^(٤) مثل :

(١) انظر : المستصفى ٣٥٧/١ .

(٢) فيما عدا ط : الغزالي .

(٣) انظر : المستصفى ٣٥٩/١ .

(٤) أثبت من ع : وفي الأصل وأ ، ب ، ج : ورابعها في النهي لغوي فالإثبات ، مثل ..

وفي ط : وفي النهي للغوي ، مثل إني إذ لصائم .

«إني إذا لصائم» .

لنا : (أن^(١)) عرفه يقضي - بظهوره^(٢) فيه .

الإجمال : يصلح لهما .

الغزالي : في النهي تعذر الشرعي للزوم صحته .

وأجيب : ليس معنى الشرعي : الصحيح ، ولإلزام في «دعى الصلاة» الإجمال .

الرابع : في النهي تعذر الشرعي للزوم صحته ، كبيع الحر والخنزير .

وأجيب بما تقدم .

وبأن «دعى الصلاة» للغوى : وهو باطل .

ش - إذا ورد لفظ في الشرع له مسمى لغوى ومسمى شرعي من غير ظهور أحدهما فقد اختلفوا فيه على أربعة مذاهب :

أحدها - أنه لإجمال فيه - وهو المختار عند المصنف .

وثانيها - أنه مجمل مطلقا .

وثالثها - وهو مذهب الغزالي^(٣) - أنه إذا ورد في جانب

الإثبات - يحمل على الشرعي ، فلا يكون مجملا . وإذا ورد في النهي

(١) زيادة من أ ، ط ، ع .

(٢) ع : يقتضى الظهور فيه .

(٣) انظر : المستصفى ١/ ٣٥٩ .

يكون مجملا .

ورابعها - أنه إذا ورد في جانب الإثبات يحمل على الشرعى ،
وإذا ورد في جانب النهي يحمل على اللغوى ، فلا يكون مجملا .

والفرق بين المذهب الأول والرابع أن المذهب الأول يحمله على
الشرعى سواء وقع في الإثبات أو في النهي ، والمذهب الرابع يحمله
على اللغوى إذا كان في جانب النهي .

مثال ذلك في جانب الإثبات قوله - عليه السلام - لعائشة حين
سألها : هل من غداء ؟ فقالت : لا . فقال : إني إذا صائم^(١) .

مثال ذلك في جانب النهي . لاتصوموا يوم النحر .

وأحتج المنصف على المذهب المختار بأن عرف الشرع يقضى
بظهور اللفظ فى المسمى الشرعى ، كما تقدم . فلا إجمال .

وأحتج القائل بالإجمال بأن اللفظ يصلح لهما ، ولا ترجيح
لأحدهما على الآخر ، فلم يتضح دلالة على واحد منهما ، فيكون
مجملا .

والجواب ما تقدم ، وهو أنه يتضح دلالة بالنسبة إلى المفهوم

(١) روى مسلم فى ١٣ - الصيام ، ٣٢ - باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل
الزوال الخ .

رقم (١٧٠) ٨٠٩/٢ عن عائشة قالت : دخل على النبى - صلى الله عليه وسلم -
ذات يوم فقال : هل عندكم شئ ؟ فقلنا : لا قال : فإنى إذن صائم . ثم أتانا يوما
آخر فقلنا يارسول الله ! أهدى لنا حيس ، فقال : أدنية ، فلقد أصبحت صائما .
فأكل .

الشرعي .

احتج الغزالي بأنه إذا وقع في النهي ، مثل : لاتصوموا يوم النحر - تعذر حمله على الشرعي ، وإلا لزم صحته ؛ لأن الشرعي هو الصحيح . فيكون مجملا .

أجاب بأنه ليس معنى الشرعي : الصحيح ؛ لأنه لو كان معنى الشرعي هو الصحيح - يلزم الإجمال في قوله عليه السلام - «دعى الصلاة أيام أقرائك»^(١) .

والتالي باطل قطعاً .

بيان الملازمة أنه حينئذ يمتنع حمل الصلاة على الشرعية^(٢) لأنها غير صحيحة . وإذا امتنع حملها على الشرعية - يكون مجملا .

القائل بالمذهب الرابع احتج بأنه في النهي تعذر الشرعي ، للزوم صحته كبيع الحر والخمر ، أنه لو حمل على الشرعي ، لزم صحة بيعهما . وإذا تعذر حمله على الشرعي وجب حمله على اللغوى ؛ لأن الحمل على اللغوى أولى من الإجمال .

أجاب بما تقدم من أن معنى الشرعي ليس هو الصحيح .

ويأن ما ذكره^(٣) يلزم أن تحمل الصلاة في قوله : «دعى الصلاة» على اللغوى . وهو باطل لجواز الصلاة اللغوية التي هي الدعاء في الحيض .

(١) سبق تخريجه في ص ٩٦ .

(٢) ١ : الشرعي .

(٣) ١ : ما ذكرتم .

البيان والمبين

ص - البيان والمبين .

يطلق البيان على فعل المبيّن ، وعلى الدليل ، وعلى المدلول .

فلذلك قال الصيرفي : إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز التجلي والوضوح .

وأورد البيان ابتداء ، والتجاوز بالحيز ، وتكرير الوضوح .

وقال القاضي والأكثر : الدليل .

وقال البصري : العلم عن الدليل .

والمبيّن : نقيض المجرّم^(١) .

وقد^(٢) يكون في مفرد ، وفي مركب وفي فعل ، وإن لم يسبق إجمال .

ش - لما فرغ من مباحث المجرّم - شرع في البيان والمبين .

البيان يطلق على ثلاثة معان .

أحدهما - فعل المبيّن ، أعني التبين ، وهو رفع الإبهام .

الثاني - الدليل وهو ما به يحصل التبين .

(١) أ : للمجرّم .

(٢) زيادة من ط ، ع والبارتي .

والثالث - المدلول وهو الاعتقاد^(١) والحاصل الذى يتبع التبيين .

ولأجل إطلاق البيان على المعانى الثلاثة ، اختلفوا فى تعريفه .
فالصيرفى^(٢) اختار الأول وعرفه بأنه إخراج الشئ من حيز الإشكال إلى حيز التجلى والوضوح^(٣) .
وهذا التعريف مزيف .

أما أولاً - فلانه غير جامع ؛ إذ به يخرج عنه البيان ابتداءً .
وهو ما يدل على الحكم من غير تقدم إجمال وإشكال ، وهو بيان بالاتفاق .

وأما ثانياً - فلاشتمال الحد على المجاز ، لقوله : «من حيز الإشكال إلى حيز الوضوح» . والحيز للجواهر حقيقة لا للأعراض .
وأما ثالثاً - فلاشتماله على الزيادة ؛ لأنه ذكر التجلى والوضوح

(١) المثبت من أ وفى غيرها الاعتماد .

(٢) هو محمد بن عبدالله المكنى بأبى بكر والملقب : الصيرفى . كان متبحراً فى الفقه وعلم الأصول . وقد قال القفال فى حقه : ما رأيت أعلم بالأصول - بعد الشافعى - من أبى بكر المصيرفى . قال ابن خلكان : إن له فى أصول الفقه كتاباً لم يسبق إلى مثله . وله فى الأصول : كتاب البيان فى دلائل الاعلام على أصول الاحكام ، وكتاب فى الاجماع ، وشرح رسالة الشافعى . توفى سنة ٣٣٠ .
انظر : الفتح المبين ١/ ١٨٠ ، وضبط الاعلام ص ٨٨ ، وطبقات السبكي ٣/ ١٨٦ ، وطبقات ابن ماضى شهبه ١/ ٨٦ ، وتهذيب الاسماء واللغات ٢/ ١٩٣ ، وشذرات الذهب ٢/ ٣٢٥ .

(٣) انظر : العدة ١/ ١٠٥ ، وشرح الكوكب المنير ٣/ ٤٣٨ وفيه : اخراج المعنى . بدل «إخراج الشئ» والاحكام للامدى ٣/ ٢٥ .

مع أن أحدهما كاف .

وقال القاضي وأكثر الأصوليين : إن البيان هو الدليل .

واختار أبو عبدالله البصرى^(١) ، الثالث ، وعرفه بأنه العلم
الحاصل عن الدليل .

ثم عرف المصنف الميّن بأنه نقيض المجمل ، وهو ما يتضح
دلالته . ويدخل فيه الخطاب الذى ورد ميّنا ابتداء .
ثم الميّن إما قول مفرد ، أو مركب ، وإما فعل سبق إجماله أو
لم يسبق .

ص - (مسألة) الجمهور : الفعل يكون بيانا .

لنا : أنه - عليه السلام - بين الصلاة والحج بالفعل .

وقوله : «خذوا عنى^(٢)» و«صلوا كما» يدل عليه .

وأىضا : فإن المشاهدة أدلّ إذ^(٣) ليس الخبر كالمعاينة .

(١) انظر : المعتمد ٣١٨/١ . ونصه : قال الشيخ أبو عبدالله : إن البيان هو العلم
الحادث : لأن البيان هو ما يتبين به الشيء . والذى به يتبين هو العلم الحادث ،
كما أن ما به يتحرك الشيء هو الحركة . ولهذا لا يوصف الله سبحانه «متبين» لما
كان عالما بذاته ، لا يعلم حادث .

عرفه أبو الحسين البصرى بأن البيان : كلام أو فعل دال على المراد بخطاب
لا يستقل بنفسه فى الدلالة على المراد .

وقال : والمحكى عن شيخينا أبى على وأبى هاشم رحمهما الله أن البيان هو
الدلالة .

(٢) ط زيادة «مناسككم» .

(٣) فيما سوى ط ، ع «و» بدل «إذ» .

قالوا : يطول فيتأخر البيان .

قلنا : وقد يطول بالقول .

ولو سلم فما تأخر للشروع فيه .

ولو سلم فلسلوك أقوى البيانين .

ولو سلم فما تأخر عن (وقت^(١)) الحاجة .

ش - ذهب جمهور الأصوليين إلى أنه يجوز البيان بالفعل خلافا
لشدوذ .

لنا : أن البيان بالفعل واقع . والوقوع دليل الجواز .

وإنما قلنا : إن البيان بالفعل واقع ، لأن كل واحد من الصلاة
والحج مجمل . وبين الرسول - عليه السلام - بالفعل .

فإن قيل : البيان بالقول . وهو قوله : «خذوا عني
مناسككم»^(٢) . و«صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٣) .

أجيب بأن قوله «خذوا» وقوله «صلوا» يدل على أن الفعل
بيان ، لا أنه بيان ؛ لأنه لم يشتمل على تعريف شيء من أفعال
الصلاة والحج .

وأیضا : مشاهدة فعل الصلاة والحج أدل على معرفة تفاصيلها

(١) ساقط من أ .

(٢، ٣) تقدم التخریج فی ٤٨٣/١ و ٢٦٩/١ .

من الإخبار ؛ إذ ليس الخبر كالمعاينة^(١) .

وإذ جاز البيان بالقول - فبيانه بالفعل الذى هو أدل أولى .

القائلون بعدم جواز البيان بالفعل (قالوا^(٢)) قد يطول زمانه ،
فيلزم تأخير البيان ، وهو غير جائز .

أجاب بأن طول الزمان لا يمنع البيان ؛ لأن البيان بالقول قد
يطول أيضا مع أنه لا يمنع البيان .

ولو سلم أن البيان بالقول لا يطول ، لكن لانسلم تأخر
البيان ، فإنه ما تأخر البيان لحصول الشروع فيه عقيب ورود
الإجمال .

ولو سلم تأخير البيان لكن التأخر لسلوك أقوى البيانين
(الذى^(٣) هو الفعل . وهو غير ممتنع .

ولو سلم أن الفعل لا يكون أقوى البيانين^(٣) لكن لانسلم أن
تأخير البيان مطلقا غير جائز ، بل تأخير البيان عن وقت الحاجة غير
جائز . وفى هذه الصورة ما تأخر عن وقت الحاجة .

(١) روى الامام أحمد فى مسنده (حديث رقم (٢٤٤٧) ١٤٧/٤ بتحقيق شاكر) عن
ابن عباس قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ليس الخبر كالمعاينة
وروى الطبرانى فى الأوسط عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليس
الخبر كالمعاينة .

انظر : المعتبر ٢/٦٣ . وقال الزركشى واعلم ان كثيرا من الشراح وغيرهم ظنوا
أن هذا مثل من الامثال لاحديثا .

(٢) زيادة من ١ .

(٣) ساقط من ١ .

ص - (مسألة) إذا ورد بعد المَجْمَل قول وفعل ، فإن اتفقا وعرف المتقدم - فهو البيان . والثاني تأكيد .

وإن جهل فأحدهما .

وقيل : يتعين غير الأرجح للتقديم ؛ لأن المرجوح لا يكون تأكيدا .

وأجيب بأن المستقل لا يلزم فيه ذلك .

وإن لم يتفقا ، كما لو طاف بعد آية الحج طوافين وأمر بطواف واحد - فالمختار : القول^(١) . وفعله ندب أو واجب . متقدما أو متأخرا ؛ لأن الجمع أولى .

أبو الحسين : المتقدم بيان .

ويلزمه^(٢) نسخ الفعل متقدما مع إمكان الجمع .

ش - إذا ورد بعد المَجْمَل قول وفعل يصلح كل واحد منهما أن يكون بيانا لذلك المَجْمَل - فلا يخلو إما أن يتفقا في البيان أو يختلفا .

فإن اتفقا فإما أن يعلم المتقدم منهما أولا .

فإن كان الأول - فالمتقدم بيان للمَجْمَل ، والثاني تأكيد .

وإن لم يعلم المتقدم - فالمختار عند المصنف أن أحدهما هو البيان من غير تعيين ، والآخر تأكيد له .

(١) ط : أن القول بيان .

(٢) الاصل : ويلزم .

وقيل : إن كانا متساويين فأحدهما بيان من غير تعيين ،
والآخر تأكيد .

وإن لم يكونا متساويين فالرجوح يتعين للتقديم فيكون بيانا ،
والراجع تأكيدا له ؛ لأنه لو لم يتقدم المرجوح - لم يكن لوروده
فائدة ؛ لأن وروده إما للبيان أو للتأكيد . والأول باطل ؛ لأن البيان
قد حصل بالأول . فلا يكون الثاني مفيدا له ؛ لامتناع تحصيل
الحاصل .

والثاني أيضا باطل ؛ لأن المرجوح لا يكون تأكيدا للراجع .

أجاب بأننا لانسلم أن المرجوح مطلقا لا يكون تأكيدا بل
المرجوح المستقل يجوز أن يكون تأكيدا . فلا يلزم ذلك فيه .

وإن لم يتفق القول والفعل في البيان ، كما روى أنه - عليه
السلام - بعد آية الحج أمر في القران بطواف واحد^(١) . وروى أنه
طاف قارنا طوافين^(٢) .

(١) روى البخارى في ٢٥ - الحج ، ٧٧ - باب طواف القارن ، رقم (١٦٣٩ ، ١٦٤٠)
٤٩٣/٣ عن ابن عمر أنه أوجب الحج مع العمرة وطاف بهما طوافا واحدا .
وقال : كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وعن عائشة رقم (١٦٣٨) : وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فإنما طافوا
طوافا واحدا .

ورواه مسلم في ١٥ - الحج ، ١٧ - باب بيان وجوه الإحرام ، رقم (١١١)
٨٧٠/٢ عن عائشة مثله .

(٢) قال ابن حجر في الفتح ٤٩٥/٣ : واحتج الحنفية بما روى على أنه جمع بين الحج
والعمرة فطاف لهما طوافين وسعى لهما سعيين . ثم قال : هكذا رأيت رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - فعل .

وقد اختلفوا فيه .

والمختار عند المصنف أن القول هو البيان ، تقدم أو تأخر .
ويحمل فعله - عليه السلام - على أنه ندب أو واجب مختص به ، لأننا
إن جعلنا القول بيانا يلزم الجمع بين الدليلين . والجمع بين الدليلين
أولى .

ولو جعلنا الفعل بيانا - لزم إهمال القول .

وذهب أبو الحسين^(١) إلى أن المتقدم من القول أو الفعل بيان .
فإن كان المتقدم هو الفعل كان الطواف الثاني واجبا . وإن كان
المتقدم هو القول - لم يكن الطواف الثاني واجبا .

ويلزم مذهب أبي الحسين نسخ الفعل إذا كان متقدما ،
لوجوب الطوافين ورفع أحدهما بالقول المتأخر مع إمكان الجمع بين
القول والفعل ، كما ذكرنا . والجمع أولى من النسخ .

ص - (مسألة) المختار أن البيان أقوى .

والكرخي : يلزم المساواة .

أبو الحسين : يجوز^(٢) الأدنى^(٣) .

= وطرقه عن علي عند عبدالرزاق والدارقطني ضعيفة .

وكذا أخرج من حديث ابن مسعود بإسناد ضعيف نحوه . وأخرج من حديث

ابن عمر نحو ذلك . وفيه الحسن بن عمار ، وهو متروك .

وراجع نصب الراية ٣/ ١١٠ ، ١١١ .

(١) انظر : المعتمد ١/ ٣٤٠ .

(٢) ط ، ع : بجواز .

(٣) الاصل : الأداء .

لنا : لو كان مرجوحا - ألغى الأقوى فى العام إذا خصص ،
وفى المطلق إذا قيد .

وفى التساوى التحكم .

ش - اختلفوا فى أن البيان هل يجب أن يكون أقوى فى الدلالة
من المبين أم لا ؟

والمختار عند المصنف أن البيان يجب أن يكون أقوى من المبين
فى الدلالة .

وقال الكرخى : يلزم المساواة بين البيان والمبين فى
الدلالة (١) .

وقال أبو الحسين : يجوز أن يكون البيان أدنى من المبين فى
الدلالة (٢) .

واحتج المصنف على المذهب المختار بأنه لو كان البيان مرجوحا
فى الدلالة بالنسبة إلى المبين - لزم إلغاء الأقوى بالأضعف فى العام إذا
خصص ، وفى المطلق إذا قيد .

والتالى باطل .

بيان الملازمة أنه إذا كان عام أو مطلق ، ثم ورد عليه مخصص
أو مقيد ، وكان العام أقوى دلالة من الخاص ، والمطلق من المقيد ،

(١) انظر : نهاية السؤل ١٤٤/٢ .

(٢) انظر : المعتمد ٣٤٠/١ ، والاحكام للآمدى ٣١/٣ ، ونهاية السؤل ١٤٤/٢ .

وجوزنا^(١) تخصيص العام بالخاص الأضعف والمطلق بالمقيد الأضعف - لزوم إلغاء العام أو المطلق الذي هو أقوى دلالة .

ولو كان البيان مساويا في الدلالة للمبين - لزوم التحكم ؛ لأن تقدم أحدهما على الآخر ترجيح من غير مرجح .

ص - مسألة : تأخير^(٢) البيان عن وقت الحاجة ممتنع إلا عند مجوز تكليف ما لا يطاق .

وإلى وقت الحاجة يجوز .

والصيرفي والحنابلة : ممتنع^(٣) .

والكرخي : ممتنع في غير المجرى .

وأبو الحسين : مثله^(٤) في الإجمالي^(٥) لا التفصيلي ، مثل هذا العموم مخصوص ، والمطلق مقيد ، والحكم سينسخ .

والجبائي : ممتنع في غير النسخ .

ش - تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع ، إلا عند من يجوز تكليف ما لا يطاق .

(١) أ : وجوز .

(٢) أ : تأخر .

(٣) أ : والبصري والغزالي ممتنع . و«ممتنع» ساقط من ع .

(٤) في الأصل ، ب ، ج : مثل العموم بدل مثله .

(٥) في الأصل ب ، ج : وفي الإجمالي . قال التفازاني (١٦٤/٢) .. ما وقع في نسخ

المتن وفي الإجمالي بالواو ، ليس بمستقيم . والصواب «في الإجمالي» بدون الواو .

وأما تأخير البيان من وقت ورود الخطاب إلى وقت الحاجة -
فقد اختلفوا فيه .

والمختار عند المصنف : الجواز مطلقا .

وذهب الصيرفي والحنابلة إلى امتناعه مطلقا .

وذهب الكرخي إلى امتناعه في غير المجمع : وهو ماله ظاهر
غير مراد ، كالعام والمطلق والمنسوخ ، وإلى جوازه في المجمع . وهو
ما ليس له ظاهر .

وقال أبو الحسين^(١) : يجوز تأخير البيان إلى وقت الحاجة في
المجمع .

وفي غير المجمع يمتنع تأخير البيان الإجمالي إلى وقت الحاجة .
ولا يمتنع تأخير البيان التفصيلي .

فعلى هذا يجب البيان الإجمالي على الفور في غير المجمع . مثل
أن يقول وقت الخطاب : هذا العموم مخصوص ، وهذا المطلق

(١) انظر لمذاهب الصيرفي والحنابلة والكرخي وأبي الحسين : إرشاد الفحول ١٧٣ ،
المستقصى ٣٦٨/١ ، نهاية السؤل والإبهاج ١٣٨/٢ وما بعدها المسلم مع
الفواتح ٤٩/٢ ، المعتمد ٣٤٣/١ وما بعدها ، المحصول ٢٨١/٣/١ ، المختصر
للبيعلی ص ١٣٠ ، العدة ٧٢٥/٣ . وفي المختصر للبيعلی : «وفي تأخيره إلى وقت
الحاجة عن إمامنا روايتان ولأصحابنا قولان . وفي العدة : وأما تأخيره عن وقت
الخطاب وقبل وقت الحاجة فقد اختلف أصحابنا . فقال شيخنا أبو عبدالله
(الحسن بن حامد) يجوز ذلك . وهو ظاهر كلام أحمد في رواية صالح وعبدالله
وقال أبو بكر عبد العزيز وأبو الحسن التميمي : لا يجوز . وقال التميمي : لا يختلف
المسطور عن أحمد رحمه الله أنه لا يجوز تأخير البيان .

مقيد ، وهذا الحكم سينسخ .

وذهب الجبائي إلى امتناعه في غير النسخ ، وإلى جوازه في النسخ .

ص - لنا : (فَأَنَّ اللَّهَ خَمُوسُهُ) (وَلِذِي الْقُرْبَىٰ)^(١) ثم بين - عليه السلام - أن السلب للقاتل ، إما عموماً وإما برأي الإمام .

وأن ذوى القربى : بنو هاشم دون بنى أمية وبني نوفل .
ولم ينقل اقتران إجمالى مع أن الأصل عدمه .

وأيضاً : «أقيموا الصلاة» ثم بين جبريل والرسول عليهما السلام .

وكذلك الزكاة ، وكذلك السرقة . ثم بين على تدريج^(٢) .

وأيضاً : فإن جبريل - عليه السلام - قال : (اقرأ) قال - عليه الصلاة والسلام - : «ما أقرأ»^(٣) وكرر ثلاثاً - ثم قال : (إقرأ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ)^(٤) .

واعترض بأنه متروك الظاهر ؛ لأن الفور يمتنع تأخيره ، والتراخي يفيد جوازه في الزمن الثاني فيمتنع تأخيره .

(١) الأصل ب ، جـ والبابرتى : إلى «القربى» وفي أ : الى ذوى القربى .

(٢) الأصل ، ب ، جـ : التدريج .

(٣) ط ع : وما أقرأ .

(٤) «الذى خلق» ساقطة من أ .

وأجيب بأن الأمر قبل البيان لا^(١) يجب به شيء . وذلك كثير .

ش - واحتج المصنف على جواز تأخير البيان إلى وقت الحاجة بأمور :

الأول قوله تعالى : (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خُمُسُهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى^(٢)) فإنه أثبت خمس الغنيمة مطلقاً للمذكورين ، وأثبت لذى القربى عموماً نصيباً . وكل واحد من الغنيمة وذوى القربى مما له ظاهر أريد خلافه من غير ذكر البيان الإجمالى والتفصيلي معه .

ثم بين بعد ذلك أن السلب للقاتل إما بالعموم المستفاد من قوله : «من قتل قتيلاً فله سلبه»^(٣) وإما برأى الإمام ، كما هو مذهب أبى حنيفة^(٤) .

وأيضاً بين أن ذوى القربى بنوها ثم دون بني أمية وبني نوفل^(٥) .

(١) في ط ، ع : فلا يجب .

(٢) ٤١ - الأنفال - ٨ .

(٣) عن أبى قتادة - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - : من

قتل قتيلاً ، له عليه بينه ، فله سلبه . قالها ثلاثاً (في حديث طويل) .

رواه البخارى في ٥٧ - الخمس ، ١٨ - باب من لم يخمس الأسلاب حديث رقم (٣١٤٢) ٢٤٧/٦ .

ورواه أيضاً في ٦٤ - المغازى ، ٥٤ - باب حديث رقم (٤٣٢١) ٣٤/٨ ، ٣٥ .

(٤) انظر : فتح القدير ٢٥٠/٥ ، ٢٥١ ، وبدائع الضائع ١١٥/٧ .

(٥) عن جبير بن مطعم قال : مشيت أنا وعثمان الى النبى - صلى الله عليه وسلم - =

فإن قيل لم لا يجوز أن يكون البيان الإجمالى مقترنا به ، وما تأخر هو البيان التفصيلي ؟

أجيب : لم ينقل اقتران بيان إجمالى ، والأصل عدمه .

الثانى - قوله : (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ) فإن فى ابتداء نزوله كان الصلاة ظاهرة فى مطلق الدعاء مع أن المراد منها ذات الأركان ولم يقترن بها بيان أنه أراد ذات الأركان ، لا إجمالاً ولا تفصيلاً . ثم بين بعد ذلك جبريل للرسول - عليه السلام - وبين الرسول - عليه السلام - للأمة .

وكذلك الزكاة ، فإنها فى ابتداء نزول قوله تعالى : «وَأَتُوا الزَّكَاةَ» ظاهرة فى النماء مع أن المراد منها المقدار المخرج من النصاب

= فقلنا : أعطيت بنى المطلب من خمس خبير وتركتنا قال - صلى الله عليه وسلم - : «إنما بنوا المطلب وبنو هاشم شيء واحد» .
رواه البخارى فى ٩١ - المناقب ، ٢ - باب مناقب قريش ، حديث رقم (٢٥٠٢) ٥٣٣/٦ .

ورواه النسائى فى كتاب قسم الفتى ١٢٠/٧ بزيادة : «قال جبير : ولم يقسم النبى صلى الله عليه وسلم - لبنى عبد شمس ولا لبني نوفل شيئاً» .
قال ابن كثير فى التحفة (٢/١٩) : وأمية هو ابن عبد شمس . وعبد شمس ونوفل وهاشم والمطلب أولاد عبد مناف بن قصى . فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم - سهم ذوى القربى فى بنى هاشم وبنى المطلب ، ولم يعط بنى أمية بن عبد شمس وبنى نوفل شيئاً ، وإن كانا أخوى هاشم والمطلب ، لأن الفرق هو الذى ذكره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو أن بنى هاشم وبنى المطلب شيء واحد لم يفارقوهم فى جاهلية ولا إسلام ، ودخلوا معهم فى الشعب دون بنى أمية وبنى نوفل . قاله الشافعى فى الرسالة . انتهى قول ابن كثير .
قلت : ليس هذا نص الشافعى رحمه الله - فى الرسالة . بل بلفظ آخر .
انظر : الرسالة ص ٦٨ ، ٦٩ ، فقره ٢٢٩ - ٢٣٢ .

ولم يقترن به بيان إجمالى ولا تفصيلى . ثم بين بعد ذلك أن المراد منها المقدار المخرج من النصاب .

وكذلك السرقة ، فإن قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) ظاهر فى قطع يد السارق مطلقا ، ولم يقترن به بيان أن المراد منه المقيد . ثم بين ذلك الرسول - عليه السلام - المقدار الذى يجب به القطع .

الثالث أن جبريل - عليه السلام - فى ابتداء الوحي - نزل إلى الرسول - عليه السلام - وقال : «إِقْرَأْ» - فقال الرسول - عليه السلام - وما أقرأ . وكرر جبريل - عليه السلام - ثلاثا ، ثم قال : «إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ^(١)» . وهذا دليل جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب ، وإلا لم يؤخر جبريل البيان عن المرة الأولى .

واعترض بأن الأوامر التى ذكرتم متروكة الظواهر ، فلا يصح التمسك بها اتفاقا .

ولمّا قلنا : إنها متروكة الظواهر ؛ لأنها لا يمكن إجراؤها على ظواهرها ؛ لأن إجراءها على الظواهر يوجب جواز تأخير بيانها ، وجواز تأخير بيانها ممتنع ، لأن الأمر إما للفور أو للتراخي . فإن كان

(١) رواه البخارى فى ١ - الوحي ، ٢ - باب ، حديث رقم (٣) ٢٣/١ .
وفى ٦٥ - التفسير سورة اقرأ ٩٦ ، باب (١) ٣٠ ، حديث رقم (٤٩٥٣)
٧١٥/٨ وفى ٩١ - التعبير ، ١ - باب ، حديث رقم (٦٩٨٢) ٣٥١/١٢ .
ورواه مسلم فى ١ - الإيمان ، ٧٣ - باب بدء الوحي ، حديث رقم (٢٥٢) -
٢٥٤ (٢٥٤) ١٣٩/١ - ١٤٣ غير أن فيهما : «ما أنا بقارىء بدل «ما أقرأ» .
والاية ١ - العلق - ٩٦ .

للفور - امتنع تأخير البيان عن وقت الخطاب ؛ لأن وقت الخطاب ، وقت الحاجة . وإن كان للتراخي - فجاز الفعل في الوقت الثاني ، فيمتنع تأخير البيان عن ذلك الوقت .

أجاب بأن الامر قبل البيان لا يجب به شيء ، فلا يفيد قبل البيان الفور والتراخي .

والأمر الذى لم يجب به شيء كثير فى العرف ، كقول السيد لعبده : افعل ، مطلقا فإنه لا يجب بمجرد هذا القول على العبد شيء قبل البيان .

ص - واستدل بقوله - تعالى - : (أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً) وكانت معينة^(١) بدليل تعيينها^(٢) بسؤالهم مؤخرًا .

وبدليل أنه لم يؤمر^(٣) بمتجدد .

وبدليل المطابقة لما ذبح .

وأجيب بمنع التعيين^(٤) ، فلم يتأخر بيان بدليل بقرة ، وهو ظاهر .

وبدليل قول ابن عباس - رضى الله عنهما - : لو ذبحوا بقرة ما لأجزأتهم .

(١) الأصل جـ : متعينة .

(٢) فى ج ، ط ، ع والبا برتى : تعيينها .

(٣) ط ، ع : لا يؤمر .

(٤) الأصل ، جـ : التعين .

وبدليل : (وَمَا كَادُوا^(١) يَفْعَلُونَ) .

واستدل بقوله تعالى : (إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ^(٢)) فقال ابن الزبعرى . فقد عبدت الملائكة والمسيح . فنزل : (إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ^(٣) .

وأجيب بأن «ما» لما لا يعقل . ونزول «إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ» زيادة بيان لجهل المعارض^(٤) ، مع كونه خبرا .

واستدل بأنه لو كان ممتنعا - لكان لذاته أو لغيره بضرورة أو نظر ، وهما متفيان^(٥) .

وعورض : لو كان جائزا إلى آخره .

ش - استدل على جواز تأخير البيان إلى وقت الحاجة بثلاثة وجوه :

الأول - قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً^(٦)) .
والبقرة غير معينة بحسب الظاهر ؛ لأنها نكرة . وكان المراد بها بقرة معينة ، ولم يقترن بها بيان .

وإنما قلنا : إن المراد بها بقرة معينة لثلاثة وجوه :

(١) الأصل : كانوا .

(٢) ط زيادة «من دون الله» .

(٣) ط ، ع ، زيادة «لهم منا الحسنی» .

(٤) «مع» ساقطة من أ .

(٥) الأصل : متيقنان .

(٦) ٦٧ - البقرة - ٢ .

الأول - أن الله سبحانه وتعالى عينها بعد سؤالهم عن البقرة
(المأمور بذبحها المتأخر من الخطاب بذبحها . ولو لم تكن البقرة
معينة - لم يكن للسؤال والجواب معنى .

الثاني - أن البقرة^(١) لو لم تكن معينة - لكان المأمور بها في
الآية الثانية متجددة .

والتالي باطل ؛ لأنهم لم يؤمروا^(٢) بمتجدد^(٣) .

بيان الملازمة : أن المأمور بها في الآية الثانية معينة وفي الآية
الأولى غير معينة . فيكون المأمور بها في الثانية متجددة .

الثالث - أن المأمور بها لو كانت غير معينة - لما طابقت المأمور
بها لما ذبح ؛ لأن البقرة المذبوحة معينة .

والتالي باطل بدليل مطابقة المأمور بها لما ذبح .

أجاب المصنف عنه بمنع التعيين . فحيث لم يتأخر بيان .

والدليل على عدم التعيين بثلاثة^(٤) وجوه :

الأول - أن البقرة المأمور بها غير معينة لقوله تعالى : «أَنْ
تَذْبَحُوا بَقَرَةً»^(٥) . فإنها نكرة والنكرة غير معينة بحسب الظاهر .
وترك الظاهر خلاف الأصل . فلا يجوز القول به .

(١) ما بين القوسين ساقط من ١ .

(٢) الأصل : لأنه لم يؤمر .

(٣) ج : المتجدد .

(٤) أ : من ثلاثة .

(٥) أ : اذبحوا بقرة بدل «أن تذبحوا بقرة» .

الثاني - قول ابن عباس : لو ذبحوا بقرة ما لأجزأتهم ، ولكنهم شددوا في السؤال فشدد الله عليهم^(١) . وذلك دليل على أن البقرة غير معينة ؛ لأن طلب زيادة البيان^(٢) ليس بتشديد .

الثالث - ان البقرة لو كانت معينة - لما عنفهم الله على طلب البيان ؛ لأن طلب البيان يوجب استحقاق المدح .

والثاني باطل لقوله تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ^(٣)) .

الثاني قوله تعالى : (إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ^(٤)) فإنه عام ، مع أن العموم غير مراد . وقد أخر بيانه الذي هو المخصص لأنه لما نزلت هذه الآية قال ابن الزبير^(٥) : لأخاصمنا محمدا . فلما جاء إلى الرسول - قال : أليس عبدت الملائكة والمسيح ؟ فتوقف الرسول - عليه السلام - في الجواب . ثم نزل : (إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحَسَنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ^(٦))

(١) قال الزركشي في المعتبر (٢/٦٤) وابن كثير في التحفة (٢/١٨) رواه الحافظ أبو محمد بن أبي حاتم في تفسيره وقال الزركشي رواه الامام أبو بكر الصيرفي في كتابه الدلائل والاعلام . ورواه البزار في مسنده عن أبي هريرة .

(٢) «البيان» ساقط من أ .

(٣) ٧١ - البقرة - ٢ .

(٤) ٩٨ - الانبياء - ٢١ .

(٥) هو عبدالله بن قيس بن عدى بن سعيد بن سهم القرشي السهمي . كان من أشعر قریش ، وكان شديدا على المسلمين . ثم أسلم بعد الفتح وحسن إسلامه واعتذر عن زلاته .

انظر : المعتبر (ورقة ٢/٩٩) ، والإصابة ٢/٣٠٠ ، والاستيعاب (بحاشية الإصابة) ٢/٣٠٠ .

(٦) ١٠١ - الانبياء - ٢١ . أخرجها الواحدى في أسباب النزول ص ١٧٥ ، والسيوطى في لباب النقول مع زيادة (ص - ١٤٩ ، ١٥٠)

وانظر : الدر المنثور ٤/٣٣٨ ، وتفسير الطبرى ١٧/٩٧ ، ٩٨ ، والتفسير الكبير للرازى ٦/١٣٢ ، ومجمع الزوائد ٧/٦٨ ، ٦٩ .

فخصصت به الآية الأولى .

أجاب بأن الآية الأولى غير متناولة للملائكة والمسيح ؛ لأن «ما» لما لا يعقل . فحينئذ لا يكون قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ) تخصيصا وبيانا لذلك العموم . بل هو زيادة بيان لجهل المعترض (مع انه خبر وليس فيه دلالة على التخصيص) .

وقد روى أنه عليه السلام - لما قال ابن الزبيرى ما نقل عنه قال له : ما أجهلك بلغة قومك ، «ما» لما لا يعقل^(٢) .

هذا مع أن ما نقل عن ابن الزبيرى وكونه سببا لنزول الآية ، خبر من باب الآحاد . فلا يعول عليه في المسألة العلمية .

الثالث - أن تأخير البيان لو كان ممتنعا - لكان امتناعه لذاته أو لغيره - وعلى كل واحد من التقديرين إما أن يعلم ذلك بضرورة أو بنظر وكل منهما منتف .

أجاب عنه بالمعارضة بأنه لو كان جائزا فجوازه إما أن يعلم بضرورة أو نظر وكل منهما منتف .

(١) ما بين القوسين زيادة من : أ . ولايد منها لمطابقة المتن

وانظر . شرح العضد وحاشية التفتازانى ١٦٥/٢ .

(٢) ذكره ابو حبان الأندلسى فى البحر المحيط (٣٤١/٦ ، ٣٤٢) ووقال ابن حجر فى الكافى الشافى فى تخريج أحاديث الكشاف (ص ١١١ - ١١٢) ملحق بالجزء الرابع من تفسير الكشاف : إنه اشتهر على السنة كثير من علماء العجم وفى كتبهم ، وهو لا أصل له ، ولم يوجد فى كتب الحديث مسندا ولا غير مسند . والوضع عليه ظاهر . والعجب ممن نقله من المحدثين .

ص - المانع : بيان الظاهر لو جاز - لكان إلى مدة معينة وهو تحكم ولم يقل به .

أو إلى الأبد ، فيلزم المحال^(١) .

وأجيب : إلى معينة عند الله تعالى ، وهو وقت التكليف^(٢) .

قالوا : لو جاز - لكان مفهما ؛ لأنه مخاطب . فيسلتزمه . وظاهره جهالة والباطن متعذر .

وأجيب بجريه في النسخ لظهوره في الدوام .

وبأنه يفهم الظاهر مع تجويزه التخصيص^(٣) عند الحاجة فلا جهاله ولا إحالة^(٤) .

ش - احتج من منع تأخير البيان عن وقت الخطاب فيما له ظاهر أريد غيره ، بوجهين :

الأول - أن التأخير لو جاز - لكان إلى مدة معينة ، أو إلى الأبد . والأول يوجب التحكم ؛ لأن الغرض من الخطاب ، الإفهام

(١) أ ، ط ، ع : المحذور بدل «المحال»

(٢) قال البابرتي (ورقة ١٤٥ الف) : وفي كلامه تسامح ، لأن التكليف بالخطاب والكلام في جواز التأخير عن وقت الخطاب . وكان الواجب أن يقول وقت الحاجة . وقال العضد في شرح قول الماتن : «وهو وقت التكليف» : وهو الوقت الذي يعلم أنه مكلف به فيه . (شرح العضد ١٦٦/٢) .

(٣) الاصل ، ج : مع تجويز التخصيص .

(٤) ط : ولا حاجة وهو خطأ .

ونسبته إلى جميع الأزمان على السواء . فلو عين زمانا للبيان - لزم التحكم ، ولم يقل به أحد .

والثاني أيضا باطل ، لأنه حينئذ يلزم جواز تأخيره أبدا . فلا يتمكن المكلف من معرفته ، فيلزم تكليف مالا يطاق وهو محال .
أجاب بأن تأخير البيان إلى مدة معينة عند الله ، وهو وقت التكليف ولا يلزم التحكم ، فإن نسبة البيان والإفهام إلى وقت التكليف أولى .

الثاني - لو جاز تأخير البيان - لكان الشارع مفهما بخطابه .
والتالي باطل .

أما الملازمة فلأنه مخاطب والخطاب يستلزم الإفهام وإلا لكان الخطاب عبثا .

وأما انتفاء التالي فلأنه إن كان مفهما للظاهر - والظاهر غير مراد - يلزم إيقاع المكلف في الجهل ، لأن إفهام ما هو غير مراد يوجب الإيقاع في الجهل - وهو باطل .

وإن كان مفهما لغير الظاهر ولا طريق إلى إفهامه ؛ لأنه لم يبين بعد ، وإفهام مالا طريق إليه متعذر .

أجاب بالنقض الإجمالي والتفصيلي .

أما الإجمالي فلأن هذا الدليل يجري في النسخ ؛ لأن المنسوخ ظاهر في الدوام ، ولم يكن النسخ مذكورا معه . وجواز تأخير النسخ

عن وقت الخطاب ثابت بالاتفاق .

وأما التفصيلي فلأنه أريد إفهام الظاهر ، لكن لا على سبيل القطع ، بل مع تجويز التخصيص عند الحاجة . وعلى هذا لا يلزم الجهالة لعدم القطع ، ولا^(١) الإحالة من جهة التعذر ؛ لأنه أريد إفهام الظاهر .

ص - عبد الجبار^(٢) : تأخير بيان المجمل يخل بفعل العبادة في وقتها للجهل بصفتها . بخلاف النسخ .

وأجيب بأن وقتها وقت بيانها .

قالوا : لو جاز تأخير بيان المجمل - لجاز الخطاب بالمهمل ، ثم يبين مراده .

وأجيب بأنه يفيد أنه مخاطب بأحد مدلولاته ، فيطيع ويعصى بالعزم . بخلاف الآخر .

وقال^(٣) : تأخير بيان التخصيص يوجب الشك في كل شخص ، بخلاف النسخ .

وأجيب بأن ذلك على البدل . وفي النسخ يوجب الشك في الجميع ، فكان أجدر .

(١) الأصل : وإلا .

(٢) ط : قال عبد الجبار .

قال الكرمانى فى النفود والردود (٢٤٤ الف) : وفى بعض النسخ « الجبائى » .

(٣) الأصل : فقال .

ط ، ع : وقال الجبائى . وانظر حاشية التفتازانى ١٦٦/٢ .

ش - احتج عبد الجبار على امتناع تأخير بيان المجل بالءلاف النسخ بان تأخير بيان المجل يُخلُ بفعل العبادة فى وقتها ، لأن المكلف لم يتمكن من الإتيان بها للءهل بصفتها ؛ لأن صفتها إنما تعلم بالبيان . بءلاف تأخير بيان النسخ فإنه لا يخل بفعل العبادة فى وقتها لأن صفتها مبينة .

أجاب بأن وقت العبادة هو وقت بيانها ، لا وقت الأمر بها . وصفة العبادة معلومة وقت البيان . فلا يلزم الإءلال بفعل العبادة فى وقتها .

واعلم أن مذهب عبد الجبار غير مذكور فى صدر المسألة ، لكن مذهب مذهب الجبائى - فذكره ههنا ليعرف توافق مذهبها .

القائلون بامتناع تأخير بيان المجل قالوا : لو جاز تأخير بيان المجل - لجاز الءطاب بالمهل ، ثم يبين المءاطب مراده من المهل .

والتالى باطل بالاتفاق .

بيان الملازمة : أن المجل لا يفهم منه شىء كالمهل . فءواز الءطاب به فوجب ءواز الءطاب بالمهل .

أجاب بالفرق فإن المجل يفيد أنه مءاطب بأءد مءالوته ، وإن لم يفء ما هو المراد على التعيين . فءينئذ^(١) يطيع المكلف بالعزم على الفعل ويعصى بالعزم على الترك ، بءلاف المهل فانه لا يفيد شىئا أصلا .

(١) أ : فى مءل «ءينئذ» .

وقال عبد الجبار أيضا في الفرق بين امتناع تأخير بيان التخصيص وجواز تأخير بيان النسخ : إن تأخير بيان التخصيص يوجب الشك في كل شخص من الأشخاص المدرجة تحت العام أنه هل مراد من العام أم لا .

بخلاف تأخير بيان النسخ فإنه لا يوجب الشك لإمكان العمل بالمنسوخ قبل ورود البيان .

أجاب بأن جواز تأخير بيان التخصيص يوجب الشك في كل واحد من الأشخاص على البدل لا على الجمع ، لأن التخصيص : إخراج البعض .

وجواز تأخير البيان في النسخ يوجب الشك في جميع الأشخاص . فكان جواز تأخير التخصيص أجدر وأولى .

ص - (مسألة^(١)) المختار على المنع جواز تأخير إسماع المخصّص الموجود .

لنا : أنه أقرب من تأخيره مع العدم .

وأیضا : فإن فاطمه - رضى الله عنها - سمعت (يُوصِيكُمُ الله^(٢)) ولم تسمع نحن معاشر الأنبياء .

وسمعوا (قوله تعالى^(٣)) : (اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ) ولم يسمع الأكثر

(١) هذه المسألة متأخرة عن المسألة التالية في شرح العضد .

(٢) ط ، ع زيادة « في أولادكم » .

(٣) زيادة من ط ، ع .

سنوا بهم سنة أهل الكتاب . إلا بعد حين .

ش - المانعون من جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة اختلفوا في أنه هل يجوز تأخير إسماع المخصّص الموجود أم لا ؟ واختار المصنف جواز تأخير إسماع المخصّص الموجود واحتج عليه بوجهين :

أحدهما - أن المخصّص الموجود وقت الخطاب أقرب من المخصّص الذى لم يوجد وقت الخطاب ؛ لإمكان سماعه قبل سماع العام بأن يسمع الشارع غير ذلك المكلف قبل إسماعه فيعرف منه . أو بعد سماع العام بالاستكشاف . بخلاف المخصّص الذى لم يوجد .

وإذا كان أقرب - جاز تأخيره ؛ لأن جواز الأبعد يقتضى جواز الأقرب .

الثانى - أن تأخير إسماع المخصّص واقع . والوقوع دليل الجواز .

وإنما قلنا : إنه واقع ؛ لأن فاطمة - رضى الله عنها - سمعت (يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ) ولم تسمع «نحن معاشر الأنبياء^(١)» وهو مخصص للآية .

وأیضا سمع الصحابة قوله تعالى : (اقتلوا المشركين)^(٢) ولم

(١) سبق تخرجه في ص ١١٦ .

(٢) ٥ - التوبة - ٩ .

يسمع أكثرهم الحديث المخصّص للمجوس^(١) منه . وهو قوله - عليه السلام - : «سئوا بهم سنة أهل الكتاب»^(٢) إلا بعد زمان طويل .

ص - (مسألة) المختار على المنع ، جواز تأخيره - عليه السلام - تبليغ الحكم إلى وقت الحاجة ، للقطع بأنه لا يلزم منه محال . ولعل فيه مصلحة .

قالوا : (بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ) .

وأجيب : بعد كونه للوجوب والفور (أنه^(٣)) للقرآن .

ش - المانعون من جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة اختفلوا في جواز تأخير الرسول تبليغ الحكم الذي أوحى

(١) المجوس قوم لهم شبهة وليس لهم كتاب يعتقدون أن للكون إلهين إثنين أحدهما فاعل الخير ، وهو النور ، والآخر فاعل الشر وهو الظلام . ولهم نيران يصلون لها ويقدمون القرابين إليها . ولهم بقية في إيران والهند وباكستان .
انظر : الملل والنحل للشهرستاني ٧٠/٢ وما بعدها والفصل في الملل لابن حزم ١١٥/١ .

(٢) أخرج الامام مالك في الموطأ في ١٧ - الزكاة ، ٢٤ باب جزية أهل الكتاب والمجوس رقم (٤٢) ٢٧٨/١ من حديث جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر . رضى الله عنه - ذكر المجوس ، فقال : ما أدرى كيف أصنع في أمرهم ؟ فقال له عبدالرحمن بن عوف : أشهد لسمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : سئوا بهم سنة أهل الكتاب .

قال ابن كثير في التحفة (١/٢٠) : وقد روينا بإسناد جيد متصل عن زيد بن وهب وعن عبدالرحمن بن عوف بنحو ذلك . والله الحمد .

وللبخارى في ٥٨ - الجزية ، ١ - باب الجزية رقم (٣١٥٦ ، ٣١٥٧) ٢٥٧/٦ عن عمر أنه لم يأخذ الجزية من المجوس حتى شهد له عبدالرحمن بن عوف أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أخذها من مجوس هجر .

(٣) زيادة من أ، ط، ع، والبايرتى .

إليه عن وقت الوحي إلى وقت الحاجة .

واختار المصنف جواز تأخير التبليغ . واحتج عليه بأنا نقطع أن التأخير لا يلزم منه محال ، لأنه ليس بمستحيل لذاته . والاستحالة بالغير منتفية ؛ لأن الأصل عدم الغير .

وأیضا : يجوز أن يكون في التأخير مصلحة يعلمها الله تعالى فيؤخر الرسول لذلك .

المانعون من جواز تأخير التبليغ احتجوا بقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ^(١)) ، وهو يقتضي وجوب التبليغ على الفور .

أجاب بأنا لانسلم أن الامر يقتضي الوجوب والفور . ولو سلم أنه يقتضي الوجوب والفور لكن لانسلم أن المراد بما أنزل هو الأحكام ، بل القرآن .

ص - (مسألة) المختار على التجويز^(٢) جواز بعض دون بعض .

(١) ٦٧ - المائدة - ٥

(٢) ١ : التجويز .

أ : تجويز بدون لام التعريف .

وفي حاشية الأصل : جواز السماع في بعض دون بعض .

لنا : أن المشركين بين فيه الذمي^(١) ، ثم العبد^(٢) ، ثم المرأة^(٣) بتدرج .

وآية الميراث بين - صلى الله عليه وسلم - والقاتل والكافر بتدرج^(٤) .

قالوا : يوهم الوجوب في الباقي ، وهو تجهيل^(٥) .

قلنا : إذ جاز إيهام^(٦) الجميع - فبعضه أولى .

ش - القائلون بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة اختلفوا في أنه هل يجوز تأخير بعض البيانات عن وقت الخطاب دون بعض .

(١) روى البخارى في ٨٧ - الديات ، ٣٠ - باب إثم من قتل ذميا بغير جرم ، رقم (٦٩١٤) ٢٥٩/١٢ عن عبدالله بن عمرو عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : من قتل نفسا - معاهدا لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاما .

(٢) عن رباح بن ربيع أنه صلى الله عليه وسلم بعث رجلا لخالد بن الوليد وقال : قل لخالد لا يقتلن امرأة ولا عسيفا . (والعسيف : الأجير)
رواه ابوداود في الجهاد ، باب في قتل النساء رقم (٢٦٦٩) ٥٣/٣ وابن ماجه في ٢٤ الجهاد ، ٣٠ - باب الغارة الخ رقم (٢٨٤٢) ٩٤٨/٢ عن حنظلة الكاتب بلفظ : لا تقتلن ذرية ولا عسيفا .

(٣) عن ابن عمر أن امرأة وجدت في بعض مغازى - رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مقتولة فأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل النساء والصبيان .

(٤) أى بين صلى الله عليه وسلم نفسه والقاتل والكافر بتدرج كما في الشرح .
وفي ط ، ع : بين صلى الله عليه وسلم الكافر والقاتل بتدرج .

(٥) ط ، ع : تخييل .

(٦) الأصل ، أ ، ب والبايرتى : إيهام .

والمختار أنه يجوز - والدليل على الجواز ، الوقوع . فإن قوله تعالى : (اقتُلُوا الْمُشْرِكِينَ) عام . فبين الرسول - عليه السلام - إخراج الذمى ، ثم العبد ، ثم المرأة على التدرج .

وأىضا : آية الميراث ، وهو قوله تعالى : (يُوصِيكُمُ اللَّهُ) عامة . فبين الرسول - عليه السلام - إخراج نفسه منها بقوله : «نحن معاشر الأنبياء لانورث .» فما تركناه صدقة . ثم بين إخراج القاتل ، ثم الكافر بتدرج .

القائلون بعدم جواز تأخير البعض دون بعض قالوا : بيان البعض يوهم وجوب استعمال اللفظ فى الباقي . فيكون تجهيلا للمكلف .

أجاب بأن ذكر العام بدون ذكر المخصّص يوهم وجوب استعمال اللفظ فى الجميع ، وهو جائز . فإذا جاز إيهام الجميع - فجواز إيهام البعض أولى .

ص - (مسألة) يمتنع العمل بالعموم قبل البحث عن المخصّص إجماعاً^(١) .

والأكثر : يكفى بحيث يغلب انتفاؤه .

القاضى : لابد من القطع بانتفائه .

وكذلك كل دليل مع معارضه .

(١) «إجماعاً» ساقط من ١ وراجع حاشية التفتازانى على شرح العضد (١٨٨/٢) حيث قال : الصيرفى مخالف فلا إجماع الخ .

لنا : لو اشترط (القطع^(١)) - لبطل العمل بالأكثر .

قالوا : ما كثر البحث فيه ، تفيد العادة ، القطع ، وإلا
قبح المجتهد (يفيده^(٢)) لأنه لو أريد - لاطلع عليه .

ومنعاً^(٣) وأسند بأنه قد يجد ما يرجع به .

ش - أجمع الأصوليون على امتناع العمل بالعموم قبل البحث
عن المخصّص . ووجهه أنه قبل البحث عن المخصّص ، لم يحصل
ظن العموم ؛ لأن اعتقاد إمكان وجود المخصّص مانع عن حصول
الظن .

وأما بعد البحث وعدم الوجدان يحصل الظن .

وبعد الإجماع على امتناع العمل بالعموم قبل البحث ،
اختلفوا في كيفية ذلك البحث .

فذهب الأكثر إلى أنه يكفي البحث بحيث يغلب على الظن
انتفاء المخصّص . ولا يشترط حصول القطع بانتفاء المخصّص .

وقال القاضي : لا بد من البحث الموجب للقطع بانتفاء
المخصّص .

وكذلك كل دليل مع معارضه ، أى يكفي فيه البحث بحيث
يغلب على الظن انتفاء معارضه .

(١) زيادة من أ ، ط ، ع .

(٢) زيادة مما عدا الأصل وج .

(٣) الأصل : ومنع .

واحتج المصنف على مذهب الأكثر بأنه لو اشترط القطع -
لبطل العمل بأكثر العمومات المعمول بها .
والتالى باطل .

بيان الملازمة : أن الاستقراء على أن أكثر العمومات المعمول
بها مما لا يقطع العقل بانتفاء مخصّصه ، بل غايته عدم الوجدان بعد
البحث . وعدم الوجدان لا يفيد القطع بانتفائه .

قال القاضى : القطع بانتفاء المخصّص ممكن ، لأن ما كثر
البحث فيه بين العلماء ، ولم يطلعوا على المخصّص تفيد العادة فيه
القطع بعدم المخصّص .

والا ، أى وإن لم يكثر فيه البحث بين العلماء فبحث المجتهد
يفيد القطع بانتفاء المخصّص ، لأنه لو أريد بالعموم : الخصوص -
لاطلع عليه المجتهد عند البحث ؛ لاستحالة أن لا ينصب الله عليه
دليلا ، وأن لا يبلغه إلى المكلف ، وإلا لكان نصب الدليل عبثا .
ومنع بأننا لانسلم أن ما كثر فيه البحث بين العلماء يفيد القطع
بالعادة .

وأیضا : لانسلم أن بحث المجتهد فيه يفيد القطع .

وإلى هذين المعنيين أشار بقوله : «ومنعاً^(١)» .

وسند المنع أن المجتهد قد يجد من المخصّصات ما يرجع به عن
الحكم بالعموم . ولو كان القطع حاصلا - لما رجع .

(١) فى الاصل : ومنع .

الظاهر والمؤول

ص - الظاهر والمؤول .

الظاهر : الواضح .

وفي الاصطلاح : ما دل دلالة ظنية إما بالوضع ، كالأسد ،
أو بالعرف ، كالغائط .

والتأويل من آل يؤول . إذا^(١) رجع .

وفي الاصطلاح : حمل الظاهر على المحتمل المرجوح .

وإن أردت الصحيح - زدت : بدليل يصيره راجحاً .

الغزالي - رحمه الله - احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على
الظن من الظاهر .

ويرد أن الاحتمال ليس بتأويل بل شرط .

وعلى عكسه التأويل المقطوع به .

ش - لما فرغ من مباحث البيان والمبين - شرع في الظاهر
والمؤول .

والظاهر لغة : الواضح .

واصطلاحاً : ما دل دلالة ظنية ، إما بالوضع ، كالأسد ، أو

(١) فيما عدا الاصل ، ب ، ج : «أى» بدل «إذا» .

بالعرف ، كالغائط .

فقوله : «مادل» جنس يشمل النص والظاهر والمجمل والمؤول .

وقوله : «ظنية» يخرج النص ؛ لأن دلالاته قطعية .

والمجمل ؛ لأن دلالاته (ليست براجحة ولا مرجوحة . والظنية هي الراجحة .

والمؤول ؛ لأن دلالاته^(١) موهومة مرجوحة .

وقوله : «إما بالوضع أو بالعرف» احتراز عن اللفظ الدال على المفهوم المجازى عند وجود القرينة ؛ فإنه وإن كانت دلالاته على المفهوم المجازى أرجح بالنسبة إلى دلالاته على المفهوم الحقيقي ، لكنه لا يكون ظاهرا ؛ لأن دلالاته ليست بوضعية ولا عرفية .

والتأويل في اللغة من آل يؤول ، إذا رجع .

وفي الاصطلاح : حمل الظاهر على المحتمل المرجوح^(٢)

فبقوله : «الظاهر» احتراز عن حمل النص على معناه ، وحمل المشترك على أحد معنييه ؛ فإنه لا يسمى تأويلا .

وبقوله «المحتمل» احتراز عن حمل الظاهر على معنى غير

(١) ما بين القوسين ساقط من أ .

(٢) وعند الحنفية حمل المشترك على أحد معنييه يسمى تأويلا .
(حاشية التفتازانى على العضد (١٦٨/٢) .

محتمل .

وبقوله : «المرجوح» احتراز عن حمل الظاهر على معناه
الراجع .

وهذا التعريف يشمل التأويل الصحيح والفساد .

وإن أردت تعريف التأويل الصحيح - زدت على ما ذكر ،
قولك : بدليل يصيره راجحا .

فقوله : «بدليل» - والمراد به مطلق الدليل الشامل للقطعي
والظني - احتراز عن التأويل بغير دليل فإنه لا يسمى تأويلا صحيحا .

وقوله : «يصيره راجحا» أى يصير الطرف المرجوح راجحا على
مدلوله الظاهر ، احتراز عن التأويل بدليل لا يصير طرف المرجوح
راجحا ، فإنه لا يسمى تأويلا صحيحا .

وعرفه الغزالي^(١) : بأنه احتمال يعضده دليل يصير به أغلب
على الظن من الظاهر .

ويرد على هذا التعريف أن الاحتمال شرط التأويل ، لا
نفسه ، لأن الاحتمال ، الدلالة المرجوحة ، وهي شرط التأويل
لأنفسه .

ويرد أيضا على عكس هذا التعريف التأويل المقطوع به
لخروجه عن التعريف ؛ لأنه لم يصر بالدليل أغلب على الظن من

(١) انظر : المستصفى ٣/٢٨٧ . ونصه : التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل
يصير به أغلب على الظن من المعنى الذى يدل عليه الظاهر .

الظاهر ، بل صار قطعيا .

ولما كان الظاهر أكثر استعمالا من الظهور ، والتأويل أكثر استعمالا من المؤول - تعرض المصنف لتفسير الظاهر دون الظهور .
وفى التأويل فعل بالعكس أى تعرض لتفسير التأويل دون المؤول .

ص - وقد يكون قريبا ، فيترجح بأدنى مرجح .

وقد يكون بعيدا ، فيحتاج إلى الأقوى .

وقد يكون متعذرا ، فيرد .

ش - التأويل على ثلاثة أقسام :

قريب ، فيترجح الطسرف المرجوح بأدنى دليل لقربه . مثل قوله تعالى : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) أى إذا عزمتم .

وبعيد ، فيحتاج إلى دليل أقوى ليرجح ، لبعده .

ومتعذر ، فيرد ولا يقبل .

ولما تعذر الضابط الذى يتميز به التأويل القريب عن التأويل البعيد ، لأن القريب والبعيد من الأمور الإضافية ، إذ رب قريب بالنسبة إلى شئ ، بعيد بالنسبة إلى غيره - أورد المصنف أمثلة للتأويل البعيد ليتنبه المتعلم منها على معنى البعيد . ومنه يعرف القريب والمتعذر .

ص - فمن البعيد^(١) تأويل الحنفية قوله - عليه السلام - لابن غيلان^(٢) ، وقد أسلم على عشر نسوة : «أمسك أربعا وفارق سائرهن» أى ابتدء النكاح ، أو أمسك الأول ، فإنه يبعد أن يخاطب بمثله متجدد في الإسلام من غير بيان .
(٣) ومع أنه لم ينقل تجديد قط .

ش - اعلم أن مذهب الشافعى ومالك أن الكافر إذا أسلم وتحت أكثر من أربع نسوة ، سواء أسلمن معه أولا ، وهن كتابيات ، وسواء نكحن معا أو على الترتيب - فله أن يختار أربعا من غير تجديد نكاحهن وتندفع الباقيات ، لقوله - عليه السلام - : «أمسك أربعا وفارق سائرهن^(٤)» . فإنه أمر بالإمسك ، وهو ظاهر في استدامة النكاح . وقوله «أربعا» غير متعين . فلهذا يكون الزوج بالخيار في

(١) في غير ج ، ع : البعيدة .

(٢) قال العضد (١٦٩/٢) : قوله صلى الله عليه وسلم لغيلان وهو الصحيح - وفي النسخ «لابن غيلان» .

وقال ابن كثير في تحفه الطالب (٢٠ الف) : وقول المصنف «لابن غيلان وهم إنما هو غيلان بن سلمة . وغيلان بن سلمة هو ابن المعتب بن مالك ، أسلم بعد فتح الطائف وهو أحد وجوه ثقيف ومقدميهم ، وهو ممن وفد على كسرى وخبره معه عجيب وكان شاعرا محسنا ، توفى في آخر خلافة عمر بن الخطاب . انظر : اسد الغابة ٤/٣٤٣ ، ٣٤٤ .

(٣) «و» ساقطة من ط ، ع .

(٤) روى الترمذى من حديث معمر عن الزهرى عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة الثقفى أسلم وله عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه . فأمره النبى - صلى الله عليه وسلم - أن يتخير أربعا منهن .

سنن الترمذى ١٩ - النكاح ، ٢٣ - باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة ، حديث رقم (١١٢٨) ٣/٤٣٥ عن ابن عمر .

ورواه ابن ماجه في ٩ - النكاح ، ٤٠ باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع =

اختيار أى أربع شاء .

وذهب أبو حنيفة إلى أن الكافر إذا أسلم وتحتة أكثر من أربع نسوة ، فإن وقع نكاحهن معا يبطل نكاح جميعهن . وإن وقع على الترتيب يبطل ما بعد الأربع ، قياسا على المسلم .

وأول هذا الحديث تارة بأنه أراد بالإمسك : ابتداء نكاحهن .
فقوله : «أمسك أربعاً» أى ابتدء نكاحهن . وقوله : «فارق سائرهن» أى لاتنكحهن .

وأخرى بأنه أمر الزوج باختيار أوائل النساء . فيكون معنى

= نسوة ، حديث رقم (١٩٥٣) ٦٢٧/١ عن ابن عمر بلفظ : «خذ منهن أربعاً» . قال ابن كثير (١/٢٠) : رواه الشافعى ولفظه : «أمسك أربعاً وفارق سائرهن» .

قال الترمذى : سمعت محمد بن إسماعيل يقول : هذا حديث غير محفوظ والصحيح ما رواه شعيب بن أبى حمزة وغيره عن الزهرى وحمزة : قال : حدثت عن محمد بن سويد الثقفى أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة . قال محمد (يعنى البخارى) : وإنما حديث الزهرى عن سالم عن أبيه أن رجلاً من ثقيف طلق نسائه ، فقال له عمر : لتراجعن نساءك أو لأرجمن قبرك . كما رجم قبر أبى رغال .

وروى أبو داود فى الطلاق باب من أسلم وعنده أكثر من أربع نسوة الخ ، حديث رقم (٢٢٤١) ٢٧٢/٢ عن الحرث بن قيس قال : قال وهب الأسدى : أسلمت وعندى ثمان نسوة فأتيت النبى - صلى الله عليه وسلم - فذكرت له ذلك . فقال : «أختر منهن أربعاً» .

قال ابن كثير فى التحفة (١/٢٠) وفى إسنادة نظر : لأنه من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن حميضة بن شمردل عن قيس بن الحرث . ومحمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى سىء الحفظ لا يحتج به عند أكثرهم وحميضة بن شمردل ، قال البخارى : فيه نظر .

وفى رواية لابن ماجه رقم (١٩٥٢) ٦٢٧/١ عن قيس بن الحرث مثل لفظ أبى دواد .

قوله : «أمسك» أربعاً من أوائل النساء .
 وذكر المصنف لبعده هذا الدليل وجهين :
 أحدهما - أنه يبعد عادة أن يخاطب متجدد في الإسلام بمثل
 هذا الخطاب من غير بيان شرائط النكاح ، مع أن الحاجة ماسة إلى
 معرفتها لقرب عهده بالإسلام .
 الثاني - أنه لم ينقل أنه جدد النكاح . ولو كان معناه تجديد
 النكاح - لكان الظاهر من حال المأمور امتثال أمره - عليه السلام - .
 ص - وأما تأويلهم قوله - عليه . السلام - : لفيروز^(١)
 الديلمي^(٢) - وقد أسلم على أختين - «أمسك أيتهما شئت»^(٣) .
 فأبعد ؛ لقوله : «أيتهما»^(٤) .

-
- (١) الأصل : لفيروز وهو تحريف .
 (٢) فيروز الديلمي هو صحابي ، له أحاديث ، وهو قاتل الأسود العنسي في آخر حياة
 النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : قتله الرجل
 الصالح فيروز .
 وقيل : بل قتله في خلافة الصديق وصوبه أبو أحمد الحاكم .
 توفي في خلافة عثمان . وقيل : بل في زمن معاوية .
 انظر : المعتبر (ورقة ١٠٠/٢) وتقرير التهذيب ١١٤/٢ ترجمة ٨١ .
 (٣) عن أبي وهب الجيشاني عن الضحاک بن فيروز عن أبيه قال : قلت : يا رسول
 إني أسلمت وتحتي أختان . قال : طلق أيتهما شئت .
 رواه أبو داود وهذا لفظه في الطلاق ، باب من أسلم وعنده أكثر من أربع
 وأختان حديث رقم (٢٢٤٣) ٢٧٢/٢ .
 ورواه الترمذي في ٩ - النكاح ، ٢٤ - باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده
 أختان حديث رقم (١١٢٩ ، ١٣٠) ٤٣٦/٢ بلفظ «اخترأيتهما شئت» .
 ورواه ابن ماجه في ٩ - النكاح ، ٣٩ - باب الرجل يسلم وعنده أختان .
 حديث رقم (١٩٥٠) ٦٢٧/١ بلفظ : «إذا رجعت فطلق إحدهما» .
 وفي رواية له رقم (١٩٥١) زطلق أيتهما شئت» .
 قال ابن كثير في التحفة (١/١٩) : قال البخاري : أبو وهب الجيشاني ، في إسناده
 نظر .
 (٤) ١ : أيتهما شئت .

ش - هذا أيضا تأوله الحنفية بتأويلين المذكورين للغرض المذكور .

وإنما هو أبعد من الأول لأن المنافي للتأويل المذكور في الأول هو الأمر الخارج عن اللفظ ، وهو شهادة الحال . وههنا قد انضم إلى شهادة الحال مانع لفظا ، وهو قوله - عليه السلام : «أيتها شئت» . فإن بتقدير وقوع نكاحهما على الترتيب تعين الأول للاختيار^(١) ولفظ «أيتها شئت» يأباه .

ص - ومنها : قولهم في (فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا) أى إطعام (طعام^(٢)) ستين مسكينا ؛ لأن المقصود دفع الحاجة ، حاجة^(٣) ستين كحاجة واحد في ستين يوما . فجعل المعدوم مذكورا والمذكور عدما^(٤) ، مع إمكان قصده لفضل الجماعة وبركتهم وتضافر^(٥) قلوبهم على الدعاء للمحسن .

ش - ذهب الحنفية إلى أنه لا فرق بين إطعام ستين مسكينا وبين إطعام واحد في ستين يوما ؛ لأن المقصود دفع حاجة المسكين . ودفع حاجة ستين مسكينا يوما كدفع حاجة مسكين واحد في ستين يوما .

(١) الأصل : تعين الاختيار للأول .

(٢) زيادة مما عدا الأصل .

(٣) الأصل : ودفع حاجة الخ .

(٤) ط ع : معدوما .

(٥) فيما عدا الأصل وجـ : تضافر ، والمعنى واحد .

فأولوا قوله تعالى : (فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا^(١)) بإطعام طعام ستين مسكينا .

وهذا التأويل أيضا بعيد ؛ لأنهم جعلوا المعدوم الذى هو «طعام» مذكورا ليكون مفعولا لـ «إطعام» وجعلوا المذكور الذى هو قوله : «ستين مسكينا» عدما ؛ لأنهم لمن يجعلوه مفعولا مع إمكان قصد الرسول - عليه السلام - العدد لفضل الجماعة وبركتهم وتظافر قلوبهم على الدعاء للمحسن . وهذا لا يحصل للواحد .

ص - ومنها : قولهم «في أربعين شاة ، شاة» أى قيمة شاة ، لما^(٢) تقدم .

وهو أبعد ؛ إذ يلزم أن لا تجب الشاة .

وكل معنى إذا استنبط من حكم^(٣) أبطله ، باطل .

ش - قالت الحنفية : إن المقصود من وجوب الشاة دفع حاجة الفقير^(٤) والحاجة كما تندفع بالشاة ، تندفع بقيمتها . فقوله - عليه السلام - : «في أربعين شاة ، شاة^(٥)» . أى قيمة شاة .

(١) ٤ - المجادلة - ٥٨ .

(٢) أ ، ط ، ع : بما .

(٣) أ : حكمه .

(٤) ساقط من أ .

(٥) عن أنس - رضى الله عنه - أن أبا بكر كتب لهم أن هذه فرائض التى فرض رسول

الله - صلى الله عليه وسلم - على المسلمين ، والتى أمر الله بها رسوله . فذكر

الحديث الى أن قال : وفى صدقة الغنم فى سائمتها إذا كانت أربعين الى عشرين

ومائة ، شاة . وذكر تمام الحديث .

رواه البخارى فى ٢٤ - الزكاة ، ٣٨ - باب زكاة الغنم ، حديث رقم (١٤٥٤)

٣١٧/٣ .

وهذا التأويل أبعد مما تقدم ؛ لأن تقدير إطعام طعام ستين مسكينا لا يبطل حكم مادل عليه اللفظ الظاهر ؛ إذ لا منافاة بين إيجاب إطعام طعام ستين مسكينا وبين إيجاب إطعام ستين مسكينا . بخلاف تقدير قيمة شاة ، فإنه إذا كانت قيمة الشاة واجبة - كانت الشاة غير واجبة .

وكل معنى إذا استنبط من حكم أى كل فرع إذا استنبط من أصل ، أبطل ذلك الحكم أى الأصل ، يكون باطلا ؛ لأن بطلان الأصل يوجب بطلان الفرع .

ص - ومنها : حمل «أيا امرأة نكحت (نفسها)^(١)» بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل» على الصغيرة والأمة والمكاتبة . وباطل أى يؤول إليه غالبا لاعتراض الولي ؛ لأنها مالكة لبضعها^(٢) . فكان كبيع سلعة .

واعترض الأولياء^(٣) لدفع نقيصة^(٤) إن كانت :

فأبطل ظهور قصد التعميم بتمهيد أصل مع ظهور «أى» مؤكدة بـ «ما» . وتكرير لفظ البطلان .

وحمله على نادر بعيد كاللغز^(٥) ، مع إمكان قصده لمنع

(١) زيادة من ط ، ع والبابرتي .

(٢) الأصل : لبعضها وهو تصحيف .

(٣) أ : الولي .

(٤) فيما عدا ط ، ع والبابرتي : نقيضة .

(٥) الأصل : كالغز . وهو تصحيف .

استقلالها فيما يليق بمحاسن العادات (١) .

ش - اعلم أن الحنفية أولوا قوله - عليه السلام - : «أيا امرأة
نكحت (نفسها)» (٢) بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل (٣)»
بأحد التأويلين :

إما حمل «أيا امرأة» على الصغيرة والأمة والمكاتبة ، مع إجراء
قوله «باطل» على ظاهره .

وإما حمل قوله «باطل» على أنه يؤول إلى البطلان غالبا
لاعتراض وليها إذا زوجت من غير كفوف ، مع إجراء قوله «أيا امرأة»
على ظاهر عمومه .

وإنما أولوا الحديث بأحد التأويلين ؛ لأن المرأة مالكة

(١) الأصل : العبادات .

(٢) زيادة من أ .

(٣) رواه بهذا اللفظ أبو داود الطيالسي في مسنده عن ابن جريح عن سليمان بن
موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة . (انظر : منحة المعبود ١/٣٠٥) .
ودوى أبو داود في النكاح ، باب في الولي ، رقم (٢٠٨٣) ٢/٢٢٩ .
وابن ماجه في ٩ - النكاح ، ١٥ - باب لا نكاح الا بولي رقم (١٨٧٩) ١/٦٠٥ ،
والترمذي في ٩ - النكاح ، ١٤ - باب ماجاء لانكاح لإلأبولى ، رقم (١١٠٢)
٤٠٨/٣ .

كلهم بلفظ : فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل .

وحسنة الترمذي .

قال ابن كثير في التحفة (٢/١٩) : وقد تكلم بعض أهل العلم فيه . قال ابن
جريح : ثم لقيت الزهري ، فسألته ، فأنكر فضعفوا هذا الحديث من أجل هذا .

لبضعها^(١) حتى يكون رضاها هو المعتبر . فكان نكاحها بغير إذن
وليها كبيع سلعة لها^(٢) .

فإن قيل : لو كانت مالكة لبضعها^(٣) - لما كان لاعتراض الولي
وجه .

أجيب بأن الوجه في اعتراض الولي دفع النقيصة ، إن
كانت . وهي أن تكون قد زوجت نفسها من غير كفو .

وإنما كان هذا التأويل بعيدا ؛ لأن التأويل به أبطل ظهور
قصد التعميم المستفاد من تمهيد أصل ، وهو وضع الألفاظ العامة مع
ظهور «أى» مؤكدة بـ «ما» للمبالغة في العموم ؛ لأن زيادة «ما» في
كلمة «أى» لتأكيد الاستغراق .

وأیضا : تكرر لفظ «الباطل» دليل على أن المراد هو الباطل
حقيقة ، لا ما يؤول إلى البطلان .

وحمل القائل بهذا التأويل هذا الحديث على نادر بعيد ، كاللغز
في خفائه وبعده عن الفهم . ولا يليق بالشارع أن يخاطب بمثل هذا
الخطاب مع إمكان قصد النبي مع استقلال المرأة بالغة حرة أو
غيرها ، فيما يليق بمحاسن العادات^(٤) ، وهو النكاح .

واعلم أن قول المصنف : «بتمهيد أصل» يتعلق بقوله :

(١) الأصل : لبعضها .

(٢) «لها» ساقط من أ .

(٤) الأصل : العبادات .

«ظهور قصد التعميم». وقوله : «مع ظهور أى» يتعلق بقوله :
«بتمهيد أصل». وقوله : «وحمله» عطف على قوله : «وأبطل» .

ص - ومنها : حملهم «لاصيام لمن لم يبيت الصيام من الليل»
على القضاء والنذر لما ثبت عندهم من صحة الصيام بنية من النهار .
فجعلوه كاللغز .

فإن صح المانع من الظهور فليطلب أقرب تأويل^(١) .

ش - ومن التأويلات البعيدة للحنفية : حمل قوله - عليه
السلام - : «لاصيام لمن لم يبيت الصيام من الليل^(٢)» على القضاء

(١) مثل نفى الفضيلة . (شرح العضد ١٧١/٢) .

(٢) عن ابن عمر عن حفصة - رضى الله عنهم - زوج النبی - صلى الله عليه وسلم -
أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا
صيام له .

رواه أبو داود وهذا لفظه في الصوم ، باب النية في الصيام ، حديث رقم (٢٤٥٤)
٣٢٩/٢ .

قال أبو داود : رواه الليث واسحاق بن حازم أيضا عن عبد الله بن أبي بكر
مثله .

ووقفه على حفصة معمر والزبيدي وابن عيني ويونس (كلهم عن الزهري)
ورواه الترمذی في ٦ - الصوم ، ٣٣ - باب ما جاء لمن لم يعزم من الليل ،
حديث رقم (٧٣٠) ١٠٨/٣ . وقال : حديث حفصة حديث لانعرة مرفوعا إلا من
هذا الوجه . وقد روى عن نافع عن ابن عمر قوله ، وهو أصح . وهكذا أيضا
روى هذا الحديث عن الزهري موقوفا . ولا نعلم أحدا رفعه إلا يحيى بن أيوب .
وللنسائي في رواية في الصيام ، ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة ١٩٦/٤
عن حفصة : من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له .

ولفظ ابن ماجه في ٧ - الصيام ، ٢٦ - باب ما / جاء في فرض الصوم من الليل
حديث رقم (١٧٠٠) ٥٤٢/١ : لاصيام لمن لم يفرضه من الليل .
قال ابن كثير في التحفة (١/٢٠) : إسناد هذا الحديث حسن جيد لكن له علة
وهو أن النسائي رواه من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر قوله .

والنذر ؛ لأنه ثبت عندهم صحة الصوم بنية من النهار إذا لم يكن قضاء ونذرا .

ووجه بعد هذا التأويل أن قوله «لاصيام» نكرة في سياق النفي . فيكون ظاهرا في العموم . وصوم النذر والقضاء نادر بالنسبة إلى الصوم الأصلي المكلف به في أصل الشرع . فيكون حمل اللفظ على القضاء والنذر كاللغز لحفائه وبعده عن الفهم .

فإن قيل : المانع من حمل اللفظ على الظاهر متحقق . فيكون التأويل المذكور صحيحا .

أجيب بأنه إن صح مانع من حمل اللفظ على الظاهر فليطلب أقرب تأويل ، لاما هو كاللغز .

ص - ومنها : حملهم (وَلِذِي الْقُرْبَى) على الفقراء منهم ؛ لأن المقصود سد الخلة . ولا خلة مع الغنى . فعطلوا لفظ العموم مع ظهور أن القرابة سبب الاستحقاق مع الغنى .

ش - ومن التأويلات^(١) البعيدة للحنفية : حمل قوله تعالى : «وَلِذِي الْقُرْبَى» في قوله : (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى)^(٢) على الفقراء منهم ؛ لأن المقصود من دفع الخمس إليهم : سد الخلة ، ولاخلة مع الغنى . فحكموا بحرمان الأغنياء منهم .

(١) ١ : ومن هذه التأويلات .

(٢) ٤١ - الأنفال - ٨ .

ووجه بعد هذا التأويل أنهم عطلوا لفظ العموم مع ظهور أن القربة سبب لاستحقاقهم ، وإن كان مع الغنى ؛ لأن إضافة الخمس إلى ذوى القربى بلام التملك يشعر بأن علة الاستحقاق : القربة تعظيماً لشأنها وبياناً لشرفها .

ص - (١) - وعد بعضهم حمل مالك - رحمه الله - (إنما الصَّدَقَاتُ) (٢) إلى آخرها ، على بيان المصرف من ذلك ، وليس منه ؛ لأن سياق الآية قبلها من الرد على لمزهم في المعطين ورضاهم في إعطائهم وسخطهم في منعهم ، يدل عليه .

ش - حمل مالك قوله تعالى : (إنما الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ) (٣) إلى آخرها على بيان المصرف . ولم يوجب تفرقة الزكاة على كل واحد من الأصناف الثمانية ، بل جوز إعطاء كل الزكاة إلى واحد من الأصناف .

وعد بعضهم هذا التأويل من التأويلات البعيدة ؛ لأن إضافة الصدقات إلى الأصناف المذكورين ، وعطف بعضهم على البعض (٤) بواو التشريك يقتضى وجوب الاستيعاب فالحمل على بيان المصرف ، صرف عن ظاهر اللفظ من غير أن تكون قرينة صارفة . فيكون بعيداً .

(١) ذكر هذا المتن مع المتن السابق في ١ .

(٢) ط ، ع زيادة للفقراء .

(٣) ٦٠ - التوبة - ٩ .

(٤) ١ ، ج : بعض .

ثم قال المصنف : ليس هذا التأويل من التأويلات البعيدة ؛ لأن سياق الآية التي قبلها يدل على ما ذكره مالك ؛ لأن قبل هذه الآية قوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ^(١)).

وذلك يشمل على الرد على لمزهم الرسول في الصدقات وعن رضاهم في إعطائهم وسخطهم في منعهم .
ولما رد عليهم - ذكر مصارف الصدقات ليبين أن ما يفعله الرسول حق .

(١) ٥٨ - التوبة - ٩ .

ص (المنطوق^(١)) والمفهوم

الدلالة منطوق ، وهو : مادل عليه اللفظ في محل النطق ،

والمفهوم ، بخلافه ، أى لافى محل النطق .

والأول صريح ، وهو : ما وضع اللفظ له .

وغير الصريح ، بخلافه ، وهو : ما يلزم عنه .

فإن قصد وتوقف الصدق أو الصحة العقلية أو الشرعية عليه
فـ «دلالة اقتضاء» . مثل : «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان» . (واسئل
القرية) وأعتق عبدك عني على ألف ، لاستدعائه تقدير^(٢) الملك ،
لتوقف العتق عليه .

وإن لم يتوقف واقترن بحكم لو لم يكن لتعليله - كان بعيدا
فـ «تنبيه وإيماء» ، كما سيأتى .

وإن لم يقصد فـ «دلالة إشارة» . مثل : «النساء ناقصات عقل
ودين . قيل : وما نقصان دينهن ؟ قال - عليه الصلاة والسلام - :
تمكث إحداهن شطر دهرها لاتصلى» . فليس المقصود بيان أكثر

(١) زيادة من ط ، ع .

(٢) فيما عدا ١ ، ط ، ع : تقدم .

الحيض وأقل الطهر ، ولكنه لزم من أن المبالغة (في نقصان دينهن^(١)) تقتضى ذكر ذلك .

وكذلك (وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا : مع (وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ) .

(وكذلك^(٢)) (أَحْلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثِ (إِلَى نِسَائِكُمْ^(٣)) يلزم منه جواز الإصباح جنبا .

ومثله : (فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ) إِلَى (حَتَّى يَتَيَّنَ لَكُمُ) .

ش - الدلالة تنقسم إلى منطوق ومفهوم^(٤) .

والمنطوق : ما دل عليه اللفظ في محل النطق . مثل : تحريم التأفيف . فإن قوله تعالى : (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَف^(٥)) يدل عليه في محل النطق .

والمفهوم بخلافه ، وهو^(٦) : ما دل اللفظ عليه لا في محل

(٢،٢،١) زيادة من أ ، ط ، ع والبايرتى .

(٤) أعلم أن للحنفية اصطلاحات آخر لأقسام الدلالة . وهى :

دلالة العبارة ودلالة الإشارة ودلالة الدلالة ودلالة الاقتضاء .

فدلالة الإشارة ودلالة الاقتضاء عند الحنفية كما هى عند الشافعية ،

ودلالة الدلالة عند الحنفية هى دلالة مفهوم الموافقة عند الشافعية .

ودلالة العبارة عند الحنفية هى دلالة المنطوق الصريح ودلالة الإيماء والتنبيه عند الشافعية .

وللشافعية قسم خامس للدلالة وهى دلالة مفهوم المخالفة كما سيأتى .

(٥) ٢٣ - الاسراء - ١٧ .

(٦) كلمة «هو» ساقطة من أ .

النطق . مثل تحريم الضرب . فإن قوله تعالى : (وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفْ) يدل عليه ، لكن لا في محل النطق .

والمنطوق صريح وغير صريح .

فالصريح : ما وضع له اللفظ .

وغير الصريح بخلافه ، وهو : ما يلزم عما وضع له اللفظ .

وغير الصريح لا يخلو إما أن يقصده المتكلم ، أو لا ،

فإن قصده^(١) وتوقف صدق المتكلم عليه ، أو توقف الصحة العقلية عليه ، أو توقف الصحة الشرعية عليه ، يسمى دلالة اللفظ عليه «دلالة اقتضاء» .

مثال ما توقف صدق المتكلم عليه : قوله - عليه السلام - : «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان^(٢)» . فإن ما هو لازم للمعنى الموضوع له لفظ الخطأ ، وهو حكم الخطأ^(٣) مقصود منه ، وتوقف صدقه عليه^(٤) .

مثال ما توقف عليه الصحة العقلية : قوله تعالى : «وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ^(٥)» . فإن ما هو لازم للمعنى الموضوع له لفظ القرية وهو

(١) أ : قصد به .

(٢) سبق تخريجه في ص ١٧٥ .

(٣) أ : حكم الخطأ والنسيان .

(٤) «عليه» ساقط من أ .

(٥) ٨٢ - يوسف - ١٢ .

الأهل ، مقصود منه ، وتوقف الصحة العقلية عليه ؛ لأن سؤال القرية^(١) غير صحيح عقلا .

مثال ما توقف عليه الصحة الشرعية : قولك للغير : (اعتق عبدك عني على ألف ؛ فانه يستدعى التملك ؛ لتوقف العتق عليه شرعا . فالتملك لازم للمعنى الذى وضع له لفظ أعتق عني) . وهو مقصود ، وتوقف عليه الصحة الشرعية .

وإن لم يتوقف أحد هذه الثلاثة على ما يلزم عما وضع له اللفظ^(٢) واقرن الملفوظ به بحكم لو لم يكن ذلك الحكم لتعليل الملفوظ به - كان الإتيان به بعيدا من الشارع فـ «تنبية وإيماء» كما سيأتى فى باب القياس .

وإن لم يقصد المتكلم ما يلزم عما وضع له اللفظ ، لكن يحصل بالتبعية - فدلالة اللفظ عليه «دلالة إشارة» .

مثل قوله - عليه السلام - : «النساء ناقصات عقل ودين ، قيل وما نقصان دينهن قيل : وما نقصان دينهن ؟ قال : تمكث أحداهن

(١) أ ، ب ، ج : لأن السؤال عن القرية .

(٢) أ : لفظ .

شطر دهرها لا تصلى^(١) . فليس المقصود من هذا القول : بيان أكثر الحيض وأقل الطهر ، ولكنه لزم منه أن أكثر الحيض خمسة عشر يوما ، وأقل الطهر كذلك لأن ذكر^(٢) شطر الدهر مبالغة في بيان نقصان دينهن . ولو كان الحيض يزيد على خمسة عشر يوما - لذكره .

وكذلك قوله تعالى : (وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا)^(٣) مع قوله : (وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ)^(٤) يدل على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر ، وإن لم يكن ذلك مقصوداً من اللفظ ظاهراً .

وكذلك قوله تعالى : (أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ)^(٥) يلزم منه جواز الإصباح جنبا ، وإن لم يكن مقصودا ؛ لأن من باشر آخر الليل - لا بد وأن يتأخر غسله إلى النهار فحينئذ

(١) عن أبى سعيد الحذرى - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال للنساء يوم العيد : ما رأيتم من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن : قلن : وما نقصان ديننا وعقلنا يارسول الله قال : أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ قلن : بلى : قال : فذلك من نقصان عقلها . أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ؟ قلن : بلى . قال : فذلك من نقصان دينها .
رواه البخارى وهذا لفظه في ٦ - الحيض ، ٦ - باب ترك الحائض الصوم ، حديث رقم (٣٠٤) ٤٠٥/١ .

قال ابن كثير في التحفة (١/٢٠) : وأما قوله «تمكث إحداهن شطر دهرها لا تصلى فلم أره في شيء من الكتب الستة ولا غيرها .
وقال الزركشى في المعتبر (١/٧١) : ذكرت أصله في الذهب الابريز .

(٢) الأصل : ذلك .

(٣) ١٥ - الإخفاف - ٤٦ .

(٤) ١٤ - لقمان - ٣١ .

(٥) ١٨٧ - البقرة - ٢ .

يلزم جواز الإصباح جنبا .

وكذلك قوله تعالى : (فَالْآنَ بَاشِرُوهُمْ وَأَنْبَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ^(١)) يدل على جواز الإصباح^(٢) جنبا ؛ لأنه يدل على جواز امتداد المباشرة الى طلوع الفجر . فحيثئذ يلزم ما ذكرناه .

ص - ثم المفهوم مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة^(٣) .

(١) ١٨٧ - البقرة - ٢ .

(٢) ١ : الاحتياج بدل الاصباح .

(٣) قال التفتازاني في حاشيته على العضد (١٧/٢) الفرق بين المفهوم وغير الصريح من المنطوق محل نظر وذكر البابرتي ههنا حكاية (ورقة ١٨٤ ألف إلى ورقة ١٨٥ ألف)

قال : «واعلم أنى أذكر لك ههنا حكاية ينبنى عليها حل هذا الموضع ويظهر سوء تركيب المصنف الذى حاز قصبات السبق في مضمار فرسان علماء النحو ، وهى أن الشيخ الإمام شيخ شيوخ الإسلام بالديار المصرية الشيخ علاء الدين القونوى - رحمه الله - كان يستشكل أن يكون غير الصريح قسما من المنطوق ومنشأ وهمه سوء تركيب المصنف ، فإنه قال : «والأول صريح ، وهو ما وضع اللفظ له . وغير الصريح بخلافه» . فإن مراده لو كان بيان أنه قسم - لقال : «والأول صريح ، وهو ما وضع اللفظ له ، وغير صريح وهو بخلافه . فلما قال : «وغير الصريح بخلافه» - دل على أنه قسم آخر ، غير منطوق . وعلى هذا تنقسم دلالة اللفظ إلى ثلاثة أقسام : منطوق ، وهو الصريح ، ومفهوم وهو خلاف المنطوق ، وغير صريح ، وهو أيضا خلاف كل واحد منهما ، ولاتفرقه بين أقسام غير الصريح وهو الاقتضاء والتنبيه والإشارة وبين المفهوم ، وهو الضرب من التأنيف ، في أن دلالة اللفظ على ذلك دلالة على خارج عما وضع له . فجعل الأقسام الثلاثة قسما للمنطوق ، والمفهوم قسما له تحكم صرف .

فلما قدم الديار شيخنا وإمامنا العلامة النحرير والبحر الزاخر بأمواج التقرير والتحريير ، شمس الدين الأصبهانى الذى لن تضىء الشمس شمسا مثله - استكتبه شيخ الشيوخ المشار إليه رسالة في كشف غامض هذا الموضع .

فكتب شيخنا رسالة اشار فيها إلى مواضع زلله .

=

فالأول أن يكون المسكوت موافقا في الحكم ، ويسمى فحوى
الخطاب ولحن الخطاب . كتحريم الضرب من قوله تعالى : (فَلا

=
منها أن قوله : والأول صريح منكرا يشير إلى أن له قسما آخر ، إذ لو أراد
حصر المنطوق في الصريح - لكان التركيب الصحيح : والأول الصريح . وذلك
ظاهر لا يخفى على أحد . وإنما جاء بغير الصريح معرّفا - وإن كان معطوفا على
«صريح» - لمعنيين : أحدهما الاختصار بترك المبتدأ فإنه كان يحتاج إلى أن
يقول : وغير صريح وهو بخلافه . فاقصر على لفظ واحد .
والثاني أن قوله : «صريح» في قوة الصريح معرّفا بواسطة تعرّفه وهو قوله :
«ما وضع اللفظ له» . فإنه إذا عرف - صار في المعنى معرفة . فكأنه قال :
والأول الصريح وغير الصريح . ويكون قوله : «بخلافه» حالا . وذلك كله سوء
تركيب وإيجاز مخل .

ولما كان في الرسالة بعض تطويل ، وكان شيخ الشيوخ متضلعا بعلوم تمكن
من المنع في بعض مقدماتها ، فكتب شيخنا وإمامنا رسالة أخرى لم يتمكن أحد
أن يتكلم فيها يثبت سبقه . وهي هذه :

قال صاحب المختصر : الدلالة منطوق إلى آخره . كلام صاحب المختصر يدل
على أنه جعل الاقتضاء والتنبيه والإشارة من قبيل المنطوق . وذلك لأنه قال :
«الدلالة منطوق ، وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق . والمفهوم بخلافه» . وقد
حصر الدلالة في المنطوق والمفهوم ، ولا واسطة بينهما ؛ لأن المفهوم جعله خلاف
المنطوق ، ولا واسطة بين الشيء وخلافه . فلا واسطة بين المنطوق والمفهوم .
والأقسام الثلاثة ليست من قبيل المفهوم عند صاحب المختصر قطعا . فتعين أن
يكون من قبيل المنطوق .

وأیضا قال : المنطوق ما دل عليه اللفظ في محل النطق ، والمفهوم ما دل عليه
اللفظ لا في محل النطق . ولا واسطة بين ما دل عليه اللفظ في محل النطق وبين ما
دل عليه اللفظ لا في محل النطق . وحينئذ يلزم قطعا أن يكون الأقسام الثلاثة من
قبيل المنطوق . وذلك لأن الأقسام الثلاثة لا تخلو إما أن تكون مما دل عليه اللفظ
في محل النطق ، أو تكون مما يدل عليه اللفظ لا في محل النطق ، لضرورة الحصر .
ولا يجوز أن تكون ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق ، وإلا لكان مفهوما ، لأن
كل ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق فهو مفهوم . لكن الأقسام الثلاثة ليست
بمفهوم قطعا عنده .

تَقُلُّ لَهَا أَف) وكالجزء بما فوق المثقال من قوله تعالى : (فَمَنْ

فلا تكون الأقسام الثلاثة مما دل عليه اللفظ لا في محل النطق . فتعين أن تكون مما دل عليه اللفظ في محل النطق ؛ إذ لا واسطة بينهما . وإذا كانت الأقسام الثلاثة مما دل عليه اللفظ في محل النطق - تكون من قبيل المنطوق ، لانا نركب القياس هكذا : الأقسام الثلاثة مما دل عليه اللفظ في محل النطق ، وكل ما دل عليه اللفظ في محل النطق فهو منطوق فالأقسام الثلاثة منطوق .
أما الصغرى ، فلما بينا . وأما الكبرى فلأن ما دل عليه اللفظ في محل النطق جعله صاحب المختصر معرّفاً للمنطوق ، والمعرف مساو للمعرف في الصدق . فيكون ما دل عليه اللفظ في محل النطق مساو للمنطوق ، وأحد المتساويين صادق على كل ما صدق عليه الآخر فياذن أن ثبت أن الأقسام الثلاثة من قبيل المنطوق عنده . وحينئذ يلزم أن يكون المنطوق أعم من الصريح ، لأن كل صريح منطوق ، فهو ظاهر ، وليس كل منطوق بصريح . فإن الأقسام الثلاثة منطوق وليست بصريح ضرورة كونها من أقسام غير الصريح .

وإذا كان المنطوق أعم من الصريح - يكون منقسماً إلى صريح وغير الصريح وكل واحد منهما قسماً له وقسيماً للآخر ، ضرورة كونهما أخصين تحت أعم . والمنطوق إما مدلول مطابق أو مدلول تضمني أو مدلول التزامي عنده . وذلك لأنه جعل المنطوق على قسمين : صريح وغير صريح . وجعل الصريح ما وضع له اللفظ . وكل ما وضع له اللفظ مدلول مطابق . فالصريح مدلول مطابق . وجعل غير الصريح ما لزم عما وضع اللفظ له . وما لزم عما وضع اللفظ له ، مدلول تضمني أو مدلول التزامي ؛ لأنه إما داخل فيما وضع اللفظ له ، أو خارج عنه . والأول مدلول تضمني والثاني التزامي . فغير الصريح إما مدلول تضمني وإما مدلول التزامي فالمنطوق إما مدلول مطابق وإما مدلول تضمني وإما مدلول التزامي .

ولا يستبعد جعل الأقسام الثلاثة من قبيل المنطوق وجعل المفهوم بخلافه . وذلك لأن الأقسام فهمها من اللفظ أقرب من المفهوم والذي يدل على ذلك دليل إنّي ودليل لمّ . أما الدليل الإنّي فلأنهم جعلوا الأقسام الثلاثة متقدمة على المفهوم عند التعارض . وأما الدليل اللّمّ فلأن الأقسام الثلاثة مما دل عليه اللفظ في محل النطق . والمفهوم مادل عليه اللفظ لافي محل النطق .

ولاشك أن مادل عليه اللفظ في محل النطق أقرب فهما من اللفظ مما دل عليه

يَعْمَل^(١)) وكتادية ما دون القنطار من^(٥) : (يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ) وعدم الآخر^(٣) من (لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ) .

وهو تنبيه بالأدنى فلذلك كان في غيره أولى .

ويعرف بمعرفة المعنى وأنه^(٤) أشد مناسبة في المسكوت . ومن ثم^(٥) قال قوم . هو قياس جلى .

لنا : القطع بذلك لغة قبل شرع القياس .

وأيضاً : فأصل هذا قد يندرج في الفرع . مثل : لاتعطه ذرة

= اللفظ لا في محل النطق . وهذا هو المقتضى لتقديم الأقسام الثلاثة على المفهوم .
فإن قيل : ما معنى قولهم : الأقسام الثلاثة مما دل عليه اللفظ في محل النطق . والمفهوم مادل عليه اللفظ لا في محل النطق .
أجيب بأن معنى قولهم : مادل عليه اللفظ في محل المنطق أن المدلول يدل عليه اللفظ فيما نطق به ، لا في غير ما نطق به . فالمفهوم دل عليه اللفظ لافئما نطق به ، بل فيما سكت عنه .
مثلاً قول القائل : أعتق عبدك عنى على ألف ، يدل على ملكية العبد الذى نطق به . وقوله : في سائمة الغنم زكاة ، يدل على عدم وجوب الزكاة ، لكن لافئما نطق به ، وهو سائمة الغنم ، بل في غير ما نطق به وهو المعلوفة المسكوت عنها .
وقوله تعالى : «فلا تقل لهما أف»* يدل على حرمة الضرب . فالحرمة المفهومة بطريق الموافقة ليست في محل النطق الذى هو الألف ، بل في محل مسكوت عنه ، وهو الضرب .

وعلى هذا تقريره في سائر الأقسام . انتهت .
وقد نقلتها بعينها تبركا بميامن أفاضه المباركة برد الله مضجعه .

(١) ط زيادة «مثقال ذرة» * ٢٣ - الاسراء - ١٧ .

(٢) ط : من قوله .

(٣) ع : الآخر بدل الآخر ، وهو خطأ .

(٤) ط ، ع : «وهو» بدل «وأنه» .

(٥) ط ، ع : ومن ثمة .

[فإنها مندرجة في الذرتين^(١)] .

قالوا : لولا المعنى - لما حكم .

وأجيب بأنه شرط لغة . ومن ثم قال به النافي للقياس .

ويكون^(٣) قطعيا ، كالأمثلة .

وظنيا ، كقول الشافعى - رحمه الله - فى كفارة العمد واليمين

الغموس .

ث - لما فرغ من المنطوق - شرع فى المفهوم .

وهو ينقسم إلى مفهوم موافقة وإلى مفهوم مخالفة .

فالأول ، أى مفهوم الموافقة ، أن يكون المسكوت موافقا

للمنطوق فى الحكم . ويسمى فحوى الخطاب ولحن الخطاب ، أى

معناه .

مثال مفهوم الموافقة : تحريم الضرب من قوله تعالى :

(فَلَا تَقْلُ لَهَا أَف^(٥)) فإن حكم المفهوم من اللفظ فى محل السكوت

موافق لحكم^(٤) المفهوم منه فى محل النطق .

(١) ما بين القوسين زيادة من أ ، ط ، ع .

(٢) ط ، ع : ثمة .

(٣) ب : فيكون .

ط ، ع : وقد يكون .

(٤) أ : يوافق الحكم .

(٥) ٢٣ - الاسراء - ١٧ .

وكفهم الجزاء بما فوق المثقال من قوله تعالى : (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ^(١)) .

وكفهم تأدية ما دون القنطار من قوله تعالى : (وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقَنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ^(٢)) .

وكفهم عدم تأدية ما زاد على الدينار من قوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ^(٣)) .

والقنطار : المعيار . ونقل عن معاذ بن جبل - رضى الله عنه - أنه قال : هو ألف ومائتى أوقية . ويقال : هو مائة وعشرون رطلا .

ويقال : ملء مسك الثور ذهباً . والمسك ، بالفتح : الجلد .

والمثال الثالث من قبيل التنبيه بالأعلى على الأدنى . وباقي الأمثلة من قبيل التنبيه بالأدنى على الأعلى .

(فذلك ، أى فلأجل أن دلالة الملفوظ على المفهوم هو التنبيه بالأعلى على الأدنى^(٤)) أو بالعكس ، كان الحكم فى غير الملفوظ ، أى المسكوت ، أولى من الحكم فى الملفوظ .

ويعرف الحكم فى محل السكوت بمعرفة المقصود من الحكم فى محل النطق .

وأن ذلك المعنى أشد مناسبة للحكم فى محل السكوت .

(١) ٧ - الزلزلة - ٩٩ .

(٢، ٣) ٧٥ - آل عمران - ٣ .

(٤) العبارة ما بين القوسين ساقطة من ١ .

ومن ثم - أى ومن أجل توقف معرفة الحكم فى محل السكوت على معرفة المعنى فى محل النطق ، وكونه أشد مناسبة للحكم فى محل السكوت - قال قوم : هو قياس جلى .

واحتمج المصنف على أنه ليس بقياس بوجهين :

أحدهما - أنا نقطع بفهم المعنى فى محل السكوت لغة قبل شرع القياس . فلا يكون قياسا .

الثانى - أنه لو كان قياسا - لم يندرج^(١) أصل هذا تحت الفرع .

والتالى باطل .

أما الملازمة - فظاهرة .

وأما انتفاء التالى فلأن أصل هذا قد يندرج فى الفرع . مثل قول القائل : لاتعط ذرة ، فإنه يفهم منه منع إعطاء ما فوق ذرة . والذرة مندرجة فيما فوقها .

القائلون بكونه قياسا ، قالوا : لولا المعنى المشترك بين المفهوم والمنطوق - لما ثبت حكم المفهوم . ولا معنى للقياس إلا ذلك .

أجاب بأن وجود المعنى المشترك شرط لدلالة الملفوظ على حكم المفهوم من حيث اللغة . ولا يلزم منه أن يكون قياسا ؛ لأن القياس دل على حكم الفرع من حيث المعقول ، لا من حيث اللفظ .

(١) ١ : ما لم يندرج .

ومن ثم - أى ومن أجل أنه ليس بقياس - قال به النافى للقياس .
ومفهوم الموافقة ينقسم إلى ما يكون قطعيا ، وإلى ما يكون ظنيا .

والقطعى : ما لا يتطرق إليه إنكار . مثل الأمثلة المذكورة .

والظنى بخلافه . كقول الشافعى فى كفارة قتل العمد ، فإن الله تعالى أوجب الكفارة فى قتل الخطأ بقوله : «وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ^(١)» فإن هذا وإن دل على وجوب الكفارة فى العمد ؛ لأنه الأولى بالمؤاخذه ، إلا أنها ليست بقطعية^(٢) ؛ لأننا نقطع بأن وجوب الكفارة فى الخطأ معلل بالمؤاخذه ؛ لجواز أن يكون وجوب الكفارة على الخاطيء إنما هو لأجل أن يكفر ذنبه . وحيثئذ لا يلزم وجوب الكفارة فى العمد ؛ لأن العمد فوق الخطأ . ولا يلزم من كون الكفارة رافعة لإثم أدنى ، كونها رافعة للإثم الأعلى .

وكذلك قول الشافعى فى كفارة اليمين الغموس . وهو أن يحلف على الماضى كاذبا ، مع علمه بالحال . كقوله : والله لا أكلت ، مع علمه بالأكل .

وإنما سميت بالغموس لأنها تغمس صاحبها فى الإثم .

وإنما أوجب الشافعى الكفارة فيها نظرا إلى أنها أولى بالكفارة من غير الغموس .

ص - مفهوم المخالفة أن يكون المسكوت عنه مخالفا . ويسمى دليل الخطاب .

وهو أقسام .

مفهوم الصفة .

ومفهوم الشرط ، مثل : (وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ) ،

والغاية ، مثل : (حَتَّى تَنكِحَ) .

والعدد الخاص ، مثل : (ثَمَانِينَ جَلْدَةً) .

وشرطه أن لا تظهر أولوية ، ولا مساواة في المسكوت ، فيكون موافقة .

ولا خرج مخرج الأغلب . مثل (اللاتي في حجوركم) . (فَإِنْ خِفْتُمْ) «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتِ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيهَا» .

ولا لسؤال ، ولا حادثة ، ولا تقدير جهالة أو خوف ، أو غير ذلك مما يقتضى تخصيصه بالذكر .

ش - مفهوم المخالفة أن يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق^(١) في الحكم ويسمى دليل الخطاب .

وهو على عشرة أقسام ، وذكر المصنف منها أربعة ؛ لكونها أقواها .

(١) الاصل : للمسكوت ، وهو خطأ .

الأول مفهوم الصفة . وهو أن يكون اللفظ عاما مقترنا بصفة خاصة . مثل قوله - عليه السلام - « في سائمة الغنم زكاة » .

والثاني - مفهوم الشرط . وهو أن يكون الحكم على الشيء مقيدا بالشرط . مثل قوله تعالى : (وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ^(١)) .

الثالث - مفهوم الغاية . مثل قوله تعالى : (فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ^(٢)) .

الرابع - مفهوم العدد . وهو أن يعلق الحكم على عدد خاص . مثل قوله تعالى : (فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً^(٣)) .

وشرط مفهوم المخالفة أن لا تظهر أولوية ولا مساواة في المسكوت عنه ؛ لأنه لو ظهرت أولوية في المسكوت عنه أو مساواة - يكون مفهوم موافقة .

وأیضا : شرطه أن لا يكون المنطوق قد خرج مخرج الأغلب مثل قوله تعالى : (وَرَبَّائِكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ^(٤)) فإن الغالب من حال الربائب أن يكن في جحور أزواج الأمهات . فذكر هذا الوصف لكونه أغلب ، لاليدل على نفي التحريم عما عداه .

(١) ٦ - الطلاق - ٦٥ .

(٢) ٢٣٠ - البقرة - ٢ .

(٣) ٤ - النور - ٢٤ .

(٤) ٢٣ - النساء - ٤ .

وكقوله تعالى : (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَقِيَمَا حَدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ^(١)) فَإِنْ تَقَيَّدَ جَوَازُ الْخَلْعِ بِالشَّقَاقِ لَكُنِ الْخَلْعُ عِنْدَ الشَّقَاقِ بِحَسَبِ الْأَغْلَبِ .

وكقوله - عليه السلام - : «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ^(٢)» . فَإِنَّ الْأَغْلَبَ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَنْكَحُ نَفْسَهَا إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ إِذْنِ الْوَلِيِّ لَهَا وَامْتِنَاعِهِ مِنْ تَزْوِيجِهَا . فَتَقْيِيدُ نِكَاحِ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا بِقَوْلِهِ : «بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا» لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ عَدَمِ الْبَطْلَانِ عَمَّا عَدَاهُ . فَإِنَّهُ إِذَا نَكَحَتْ بِإِذْنٍ وَلَيْهَا فَنِكَاحُهَا أَيْضًا بَاطِلٌ .

وشرطه أيضا أن لا يكون واردا (في جواب سؤال . مثل ما إذا سئل عن سائمة الغنم ، فأجيب : في سائمة الغنم زكاة .

وشرطه أيضا : أن لا يكون واردا) لحادثة حدثت في مثل ما إذا مر بشاة ميمونة فقال : «دباغها طهورها» .

وأیضا : أن لا يكون لتقدير جهالة المخاطب^(٣) بأن لا يعلم المخاطب وجوب زكاة السائمة ويعلم وجوب زكاة المعلوفة ، فيقول الرسول - عليه السلام - : في سائمة الغنم زكاة . فإن التخصيص حينئذ لا يكون لنفي الحكم عما عداه .

(١) ٢٢٩ - البقرة - ٢ .

(٢) سبق تخريجه في ص ٤٢٥ .

(٣) قال التفازاني (١٧٤/٢) : (قوله تقدير جهالة) الظاهر ما ذهب إليه المحقق من اعتبار الجهالة أو الخوف في المتكلم إذ لا اختصاص للمفهوم بكلام الشارح حتى يمنع ذلك فيه ، إلا أن زيادة لفظ «تقدير» ربما تشعر بما ذهب إليه جمهور الشارحين من اعتباره في جانب المخاطب بأن يكون الحكم في المسكوت معلوما له وفي المذكور مجهولا فيحتاج إلى البيان .

وأيضا : أن لا يكون لرفع خوف . مثل^(١) ما إذا قيل للخائف
عن ترك الصلاة المفروضة في أول الوقت : جاز ترك الصلاة في أول
الوقت .

أو غير ذلك مما يقتضى تخصيصه بالذكر . فإنه إذا تحقق
الباعث على التخصيص - لا يكون مفهوم المخالفة حجة .

ص - فأما مفهوم الصفة - فقال به^(٢) الشافعي وأحمد
والأشعري والإمام وكثير .

ونفاه أبو حنيفة والقاضي ، والغزالي ، والمعتزلة .

البصري ، إن كان للبيان كالسائمة .

أو للتعليم ، كالتحالف^(٣) .

أو كان ما عدا الصفة داخلا تحتها . كالحكم بالشاهدين .
وإلا فلا .

ش - اختلف الأئمة في مفهوم الصفة .

فذهب الشافعي وأحمد والشيخ أبو الحسن الأشعري ، وإمام
الحرمين وكثير من العلماء أن تعليق^(٤) الحكم على إحدى صفتي
الذات ، يدل على نفي ذلك الحكم عما عداها . مثل قوله - عليه

(١) «مثل» ساقط من أ .

(٢) «به» ساقط من أ .

(٣) ع : كالتخالف .

(٤) أ : تعلق الحكم .

السلام - : «في سائمة الغنم زكاة» فإن تعليق وجوب الزكاة على الغنم المقيد بوصف السائمة يدل على نفي وجوب الزكاة عما عدا السائمة .

وذهب أبو حنيفة والقاضي وحجة الإسلام والمعتزلة إلى أنه لا يدل .

وفرق أبو عبدالله البصري^(١) وقال : إن ورد الخطاب للبيان ، مثل قوله - عليه السلام - : «في سائمة الغنم زكاة» . أو للتعليم ، مثل قوله - عليه السلام - : «إذا اختلف المتبايعان تحالفا وترادا^(٣)» .

أو كان ما عدا الصفة داخلا تحت الصفة ، كالحكم بالشاهدين . فإن الشاهد الواحد داخل تحت الشاهدين .

فإنه يدل على نفي ما عداه .

(١) انظر لهذه المذاهب : إرشاد الفحول ١٨٠ ، ١٨١ ، الإحكام للآمدي ٧٢/٣ ، المسودة ٣٥١ ، ٣٦٠ روضة الناظر ٢٧٤ ، تيسير التحرير ١٠٠/١ ، نهاية السؤل ٣١٩/١ ، شرح تنقيح الفصول ٢٧٠ .

(٢) أخرج أبوداود في البيوع ، باب إذا اختلف البيعان والمبيع قائم ، ٢٨٥/٣ بلفظ : إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السلعة أو يتتاركان . وأخرجه الترمذي في البيوع ، باب ما جاء إذا اختلف البيعان ٥٦١/٣ بلفظ : إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع والمتابع بالخيار . وأخرجه النسائي في البيوع ، باب اختلاف المتبايعين في الثمن ٣٠٢/٧ بلفظ : إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السلعة أو يتركها . وأخرج الدارمي في البيوع ، باب إذا اختلف المتبايعان ٢٥٠/٢ بلفظ : البيعان إذا اختلفا وليس بينهما بينة ، فالقول ما قال البائع أو يترادان البيع . قال وحيد الزمان في تخريج أحاديث نور الانوار رقم ١٤٥ ص ٢٥ : ولم أجد هذا الحديث بلفظ : «إذا اختلف المتبايعان تحالفا وترادا» .

وإلا ، أى وإن لم يكن ورود الخطاب لشيء مما ذكرنا من الأمور الثلاثة - فلا يدل على نفى ما عداه .

ص - المشتون .

قال أبو عبيد^(١) فى «لىّ الواجد يحل عقوبته وعرضه» : يدل على أن لى من ليس بواجد لا يحل عقوبته وعرضه .

وفى «مطل الغنى ظلم» مثله .

وقيل له فى قوله - عليه السلام - : «خير له من أن يمتلىء شعرا» : المراد : الهجاء ، ^(٢) وهجاء الرسول - عليه السلام - فقال : لو كان كذلك - لم يكن لذكر الامتلاء معنى ، لأن قليله كذلك . فالزم من تقدير الصفة (المفهوم^(٣)) .

وقال به الشافعى رحمه الله .

وهما عالمان بلغة العرب .

فالظاهر فهمهما ذلك لغة .

قالوا : بنيا على اجتهدهما .

وأجيب بأن اللغة تثبت بقول الأئمة من أهل اللغة ولا يقدح فيها التجويز .

(١) ط : ابو عبيد وهو خطأ .

(٢) ط ، ع : «أو» بدل «و» .

(٣) ساقط من ج - وفى أ زيادة : «هو الامتلاء» بعد قوله : «تقدير الصفة» .

وعورض بمذهب الأخفش .

وأجيب بأنه^(١) لم يثبت كذلك .

ولو سلم - ^(٢)فمن ذكرناه أرجح .

ولو سلم - فالمثبت أولى .

ش - المثبتون - أى القائلون بأن تعليق الحكم على إحدى صفتي الذات يدل على نفيه عما عداها لغة - احتجوا بأنه لو لم يدل تعليق الحكم على إحدى صفتي الذات على نفيه عما عداه لغة - لما فهم أهل اللغة ذلك .

والتالى باطل .

أما الملازمة فلأن أهل اللغة لا يفهمون من اللفظ مالا يدل اللفظ عليه لغة .

وأما بيان انتفاء التالى فلأنه قال ^(٣)أبو عبيد فى قوله - عليه

(١) ع : بأن .

(٢) ع : فما .

(٣) هو القاسم بن سلام البغدادى ، الإمام البارع فى اللغة والنحو والتفسير والقراءات والحديث والفقه . توفى سنة ٢٢٤ وقيل غير ذلك .

انظر : طبقات السبكى ١٥٣/٢ ، معجم الأدباء ٢٥٤/١٦ ، طبقات المفسرين للداودى ٣٢/٢ ، وفیات ، الأعيان ٢٢٥/٣ ، إنباه الرواة ١٢/٣ ، بغية الوعاة ٢٥٣/٢ والمعتبر ١/١٢٢ ، وطبقات الحفاظ ١٧٩ ، وتهذيب التهذيب ٣١٤/٨ .

السلام - : «لِيُ الْوَاجِدَ يَحِلُّ عَقُوبَتُهُ وَعَرْضُهُ»^(١) . يدل على أن لي من ليس بواجد لا يحل عقوبته وعرضه^(٢) .

وكذلك قال أبو عبيد في قوله - عليه السلام - : «مطل الغني^(٣) ظلم» . مثل ما قال في الخبر المتقدم^(٤) . ففهم من تعليق

(١) رواه أبو داود في كتاب الأقضية ، باب الحبس في الدين وغيره ، حديث رقم (٣٦٢٨) ٣/٢١٣ والنسائي في كتاب البيوع ، مطل الغني ، ٧/٣١٦ ، عن عمرو بن الشريد بن سويد الثقفي عن أبيه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : «لي الواجد يحل عقوبته وعرضه» .

وابن ماجه في ١٥ - كتاب الصدقات ، ١٨ - باب الحبس في الدين والملازمة ، حديث رقم ٢٤٢٧ ، ٢/٨١١ .

وقال البخاري في ٤٣ - كتاب الاستقراض ، ١٣ - باب لصاحب الحق مقال ، ٥/٦٢ : ويذكر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : لي الواجد يحل عقوبته وعرضه .

(٢) قال أبو عبيد : وفي هذا الحديث باب من الحكم العظيم ، قوله : لي الواجد ، فقال : الواجد «فاشترط الوجد ، ولم يقل ولي الغريم ، وذلك أنه قد يجوز أن يكون غريما وليس بواجد . وإنما جعل العقوبة على الواجد خاصة . فهذا يبين لك أنه من لم يكن واجدا فلا سبيل للطالب عليه بحبس ولا غيره حتى يجد ما يقضى . انظر : غريب الحديث ١٧٥/٢ .

(٣) عن أبي هريرة - رضى الله عنه - ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : «مطل المغني ظلم . فإذا أتبع أحدكم على مليّ فليتبّع»

رواه البخاري وهذا لفظه في ٣٨ - كتاب الحوالة ، ١ - باب الحوالة ، حديث رقم (٢٢٨٧) ٤/٤٦٤ ورواه مسلم في ٢٢ - المساقاة ، ٧ - باب تحريم مطل الغني ، حديث رقم (٣٣) ٣/١١٩٧ .

(٤) انظر : غريب الحديث ١٧٤/٢ .

قال التفتازاني في حاشيته على شرح العضد (١٧٥/٢) : (قوله : أن أبا عبيد) هو معمر بن المثنى صرح بذلك الإمام في البرهان ، والقول ما قال الإمام . إلا أن المشهور في أئمة اللغة أبو عبيد القاسم بن سلام على ما ذكره الأمدى في الإحكام . وكنية معمر بن المثنى إنما هو عبيدة بالتاء . انتهى

أقول : الصحيح ما هو المشهور في أئمة اللغة فإن هذا القول لأبي عبيد القاسم ، كما ذكرنا وكما سنذكر من كتابه غريب الحديث .

الحكم على إحدى صفتي الذات نفيه عما عداها ،
وهو من أئمة اللغة .

واللئى : المثل ، والواجد : الغنى . والمراد بإحلال عقوبته :
حبسه ، وبإحلال عرضه : مطالبته به .

وقيل لأبي عبيد فى قوله - عليه السلام - : «لأن يمتلىء جوف
أحدكم قيحا خير له من أن يمتلىء شعراً^(١)» . المراد بالشعر الهجاء .
وهجاء الرسول .

فقال أبو عبيد : لو كان المراد من الشعر : الهجاء - لم يكن
لذكر الامتلاء معنى ؛ لأن قليل الهجاء كذلك^(٢) .

فألزم أبو عبيد ، من تقدير الصفة ، نفي الحكم عما عداها .

وإنما قال : من تقدير الصفة ؛ لأن ههنا لم يقيد اسم عام
بصفة ظاهرا ، كما فى الغنم . لكن لما قيل لأبي عبيد : المراد من

(١) رواه البخارى وهذا لفظه فى ٧٨ - الأدب ، ٩٢ - باب ما يكره أن يكون الغالب
على الإنسان الشعر ، حديث رقم (٦١٥٤) ٥٤٨/١٠ ، عن ابن عمر .
وروى مسلم مثله فى ٤١ - الشعر ، حديث رقم (٧ ، ٨ ، ٩) ١٧٦٩/٤ ،
١٧٧٠ .

(٢) قال أبو عبيد : والذى عندى فى هذا الحديث غير هذا القول ، لأن الذى هُجى به
النبي - صلى الله عليه وسلم - لو كان شطر البيت ، لكان كفرا . فكأنه إذا حمل
وجه الحديث على امتلاء القلب منه أنه قد رخص فى القليل منه . ولكن وجهه
عندى أن يمتلىء قلبه من الشعر حتى يغلب عليه فيشغله عن القرآن وذكر الله ،
فيكون الغالب عليه ، من أى الشعر كان . فإذا كان القرآن والعلم الغالبين عليه
فليس جوف هذا عندنا ممثلاً من الشعر .
انظر : غريب الحديث ٣٦/١ ، ٣٧ .

الشعر : الهجاء - قَدَّر الإمتلاء صفة للهجاء ، حتى كأنه قيل :
الهجاء الذي يمتلئ منه الجوف .

وقال الشافعي بمفهوم الصفة .

وهما - أى الشافعي وأبو عبيد - عالمان بلغة العرب . فالظاهر
أنهما فهما المفهوم لغة ، لا اجتهدا .

النافون^(١) للمفهوم قالوا : بنى الشافعي وأبو عبيد المفهوم على
اجتهادهما ؛ لأنها وإن كانا من أئمة اللغة ، إلا أنهما في درجة
الاجتهاد . فنقلهما قد يكون مستندا إلى الوضع ، وقد يكون مستندا
إلى الاجتهاد . فحينئذ لا يجب قبول نقلهما .

أجاب المصنف بأن اللغة تثبت بقول الأئمة من أهل اللغة ،
ولا يقدح في اللغة المثبتة بقولهم ، جواز أن يكون باجتهادهم ؛
لأن احتمال الاجتهاد مرجوح ، واحتمال الاستناد إلى الوضع راجح .
والمرجوح لا يقدح في الراجح .

وعورض بمذهب الأخفش^(٢) فإنه نقل أن مذهب الأخفش أن

(١) أ : الباقيون .

(٢) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي النحوي ، أبو الحسن ، الأخفش
الأوسط أخذ النحو عن سيبويه . وصحب الخليل . وقد سمي بالأخفش أحد
عشر نحويا ، ذكرهم السيوطي في المزهري . ثم قال : حيث أطلق في كتب النحو
الأخفش ، فهو الأوسط .

أشهر كتبه : «تفسير معاني القرآن ، والمقاييس في النحو ، والاشتقاق . توفي سنة
٢١٠ ، وقيل غير ذلك .

انظر : معجم الادباء ٢٢٤/١١ ، وفيات الاعيان ١٢٢/٢ ، إنباه الرواة
٣٦/٢ ، شذرات الذهب ٣٦/٢ بغية الوعاة ٥٩٠/١ ، المزهري ٤٠٥/٢ ، ٤٥٣ ،
٤٥٦ ، طبقات النحويين للزبيدي ٧٢ .

تعليق الحكم على إحدى صفتي الذات لا يدل على نفى ما عداها .

أجاب المصنف بأن هذا لا يصلح أن يكون معارضا لما ذكرنا ؛ لأن هذا المذهب لم يثبت عن الأخفش ، كما ثبت خلافه عن الشافعي وأبي عبيد .

ولو سلم ثبوت هذا المذهب عن الأخفش كثبوت مذهبهما - لكن من ذكرناه - وهو الشافعي وأبو عبيد - أرجح ، لأنها^(١) أفضل .

ولو سلم عدم رجحانهما - فالدليل الذي ذكرناه راجح على الدليل الذي ذكرتم ؛ لأن دليلنا مثبت ، ودليلكم ناف ، والمثبت أولى من المنافي .

ص - وأيضا : لو لم يدل على المخالفة - لم يكن لتخصيص محل النطق بالذكر فائدة .

وتخصيص آحاد البلغاء لغير فائدة ممتنع . فالشارع أجدر .

اعترض^(٢) : لا يثبت الوضع بما فيه من الفائدة .

وأجيب بأنه يعلم بالاستقراء إذا لم تكن للفظ فائدة سوى واحدة - تعينت .

وأیضا : ثبتت دلالة التنبيه بالاستبعاد اتفاقا فهذا أولى .

(١) الأصل : بأنهما .

(٢) فيما عدا ط ، ع : واعتراض .

وأعترض بمفهوم اللقب .

وأجيب بأنه لو أسقط - لاختل الكلام ، فلا مقتضى للمفهوم فيه .

وأعترض بأن فائدته تقوية الدلالة حتى لايتوهم تخصيص .

وأجيب بأن ذلك فرع العموم ، ولا قائل به .

وإن سلم في بعضها - خرج ؛ فإن الفرض أنه شيء يقتضى تخصيصه سوى المخالفة .

وأعترض بأن فائدته ثواب الاجتهاد بالقياس فيه .

وأجيب بأنه بتقدير المساواة يخرج وإلا اندرج .

ش - هذه حجة أخرى على أن مفهوم الصفة حجة .

وتوجيهها أن يقال : لو لم يدل تعليق الحكم بأحدى صفتي الذات على نفيه عما عداها - لم يكن لتخصيص محل النطق بالذكر فائدة .

والتالى باطل .

أما الملازمة فلأن الغرض أن ما يوجب التخصيص من الأمور المتقدمة معدوم والأصل عدم غيره .

وأما انتفاء التالى فلأن تخصيص آحاد البلغاء يمتنع أن يكون لغير فائدة . فتخصيص الشارع أجدر وأولى بأن لا يكون لغير فائدة .

واعترض على هذه الحجة من أربعة أوجه .

الاعتراض الأول - أن هذا الدليل يرجع إلى إثبات الوضع -
أى دلالة المنطوق على المفهوم لغة - بما فيه من الفائدة ؛ لأنكم
قلتم : لافائدة للتخصيص سوى نفي الحكم عما عدا ذلك
الوصف . فيكون اللفظ موضوعا له لغة . ولايثبت الوضع
بالفائدة .

أجاب بوجهين :

الأول - أنه لانسلم أنه أثبت الوضع بالفائدة ، بل أثبت
بالاستقراء ؛ فإننا نعلم بالاستقراء أنه إذا لم يكن للفظ سوى فائدة
واحدة تعينت تلك الفائدة لكونها مرادة من اللفظ .

الثانى أنه ثبت دلالة التنبيه بالاستبعاد اتفاقا ؛ فإننا قد بينا فى
أقسام الصريح أنه اذا اقترن بالحكم معنى لو لم يكن لتعليله^(١) -
استبعد ذكره معه ، يكون ذلك المعنى علة . فإثبات دلالة المفهوم
حذرا عن لزوم الامتناع فى كلام الشارع أولى .

الاعتراض الثانى - الدليل الذى ذكرتم منقوض بمفهوم
اللقب ؛ فإن الدليل بعينه قائم فيه بأن يقال : تخصيص الاسم
بالحكم لابد فيه من فائدة سوى نفيه عما عداه ؛ لأن الفرض أن
الفوائد المتقدمة منفية^(٢) . ومفهوم اللقب مردود بالاتفاق .

(١) الأصل : لتعليل .

أ : لفعليه .

(٢) أ : منتفية به .

أجاب بالفرق بين مفهوم اللقب ومفهوم الصفة فإن فائدة تخصيص اللقب بالذكر حصول الكلام ؛ لأنه لو أسقط لاختل الكلام ، فلا يتحقق مقتضى المفهوم فيه ؛ لأن مقتضى المفهوم تعيين الفائدة المذكورة ، ولم يتعين الفائدة المذكورة لتحقيق فائدة أخرى ، وهو حصول الكلام .

بخلاف مفهوم الصفة فإن حصول الكلام لا يكون فائدة لتخصيصها بالذكر ؛ فإنه لو أسقطت الصفة - لم يختل الكلام فلم يتحقق للتخصيص فائدة سوى الفائدة المذكورة . فيتحقق مقتضى المفهوم فيه .

الاعتراض الثالث - أن يقال : لانسلم أنه لو لم يدل على نفى الحكم - عما عداه - لم يكن للتخصيص فائدة ، لم لا يجوز أن يكون فائدة ذكر الصفة تقوية دلالة ما جعل الوصف وصفا له على أفراد المتصفه بتلك الصفة ، حتى لايتوهم تخصيص تلك الأفراد عما جعل الوصف وصفا له .

أجاب بأن هذه الفائدة فرع العموم . أى هذه الفائدة إنما يحصل إذا كان الاسم المقيد بالصفة عاما ، ولا قائل بعموم مثل هذا الاسم .

ولئن سلم العموم فى بعض الصور فيخرج حينئذ عن محل النزاع ؛ لأنه حينئذ يكون للتخصيص فائدة غير المخالفة فى الحكم . والفرض أنه لاشئ يقتضى تخصيصه سوى المخالفة فى الحكم فيكون غير المفروض الذى هو محل النزاع .

الاعتراض الرابع - أنا لانسلم أن لفائدة للتخصفص سوى
المخالفة فى الحكم . لم لافجوز أن فكون فائدة التخصفص ثواب
الافجتهاف بالقفاس ففه . فإن تفخصفص الوصف بالذكر مشعر بعلففه .
ففجتهاف المافجهاف وفثب الحكم فى صورة أفرى . ففحصل ثواب
الافجتهاف .

أجاب بأنه إن فثب المساواة بفن الفرع والأصل فى الوصف -
فخرج عن محل النزاع ؛ إاف النزاع إنما وقع ففما لافكون فر المنطوق
مساوفا للمنطوق فى علة الحكم .

وإن لم فثب المساواة بفنفها فى الوصف - اندرج ففما لا فائدة له
سوى المخالفة فى الحكم ؛ لاستحالة القفاس ففنفاف .

ص - واستاف : لو لم فكن للحصاف - لزم الاشتراك ؛ إاف لا
واسطة . ولفس للاشتراك بالاتفاق .

وأفجب إن عنى السائمة - فلفس محل النزاع .

وإن عنى إفجاب الزكاة ففها - فلا دلالة له^(١) على واحد منها .

ش - استاف على أن تفخصفص الصفة بالذكر فافل على نفى
الحكم عما عفاها ، بأن ذكر الوصف لو لم فكن للحصاف - لزم اشتراك
أفراد المنطوق ، مثل أفراد السائمة ، وأففراد المفهوم مثل أفراد المعلوفة
فى الحكم .

والافلى باطل بالاتفاق .

(١) فافاف من ١ ، ط ، ع ، والبابرفى .

بيان الملازمة : أنه لا واسطة بين الحصر والاشتراك . فإذا انتفى الأول - ثبت الثانى .

أجاب بأنه إن أراد بالحصر حصر السائمة - أى اختصاصها بهذا الصنف^(١) من الغنم وعدم تناوله للمعلوفة - فليس محل النزاع ، إذ لا نزاع فى اختصاص السائمة به .

وإن أراد بالحصر حصر إيجاب الزكاة فى السائمة ونفيه عن المعلوفة - فالملازمة ممنوعة .

قوله : إذ لا واسطة بين الحصر والاشتراك .

قلنا : ممنوع ؛ إذ النزاع فى دلالة اللفظ على نفي ما عدا المذكور . ولا يلزم من عدم الدلالة على النفي ، دلالة على الاشتراك لجواز أن لا يدل على واحد من الحصر والاشتراك .

ص - الإمام : لو لم يفد الحصر - لم يفد الاختصاص به دون غيره ؛ لأنه بمعناه . والثانية معلومة .

وهو مثل ما تقدم ؛ فإنه أن عنى لفظ السائمة فليس محل النزاع .

وإن عنى الحكم المتعلق^(٢) بها - فلا دلالة له على الحصر . ويجريان معا فى القلب ، وهو باطل .

(١) أ ، ب : الوصف .

(٢) الأصل : المتعلق .

ش - استدل إمام الحرمين على أن تخصيص الوصف بالذكر يفيد الحصر بأنه لو لم يفد تخصيص الوصف بالذكر الحصر - لم يفد اختصاص الحكم بالصنف المذكور دون غيره^(١) .

والتالى باطل .

أما الملازمة فظاهرة ؛ لأن معنى الاختصاص به دون غيره هو الحصر .

وأما انتفاء التالى ، فلأن فائدة اختصاص الحكم بالصنف المذكور دون غيره معلومة .

وأشار إلى انتفاء التالى بقوله : والثانية معلومة .

أجاب بأن هذا مثل ما تقدم ؛ فإنه إن عني بالحصر حصر لفظ السائمة - أى اختصاصها بهذا الصنف وعدم تناوله للمعلوفة - فليس محل النزاع ؛ إذ لانزاع فى اختصاص السائمة به .

وأن عني بالحصر ، حصر الحكم المتعلق بالسائمة - أى اختصاصه بالسائمة ، ونفيه عما عداها - فالملازمة ممنوعة .

قوله : لأن معنى الاختصاص به دون غيره هو الحصر .

قلنا : لانسلم ، إذ معنى الاختصاص به دون غيره : دلالة على وجوب الزكاة فيه وعدم دلالة على وجوب الزكاة فيما عداه . ولا دلالة له^(٢) على الحصر ؛ إذ لا يلزم من دلالة على وجوب الزكاة فيه

(١) انظر : البرهان ٤٦٦/١ وما بعدها .

(٢) «له» ساقط من أ .

وعدم دلالة على وجوب الزكاة فيما عداه ، انحصار الحكم في المذكور .

ونقض هذان الاستدلان بمفهوم اللقب ؛ فإنهما يجريان معا فيه - ومفهوم اللقب باطل بالاتفاق .

ص - واستدل بأنه لو قيل : الفقهاء الحنفية أئمة فضلاء - نفرت^(١) الشافعية . ولولا ذلك - ما نفرت .

وأجيب بأن النفرة من تركهم على الاحتمال ، كما ينفر من التقديم .

أو لتوهم المعتقدين ذلك .

ش - واستدل أيضا على أن تخصيص الوصف بالذكر ، يدل على نفي الحكم عما عداه ، بأنه لو قيل : الفقهاء الحنفية أئمة فضلاء نفرت الشافعية . ولولا ذلك - أى ولو لم يكن تخصيص الوصف بالذكر دالا على نفي الحكم عما عداه - لما نفرت الشافعية .

أجاب بأننا لانسلم أن نفرة الشافعية لأجل تخصيص الحنفية بالحكم يدل على نفيه عن الشافعية بل النفرة من تركهم على الاحتمال ؛ فإن تخصيص الحنفية بالذكر يوجب القطع بفضلهم . وترك الشافعية يوجب الاحتمال . وذلك يوجب النفرة ؛ كما أن تقديم الحنفية على الشافعية يوجب النفرة .

(١) فيما عدا ط ، ع : فضلا - نفرت .

أو النفرة لتوهم المعتقدين ذلك - أى نفرة الشافعية لتوهم أن المعتقدين مفهوم الصفة يعتقدون أنهم ليسوا أئمة فضلاء .

ص - واستدل بقوله تعالى : (إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً) فقال - عليه الصلاة والسلام - : لأزيدن على السبعين . ففهم أن ما زاد بخلافه . والحديث صحيح .

وأجيب بمنع فهم ذلك ؛ لأنها مبالغة فتساويا .

أو لعله باق على أصله فى الجواز فلم يفهم منه .

ش - واستدل أيضا على أن تخصيص الوصف بالذكر يدل على نفى الحكم عما عداه بأنه لما نزل فى حق أقارب الرسول^(١) ، قوله تعالى : (إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ^(٢)) قال الرسول - عليه السلام - : «والله لأزيدن على السبعين^(٣)» . ففهم

(١) لم نطلع على أنه نزل فى أقارب الرسول وإنما نزل فى حق عبدالله بن أبى كما سنذكر .

(٢) ٨٠ - التوبة - ٩ .

(٣) عن عبدالله بن عمر قال : لما توفى عبدالله بن أبى ، جاء ابنه عبدالله بن عبدالله إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فسأله أن يعطيه قميصه يكفن فيه أباه . فأعطاه . ثم سأله أن يصلى عليه . فقام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ليصلى عليه . فقام عمر فأخذ بثوب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : يارسول الله :- أتصلى عليه وقد نهاك ربك أن تصلى عليه ؟

فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : إنما خيرنى الله فقال : استغفر لهم أولا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة ، وسأزيد على السبعين .

قال : إنه منافق . قال : فصلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم . فأنزل الله . عز وجل : ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره .

رواه البخارى وهذا لفظه فى ٦٥ - التفسير ، سورة التوبة (٩) . =

الرسول - عليه السلام - أن ما زاد على سبعين بخلافه .

فلو لم يكن تخصيص الوصف بالذكر دالا على نفى الحكم عما عداه - لما فهم الرسول - عليه السلام - ذلك .

ولا يمكن منع هذا الدليل من جهة عدم صحته كما منعه بعض^(١) ؛ لأن الحديث صحيح .

أجاب بأننا لانسلم أن الرسول - عليه السلام - فهم أن مازاد على السبعين بخلافه ، وذلك لأن هذه الآية مبالغة في أن الاستغفار وإن كان كثيرا لا يفيد الغفران ، فتساويا ، أى سبعين وما فوقه في عدم الغفران بهما .

وإنما قال الرسول - عليه السلام - : «والله لأزيدن على السبعين» . استمالة لقلوب الأحياء منهم ، لا لفهمه أن مازاد على السبعين بخلافه .

أو لعل وقوع المغفرة بالزيادة على سبعين باق على أصله في الجواز ، لأن جواز وقوع المغفرة بالزيادة على سبعين قبل نزول الآية ثابت . فلم يفهم الرسول - عليه السلام - جواز وقوع المغفرة على السبعين من تخصيص السبعين بالذكر .

= ١٢ - باب استغفر لهم أولا تستغفر لهم الآية ، حديث رقم (٤٦٧٠) ٣٣٣/٨
ورواه البخارى في ٢٣ - الجنائز ، ٨٤ - باب ما يكره من الصلاة على المنافقين
الخ ، رقم (١٣٦٦) ٢٢٨/٣ عن عمر بلفظ : لو أعلم أنى إن زدت على السبعين
يغفر له ، لزدت عليها .

(١) هو إمام الحرمين : انظر : البرهان ٤٥٨/١ ، وحاشية التفتازانى على العنبد
١٧٨/٢ ، وفتح البارى ٢٨٢/٨ .

ص - واستدل بقول يعلى بن أمية لعمر : ما بالنا نقصر وقد أمنا ، وقد قال الله تعالى : (فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ^(١)) فقال : تعجبت مما تعجبت منه . فسألته - عليه السلام - فقال : «إنما هي صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته» . ففهما نفى القصر حال عدم الخوف وأقر عليه السلام عمر^(٢) .

وأجيب : لجواز انها استصحابا وجوب الإتمام ، فلا يتعين .

ش - واستدل ايضا على أن تخصيص الوصف بالذكر يدل على نفى الحكم عما عداه بقول يعلى بن أمية لعمر - رضى الله عنهما - : ما بالنا نقصر وقد أمنا . وقد قال تعالى : (فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا^(٣)) . فقال عمر - رضى الله عنه - : تعجبت مما تعجبت منه فسألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال - عليه السلام - : «إنما هي صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته^(٤)» .

(١) «جناح» ساقط من أ ، ط ، ع . وفي ع : فليس عليكم الاية .

(٢) زيادة من ط ، ع .

(٣) ١٠١ - النساء - ٤ .

(٤) أخرجه مسلم في ٦ - صلاة المسافرين ١ - باب صلاة المسافرين وقصرها حديث

رقم (٤) ٣٧٨/١ عن يعلى بن أمية قال : قلت لعمر بن الخطاب «ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا» . فقد أمن الناس . فقال . عجبت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك فقال - صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته .

ففهم عمر ويعلى بن أمية^(١) - رضى الله عنهما - من تخصيص القصر بحال الخوف ، نفى القصر حال عدم الخوف . وأقرهما الرسول - عليه السلام - على ذلك الفهم . ولو لم يدل تخصيص الوصف بالذكر على نفى الحكم عما عداه - لما فهما ، ولما أقرهما الرسول - عليه السلام - على ذلك الفهم .

أجاب بأنه يجوز أن يكون تعجبهما من جواز القصر حال الأمن لأجل استصحابهما وجوب الإتمام حالة الأمن . فلا يتعين أن يكون فهم وجوب الإتمام حال الأمن من تخصيص القصر بحال الخوف .
ص - واستدل بأن فائدته أكثر^(٢) ، فكان أولى تكثير الفائدة .

وإنما يلزم من جعل تكثير الفائدة يدل على الوضع .
وما قيل من : أنه دور ؛ لأن دلالة تتوقف على تكثير الفائدة ، وبالعكس - يلزمهم في كل موضع .
وجوابه أن دلالة تتوقف على تعقل تكثير الفائدة عندها ، لا على حصول الفائدة .

ش - واستدل أيضا على ان تخصيص الوصف بالذكر يدل على نفى الحكم عما عداه بأن فائدة القول به أكثر من القول بنفيه ؛ لأنه

(١) هو يعلى بن أمية بن أبى عبيدة ، وهو يعلى بن مُنَيَّة ، وهى أمه . صحابي مشهور . مات سنة بضع وأربعين .

انظر : تقريب التهذيب ٣٧٧/٢ ترجمة ٤٠١ .

(٢) أ : الأكبر .

على تقدير القول [به^(١)] يكون اللفظ دالا على الحكم في المنطوق وعلى عدمه^(٢) في المسكوت عنه .

بخلاف القول بنفيه ، فإنه يدل اللفظ حينئذ على الحكم في المنطوق ، ولا يدل على عدمه في المسكوت عنه .

وما هو أكثر فائدة - كان أولى تكثيرا للفائدة .
قال المصنف : هذا الدليل إنما يقوم حجة على من يجعل تكثير الفائدة دالا على الوضع ، أى طريقا مثبتا لوضع اللفظ للمعنى . ولا يقوم حجة على من لم يجعل تكثير الفائدة دالا على الوضع .

قيل : هذا الدليل لا يستقيم ؛ لأن فيه دورا ؛ لأن دلالة اللفظ على المفهوم تتوقف على تكثير الفائدة ، لأن دلالة تتوقف على الوضع والوضع يتوقف على تكثير الفائدة لكون الوضع معللا بتكثير الفائدة ، وبالعكس ، أى تكثير الفائدة يتوقف على دلالة اللفظ على المفهوم ؛ لأن تكثير الفائدة إنما يحصل بدلالة اللفظ على المفهوم . فيكون^(٣) دورا .

أجاب عنه بنقضين ، إجمالى وتفصيلى .
أما الإجمالى فبأن يقال : لو صح هذا الدليل - لزمهم الدور في كل موضع ، بأن يقال : دلالة اللفظ تتوقف على الوضع ، والوضع يتوقف على الفائدة ؛ لأن اللفظ إنما وضع للفائدة . فدلالة اللفظ تتوقف على الفائدة ، والفائدة تتوقف على الدلالة ؛ لأنه لو لم يكن

(١) زيادة من أ ، ب ، ج .

(٢) الأصل : عدمهم .

(٣) أ : ليكون .

اللفظ دالا - لم تتحقق الفائدة . فيكون دورا .

وأما التفصيل - فبأن يقال : دلالة اللفظ على المفهوم تتوقف على تعقل تكثير الفائدة ، لا على حصول تكثير الفائدة . وتعقل تكثير الفائدة لا يتوقف على الدلالة . بل حصول تكثير الفائدة يتوقف على الدلالة فلا يلزم الدور .

ص - واستدل : لو لم يكن مخالفا - لم يكن «السبع» في قوله - عليه الصلاة والسلام - : «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبعا» - مطهرة ؛ لأن تحصيل الحاصل محال .

وكذلك «خمس رضعات (يحرم^(١))» .

ش - واستدل أيضا على أن حكم المسكوت عنه لو لم يكن مخالفا لحكم المنطوق - لم يكن «السبع» في قوله عليه السلام - «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبعا^(٢)» مطهرة .

وكذلك لم يكن «الخمس» في قوله - عليه السلام - : «خمس رضعات يحرم^(٣)» - محرمة .

(١) زيادة من ط ، ع

(٢) سبق تخرجه في ص ٣٣١ .

(٣) عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : كان فيما أنزل من القرآن : عشر رضعات معلومات يحرم ، ثم نسخ بخمس معلومات . فتوفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهن فيما يقرأ من القرآن .

رواه مسلم في ١٧ - الرضاع ، ٦ - باب التحريم بخمس رضعات حديث رقم

(٢٥) ١٠٧٥/٢

والتالى باطل .

بيان الملازمة : أنه إذا لم يدل تخصيص «السبع» والخمس بالذكر على عدم الحكم فيما دونهما - يحصل الطهارة بما دون السبع ، والتحریم بما دون الخمس . فلا يحصل الطهارة بالسبع ، ولا التحريم بالخمس وإلا لكان تحصيلاً للحاصل .

ولم يتوجه^(١) المصنف لجوابه .

قيل فى جوابه : أنه لا يلزم من عدم دلالة السبع على نفى الطهارة فيما دونها ، وعدم دلالة الخمس على نفى التحريم عما دونها ، أن يكون مادون السبع مطهراً وما دون الخمس محرماً ؛ لجواز عدم ثبوت الطهارة فيما دون السبع ، وعدم التحريم بما دون الخمس بدليل آخر .

ص - النافي : لو ثبت - لثبت بدليل . وهو عقلى ونقلي إلى آخره .

وأجيب بمنع اشتراط التواتر ، والقطع بقبول الأحاد كالأصمعى أو الخليل أو أبى عبيد أو سيبويه .

قالوا : لو ثبت - لثبت فى الخبر .

وهو باطل ؛ لأن من قال : «فى الشام الغنم السائمة ، لم يدل^(٢) على خلافه قطعاً .

(١) أ ، ب ، ج : لم يتعرض بدل «لم يتوجه» .

(٢) الاصل : لا يدل .

وأجيب بالتزامه .

وبأنه قياس .

ولا يستقيمان .

والحق : الفرق بأن الخبر وإن دل على أن المسكوت عنه غير مخبر به ، فلا يلزم أن لا يكون حاصلًا .

بخلاف الحكم ؛ إذ لا خارجي له . فيجرب فيه ذلك .

قالوا : لو صح - لما صح : ^(١)أدّ زكاة السائمة والمعلوفة .

كما لا يصح : لا تنقل لهما أف واضربه ؛ لعدم الفائدة ، وللتناقض ^(٢) .

(وأجيب بأن الفائدة عدم تخصيصه . ولا تناقض في الظاهر ^(٣) .

قالوا : لو كان - لما ثبت خلافه للتعارض .

والأصل عدمه .

وقد ثبت في نحو (لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً)

وأجيب ^(٤) بأن القاطع عارض الظاهر فلم يقو ^(٥) .

(١) ط : أدوا .

(٢) ع : والتناقض

أ : والتناقض في الظواهر . وانظر حاشية التفتازاني على شرح العضد ١٨٠ / ٢ .

(٣) العبارة ما بين القوسين ساقطة من أ .

(٤) ط : أجيب .

(٥) الأصل : فلم يقوه .

وتجب مخالفة الأصل بالدليل .

ش - النافون ، أى القائلون بأن تخصيص الصفة بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداها ، تمسكوا بأربعة وجوه :

الأول - أنه لو ثبت أن تعليق الحكم بالصفة يدل على نفيه عما عداها - لثبت بدليل ؛ إذ الحكم بثبوت الشيء من غير دليل باطل .

والثاني لازم الانتفاء ؛ لأن الدليل إما أن يكون عقليا أو نقليا .

والأول باطل ؛ إذ لا مجال للعقل فى الدلالات الوضعية .

والثاني أيضا باطل ؛ لأن النقلى إفادته مشروطة بالتواتر ، لأن الأحاد لاتفيد إلا الظن ، والظن غير معتبر فى إثبات اللغة .

والتواتر غير متحقق ، وإلا لم يقع الخلاف .

أجاب بمنع اشتراط التواتر . فإننا نقطع بقبول الأحاد فى إثبات اللغة . كنقل الأصمعى^(١) أو الخليل^(٢)

(١) هو عبد الملك بن قريش بن عبد الملك بن أصمع البصرى ، أبو سعيد ، إمام اللغة والحديث ، توفى سنة ٢١٦ . وقيل غير ذلك .

انظر : طبقات النحويين واللغويين ١٦٧ ، بغية الوعاة ١١٢/٢ ، إنباه الرواة ١٩٧/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٧٢/٢ ، طبقات المفسرين للداودى ٣٥٤/١ ، شذرات الذهب ٣٦/٢ ، وفيات الأعيان ٣٤٤/٢ .

(٢) هو الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي البصرى ، أبو عبد الرحمن ، إمام العربية ، و مستنبت علم العروض . توفى سنة (١٧٠) وقيل : ١٩٠ هـ قال الزركشى فى المعبر (ورقة ١٠٢/١) : لم يسم أحد بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بأحمد قبل والدخليل . كان (أى الخليل) أنكى الناس وبذكائه استنبت =

أو أبي عبيدة^(٣) أو سيبويه .

الثانى - لو ثبت أن تعليق الحكم بالصفة يدل على نفيه عما عداها - لثبت فى الخبر .

والتالى باطل .

أما الملازمة فلكون كل منهما كلاما مقيدا بالوصف .

وأما بطلان التالى فلأننا نقطع أن من قال : «فى الشام الغنم السائمة» لا يدل على خلافه ، أى ليس فى الشام الغنم المعلوفة .

أجيب بالتزام أن تخصيص الوصف بالذكر^(١) فى الخبر يدل على نفيه عما عداه . فعلى هذا يكون انتفاء التالى ممنوعا .

= من النحو والعروض ما لم يسبق اليه .

انظر : وفيات الأعيان ١٥/٢ ، وشذرات الذهب ٢٧٥/١ ، ومعجم الأدباء ٧٢/١١ ، وطبقات النحويين واللغويين ٤٧ ، وإنباه الرواة ٢٤١/١ ، وتهذيب الأسماء واللغات ١٧٧/١ .

(٣) هو معمر بن المثنى التيمى البصرى ، اللغوى النحوى العلامة . كان من أجمع الناس للعلم ، وأعلمهم بأيام العرب وأخبارها ، وأكثر الناس رواية . توفى سنة ٢٠٩ وقليل غير ذلك .

قال الزركشى فى المعتبر (ورقة ١/١٢٢) كان يبغض العرب وألف فى مثالبها ، وكان يرى رأى الخوارج وكان ثقة .

انظر : بغية الوعاة ٢/٢٩٤ ، وفيات الأعيان ٤/٣٢٣ ، وشذرات الذهب ٢٤/٢ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٧٥ ، ومعجم الأدباء ١٩/١٥٤ ، وإنباه الرواة ٣/٢٧٦ ، والمزهر ٢/٤٠٢ ، ٤١٢ ، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٦٠ ، وطبقات المفسرين للدوايد ٢/٣٢٦ .

(١) أ : أجيب بالتزام تخصيص الوصف بالذكر .

ب : أجيب بالتزامه أى أن تخصيص الوصف بالذكر .

وأجيب أيضا بمنع الملازمة . فإن حاصل ما ذكرتم في بيان الملازمة هو القياس . وهو غير معتبر في إثبات اللغة .

ثم قال المصنف : ولا يستقيم الجوابان .

أما الأول فلأنه لم ينقل عن واحد من القائلين بدليل الخطاب الالتزام المذكور .

وأما الثاني فلأنه لا يكون قياسا في اللغة ؛ لأن القياس في اللغة هو إلحاق مسكوت عنه في التسمية بمسمى لمعنى مشترك بينهما . ومعلوم أنه لا يكون كذلك ههنا .

ثم قال : والحق : الفرق بين الحكم والخبر . فإن الخبر وإن دل على أن المسكوت عنه غير مخبر به ، لكن لا يلزم منه أن لا يكون ما تضمنه الخبر حاصلًا للمسكوت عنه ؛ لجواز حصوله بدون الخبر ؛ لأن الخبر له أمر خارجي ، فيجوز أن يحصل ذلك الخارجي للمسكوت عنه .

بخلاف الحكم ، فإنه إذا دل على أن المسكوت عنه غير محكوم به - لزم أن لا يكون حاصلًا للمسكوت عنه ؛ إذ لا خارجي للحكم . فيجوز فيه ما جرى في الخبر .

الثالث - لو صح أن تعليق الحكم على الوصف يدل على نفيه عما عداه - لما صح أدّ زكاة السائمة والمعلوفة ، كما لا يصح «لاتقل لهما أف» واضربه .

والتالي باطل .

أما الملازمة فلعدم الفائدة ؛ لأنه حينئذ كان يستغنى^(١) عن ذكر السائمة والمعلوفة بقوله : أَدْ زكاة الغنم .

وللزوم التناقض ؛ لأن وجوب زكاة السائمة إذا كان دالا على عدم وجوبها في المعلوفة - كان التعقيب بوجوب الزكاة في المعلوفة جاريا مجرى لا تجب الزكاة في المعلوفة وتجب الزكاة فيها ، وهو تناقض .

أجاب بأن الفائدة عدم تخصيص المعلوفة بالاجتهاد^(٢) عن العموم ولا تناقض في الظاهر^(٣) . فإن دلالة تخصيص الوصف بالذكر على نفى الحكم عما عداه بحسب الظاهر ، لا بحسب القطع . فيجوز أن يعدل عن الظاهر إذا دل دليل قطعي على ما يخالفه . فلا يلزم التناقض .

الرابع - لو كان تعليق الحكم بالوصف دالا على نفيه عما عداه - لما ثبت خلافه ، أى لما ثبت الحكم فيما عداه .

والتالى باطل .

أما الملازمة فلأنه حينئذ يلزم التعارض ، وهو خلاف الأصل .

وأما بطلان التالى فلأنه ثبت الحكم فيما عدا المذكور فى نحو

(١) : يغنى .

(٢) : أ : غير بدل «عن» وهو تصحيف .

(٣) : أ : فى أن الظاهر .

قوله تعالى : «لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً»^(١) . لأن أكل الربا حرام وإن لم يكن أضعافا مضاعفة .

أجاب بأن قوله تعالى : لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة يقتضى إباحة الربا إذا لم يكن أضعافا مضاعفة بحسب الظاهر ؛ لأن دلالة تعليق الحكم بالوصف على نفيه عما عداه بحسب الظاهر ؛ لكن القاطع الذي هو قوله تعالى : «وَحَرَّمَ الرِّبَا» عارضه . فاندفع الظاهر . (فلم يقو المفهوم)^(٢) .

والتعارض وإن كان خلاف الأصل يجب القول به إذا دل دليل عليه ؛ لأن مخالفة الأصل تجب بالدليل .

ص - وأما مفهوم الشرط - فقال به بعض من لا يقول بالصفة .

والقاضي وعبد الجبار والبصري على المنع .

القاتل به^(٣) ما تقدم .

وأیضا يلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط .

وأجيب : قد يكون سببا^(٤)

(١) ١٣٠ - عمران - ٣ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من أ .

(٣) ط ، ع : للقاتل به .

(٤) الأصل : قد يكون الشرط سببا .

قلنا : أجدر إن قيل بالاتحاد . والأصل عدمه ، إن قيل بالتعدد .

وأورد (إن أردت تحصناً) .

وأجيب بالأغلب .

(١) وبمعارضة الإجماع .

ش - اختلفوا في أنه إذا علق حكم على شرط هل ينتفى ذلك الحكم بانتفائه أم لا ؟

فكل من قال بمفهوم الصفة - قال ينتفى ذلك الحكم بانتفاء الشرط .

وقال بعض المنكرين لمفهوم الصفة أيضا بانتفاء ذلك الحكم عند انتفاء الشرط .

وذهب القاضي وعبد الجبار والبصري إلى المنع ، أى لا ينتفى الحكم بانتفاء الشرط (٢) .

احتج القائل بمفهوم الشرط بوجهين :

أحدهما - ما تقدم . وهو أن أئمة اللغة فهموا ذلك واللغة تثبت بقول الأئمة .

(١) اصل ب ، ج : أو بدل «و» .

(٢) انظر : المعتمد ١٥٢/١ ، ومناهج العقول ٢٢٠/١ ، وإحكام الأمدى ٨٨/٣

وفواتح الرحموت ٤٢١/١ .

قيل : المراد بقوله : « ما تقدم » التمسك بحديث يعلى بن أمية
في القصر .

وفيه نظر ؛ لأن هذا الاستدلال مزيف فلا يتمسك به .
الثاني أنه يلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط ، وإلا لم يكن
الشرط شرطا .

أجيب عن هذا بأن ما وقع شرطا قد يكون سببا . ولا يلزم
من انتفاء السبب انتفاء المسبب .

أجاب المصنف عن هذا الجواب بأنه إن قيل باتحاد السبب ،
فهو أجدر بأن ينتفى المسبب بانتفائه ؛ لأنه حينئذ يكون موجبا لوجود
المسبب . فيلزم من انتفائه المسبب (قطعا) .

وإن قيل بتعدد السبب - فيمنع التعدد ؛ لأن الأصل عدمه .
فيلزم من انتفائه انتفاء المسبب^(١) ظاهرا .

وأورد على مفهوم الشرط قوله تعالى : (وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ
عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا)^(٢) فإن حرمة الإكراه على البغاء علق
على إرادة التحصن . ولم يلزم من انتفاء إرادة التحصن ، انتفاء
حرمة الإكراه على البغاء ؛ لأن حرمة الإكراه ثابتة عند عدم إرادة
التحصن .

أجاب عنه من وجهين :

(١) ما بين القوسين ساقط من ١ .

(٢) ٣٣ النور - ٢٤ .

أحدهما - أن وقوع الإكراه بحسب الأغلب عند إرادة التحصن بل لا يقع الإكراه إلا عند إرادة التحصن ، لأن الفتيات إذا لم يردن التحصن امتنع إكراههن .

فحينئذ يكون الموجب للتخصيص^(١) كونه واقعا بحسب الأغلب .

الثاني أن الآية دلت بحسب الظاهر على انتفاء حرمة الإكراه عند عدم إرادة التحصن . والإجماع القاطع عارض الظاهر فاندفع لأن الظاهر يندفع بالقاطع . فلم يتحقق مفهوم الشرط .
ص - مفهوم الغاية .

قال به بعض من لا يقول بالشرط^(٢) ، كالقاضي وعبد الجبار .
القائل به^(٣) : ما تقدم .

وبأن معنى صوموا إلى أن تغيب الشمس ، آخره غيبوبة الشمس . فلو قدر وجوب بعده - لم يكن آخره .

ش - اختلفوا في الحكم إذا قيد بغاية مثل قوله تعالى : (اتَّمُوا الصَّيَّامَ إِلَى اللَّيْلِ^(٤)) هل يكون دالا على نفي الحكم فيما بعد الغاية أم لا ؟

(١) ١ : للتخصيص .

(٢) ط ، ع : بشرط .

(٣) ط ، ع : للقائل به .

(٤) ١٨٧ - البقرة - ٢ .

فكل من قال بمفهوم الصفة - قال : إنه يدل على نفى الحكم فيما بعد الغاية .

وقال به أيضا بعض من لا يقول بمفهوم الشرط ، كالقاضي وعبد الجبار .

احتج القائل به بما تقدم . وهو أن أئمة اللغة فهموا ذلك إلى آخره .

وبأن معنى^(١) قول القائل : وصوموا إلى أن تغيب الشمس . صوموا صوما آخره غيبوبة الشمس ، فلو قدر وجوب بعد غيبوبة الشمس لم تكن الغيبوبة آخرها بل وسطا .

ص - وأما مفهوم اللقب ،

فقال به الدقاق وبعض الخنابلة .

وقد تقدم .

وأيضا : فإنه كان يلزم من «محمد رسول الله» وزيد موجود . وأشباهه ، ظهور الكفر .

واستدل بأنه يلزم منه إبطال القياس لظهور الأصل في المخالفة .

وأجيب بأن القياس يستلزم التساوى في المتفق عليه . فلا مفهوم ، فكيف به ههنا .

(١) الأصل ، أ : معناه صوموا .

ش - ذهب الجمهور إلى أنه إذا علق الحكم على اسم لا يدل على نفى الحكم عما عداه - مثل قوله عليه السلام : «لاتبيعوا البر بالبر ولا الذهـب بالذهـب إلى آخره .

وذهب الدقاق^(١) وبعض الحنابلة إلى أن تعليق الحكم بالاسم يدل على نفيه عما عداه .

قوله : «قد تقدم» إشارة الى الفرق المذكور بين مفهوم الصفة وبين مفهوم اللقب . وهو أن فائدة تخصيص الاسم حصول الكلام . فإنه لو أسقط الاسم - لاختل الكلام . فلا يتحقق مقتضى للمفهوم فيه . فإن المقتضى للمفهوم هو انتفاء فائدة التخصيص . بخلاف مفهوم الصفة فإنه لو أسقط الصفة - لم يخل الكلام فيتحقق المقتضى للمفهوم ، وهو انتفاء فائدة التخصيص .

واحتج ايضا بأن تعليق الحكم بالاسم لا يدل على نفيه عما عداه . لأنه لو كان تعليق الحكم بالاسم دالا على نفيه عما عداه - للزم من قول القائل : «محمد رسول الله» و«زيد موجود» ظهور الكفر .

(١) هو محمد بن محمد بن جعفر ، القاضى الأصولى الفقيه الشافعى البصرى ناظره الأستاذ أبو إسحاق فى مفهوم اللقب ، وبه اشتهر . وقال الأستاذ أبو إسحاق فى شرح الترتيب : كان الدقاق ممن ينسب إلى أصحاب الحديث والشافعى وكان معتزلى المذهب فى الأصل ويذهب مذهب الكعبى فى أصل الأشياء على الحظر . توفى سنة ٣٩٢هـ .

انظر : المعبر ورقة ١٠٥/٢ ، وطبقات العبادى ص ٩٧ ، وطبقات ابن القاضى شعبة ٥٥/١ ، والوافى بالموفيات ١١٦/١ .

والتالى باطل بالاتفاق .

بيان الملازمة : أنه حينئذ يلزم من قول القائل : «محمد رسول الله» أن عيسى ليس برسول الله . ومن قوله : «زيد موجود» أن الإله له ليس بموجود وهو يوجب الكفر بطريق الظهور .

وإنما قال : «ظهور الكفر» ؛ لأن دلالة المفهوم بحسب الظهور ، لا بحسب القطع .

واستدل على أن تعليق الحكم بالاسم لا يدل على نفيه عما عداه بأنه لو كان تعليق الحكم بالاسم دالا على نفيه عما عداه - لزم منه إبطال القياس

والتالى باطل .

بيان الملازمة : أنه لو كان تعليق الحكم بالاسم دالا على نفيه عما عداه - لكان الأصل المقيس عليه ظاهرا في مخالفة الفرع له^(١) في الحكم ؛ لأن النص أو الإجماع الدال على الحكم في الأصل المقيس عليه يكون حينئذ دالا على نفى حكم عن الفرع بحسب الظاهر . فلو عمل بالقياس - يلزم مخالفة ظاهر النص أو الإجماع ، وهو غير جائز .

أجاب بأن القياس في المتفق عليه الذي هو مفهوم الصفة ، يستلزم التساوى بين الأصل والفرع في المعنى الموجب للحكم . وشرط مفهوم المخالفة عدم مساواة المنطوق للمسكوت عنه في المعنى

(١) «له» ساقط من ١ .

الموجب للحكم . فلا مفهوم مع التساوى فى المتفق عليه ، بل يحمل المسكوت عنه على المنطوق بالقياس . فكيف بالقياس ههنا ، أى فى مفهوم اللقب الذى هو المختلف فيه ، لا يحمل المسكوت عنه على المنطوق إذا وجد المعنى الموجب للحكم .

ص - قالوا : لو قال لمن يخاصمه : ليست أُمى بزانية ولا أختى - تبادر نسبة الزنا الى أم خصمه وأخته ، ووجب الحد عند مالك وأحمد ، رحمهما الله .

قلنا : من القرائن ، لا مما نحن فيه .

ش - القائلون بمفهوم اللقب قالوا : لو قال قائل لمن يخاصمه : ليست أُمى بزانية ولا أختى - تبادر إلى الفهم نسبة الزنا إلى أم خصمه وأخته . فلهذا يجب على القائل حد القذف عند مالك وأحمد .

فلو لم يكن تعليق الحكم بالاسم دالا على نفيه عما عداه - لما تبادر إلى الفهم نسبة الزنا إلى أم خصمه وأخته .

أجاب بأن تبادر نسبة الزنا إلى أم خصمه وأخته إلى الفهم من القرائن ، لا مما نحن فيه ، وهو تعليق الحكم بالاسم .

ص - وأما الحصر بـ «إنما» .

فقليل^(١) : لا يفيد .

وقيل منطوق .

وقيل : مفهوم .

(١) ١ : فقد قيل .

الأول - إنما زيد قائم ، بمعنى إن زيدا ، والزائد كالعدم .

الثاني - (إنَّما إلهكم الله) بمعنى ما إلهكم إلا الله . وهو المدعى .

وأما مثل «إنما الأعمال بالنيات»^(١) و«إنما الولاء» - فضعيف لأن العموم فيه لغيره . فلا يستقيم لغير المعنى ولا ظاهرا .

ش - اختلفوا في أن^(٢) تقييد الحكم بـ «إنما» . مثل إنما زيد قائم ، هل يفيد إثبات القيام لزيد ونفي سائر الصفات عنه أم لا ؟

ف قيل : إنه لا يفيد الحصر .

وقيل : يفيد بحسب المنطوق .

وقيل : يفيد بحسب المفهوم .

احتج القائل بالمذهب الأول أن قول القائل : إنما زيد قائم بمعنى قوله : إن زيدا قائم «وما» زائد ، والزائد كالعدم . فكما أن قوله : إن زيدا قائم ، لا يفيد الحصر ، لا بحسب المنطوق ، ولا بحسب المفهوم . فكذلك قوله : إنما زيد قائم ؛ لأنه بمعناه^(٣) .

وهو ضعيف ؛ لأن الحجة عين الدعوى .

وأحتج القائل بالمذهب الثاني بأن قوله تعالى : «إنَّما إلهكم الله»^(٤) بمعنى : ما إلهكم إلا الله . وكما أن الثاني يفيد الحصر بالمنطوق ، فكذلك الأول الذي هو بمعناه .

(١) «بالنيات» ساقط من ط ، ع .

(٢) زيادة من أ ، ب ، ج .

(٣) أ : معناه .

(٤) ٩٨ - طه - ٢٠ .

قيل : لو كان لفظ «إنما» مفيدا للحصر - لما صح عمل بغير نية ، ولما ثبت ولاء لغير المعتق ؛ لقوله - عليه السلام - : « إنما الأعمال بالنيات^(١) » وقوله : «إنما الولاء لمن أعتق^(٢)» .

والتالى باطل ؛ لعموم صحة العمل بالنية وغيرها ، وعموم الولاء^(٣) للمعتق ، وغير ، (كمن باع^(٤) العبد من نفسه .

قال المصنف : هذا ضعيف ؛ لأن عموم صحة العمل بالنية وغيرها ، وكذا^(٥) عموم الولاء للمعتق وغيره^(٦) إنما ثبت بغير هذا الحديث ، كالأجماع .

والحديث يدل بحسب الظاهر أنه^(٧) لا يستقيم الولاء لغير

(١) رواه البخارى فى ١ - بدء الوحي ، ١ - باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ٩/١ .

ومسلم فى ٣٣ - الإمارة ، ٤٥ - باب قوله - صلى الله عليه وسلم : إنما الأعمال بالنية الخ ، حديث رقم (١٥٥) ١٥١٥/٣ ، ١٥١٦ . ولفظ مسلم : «بالنية» .

(٢) عن عائشة - رضى الله عنها - (فى حديث بريرة) : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال لها : «خذيها واشترطي لهن الولاء . فإنما الولاء لمن أعتق» . رواه البخارى فى ٣٤ - البيوع ، ٧٣ - باب إذا اشترط شروطا فى البيع لاتحل ، حديث رقم (٢١٦٨) ٣٧٦/٤ . وأيضا حديث رقم ٢١٦٩ . وفى المكاتب ، باب ٣ ، ١٩٠/٥ ، والشروط ، باب ١٣ ، ٣٢٦/٥ .

ورواه مسلم فى ٢٠ - العتق ، ٢ - باب إنما الولاء لمن أعتق ، حديث رقم (٦) ١١٤١/٢ ؛ وأيضا حديث رقم ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥ .

(٣) أ : وكذا عموم الولاء .

(٤) أ : كمن كاتب أو باع .

(٥) «كذا» ساقط من أ .

(٦) العبارة ما بين القوسين ساقطة من ج .

(٧) أ : لانه .

المعتق . ويجوز أن يعدل عن الظاهر بدليل قطعى .

ص - وأما مفهوم الحصر - فمثل : صديقى زيد ، والعالم زيد ، ولا قرينة عهد ،

فقليل : لا يفيد .

وقيل : منطوق .

وقيل : مفهوم .

الأول - لو أفاد - لأفاده^(١) العكس ، لأنه فيها لا يصلح للجنس ولا لمعهود معين لعدم القرينة ، وهو دليلهم .

وأىضا : لو كان - لكان التقديم يغير مدلول الكلمة .

ش - اختلفوا فى أنه إذا جعل لفظ كلي معرف بالإضافة أو باللام مخبرا عنه ، وأحد جزئياته مخبرابه ، مثل قولنا : صديقى زيد ، والعالم زيد ، ولا قرينة تفيد العهد ، هل يدل على حصر ذلك الكلى فى الجزئى^(٢) ، أم لا ؟

فقليل : لا يفيد الحصر .

وقيل : يفيد بحسب المنطوق^(٣) .

(١) ط : لإفادة .

(٢) الأصل : الخبرى ، هو تصحيف .

(٣) زيادة من أ ، ب ، ج .

وقيل : يفيد بحسب المفهوم .

احتج القائل بالمذهب الأول بوجهين :

أحدهما - أن لو أفاد قولنا : صديقى زيد ، وقولنا : العالم زيد ، الحصر - لأفاد عسكهما أيضا الحصر ، وهو قولنا : زيد صديقى ، وزيد العالم .

والثالى باطل بالاتفاق .

بيان الملازمة : أن دليلهم (على الحصر فى الأصل بعينه قائم فى العكس .

وذلك لأن دليلهم^(١) أن المخبر عنه فى قولنا : صديقى زيد ، والعالم زيد ، لا يصلح أن يكون للجنس ؛ لأنه لا يصدق : كل صديقى زيد ، وكل عالم زيد .

ولا يصلح أن يكون لمعهد معين ؛ إذ التقدير أنه لا قرينة على العهد . فتعين أن يكون للحصر . وهو أن يكون لمعهد ذهنى مقيد بما يصيره مطابقا للمخبر به مساويا له^(٢) . وهذا الدليل بعينه قائم فى العكس .

الثانى - أنه لو أفاد الأصل الحصر ، ولم يفد العكس - لكان التقديم يغير مدلول الكلمة ، لأنه لم يكن بين الأصل والعكس فرق إلا بالتقديم .

(١) ما بين القوسين ساقط من أ .

(٢) فيما عدا أ : متساويا .

والتالى باطل ؛ لأن التقديم لا يغير مدلول الكلمة .

قيل : لقائل أن يقول : لا امتناع فى تغيير التقديم . فإن نسبة الشئ إلى غيره بالموضوعية تغاير نسبته إلى ذلك الغير بالمحمولية . ولذلك^(١) قد تصدق القضية ولا يصدق عكسها ، ويخالفها بالجهة إن صدق فى بعض .

وفيه نظر ، فإن التقديم وإن غير نسبة الموضوعية والمحمولية ، لكن لم يغير نفس مدلول الموضوع والمحمول .

ص - القائل به : لو لم يفده - لأخبر عن الأعم بالأخص ، لتعذر الجنس والعهد . فوجب جعله لمعهد ذهني بمعنى الكامل والمنتهى .

قلنا : صحيح ، واللام للمبالغة . فأين الحصر ؟

(وأجيب : بل جعله لمعهد ذهني ، مثل أكلت الخبز ، ومثل زيد العالم هو المعروف^(٢)) .

و(أيضا^(٣)) يلزمه زيد العالم ، بعين ما ذكر . وهو الذى نص عليه سيبويه فى «زيد الرجل» .

فإن زعم أنه يخبر بالأعم - فغلط ؛ لأن شرطه التنكير .

(٤) وإن زعم أن اللام لزيد - فغلط ؛ لوجوب استقلاله

(١) ١ : وكذلك .

(٢) ٣ : زيادة من ط ، ع .

(٤) ط : فإن .

بالتعريف منقطعا عن زيد ، كالموصول (١) .

ش - القائل بأن مثل : العالم زيد ، يفيد الحصر احتج (٢) بأنه
لو لم يفد الحصر - لزم أن يكون الإخبار عن الأعم بالأخص .
والتالى باطل .

بيان الملازمة : أنه يتعذر أن يكون (٢) اللام للجنس أو
العهد .

أما الأول - فلأنه لا يصدق كل عالم زيد .

وأما الثانى - فلعدم القرينة .

فتعين أن يكون للماهية . وهو أعم من جزئياته . فيلزم
الإخبار عن الأعم بالأخص . فوجب جعل اللام لمعهود ذهنى بمعنى
الكامل والمنتهى فى العلم ، ليندفع المحذور .

أجاب بأن قولكم : وجب جعله لمعهود ذهنى بمعنى الكامل
والمنتهى صحيح ، واللام حينئذ تكون للمبالغة . فلم يلزم منه
الحصر .

ثم قال المصنف : ويلزم الخصم أن قولنا : زيد العالم ، يفيد
الحصر بعين ما ذكر . وكون اللام للمبالغة هو الذى نص عليه

(١) قال التفزازنى فى حاشيته على شرح العضد (١٨٥/٢) : واعلم أن ما ذكره فى

بحث مفهوم الحصر يشهد للمصنف بقلة التدريب فى علم المعاني .

(٢) «احتج» ساقط من أ .

(٣) «أن يكون» ساقط من أ .

سيبويه في «زيد الرجل» فإنه قال : اللام في «الرجل» للمبالغة وبيان أنه الكامل في الرجولية .

فإن زعم الخصم أنه لا يتعذر أن يكون اللام للماهية في قولنا : زيد العالم ، إذ قد يخبر بالأعم عن الأخص بخلاف قولنا : العالم زيد ، فإنه يمتنع أن يخبر عن الأعم بالأخص - فهو غلط ؛ لأن^(١) شرط الإخبار عن الأخص بالأعم تنكير الأعم . فحينئذ يتعذر أن يكون اللام في قولنا : زيد العالم ، للماهية .

فإن زعم أنه لا يتعذر أن يكون اللام في قولنا : زيد العالم ، للعهد ؛ فإنه يجوز أن يكون لزيد بقرينة التقديم . بخلاف قولنا : العالم زيد ، فإنه لا يجوز أن يكون اللام فيه لزيد ، إذ لا قرينة - فهو غلط أيضا ؛ لوجوب استقلال الخبر بالتعريف منقطعا عن زيد ، كالموصول ؛ فإنه يستقل بالتعريف .

وهذا الاستقلال يمنع كون اللام لزيد لتوقف تعريفه حينئذ على تقدم^(٢) قرينة زيد .

(١) «لأن» ساقط من ط .

(٢) ١ : القدم .

النسخ

ص - النسخ : الإزالة . نسخت الشمس الظل .

والنقل . نسخت الكتاب ، ونسخت النحل .

ومنه المناسخات .

فقليل : مشترك .

وقيل : للأول .

وقيل : للثاني .

/ وفى الاصطلاح : رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى متأخر .

فيخرج المباح بحكم الأصل .

والرفع بالنوم والغفلة .

وبنحوصل إلى آخر الشهر .

ونعنى بالحكم : ما يحصل على المكلف بعد أن لم يكن ، فإن

الوجوب المشروط بالعقل لم يكن عند انتفائه قطعاً .

فلا يرد : الحكم^(١) قديم فلا يرتفع ؛ لأننا لم نعيه .
والقطع بأنه إذا ثبت تحريم شيء بعد وجوبه - انتفى
الوجوب . وهو المعنى الرفع .
ش - لما فرغ من المباحثات المشتركة بين الأدلة الثلاثة -
شرع فيما يتعلق بالكتاب والسنة فقط . وهو النسخ .
والنسخ^(٢) فى اللغة : الإزالة . يقال : نسخت الشمس
الظل . أى أزال الظل .
والنقل أيضا . يقال : نسخت الكتاب ، أى نقلته ،
ونسخت النحل ، أى نقلته من موضع إلى آخر .
ومنه المناسخات ؛ لانتقاله من وارث إلى آخر^(٣) .
ولما وقع استعمال لفظ النسخ فى الإزالة والنقل - قيل : إنه
مشترك بينهما ؛ لأن الأصل فى الاستعمال : الحقيقة .
وقيل : حقيقة للأول مجاز فى الثانى .
وقيل : بالعكس .
والأخيران أولى من الأول ؛ لأن المجاز وإن كان على خلاف
الأصل - لكنه خير من الاشتراك .

(١) ع : والحكم .

(٢) «والنسخ» ساقط من أ

(٣) ١ : آخره .

وفى الاصطلاح : رفع الحكم الشرعي بدليل شرعى متأخر .

فقوله : «رفع الحكم» كالجنس يشمل النسخ وغيره .

وقوله : «الشرعي» يخرج رفع المباح الذى ثبت بالأصل ؛ لأنه ليس بحكم شرعى .

وقوله : «بدليل شرعى» يخرج رفع الحكم الشرعى بالنوم والغفلة ؛ فإن رفع وجوب الصلاة عن النائم والغافل بالنوم والغفلة .

(قيل : لقائل أن يمنع كون الرفع بالنوم والغفلة^(١)) لا بدليل شرعى ، بل هو بدليل شرعى ، وهو قوله - عليه السلام - : رفع القلم عن ثلاث^(٢) . فالواجب أن يقال : قوله : «بدليل شرعى» احتراز عن الرفع بالموت .

وهذا ليس بوارد ؛ إذ لا فرق بين الميت والنائم والغافل فى رفع الحكم عنهم ، لأننا علمنا بالعقل أن شرط التكليف : التعقل . وكما أن الميت لا يعقل التكليف ، فكذلك النائم والغافل لا يعقلان

(١) ما بين القوسين ساقط من أ .

(٢) عن على أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : «رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبى حتى يشب وعن المعتوه حتى يعقل» . وقال : حسن غريب .

رواه الترمذى فى ١٥ - الحدود ، ١ - باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد ، رقم (١٤٢٣) ٣٢/٤ . وأبو داود فى الحدود ، باب فى المجنون يسرق ، رقم (٤٤٠١) ١٤٠/٤ عن على نحوه وابن ماجه فى ١٠ - الطلاق ، ١٥ - باب طلاق المعتوه والصغير والنائم ، رقم (٢٠٤١) عن عائشة ، نحوه

ورواه البخارى تعليقا فى ٦٨ - الطلاق ، ١١ - باب الطلاق فى الاغلاق ٣٨٨/٩ .

التكليف .

وقوله - عليه السلام - «رفع القلم عن ثلاث» دليل على أن الرفع هو النوم والنسيان ، لا أن الرفع هو هذا القول .

وقوله : «متأخر» احتراز عن رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى غير متأخر ، مثل الرفع بالمتصل مستقلا . مثل ما إذا قال - عقيب قوله : اقتلوا المشركين : لا تقتلوا أهل الذمة ،

أو غير مستقل ، كالرفع بالاستثناء ، كما يقول : صوموا هذا الشهر إلا اليوم العاشر منه ،

وكالرفع بالغاية ، مثل : صلّ إلى آخر الشهر .

وكالرفع بالشرط مثل : صل إن كنت صحيحا .

وأعلم أن الحكم يطلق تارة على الخطاب المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير تعلقا (علميا . وحينئذ يكون قديما .

ويطلق تارة على الخطاب المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير تعلقا^(١) خارجيا .

والحكم بهذا المعنى يحصل على المكلف بعد أن لم يكن ، لأن الحكم بهذا المعنى مشروط بالتعقل ؛ لأن التعلق الخارجى لا يحصل إلا بعد التعقل . فيكون حادثا ؛ لأن الوجوب المشروط بالعقل لم يكن عند انتفاء العقل قطعا .

(١) مابين القوسين ساقط من ١ .

وحينئذ لا يرد قولهم : الحكم قديم ، والقديم لا يرفع . فلا
ينعكس التعريف لصدق المحدود بدون الحد ؛ لأننا لم نعن بالحكم
الحكم القديم الذى لا يرتفع^(١) . بل نعن به الحكم الحادث الذى
يمكن رفعه ، لأننا نقطع أنه إذا ثبت تحريم شىء بعد وجوبه - انتفى
وجوبه ، لأنه حينئذ ينتفى التعلق الخارجى الذى هو جزء من مفهوم
الوجوب . وهو المعنى بالرفع .

وهذا التعريف غير منعكس ؛ لأنه دخل فيه البيان
بالتخصيص المتأخر عن وقت الخطاب ، لأن التخصيص رفع عند
المصنف .

ص - الإمام : اللفظ الدال على ظهور انتفاء شرط دوام
الحكم الأول .

فريد أن اللفظ دليل النسخ (لا نفسه)^(٢) .

ولا يطرد ؛ فإن لفظ العدل نسخ حكم كذا ليس بنسخ .

ولا ينعكس ؛ لأنه قد يكون بفعله - عليه السلام .

ثم حاصله : اللفظ الدال على النسخ ؛ لأنه فسر الشرط^(٣)
بانتفاء النسخ . وانتفاء انتفائه ، حصوله .

وقال الغزالى - رحمه الله - الخطاب الدال على ارتفاع الحكم

(١) ١ : لا يرفع .

(٢) زيادة من ط ، ع .

(٣) «الشرط» ساقط من ١ .

الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه - لكان ثابتا مع تراخيه عنه^(١) .

وأورد الثلاثة الأول .

وأن قوله : على وجه إلى آخره ، زيادة .

وقالت^(٢) الفقهاء : النص الدال على انتهاء أمد الحكم الشرعى مع التأخير عن مورده .

وأورد الثلاثة .

فإن فروا من الرفع لكون الحكم قديما ، والتعلق قديما - فانتفاء أمد الوجوب ينافى بقاءه عليه . وهو معنى الرفع .

وإن فروا لأنه لا يرتفع تعلق بمستقبل^(٣) - لزم منع النسخ قبل الفعل ، كالمعتزلة .

وإن كان لأنه بيان أمد التعلق^(٤) بالمستقبل المظنون استمراره فلا بد من زواله .

المعتزلة : اللفظ^(٥) الدال على أن مثل الحكم الثابت (بالنص

(١) «عنه» ساقط من ١ .

قال الكرمانى فى النقود والردود (٣٦٣ ب) : واعلم أن الغزالي أخذ هذا الحد من كتاب التقريب . والقاضى قد أطنب فيه لانتصار هذا الحد .

(٢) ط ، ع : وقال .

(٣) - أ : بمستقل .

(٤) الأصل : التعليق .

(٥) «باللفظ» ساقط من ١ .

المتقدم) زائل على وجه لولاه - لكان ثابتاً .

فيرد ما على الغزالي .

والمقيد بالمرة بفعل .

ث - عرف إمام الحرمين النسخ بأنه اللفظ الدال على ظهور انتفاء شرط دوام الحكم الأول^(١) .

واعترض عليه بأن اللفظ دليل النسخ ، لانفسه .

وبأنه لا يطرّد الحد ، فإن لفظ العدل نسخ حكم كذا ، يصدق عليه هذا الحد ؛ لأنه لفظ دال على ظهور انتفاء الحكم الأول لكونه لفظ عدل وظهور انتفاء الحكم الأول . ولفظ العدل ليس بنسخ بالاتفاق .

وبأنه لا ينعكس ؛ لأن النسخ قد يكون بفعل الرسول - عليه السلام - فيوجد الحد بدون المحدود .

وبأن حاصل الحد يرجع إلى أن النسخ هو اللفظ الدال على النسخ . فيكون تعريف الشيء بنفسه . وهو باطل .

وإنما قلنا : إن حاصله يرجع إلى هذا ؛ لأن الإمام فسّر شرط دوام الحكم الأول بانتفاء النسخ ، فانتفاء شرط الدوام انتفاء انتفاء النسخ ، وانتفاء إنتفاء النسخ ، حصول النسخ . فيكون معنى ظهور انتفاء شرط دوام الحكم الأول : ظهور النسخ ، ويلزم ما ذكرنا .

(١) انظر : البرهان ١٢٩٧/٢ فقره ١٤١٩ .

ورام بعض الشارحين اصلاح هذا التعريف ودفع
الاعتراضات وقال : المراد باللفظ : التلفظ . واللام فيه عوض
المضاف إليه . فيكون معناه تلفظ الشرع .

والمراد بانتفاء شرط دوام الحكم الأول : حصول حكم
لا يجمع الحكم الأول . فحينئذ لا يرد أن اللفظ دليل النسخ ؛ لأن
الملفوظ دليل النسخ ، لا اللفظ . واللفظ : بيان انتهاء مدة الحكم ،
وهو النسخ .

ويطرد ؛ لأن قول العدل ليس لفظ الشرع .

ويكون حاصل التعريف أنه لفظ دال على ظهور حكم لا يجمع
الأول . فلا دور .

والفعل يدل على النسخ لا أنه نسخ ، بخلاف اللفظ فإنه
الإتيان بالملفوظ الذى هو الدليل . فيكون نسخا .
هذا ما قاله . وفيه نظر .

لأن اللفظ هو الملفوظ لا التلفظ ؛ لأنه وصفه بكونه دالا .
والدال هو الملفوظ ، لا التلفظ . فحينئذ يرد^(١) الاعتراض الأول
والثالث .

وأما قوله : المراد من انتفاء شرط دوام الحكم الأول : حصول
حكم لا يجمع الحكم الأول . فباطل ؛ إذ لا دلالة لانتفاء شرط دوام

(١) ١ : ويرد بدل «فحينئذ يرد» .

الحكم الأول على حصول حكم لا يجمع الحكم الأول بالمطابقة ولا بالتضمن ولا بالالتزام .

ولا يجوز أن يراد باللفظ مالا دلالة عليه بوجه .

والمصنف أورد الاعتراض الرابع بناء على تفسير الإمام الشرط . ولا شك أنه وارد على هذا التقدير .

وأما قوله : اللام في اللفظ عوض عن المضاف إليه ، وهو الشرع ، قلنا : لم يتحقق قرينة تدل على ذلك .

وقال الغزالي في تعريف النسخ : إنه الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه - لكان ثابتاً مع تراخيه عنه^(١) .

فقوله الخطاب الدال ، كالجنس يشمل النسخ وغيره . وإنما قال : الخطاب ، ولم يقل النص ؛ ليكون شاملاً للفظ والفحوى والمفهوم إذ يجوز النسخ بجميع ذلك .

وقوله : الدال على ارتفاع الحكم (يخرج الخطاب المقرر للحكم^(٢)) .

وإنما قال : ارتفاع الحكم ، ولم يقل ارتفاع الأمر والنهي ؛ ليعم جميع أنواع الحكم من الندب والكراهة والإباحة ؛ فإن جميع

(١) انظر : المستصفى ١٠٧/١ . وفي المنحول ص ٢٩٠ : والمختار أن النسخ إبداء ما ينافي شرط استمرار الحكم .

(٢) العبارة ما بين القوسين ساقطة من ب . وفي أ : المقترن بدل «المقرر» .

ذلك قد ينسخ .

وقوله : الثابت بالخطاب المتقدم ، يخرج الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالأصل .

وقوله : على وجه لولاه - لكان ثابتا . احتراز عن الخطاب الدال على ارتفاع الحكم المتقدم الذى له وقت محدود . مثل : لاتصوموا بعد غروب الشمس ، بعدما إذا قال : أتموا الصيام إلى الليل ؛ فإنه لا يكون نسخا ، لأنه وإن كان دالا على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم ، (لكن لا يكون على وجه لولاه - لكان ثابتا .

وقوله : مع تراخيه . احتراز عن الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت^(١) بالخطاب المتقدم ، إذا كان متصلا به ، كاستثناء والصفة والغاية والشرط . فإنها لاتكون نسخا ، بل بيانا وإتماما لمعنى الكلام .

ثم قال المصنف : ويرد على هذا الحد الثلاث الأول الواردة على الحد المتقدم .

فإن الخطاب دليل النسخ ، لانفسه .

(١) العبارة من قوله : «لكن لا يكون على وجه» إلى قوله : ارتفاع الحكم الثابت» كمررة في الاصل ، وساقطة من أ .

وأنه يلزم أن يكون قول العدل نسخ حكم كذا ، نسخا .
وأن النسخ قد يكون بفعل الرسول ، عليه السلام ، مع أنه
ليس بخطاب .
ويرد أيضا : أن قوله : على وجه لولاه - لكان ثابتا مع تراخيه ،
زيادة لاحاجة إليه في التعريف .

ولا يرد الثاني ؛ لأن المراد بالخطاب : خطاب الشارع ؛ لأنه
السابق إلى الفهم عند إطلاق الخطاب . بخلاف اللفظ فإنه لا يسبق
من إطلاقه لفظ الشارع .
والفقهاء لما لم يعقلوا الرفع للحكم الشرعي - عرفوا النسخ
بأنه : النص الدال على انتهاء أمد الحكم الشرعي مع التأخير عن
مورده^(١) ، أى عن زمان وروده .

والمراد بالنص : ما يقابل الإجماع والقياس .
وأورد على هذا التعريف الثلاثة الأولى الواردة على الحدين
الأولين . يعنى كون النص دليل النسخ ، لانفسه ، وعدم الاطراد ،
وعدم الانعكاس .

والحق أن عدم الاطراد غير وارد ؛ لأن النص لا يطلق على
لفظ العدل .

وكذا عدم الانعكاس ، غير وارد ؛ لأن النص يتناول فعل
الرسول ، عليه السلام .

(١) قال السمرقندى في ميزان الاصول (٢/١٤٥) : هذا التعريف منقول عن الشيخ
أبي منصور الماتريدى .

والمصنف بين أن فرارهم عن إطلاق الرفع على النسخ لاوجه له ؛ لأنهم إن فروا من الرفع ، لأن الحكم قديم^(١) ، والتعلق المعنوي أيضا قديم ، والقديم لايرفع . فانتفاء أمد الوجوب ينافي بقاء الوجوب على المكلف ؛ لأنه إذا انتهى أمد الوجوب - لم يبق الوجوب عليه . ولا نغنى بالرفع إلا عدم بقاء الحكم على المكلف . فيلزم وقوعهم فيما فروا عنه .

وإن فروا عن إطلاق الرفع على النسخ ، لأن النسخ إنما كان لتعلق الحكم بالفعل في المستقبل ، وتعلق الحكم بالفعل^(٢) في المستقبل لايرفع ، لأن التعلق^(٣) في المستقبل لم يوجد ، وما لم يوجد ، لايرتفع - لزمهم منع نسخ الحكم قبل الوقت ، كما هو مذهب المعتزلة .

والفقهاء يجوزون نسخ الحكم قبل الوقت^(٤) .

وإن فروا عن الرفع لأن تعلق الحكم بالمستقبل يظن دوامه واستمراره ، والنسخ بيان أمد التعلق بالمستقبل المظنون استمراره . فلا يدمن زوال التعلق المذكور ؛ لأن بعد بيان الأمد لا يبقى ظن الاستمرار . فصح إطلاق الرفع حينئذ عليه .

قيل^(٥) : لقائل أن يقول : زواله جاز أن يكون لعدم

(١) ١ : قدير .

(٢) «بالفعل» ساقط من ١ .

(٣) ١ : التعليق .

(٤) ١ : زيادة : «كما هو مذهب المعتزلة» بعد قوله : قبل الوقت .

(٥) «قيل» ساقط من ١ .

المقتضى . فصح ما قال الفقهاء ، ولا يصح ما قلتم ؛ لأنه ليس رفعا
بدليل متأخر .

وفيه نظر ، لأن المقتضى لا يخلوا إما أن يكون متحققا ، أولا .

والثاني باطل وإلا لم يتحقق الحكم .

والأول لا يخلوا إما أن ينعدم بنفسه أو بغيره .

والأول باطل بالضرورة .

والثاني يلزم منه رفع الحكم بدليل متأخر .

وقالت المعتزلة : النسخ : اللفظ الدال على أن مثل الحكم
الثابت بالنص المتقدم زائل على وجه لولاه - لكان ثابتا .

وهذا التعريف قريب مما ذكره الغزالي . فلهذا يرد عليه ما يرد
على تعريف الغزالي .

ويرد على هذا التعريف خاصة الأمر المقيد بمرة إذا ورد بعده
نص دال على زوال حكمه . فإنه نسخ مع أنه لم يدل على زوال مثل
الحكم الثابت ، بل على زوال ذلك الحكم .

ولا يخفى أن هذا غير وارد على المعتزلة ؛ لأنهم لا يجوزون نسخ
الحكم قبل الفعل . فحينئذ لا يجوز الأمر المقيد بالمرة عندهم .

ص - والاجماع على الجواز والوقوع .

وخالفت اليهود في الجواز .

وأبو مسلم الأصفهاني في الوقوع .

لنا : القطع بالجواز .

وإن اعتبرت المصالح - فالقطع أن المصلحة (قد^(١)) تختلف باختلاف الأوقات .

وفي التوراة أنه أمر آدم - عليه السلام - بتزويج بناته من بنيه . وقد حرم ذلك باتفاق .

واستدل بإباحة السبب ثم تحريمه ،

وبجواز الختان ثم إيجابه يوم الولادة عندهم .

وبجواز الأختين ، ثم التحريم .

وأجيب بأن رفع مباح الأصل ليس بنسخ .

ث - أجمع المسلمون على جواز النسخ وعلى الوقوع أيضا .

وخالفت اليهود^(٢) في الجواز وأبو مسلم

(١) زيادة مما عدا الأصل .

(٢) قال الجنائزى في شرح المغنى (ق - ١٦٧ ألف ، ب) : وهم في ذلك فريقان : فريق منهم من أنكروا نقلا بما روى عن موسى صلى الله عليه وسلم أنه قال : تمسكوا بشريعتي مادامت السموات والأرض . وبما روى أنه قال : تمسكوا بالسبب مادامت السموات والأرض . وبهذا الطريق طعنوا في رسالة محمد صلى الله عليه وسلم .

ومنهم من أنكروا ذلك عقلا . فقال : الأمر بالشئ دليل حسنه ، والنهى دليل قبحه والشئ الواحد لا يجوز أن يكون حسنا وقبيحا . فالقول بجواز النسخ قول بجواز البداء .

الأصفهاني^(١) في الوقوع^(٢) .

وانعقاد الإجماع على الوقوع مع مخالفة أبي مسلم ، محمول إما على إجماع من قبله ، وإما على مذهب المصنف ، وهو أن مخالفة الواحد لا يخل بالإجماع .

واحتج على الجواز بالقطع^(٣) أنه لا يستحيل على الله تعالى أن يأمر عباده بفعل في وقت ثم يرفعه عنهم .

وإن اعتبرت المصالح - كما هو مذهب المعتزلة ، وهو أن أفعال الله تعالى تابعة لمصالح العباد - فالجواز أيضا ثابت ؛ إذ لا يمتنع أن

(١) هو محمد بن بحر ، من مشاهير علماء المعتزلة ، من كبار الكتاب . كان عالما بالتفسير وبغيره من صفوف العلم . ولد سنة ٢٥٤هـ وتوفي سنة ٣٢٢هـ . انظر : الأعلام ٢٧٣/٦ ومعجم المؤلفين ٩٧/٩ ، ومعجم الأدباء ٢٥/١٨ ، وبغية الوعاة ٥٩/١ والوافي بالوفيات ٢٤٤/٢ ، وفضل الاعتزال ص ٢٩٩ ، ٣٢٢ ، والفهرست لابن نديم ص ١٥١ .

وذكر في بعض كتب الأصول أن اسمه يحيى بن عمرو بن يحيى ، أو عمرو بن يحيى ، أو عمرو بن بحر . وذكر في البعض أنه الجاحظ . وهذا كله خطأ . قال السبكي في رفع الحاجب (٢/ق - ١٣٢ - ب) : وأنا أقول : الانصاف أن الخلاف بين أبي مسلم والجماعة لفظي . وذلك أن أبا مسلم يجعل ما كان مغيا في علم الله تعالى كما هو مغيا باللفظ ، ويسمى الجميع تخصيصا .

ولافرق عنده بين أن يقول : «وأتموا الصيام إلى الليل» . وأن يقول : «صوموا» مطلقا . وعلمه محيط بأنه سينزل لاتصوموا وقت الليل . والجماعة يجعلون الأول تخصيصا ، والثاني نسخا . ولو أنكر أبو مسلم النسخ بهذا المعنى - لزمه إنكار شريعة المصطفى صلى الله عليه وسلم . وإنما يقول : كانت شريعة السابقين مغيا إلى مبعثه عليه السلام . وبهذا يتضح لك الخلاف الذي حكاه بعضهم في أن هذه الشريعة مخصصة للشرائع أو ناسخة . وهذا معنى الخلاف .

(٢) أ ، ب ، ج : بأننا نقطع .

يعلم الله تعالى استلزام الأمر بالفعل في وقت لمصلحة واستلزام رفعه في وقت آخر لمصلحة ؛ للقطع بأن المصلحة قد تختلف بالأوقات كما تختلف بالأشخاص .

وأیضا : قد ورد في التوراة أن الله تعالى قد أمر بتزويج بناته من بنیه ، وقد حرم ذلك ، یعنی تزويج البنات من البنين بالاتفاق . فيكون النسخ واقعا . والوقوع دليل الجواز .

واستدل على جواز النسخ بأن إباحة العمل يوم السبت كانت ثابتة ، ثم نسخت الإباحة وحرم العمل يوم السبت .

وبأن جواز الختان كان حاصلا ، ثم صار واجبا يوم الولادة عندهم .

وبأن جواز الجمع بين الاختين كان ثابتا ، ثم نسخ الجواز وثبت التحريم . فيكون النسخ واقعا . والوقوع دليل الجواز .

وأجيب بأن هذه الصور كانت مباحة بدليل الأصل ، ورفع مباح الأصل ليس بنسخ .

ص - قالوا : لو نسخت شريعة موسى - عليه السلام - لبطل قول موسى المتواتر : هذه شريعة مؤبدة .

قلنا : مختلف .

قيل : من ابن الراوندى .

والقطع^(١) أنه لو كان عندهم صحيحا - لقضت العادة بقوله

(١) الأصل ، ب ، ج : والحق .

له - عليه السلام - .

ث - تمسك اليهود في عدم جواز النسخ بخمس شبه .

الشبهة الأولى - تقريرها أن يقال : لو نسخت شريعة موسى -
لبطل قول موسى : هذه شريعة مؤبدة عليكم ما دامت السموات
والأرض .

والتالي باطل ؛ لأن موسى - عليه السلام - رسول صادق
باتفاق فلا يبطل قوله .

بيان الملازمة : أن قوله يدل على أن شريعته^(١) مؤبدة . فلو
نسخت - يلزم بطلان قوله .

أجاب بأن هذا الحديث مختلق أى مفترى .

قيل : إن هذا الكذب إنما وقع من ابن الرواندى^(٢) ليعارض

(١) الأصل : شريعة مؤبدة .

١ : شريعة موسى مؤبدة .

(٢) هو أحمد بن يحيى بن إسحاق أبو الحسن الملقب من أهل مرو الروز . قال ابن
القاص في الانتصار : كان لا يستقر على مذهب حتى صنف لليهود كتاب النصر
رغم أهل الإسلام لأربعمائة درهم أخذها من يهود سامرا . فلما قبض المال ، رام
نقضها حتى أعطوه مائتي درهم فأمسك عن النقض . وقال البلخي في كتاب
محاسن خراسان : لم يكن في زمانه في نظرائه أحقق منه بالكلام وكان أولا حسن
السيرة حنبلي المذهب كثير الحياء .

ثم انسلخ من ذلك لأسباب عرضت له . وقد حكى عنه أنه تاب عند موته واعترف
بأنه ما صار إلى ما صار إلا من جفاء أصحابه وأكثر كتبه كفريات ألفها لأبي
عيسى اليهودي الأهوازي . وكان أبوه يهوديا أسلم هو . وكان بعض اليهود
يقول : لا يفسدن هذا عليكم كتابكم كما أفسد أبوه علينا التوراة وعلم اليهود =

به دعوى الرسالة من محمد ، صلى الله عليه وسلم .

والقطع حاصل بأنه لو كان هذا الحديث صحيحا عندهم -
لذكروه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إذ العادة تقضى بقوله
للنبي ، عليه السلام . ولما لم يذكروا - دل على أنه غير صحيح
عندهم .

ص - قالوا : إن نسخ لحكمة ظهرت له ، لم تكن ظاهرة له -
فهو البداء . وإلا فعبث .

وأجيب - بعد اعتبار المصالح - : إنها تختلف باختلاف
الأزمان^(١) والأحوال . كمنفعة شرب دواء في وقت أحوال وضرره في
آخر . فلم يتجدد ظهور ما لم يكن .

ش - الشبهة الثانية - لو جاز النسخ - لجاز البداء أو العبث
على الله تعالى .

والتالى باطل لاستحالة البداء الذى هو الظهور بعد الخفاء على
الله الذى (لَا يَغْرُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ)^(٢)
ولاستحالة العبث .

وقال : قولوا عن موسى انه قال : لانبى بعدي . وكان يلزم الروافض وأهل
الاحاد . والكتاب الذى اعترض به على الشريعة اسمه : كتاب الزمرد . وقال ابن
الجوزى ألف كتاب الزمرد وإنما هو كفر مجرد . مات سنة ٢٩٨هـ وقيل : إنه
قتل .

انظر : المعتبر ورقة (١٢١/٢ - ١٢٢/١) وروضات الجنات (١٩٣/١) .

(١) : زمان .

(٢) ٣ - سبا - ٣٤ .

بيان الملازمة : أن النسخ إن كان لحكمة ظهرت لله تعالى لم تكن ظاهرة له قبل النسخ - يلزم البداء ؛ لأن البداء : ظهور ما لم يكن ظاهرا .

وإلا أى وإن لم يكن لحكمة ظهرت له لم تكن ظاهرة له قبل النسخ - يلزم العبث .

أجاب عنه بأن هذه الشبهة مبنية على أن أفعال الله تعالى تابعة للحكمة والمصلحة . وهو قاعدة الحسن والقبح العقليين ، وقد أبطلناها .

ولئن سلم أن أفعال الله تعالى تابعة للحكمة والمصلحة - فالمصالح تختلف باختلاف الأزمان والأحوال . كمنفعة شرب دواء في وقت وحال وضرره في آخر . فيجوز أن يعلم الله تعالى استلزام الأمر بالفعل في وقت لمصلحة ، واستلزام نسخه في غير ذلك الوقت لمصلحة أخرى . فلم يتجدد ظهور ما لم يكن .

ص - قالوا : إن كان مقيدا - فليس بنسخ .

وإن دل على التأييد - لم يقبل للتناقض بأنه مؤبد ليس بمؤبد .

ولأنه يؤدي إلى تعذر الإخبار بالتأييد ،

وإلى نفى الوثوق بتأييد حكم ما .

وإلى جواز نسخ شريعتكم .

أجيب بأن تقييد الفعل الواجب بالتأييد ، لا يمنع النسخ ، كما

لو كان معينا . مثل : صم رمضان ، ثم ينسخ قبله . فهذا أجدر .

وقوله : صم رمضان أبدا بالنص^(١) يوجب أن الجميع متعلق الوجوب . ولا يلزم الاستمرار . فلا تناقض . كالموت .

وإنما الممتنع أن يخبر بأن الوجوب باق أبدا ، ثم ينسخ .

ش - الشبهة الثالثة - الخطاب الوارد عليه النسخ إما أن يكون مقيدا أى بوقت معين^(٢) ، فلا نسخ ؛ لأن الحكم ينتهى بنفسه عند انقضاء ذلك الوقت . وانتهاء الحكم بنفسه لا يكون نسخا .

وإما أن يكون دالا على التأييد ، فلا يقبل النسخ ، لأربعة وجوه :

الأول - أنه لو قبل النسخ - للزم التناقض ؛ لأن الخطاب المقيد بالتأييد يدل على أن الحكم مؤبد . والنسخ يدل على أنه غير مؤبد . فيكون مؤبدا ، ليس بمؤبد . وهو التناقض .

الثاني - أنه لو قبل النسخ - لأدى إلى تعذر الإخبار بالتأييد ، (لأن الإخبار بالتأييد إنما هو لتعريف المخاطب التأييد . ولا طريق للمخاطب إلى معرفة التأييد ، لجواز طريان النسخ على ما دل على التأييد .

الثالث - أنه^(٣) لو قبل النسخ - لأدى إلى نفى الوثوق بتأييد

(١) الأصل : اما بالنص .

(٢) ١ : مقيد بوقت أى بوقت معين .

(٣) «أنه» ساقط من ١ .

حكم ما لجواز طريان النسخ عليه .

الرابع - أنه لو قبل النسخ - لأدى إلى جواز نسخ شريعتكم لأن النص الدال على التأيد ، لا يمنع النسخ .

أجاب بأن تقييد الفعل الواجب بالتأيد كقوله : صم رمضان أبدا ، لا يمنع النسخ ؛ فإنه إذا كان الوقت معينا ، مثل : صم رمضان ، ثم ينسخ قبله - لم يمتنع النسخ .

وإذا كان تعيين الوقت لا يمنع النسخ قبل الوقت - فالتأيد أجدر أن لا يمنع النسخ .

وقولهم : صم رمضان أبدا ، يوجب بدلالة النص أن الرضانات كلها متعلقة الوجوب . ولا يلزم من ذلك استمرار الوجوب في الرضانات كلها . فلا يلزم التناقض .

كالموت ، فإن تعلق خطاب الوجوب بالملكف يدل على أن جميع عمره - ولو كان مائة سنة - متعلق الوجوب ، لا أنه^(١) يستمر الوجوب مائة سنة .

والممتنع أن يخبر بأن الوجوب باق أبداً ، ثم ينسخ . مثل أن يقال : وجوب صوم عاشوراء باق أبدا . فإنه يمتنع أن ينسخ ، وإلا يلزم الكذب في خبر الله تعالى .

قيل : لقائل أن يقول : لا يمكن الجمع بين استغراق

(١) ١ : لأنه وهو خطأ .

الرمضانات كلها لتعلق الوجوب وعدم لزوم الاستمرار ، فإنه على تقدير وقوع النسخ وعدم الاستمرار ، يبطل^(١) الاستغراق .

وعدم التناقض في تأييد الحكم على المكلف وعدم تأييده بالموت لأجل أنه عرف بالقرينة أن المراد بالتأييد مدة بقاء التكليف .

ص - قالوا : لو جاز - لكان قبل وجوده^(٢) ، أو بعده أو

معه .

وإرتفاعه قبل وجوده أو بعده باطل ، ومعه أجدر ، لاستحالة النفي والإثبات .

قلنا المراد أن التكليف الذي كان ، زال ، كالموت ؛ لا أن الفعل يرتفع .

ش - الشبهة الرابعة - أنه لو جاز نسخ وجوب الفعل - لكان إما قبل وجود الفعل ، أو بعده أو معه .

والأول والثاني باطل ؛ لكونه معدوما في الحالين . ورفع المعدوم ممتنع .

وأما ارتفاعه معه - فهو أجدر بالبطلان ؛ لاستحالة النفي والإثبات في شيء واحد في حالة واحدة .

أجاب بأن المراد بنسخ الحكم أن التكليف الذي كان على

(١) أ : بطل .

(٢) أ : وجوبه وهو خطأ .

المكلف ، زال . وذلك غير ممتنع . كزوال التكليف بالموت ، لا أن الفعل يرتفع .

ص - قالوا : إما أن يكون الباري - سبحانه وتعالى - علم استمراره أبدا - فلا نسخ . أو إلى وقت معين - فليس بنسخ .

قلنا : إلى الوقت (المعين^(١)) الذي علم أنه ينسخه فيه^(٢) .

وعلمه بارتفاعه بالنسخ ، لا يمنع النسخ .

ش - الشبهة الخامسة - أن يقال : لا يخلو إما أن يكون الباري سبحانه وتعالى علم استمرار الحكم المنسوخ أبدا . فحينئذ لا نسخ له ، وإلا يلزم وقوع خلاف ما في علم الله تعالى . وهو محال .

أو علم استمراره إلى وقت معين . فحينئذ ليس بنسخ ، لانتهاء الحكم بنفسه .

أجاب بأنا نختار الشق الثاني ، وهو أن يعلم الله تعالى استمراره إلى وقت معين ، وهو الوقت الذي علم الله أنه ينسخ ذلك الحكم فيه .

وعلم الله بارتفاع الحكم بالنسخ ، لا يمنع النسخ ، لأنه حينئذ يكون انتهائه بالنسخ لا بنفسه .

ص - وعلى الأصفهاني : الإجماع على أن شريعتنا ناسخة لما يخالفها .

(١) زيادة من أ، ط، ع والبا برتى .

و«المعين الذي» ساقط من ب .

(٢) «فيه» ساقط من أ .

ونسخ التوجه ، والوصية للأقربين بالمواريث^(١) .
وذلك كثير .

ش - هذه حجة على أبي مسلم الأصفهاني . وتقريرها أن
يقال : النسخ واقع لإجماع الصحابة على أن شريعتنا ناسخة لكل
شريعة تخالف شريعتنا .

وعلى أن وجوب التوجه إلى بيت المقدس منسوخ بوجوب
التوجه إلى الكعبة^(٢) .

وعلى أن وصية الوالدين والأقربين منسوخة بآية المواريث^(٣) .
وذلك كثير .

كنسخ تقديم الصدقة بين يدي الرسول على مناجاته^(٤) .
وكنسخ صوم عاشوراء^(٥) .

ص - (مسألة) المختار : جواز النسخ قبل وقت الفعل .

(١) ط : بالمواريب ، وهو خطأ .

(٢) سيأتى تخريجه .

(٣) يريد أمر الله تعالى بالوصية بقوله : كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك
خير الوصية للوالدين والأقربين الآية (١٨٠ - البقرة - ٢)

ثم نسخها بقوله : يوصيكم الله في أولادكم الآية (١١ النساء - ٤)
(٤) أوجب الله تعالى على من أراد أن ينجى الرسول - عليه السلام - تقديم صدقة .
فقال تعالى : «يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم
صدقة» ثم نسخ بقوله تعالى : «فإذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم الآية (١٢ ، ١٣ -
المجادلة - ٥٨) .

(٥) سيأتى تخريجه في ص ٥٤٤ .

مثل : حجوا هذه السنة . ثم يقول قبله : لاتحجوا .

ومنع المعتزلة والصيرفي .

لنا : ثبت التكليف قبل وقت الفعل . فوجب جواز رفعه كالموت .

وأیضا : فكل نسخ كذلك ؛ لأن الفعل بعد الوقت ومعه يمتنع نسخه .

ش - اختلفوا في جواز النسخ قبل وقت الفعل .

والمختار : جوازه ، خلافا للصيرفي والمعتزلة .

مثل أن يقول : حجوا هذه السنة^(١) . ثم يقول - قبل الحج - : لاتحجوا .

واحتج على المختار بوجهين :

الأول - أنه ثبت في مبادئ الأحكام أن التكليف يتوجه قبل وقت^(٢) مباشرة الفعل . فوجب جواز رفع التكليف الثابت قبل الفعل بالناسخ ، كما جاز رفعه بالموت .

والثاني - أن كل نسخ كذلك ، أى قبل وقت الفعل ؛ لأن النسخ رفع التكليف . ورفع التكليف بعد وقت الفعل ومعه ممتنع .

أما الأول فلأنه إن أتى المكلف بالفعل - انقطع التكليف عنه

(١) أ : في هذه السنة .

(٢) زيادة من أ ، ب ، ج .

بنفسه . فلا نسخ .

وإن لم يأت به - عصى بتركه . فلا نسخ أيضا .

وأما الثاني - فلا ممتناع النفي والإثبات على شيء واحد في حالة واحدة .

ص - واستدل بأن إبراهيم - عليه السلام - أمر بالذبح بدليل : (إَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ) وبالإقدام ، وبترجيع^(١) الولد . ونسخ قبل التمكن .

واعترض بجواز أن يكون موسعا .

وأجيب بأن ذلك لا يمنع رفع تعلق الوجوب بالمستقبل ؛ لأن الأمر باق عليه ، وهو المانع عندهم .

وبأنه^(٢) لو كان موسعا - لقضت العادة بتأخيرها ، رجاء نسخه أو موته لعظمه .

وأما دفعهم بمثل : لم يؤمر ، وإنما توهّم . أو أمر بمقدمات الذبح . فليس بشيء .

أو ذبح وكان يلتحم عقوبة . أو جعل صفيحة نحاس ، أو حديد . فلا يسمع . ويكون نسخا قبل التمكن .

ش - واستدل على جواز النسخ قبل الوقت بقصة إبراهيم .

(١) جـ : التوديع ، وهو خطأ .

(٢) الأصل : ولأنه .

فإنه - عليه السلام - أمر بذبح ولده إسماعيل ونسخ عنه قبل التمكن من الذبح ، أى قبل وقت الفعل .

أما الأول فبدليل قوله تعالى - حكاية عن إسماعيل - (إِفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ^(١)) وهو الذبح ، لأنه قال إبراهيم : (إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ^(٢)) .

وبدليل إقدام إبراهيم على الذبح .

وبدليل ترويعه إسماعيل ، أى تخويفه .

فلو لم يكن الذبح مأمورا به - لم يقدم عليه^(٣) ، ولم يخوف ولده .

وأما أنه نسخ فلقوله تعالى : (وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ^(٤))

وأما أنه نسخ قبل التمكن ، أى قبل وقته ، فلأنه لو تمكن من الذبح لكان عاصيا بتأخيره .

واعترض على هذا بأنه يجوز أن يكون وجوب الذبح موسعا ، ونسخ بعد مضي وقت يسع الذبح فيه . فحينئذ لا يكون النسخ قبل وقت الفعل .

أجاب عنه بوجهين :

الأول - أن ذلك ، أى الوقت الموسع لا يمنع رفع تعلق

(١) ١٠٢ - الصافات - ٣٧ .

(٢) «عليه» ساقط من ١ .

(٣) ١٠٧ - الصافات - ٣٧ .

الوجوب بالمستقبل ، أى لا يمنع رفع تعلق^(١) الوجوب قبل وقت الفعل ؛ لأن وجوب الفعل باق على المكلف إذا لم يأت بالفعل فى أول الوقت الموسع . وبقاء الوجوب على المكلف هو المانع عند الخصوم عن النسخ .

فيمتنع النسخ فى باقى الوقت الموسع .

ويمتنع أيضا بعد انقضاء الوقت الموسع ، لانقطاع التكليف بنفسه .

ويمتنع^(٢) أيضا فى أول الوقت الموسع لتحقيق الوجوب فيه .

فتعين أن يكون النسخ قبل الوقت الموسع .

الثانى - أنه لو كان وجوب الذبح موسعا - لأخره ؛ لأن العادة تقضى بتأخير مثل هذا الفعل رجاء لنسخه أو موت أحدهما ، لعظم مثل هذا الأمر .

وقد دفع جماعة من الأصوليين هذا الاستدلال بأن إبراهيم لم يؤمر بالذبح . وإنما توهم الأمر به .

أو أمر بمقدمات الذبح لا بنفسه .

أجاب المصنف بأن هذا الدفع ليس بشئ ؛ لأنه لو لم يؤمر بالذبح - لما احتاج إلى الفداء .

(١) الاصل : تعليق .

(٢) أ : لا يمتنع ، وهو خطأ .

ودفعوا أيضا بأنه يجوز أنه ذبح والتحم عقيقه ، أى صار صحيحا . يقال : التحم الجرح للبرء .

وبأنه يجوز أنه جعل الله تعالى على حلقه صفيحة نحاس أو حديد . فيمتنع^(١) الذبح^(٢) ، لأنه نسخ .

أجاب بأنه لا يسمع^(٣) هذا الدفع .

أما الأول - فلأنه لو ذبح والتحم - لم يحتج إلى الفداء .

وأما الثانى - فلأنه حينئذ يكون الأمر بالذبح تكليفا بما لا يطاق ، وهو محال عند المعتزلة .

ومع هذا يلزم أن يكون نسخا قبل التمكن ؛ لأنه لم يتمكن من الذبح عند وجود الصفيحة^(٤) .

والصفيحة^(٥) : السيف العريض ، ووجه كل شئ عريض .

ص - قالوا : إن كان مأمورا به ذلك الوقت توارد النفى والإثبات .

وإن لم يكن ، فلا نسخ .

وأجيب : لم يكن^(٦) ، بل قبله ، وانقطع التكليف عنده ،

(١) أ : فكان يمتنع .

(٢) الأصل ، جـ : النسخ بدل «الذبح» .

(٣) الأصل : يمتنع .

(٤ ، ٥) ١ : الصفحة .

(٦) ط ، ع : وأجيب بأنه لم يكن .

كالموت .

ش - المانعون من جواز النسخ قبل الفعل قالوا^(١) : لا يجوز النسخ قبل الفعل . وذلك لأن المكلف إن كان مأمورا بالفعل في وقته ، فلو نسخ في ذلك الوقت - لزم أن يكون في ذلك الوقت مأمورا بالفعل ، غير مأمور به . فيلزم توارد النفي والإثبات على شيء واحد . وهو محال .

وإن لم يكن مأمورا به في ذلك الوقت ، فلا نسخ .

أجاب عنه بأنه لم يكن مأمورا به في ذلك الوقت لوجود الناسخ فيه . بل يكون مأمورا به قبله . وانقطع عنه التكليف عند دخول وقته بالناسخ ، كما ينقطع التكليف عنه بالموت .

ص - (مسألة) الجمهور : على جواز نسخ مثل : صوموا أبدا بخلاف : الصوم واجب مستمر أبدا .

لنا : لا يزيد على : صم غدا ، ثم ينسخ قبله .

قالوا : متناقض .

قلنا : لا منافاة بين^(٢) إيجاب صوم غد وانقطاع التكليف

(١) انظر حاشية التفتازاني على شرح العضد (١٩٢/٢) حيث بين اضطراب الشارحين في تقرير هذه الشبهة .

(٢) ١ : عن بدل «بين» .

قبله ، كالموت .

ش - ذهب الجمهور إلى جواز نسخ الأمر المقيد بالتأيد مثل :
صوموا أبدا .

خلافًا لبعض الأصوليين .

بخلاف الخبر المقيد بالتأيد ، مثل : الصوم واجب مستمر
أبدا . فإن الأكثر على أنه لا يجوز نسخه ، للزوم التناقض .

والمختار عند المصنف في الأول جواز النسخ .

واحتج عليه بأن قوله : صوموا أبدا ، لا يزيد في الدلالة على
تعيين الوقت والتنصيص عليه على قوله : صم غدا ، ثم ينسخ قبل
دخول الغد ، لما ذكرنا .

فكما جاز نسخ قوله : صم غدا قبل دخول الغد ، فكذلك
جاز نسخ : صوموا أبدا .

المانعون من جواز نسخ الأمر المقيد بالتأيد (قالوا : نسخ الأمر
المقيد بالتأيد يوجب التناقض ؛ لأن صيغة التأيد^(١)) تقتضي
الإيجاب أبدا ، ونسخه يقتضي عدم الإيجاب في بعض الأوقات .
فيلزم التناقض .

أجاب بأنه لا منافاة بين إيجاب صوم غد ، وبين انقطاع
التكليف قبل الغد بالناسخ ، كانقطاع التكليف قبل الغد بالموت .

(١) ما بين القوسين ساقط من أ .

ص - (مسألة) الجمهور : جواز النسخ من غير بدل .

لنا : أن مصلحة المكلف^(١) قد تكون في ذلك .

وأیضا : فإنه وقع كنسخ وجوب الإمساك بعد الفطر ، وتحريم ادخار لحوم الأضاحی .

قالوا : (نَأَتْ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) .

وأجيب بأن الخلاف في الحكم لا في اللفظ .

سلمنا ، لكن خصص .

سلمنا ويكون نسخه بغير بدل خير المصلحة علمت .

ولو سلم أنه لم يقع ، فمن أين : لم يجوز .

ش - اختلفوا في جواز نسخ الحكم من غير بدل .

فذهب الجمهور الى جوازه .

وذهب بعض إلى عدم جوازه .

والدليل على الجواز من وجهين :

الأول - أن الحكم إن تبع المصلحة ، فيجوز نسخه بلا بدل ،

لأن مصلحة المكلف قد يكون في رفع التكليف عنه من غير بدل .

(١) الأصل ، ج : التكليف .

وإن لم يتبع المصلحة ، فجوازه أظهر ؛ لأنه «يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ»^(١) و«يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ»^(٢) .

الثاني - أنه لو لم يجز نسخ الحكم بلا بدل - لم يقع ؛ لأن الوقوع لا يتصور بدون الجواز .

والثاني باطل ؛ لأنه وقع . كنسخ وجوب الإمساك بعد الفطر بلا بدل^(٣) ، ونسخ تحريم ادخار لحوم

(١) ٢٧ - ابراهيم - ١٤ .

(٢) إن الله يحكم ما يريد . ٢ - المائدة - ٥ .

(٣) قال ابن كثير في تحفة الطالب (ورقة ٢١ ب) : روى أبو عبيد القاسم بن سلام في

كتاب الناسخ والمنسوخ عن حجاج بن محمد الأعور عن ابن جريج وعثمان ابن عطاء عن عطاء بن أبي مسلم الخراساني عن ابن عباس في قوله : «كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم» . قال : كان كتابه على أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - أن المرأة أو الرجل كان يأكل ويشرب وينكح ما بينه وبين أن يصلي العتمة أو يرقد .

فإذا صلى العتمة أو رقد - منع ذلك . إلى مثلها من القابلة فنسختها هذه الآية : «أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم الآية» .

قال ابن كثير : هذا الإسناد فيه شيئان : أحدهما أنه قد تكلم البخاري في عطاء الخراساني وقال : أحاديثه مقلوبة . ووثقه أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين وأحمد بن عبدالله العجلي وغيرهم .

الثاني أن رواية عطاء هذه عن ابن عباس فيها انقطاع ، فإنه لم يسمع عنه . لكن يسدد هذا ما روى البخاري ١٥ - الصوم ، باب قول الله أحل لكم ليلة الصيام الآية (البقرة ١٨٧) حديث رقم (١٩١٥) ٤/١٢٩ عن البراء بن عازب - رضي الله عنه - قال : كان أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - إذا كان الرجل صائماً فحضر الإفطار ، فنام قبل أن يفطر - لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي ، وأن قيس بن صرمة الأنصاري كان صائماً ، فلما حضر الإفطار - أتى امرأته فقال لها : أعنتك طعام ؟ قالت : لا ولكن انطلق فأطلب ذلك . وكان يومه يعمل . =

الأضاحى^(١) (أيضا^(٢)) بلا بدل^(٣) .

المانعون من جواز النسخ بلا بدل قالوا : قوله تعالى : (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِخْهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا)^(٤) يدل على عدم جواز النسخ بلا بدل .

أجاب بأنه غير محل النزاع . فإن الخلاف في جواز نسخ الحكم بلا بدل ، لا في اللفظ . والآية تدل على الإتيان بالبدل في نسخ اللفظ لأن الضمير يرجع إلى الآية . والآية لفظ .

= فغلبته عيناه . فجاءت امرأته . فلما رأته قالت : خيبة لك . فلما انتصف النهار غشى عليه . فذكر ذلك للنبي - صلى الله عليه وسلم . فنزلت هذه الآية : «أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائك» ففرحوا بها فرحا شديدا . ونزلت : «كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر» .
(١) عن بريدة بن الحصيب الأسلمي - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهيتكم عن زيارة القبور ، فزورها ، ونهيتكم عن لحوم الأضاحى فوق ثلاث ، فأمسكوا ما بدا لكم الحديث .
رواه مسلم في ٣٥ - الأضاحى ، ٥ - باب بيان ما كان من النهى عن أكل لحوم الأضاحى الخ .

حديث رقم (٣٧) ١٥٦٣/٣ ، ١٥٦٤ . وفي الباب أحاديث أخرى .

(٢) زيادة من أ ، ب ، ج .

(٣) قال الزركشى في المعتبر (١/٧٧) : واعلم أن في جعل هذا من النسخ نظر ، وإنما هو من باب ارتفاع الحكم لارتفاع علته وعوده إذا عادت لامن باب النسخ الذي إذا ارتفع لا يعود أبدا . ولهذا قال عليه السلام : إنما نهيتكم لأجل الدأفة . فدل على أنه لم يرفعه أبدا .

فلو قدم لى أهل بلد محتاجون في زمن الأضحية أمتنع الادخار وعلى هذا نص الشافعى في الأم .

(٤) ١٠٦ - البقرة - ٢ .

سلمنا أن هذه الآية تتناول نسخ الحكم أيضا ، لكن خصص الحكم بما ذكرنا من الصور .

سلمنا أنها باقية على عمومها لكن الآية تدل على عدم النسخ بدون الإتيان بما هو خير . والنسخ بلا بدل خير من إبقاء الحكم لمصلحة يعلمها الله تعالى .

ولو سلم أن الآية تدل على أن النسخ لا يقع بدون بدل ، فمن أين ثبت أنه لم يجز ؛ فإن عدم الوقوع لا يقتضي عدم الجواز .

ص - (مسألة) الجمهور : جواز النسخ بأثقل .

لنا : ما تقدم .

وبأنه نسخ التخيير في الصوم والفدية .

وصوم عاشوراء برمضان .

والحبس في البيوت^(١) بالحد .

ش - القائلون بجواز النسخ اتفقوا على جواز النسخ ببدل أخف ، مثل نسخ تحريم الأكل بعد النوم في ليلة رمضان ببدل حله ، وهو الأخف .

وببدل مساو مثل نسخ وجوب التوجه إلى بيت المقدس بوجوب التوجه إلى الكعبة^(٢) .

واختلفوا في جواز النسخ ببدل أثقل .

(١) الأصل : الثبوت ، وهو خطأ .

(٢) سيأتى تخريجه .

فذهب الجمهور إلى جوازه .

وذهب بعض الشافعية الى عدم جوازه^(١) .

والدليل على الجواز من وجهين :

الأول - الجواز العقلي ، وهو ما تقدم من أن الحكم إن تبع المصلحة . فيجوز أن تكون مصلحة في نسخ الحكم ببذل أثقل . وإن لم يتبع - فجوازه أظهر .

الثاني - الوقوع . فمن ذلك نسخ التخيير بين الصوم والفدية بوجوب الصوم على التعيين^(٢) ، وهو أثقل من التخيير . ومنه وجوب صوم عاشوراء بوجوب صوم رمضان^(٣) وهو أشق وأثقل .

ومنه نسخ الحبس في البيوت الذي كان حدا للزنا بالحد وهو الضرب بالسياط والتغريب سنة في حق غير المحصن ، والرجم بالحجارة

(١) انظر الاحكام للآمدی ١٣٧/٣ ، وإرشاد الفحول ١٨٨ ، والاحكام لابن حزم ٦٠٢/٤ .

(٢) عن سلمة بن الأكوع قال : لما نزلت هذه الآية : «وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين» كان من أراد أن يفطرو ويفتدى حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها . وفي رواية : حتى أنزلت هذه الآية : «فمن شهد منكم الشهر فليصمه» . أخرجه البخارى في ٣٠ - الصوم ، ٣٩ - باب وعلى الذين يطيقونه فدية ، ١٨٧/٤ ومسلم في ١٣ - الصيام ، ٢٥ - باب نسخ قوله تعالى : وعلى الذين يطيقونه فدية الخ حديث رقم (١٤٩ ، ١٥٠) ٨٠٢/٢ وهذا لفظه .

(٣) سيأتى تخرجه في ٥٤٤ .

في حق المحصن^(١) . ولا شك^(٢) أنه أثقل .

(١)

قال القرطبي في تفسيره (٨٦/٥) : عن مجاهد قال : «واللآتي يأتين الفاحشة» والليثان يأتينها» كان في أول الأمر فنسختها الآية التي في النور ، (وهي قوله تعالى : «الزانية والزاني فاجلدوا الآية .

وانظر أيضا تفسير الطبري ٢٩٢/٤ ، ٢٩٣ ، ٢٩٧ .

قال ابن كثير في التحفة ١/٢٣ قال أبو عبيد ثنا عبد الله بن صالح - هو كاتب الليث بن سعد - عن معاوية عن صالح الحضرمي عن بن أبي طلحة عن ابن عباس في الآية يعني قوله تعالى «اللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا .» وفي قوله تعالى : والليثان يأتينها منكم فأذوهما» . قال : كانت المرأة إذا زنت حبست في البيت حتى الموت . وكان الرجل إذا زنا ، أؤذى بالتعير والضرب بالنعال . قال : فنزلت : «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» .

قال : وإن كانا محصنين ، رجما ، سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : فهو سبيلا الذي جعله الله لهما ، يعني قوله تعالى : «حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا» .

قال ابن كثير : هذا الإسناد فيه انقطاع ، لأن علي بن طلحة لم يسمع من ابن عباس .

لكن روى مسلم في صحيحه (في كتاب الفضائل ، باب عرق النبي ، صلى الله عليه وسلم ، حديث رقم (٨٨) ١٨١٧/٤ وفي الحدود ، باب حد الزنا ، حديث رقم (١٣) ١٣١٦/٦) ما يسد هذا :

عن عبادة بن الصامت قال : كان نبي الله - صلى الله عليه وسلم - إذا نزل عليه ، كرب لذلك وتريد وجهه . فأنزل عليه ذات يوم ، فلقى كذلك . فلما سرى عنه ، قال : خذوا عني خذوا عني . قد جعل الله لهن سبيلا . البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة . والثيب بالثيب جلد مائة والرجم قال الزركشي في المعتمر (١/٧٨) : روى البيهقي عن ابن عباس قال : كانت المرأة إذا زنت حبست في البيت حتى تموت ، وكان الرجل إذا زنى أؤذى بالتعير وضرب النعال فأنزل الله تعالى : «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» .

(٢)

الأصل : فلاشك .

ص - قالوا : أبعد في المصلحة .

قلنا : يلزمكم في ابتداء التكليف .

وأیضا : فقد يكون علم الأصلح في الأثقل ، كما يسقمهم بعد الصحة ويضعفهم بعد القوة .

قالوا : (يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ) ^(١) (يُرِيدُ اللهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ) .

قلنا : إن سلم عموم - فسياقها للمآل في تخفيف الحساب وتكثير الثواب ، أو تسمية للشيء ^(٢) بعاقبته . مثل :

لدوا للموت وابنوا للخراب ^(٣) .

وإن سلم الفور فمخصوص بما ذكرناه ، كما خصت ثقال التكاليف والابتلاء باتفاق .

قالوا : (نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) والأشق ليس بخير للمكلف .

وأجيب بأنه خير باعتبار الثواب .

(١) زيادة من ط .

(٢) ط : تسمية الشيء .

(٣) هذا صدر البيت وعجزه «فلكم يصير الى تباب» (وفي نسخه الى الذهاب) . وهو من الشواهد التي يستشهد بها لورود اللام بمعنى الصيرورة ، لا للتعليل . وهذا البيت لأبي العتاهية في ديوانه (٢٣ - ٢٤) ونسبت في الحيوان (٥١/٣) الى ابي نواس ولم أجده في ديوانه .

ش - القائلون بعدم جواز النسخ بأثقل ، احتجوا بثلاثة وجوه :

الأول - أن النسخ ببدل أثقل أبعد عن مصلحة المكلفين ؛ لأنهم إن امتثلوا - التزموا زيادة المشقة . وإن تركوا يلزمهم العقوبة .

أجاب بأن هذا يلزمكم في ابتداء التكليف ؛ لأن الناس في سعة الإباحة . فنقلهم إلى التكليف الشاقة أبعد عن المصلحة .

وأيضا : قد يكون الباري - تعالى - علم أن الأصلح هو الأثقل ، كما يسقمهم بعد الصحة ، ويضعفهم بعد القوة ؛ لأنه علم أن السقم والضعف أصلح .

الثاني - أنه لو جاز النسخ ببدل أثقل - لزم كذب قوله - تعالى : (يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ^(١)) وقوله : (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ^(٢)) .
والتالى باطل .

بيان الملازمة أن الآيتين تدلان على إرادة التخفيف واليسر والنسخ ببدل أثقل يدل على إرادة التثقيل والعسر . فيلزم كذب الآيتين .

أجاب بأننا لانسلم عموم الآية في إرادة التخفيف واليسر في كل شيء .

(١) ٢٨ - النساء - ٤ .

(٢) ١٨٥ - البقرة - ٢ .

ولئن سلم عموم الآية في التخفيف واليسر في كل شيء ،
فسياق الآية يدل على التخفيف واليسر للمآل في تخفيف الحساب
وتكثير الثواب .

أو تسمية التثقيل والعسر بالتخفيف واليسر ، تسمية الشيء
باسم عاقبته (فإن عاقبته^(١)) يرجع إلى التخفيف بسبب نيل الثواب
ودفع العقاب مثل :

لدوا للموت وابنو للخراب .

فإنه لما كان عاقبة الولادة : الموت ، وعاقبة البناء : الخراب ،
جعلها غاية الولادة والبناء ، تسمية للشيء بعاقبته .

ولئن سلم إرادة التخفيف واليسر في كل شيء على الفور -
لكن مخصوص بما ذكرنا من الصور ، كما خصت ثقال^(٢) التكاليف
والابتلاء باتفاق .

الثالث : أن قوله تعالى - : (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ
بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا^(٣)) يدل على أن البدل يكون خيرا من المنسوخ أو
مثله . والأثقل الأشق لا يكون خيرا للمكلف ولا مثلا .

أجاب بأنه خير للمكلف باعتبار عظم الثواب .

ص - (مسألة) الجمهور على جواز نسخ التلاوة دون الحكم ،
وبالعكس ونسخهما معا .

(١) ساقط من ١ .

(٢) الاصل : ثقاتل .

(٣) ١٠٦ - البقرة - ٢ .

وخالف بعض المعتزلة .

لنا : القطع بالجواز .

وأیضا : الوقوع .

عن عمر - رضى الله عنه : - «كان^(١) فيما أنزل : «الشيخ
والشيخة إذا زنيا فارجموهما [البتة]^(٢)» .

ونسخ الاعتداد بالحول .

وعن عائشة - رضى الله عنها - : «كان فيما أنزل عشر رضعات
محرمات^(٣)» .

والأشبه : جواز مس المحدث للمنسوخ لفظه .

ش - الجمهور ذهبوا إلى جواز نسخ التلاوة دون الحكم ،
وبالعكس ، أى جواز نسخ الحكم دون التلاوة ، وجواز نسخ التلاوة
والحكم معا .

وخالفهم بعض المعتزلة .

والدليل على جواز كل من الثلاثة من وجهين :

الأول - الجواز العقلى ، فإننا نقطع أنه يجوز أن ينسخ أحدهما
أو كلاهما لمصلحة يعلمها الله - تعالى .

(١) ط : وكان .

(٢) زيادة من ١ ، ط ، ع والبايرتى .

(٣) ط : زيادة : فنسخن بخمس .

والثاني - الوقوع .

أما وقوع التلاوة فقط - فما روى عن عمر - رضى الله عنه - أنه قال : كان فيما أنزل : الشيخ والشيخة إذا زينا فارجموهما^(١)» وقد نسخ تلاوته ولم ينسخ حكمه .

وأما وقوع نسخ الحكم فقط ، فلأن حكم آية^(٢) الاعتداد بالحول ، وهو قوله تعالى : «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ^(٣)» قد نسخ بدون تلاوته^(٤) .

وأما وقوع نسخهما معا - فلما روى عن عائشة أنها قالت :

-
- (١) قال ابن كثير في التحفة (ق/٢٤/١) : روى الشافعى عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قال : إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل : لانجد حدين في كتاب الله تعالى فلقد رجم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فوالذى نفسى بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتها : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة» فإننا قد قرأناها .
وللبخارى في ٨٦ - الحدود ، ٣٠ - باب الاعتراف بالزنا ، رقم (٦٨٢٩) ١٢/١٢٧ قريب من هذا .
ولمسلم في ٢٩ - الحدود ، ٤ - باب رجم الثيب بالزنا ، رقم (١٥) ٣/١٣١٧ قريب من هذا .

- ١٥١٧ -

- (٢) أ : فإن حكم أنه بدل «فلان حكم الآية» .
(٣) ٢٣٤ - البقرة - ٢ .
(٤) نسخ هذا الحكم بقوله تعالى : يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا (٢٣٤ - البقرة - ٢) انظر تفسير الطبرى ٥٧٩/٢ ، ٥٨٠ .
وروى البخارى في ٦٥ - التفسير (سورة البقرة - ٢) ٤٥ - باب والذين يتوفون منكم الآية ، حديث رقم (٤٥٣٦) ٨/٢٠١ عن عبدالله بن الزبير : قلت لعثمان : هذه الآية التى فى البقرة : «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا» إلى قوله : «غير إخراج» قد نسختها الآية الأخرى . فلم تكتبها ؟ قال : فدعها يا ابن أخى ، لا أغير شيئا منه من مكانه .

«كان فيما أنزل عشر رضعات محرمات ، فنسخن بخمس^(١)» . وقد كان منسوخ التلاوة أيضا .

واختلفوا في أن منسوخ اللفظ هل يجوز للمحدث مسه أم لا ؟
والأشبه أنه يجوز مسه للمحدث .

ص - قالوا : التلاوة مع حكمها ، كالعلم مع العالمية ، والمنطوق مع المفهوم . فلا ينفكان .
وأجيب بمنع العالمية والمفهوم .

ولو سلم فالتلاوة أمانة الحكم ابتداء لادواما . فإذا نسخ - لم ينتف^(٢) المدلول .

وكذلك العكس .

قالوا : بقاء التلاوة يوهم بقاء الحكم ، فيوقع في الجهل ،
وأیضا : فتزول فائدة القرآن .

(١) رواه مسلم في ١٧ - كتاب الرضاع ، ٦ - باب التحريم بخمس رضعات حديث رقم (٢٤) ١٠٧٥/٢ عن عائشة قالت : كان فيما أنزل من القرآن : عشر رضعات معلومات يحرم ، ثم نسخن بخمس معلومات ، فتوفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهن فيما يقرأ من القرآن .
(٢) الأصل ب ، ج : لم يتبدل .

قلنا : مبنى على التحسين .

ولو سلم - فلا جهل مع الدليل ؛ لأن المجتهد يعلم ، والمقلد يرجع إليه .

وفائده كونه معجزا وقرآنا يتلى .

ش - المانعون من جواز نسخ أحدهما بدون الآخر قالوا :
التلاوة مع حكمها كالعالمية مع العلم ، والمنطوق مع المفهوم . فكما
لانفكاك بين العلم والعالمية وبين المنطوق والمفهوم ، فكذلك لا
انفكاك بين التلاوة وحكمها فلا يتصور نسخ أحدهما بدون الآخر .

أجاب بمنع العالمية والمفهوم أى لانسلم أن العالمية مغايرة
للعلم ، بلل العلم هو العالمية .
ولا نسلم أن المفهوم ثابت .

وبتقدير ثبوته لانسلم عدم انفكاكه عن المفهوم .

ولئن سلم أن العالمية مغايرة للعلم والمنطوق لاينفك عن
المفهوم - فلا نسلم أن التلاوة لاتنفك عن الحكم ؛ فإن التلاوة أمانة
الحكم ابتداء ، لا دواما . فإذا نسخت - لم ينتف الحكم ؛ إذ لايلزم
من انتفاء الأمانة انتفاء الحكم .

وكذلك العكس ، أى لايلزم من انتفاء الحكم انتفاء الأمانة .

وقالوا أيضا : لايجوز نسخ الحكم بدون التلاوة ، لأن بقاء

التلاوة يوهم^(١) بقاء الحكم ؛ لكون التلاوة أمانة للحكم . فيلزم وقوع المكلف في الجهل . وتزول فائدة القرآن ؛ إذ الفائدة بيان الأحكام التي دلت عليها الألفاظ^(٢) . فإذا انتفى تلك الأحكام - زال فائدة اللفظ .

أجاب بأن هذا الدليل مبنى على التحسين العقلي ، وهو مردود .

وبتقدير تسليمه فلا نسلم وقوع المكلف في الجهل ؛ إذ لا جهل مع قيام الدليل الناسخ ، لأن المكلف إن كان مجتهدا - يعلم الدليل الناسخ . فلا يقع في الجهل . وإن كان مقلدا - يرجع إلى المجتهد ويقبل منه .

ولا نسلم أيضا أنه يزول فائدة القرآن ؛ فإن فائدة التلاوة لا ينحصر في الحكم ، بل يكون فائدته : كونه معجزا وكونه يتلى ، فيحصل الثواب بتلاوته .

ص - (مسألة) المختار جواز نسخ التكليف بالأخبار بالإخبار^(١) بنقيضه .

خلافا للمعتزلة .

(١) أ : يفهم .

(٢) أ : الأمانة بدل «الألفاظ» .

(٣) كذا في الأصل وج وط . وفي أ ، ب ، ع : نسخ التكليف بالأخبار بنقيضه .

قال التفازاني (١٩٥/٢) وفي بعض النسخ لفظ «بالأخبار» مكرر ، الأول متعلق بالتكليف والثاني بنسخ . وهكذا في النقود الردود (ورقة ٣٧١ الف) .

وأما نسخ مدلول خبر لا يتغير - فباطل .

والمتغير كإيمان زيد ، وكفره مثله .

خلافًا لبعض المعتزلة .

واستدلّاهم بمثل : أنتم مأمورون بصوم كذا ، ثم ينسخ يرفع
الخلاف .

ش - المختار جواز نسخ تكليفنا بالإخبار عن شيء بتكليفنا
بالإخبار (عن نقيضه .

خلافًا للمعتزلة .

مثل أن تكليفنا بالإخبار^(١) عن وجود زيد ، ثم تكليفنا
بالإخبار عن عدمه .

وأما مدلول الخبر - فإن كان مما لا يتغير ، مثل : الإله موجود ،
والعالم حادث - فنسخه باطل .

وإن كان مما يتغير ، كإيمان زيد وكفره ، مثله ، أي نسخه
باطل على المختار .

خلافًا لبعض المعتزلة .

واستدلال المجوزين بجواز نسخ مدلول الخبر إذا كان حكمًا ،
مثل : أنتم مأمورون بصوم كذا ، ثم ينسخ ، يرفع الخلاف بين

(١) العبارة ما بين القوسين ساقطة من ١ .

المجوزين والمانعين^(١) ؛ لأن هذا الخبر بمعنى الأمر . نحو :
(وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ)^(٢) فيجوز نسخه عند المانعين أيضا ،
ولا يكون نسخا لمدلول الخبر ، بل لمدلول الأمر فارتفع الخلاف
بينهم .

ص - (مسألة) يجوز نسخ القرآن بالقرآن ، كالعديتين
والمتواتر بالمتواتر ، والآحاد بالآحاد ، والآحاد بالمتواتر .
وأما نسخ المتواتر بالآحاد^(٣) - فنفاه الأكثرون .

بخلاف تخصيص العام ، كما تقدم

لنا : قاطع فلا يقابله المظنون .

ش - يجوز نسخ القرآن بالقرآن ، كنسخ العدة بالحول بالعدة
باربعة أشهر وعشر^(٤) .

ويجوز نسخ الخبر المتواتر بالخبر المتواتر ، ونسخ الآحاد
بالآحاد ، والآحاد بالمتواتر .

(١) في حاشية الأصل : «لأن هذا الخبر بمعنى الأمر . فأما أن يكون الدليل أخص
من الدعوى فلا يصح . وإن صح فيكون خاصا بما إذا كان الخبر بمعنى الأمر .
ولاخلاف في جواز نسخه . وأما إذا لم يكن بمعنى الأمر فلا يجوز نسخه كما
سبق . والله أعلم» .

(٢) ٢٣٣ - البقرة - ٢ .

(٣) أ : بالأخبار .

(٤) قال الله تعالى : «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى
الحول غير إخراج الآية (٢٤٠ - البقرة - ٢) .

وهذا منسوخ بقوله تعالى : «يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا» .
(٢٣٤ - البقرة - ٢) .

وأما نسخ المتواتر بالآحاد - فنفاه الأكثرون .
بخلاف تخصيص العام المتواتر بالخاص الآحاد ، كما تقدم .
والفرق أن النسخ يرفع ما ثبت بالمنسوخ بخلاف التخصيص
فإنه لا يرفع ما ثبت بالعام .

واحتج المصنف على عدم جواز نسخ الخبر المتواتر بالآحاد بأن
الخبر المتواتر مقطوع ، والآحاد مظنون . والمظنون لا يقابل المقطوع ،
بل يطرح المظنون ويعمل بالمقطوع .

قيل : وفيه نظر ؛ إذ يجوز أن يكون المتواتر مظنونا بحسب
الدلالة . والآحاد مقطوعا بحسب المتن ، فحينئذ يقابل المتواتر
بالآحاد وينسخ .

أجيب بأنه حينئذ يتعين أن يكون الآحاد مخصصا للمتواتر ،
ولا نزاع فيه .

وردّ بأن الآحاد إنما يتعين أن يكون مخصصا إذا ورد قبل العمل
بالعام المتواتر أما إذا ورد بعد العمل به - يكون ناسخا له .

ص - قالوا : وقع ، فإن أهل قباء سمعوا مناديه - صلى الله
عليه وسلم - ألا إن القبلة قد حولت فاستداروا ولم ينكر عليهم
أجيب : علموا بالقرائن لما ذكرناه .

قالوا : كان يرسل الأحاد بتبليغ الأحكام مبتدأةً وناسخة^(١) .

وأجيب : إلا أن يكون مما ذكرناه^(٢) فيعلم بالقرائن لما ذكرناه .

قالوا : (قُلْ لَا أَجِدُ) نسخ بنهيه عن كل ذي ناب من السباع . فالخبر أجدر .

أجيب إما بمنعه . وإما بأن المعنى . لا أجد الآن .

وتحريم حلال الأصل ليس بنسخ .

ش - القائلون بجواز نسخ الخبر المتواتر بالأحاد احتجوا بوجوه :

الأول - الوقوع . فإن أهل قباء سمعوا منادى الرسول - عليه السلام - ينادى : ألا إن القبلة قد حولت عن بيت المقدس إلى الكعبة ، فاستداروا في الصلاة من بيت المقدس إلى الكعبة^(٣) . ولم

(١) أ : ناصحة ، وهو خطأ .

(٢) ج : ذكرنا .

(٣) عن ابن عمر : بينما الناس في صلاة الصبح بقباء إذا جاءهم أت فقال : إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد أنزل عليه الليلة ، وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام ، فاستداروا إلى الكعبة رواه البخاري وهذا لفظه في ٩٥ - الأحاد ، ١ - باب ما جاء في إجازة خبر الواحد ، حديث رقم (٧٢٥١/١٣/٢٣٢) .

وفي ٦٥ - التفسير ، ١٦ - باب ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب ، حديث رقم (٤٤٩٠) ٨/١٧٤ . وباب ١٩ ، حديث رقم (٤٤٩٣) . وباب ٢٠ ، حديث رقم ٤٤٩٤ وللبخاري عن البراء مثله ورواه مسلم في ٥ - المساجد ، ٢ - باب تحويل القبلة ، حديث رقم (١٣) ١/٣٧٥ .

ينكر الرسول - عليه السلام - عليهم . مع أن وجوب التوجه إلى بيت المقدس ثبت بالخبر المتواتر . وخبر المنادى الآحاد . فلو لم يجر نسخ المتواتر بالآحاد - لما جاز لهم التحول بمجرد قول المنادي ، ولأنكر الرسول - عليه السلام - عليهم .

أجاب بأننا لانسلم أنهم تحولوا بمجرد إخبار المنادي ، بل تحولوا لأنهم علموا بالقرائن المنضمة إلى خبر المنادي كإعلان الناس بذلك ، أو قربهم من مسجد الرسول^(١) عليه السلام .

وإنما حمل على هذا لما ذكرنا من الدليل الدال على عدم جواز نسخ المتواتر بالآحاد .

الثاني - أنه عليه السلام - كان يرسل آحاد الصحابة إلى الأقطار بتبليغ الأحكام مبتدأة وناسخة^(٢) ، من غير فرق بينهما .

فلو لم يقبل الآحاد في نسخ المتواتر - لما وجب القبول . ولما جاز للرسول - عليه السلام - أن لايفرق .

أجاب بأن ما ذكرتم من الإرسال ووجوب القبول صحيح . إلا أن يكون خبر الواحد مما ذكرنا ، وهو أن يكون ناسخا للمتواتر .

= ولمسلم عن البراء مثله حديث رقم (١١) / ٣٧٤ ، وعن أنس مثله حديث رقم (١٥) / ٣٧٥ وانظر اختلاف العلماء في أصل شرعية التوجه إلى بيت المقدس في ابتداء الإسلام هل كان بالسنة أو بالقرآن في التحفة ١ / ٢٣ ، وفي الاعتبار ١ / ٧٩ .

(١) المثبت من ب ، ج - وفي أ : أو أمر بهم من يسجد الرسول عليه السلام . وفيه خطأ . وفي غيرها بمسجد .

(٢) سبق تخرجه في مسائل الاخبار .

فإنه حينئذ يحمل على كونه معلوما بالقرائن ، لما ذكرنا^(١) .

الثالث - قوله تعالى : (قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ^(٢)) نسخ بنهيه - عليه السلام - عن كل ذى ناب من السباع^(٣) .

والنهي عن كل ذى ناب من باب الأحاد .

وإذا جاز نسخ القرآن بالأحاد - فنسخ الخبر المتواتر به أجدر .

أجاب : إما بمنعه بأن يقال : لانسلم أن هذه الآية منسوخة فإنه لا يدل على إباحة الجميع ، حتى يكون تحريم كل ذى ناب ناسخا له ، لانه يدل على عدم وجدان المحرم . وعدم وجدان المحرم بالوحي ، لا يدل على إباحة الجميع .

وإما بأن معنى الآية : لا أجد الآن محرما فيكون مؤقتا وإذا

(١) لما ذكرنا ساقط من ١ . وانظر حاشية السعد (١٩٦/٢) في اختلاف الشارحين في هذا المقام والنقود والردود ٣٧٢/٢ .

(٢) ١٤٥ - الانعام - ٦ .

(٣) عن أبي ثعلبة الخشني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - نهى عن أكل كل ذى ناب من السباع .

رواه مسلم في ٣٤ - الصيد ، ٣ - باب تحريم أكل كل ذى ناب الخ ، حديث رقم (١٣ ، ١٤) ١٥٣٣/٣ .

وله عن أبي هريرة مثله حديث (رقم ١٥) .

وله مثله عن ابن عباس وزيادة : وكل ذى مخلب من الطير ، حديث رقم (١٦) .

ورواه البخاري في ٧٦ - الطب ، ٥٧ - باب ألبان الاثن ، حديث رقم (٥٧٨٠)

١٠/٢٤٩ عن أبي ثعلبة بلفظ «السبع» بدل «السباع» .

كان مؤقتا - لا يكون منسوخا .

ونفيه - عليه السلام - عن كل ذي ناب^(١) رافع للحلال^(٢) الثابت بالأصل . ورفع الحلال الثابت بالأصل ليس بنسخ ؛ لأن النسخ لا يكون إلا للحكم الشرعى وحلال الأصل لا يكون حكما شرعيا .

ص - ويتعين النسخ بعلم تأخره .

أو بقوله - عليه السلام - : هذا ناسخ^(٣) ، أو ما فى معناه مثل : « كنت نهيتكم » .

أو بالإجماع .

ولا يثبت بتعيين الصحابي ؛ إذ قد يكون عن اجتهاد .

وفى تعيين أحد المتواترين نظر .

ولا يثبت بقبيله فى الصحف ، ولا بحداثة^(٤) الصحابي ، ولا بتأخر إسلامه ، ولا بموافقة الأصل .

وإذا لم يعلم ذلك - فالوجه : الوقف ، لا التخيير .

ش - إذا وقع حكمان متنافيان ، فإنما يتعين النسخ منهما بأن

(١) سبق تخرجه أنفا .

(٢) أ : عن الحلال .

(٣) قال ابن كثير فى تحفة الطالب (١/٢٤) : قوله : « أو بقوله - صلى الله على وسلم -

هذا ناسخ لم يرد المصنف أن هذا حديث وإنما خرج ذلك مخرج المثال .

(٤) الأصل : بحداثة . وهو خطأ .

يعلم تأخره عن الآخر .

أو بأن يقول الرسول - عليه السلام - : هذا ناسخ .

أو بأن يقول ما في معناه ، مثل : كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، ألا فزورها^(١) . فإن هذا دال على نسخ النهي عن زيارة القبور .

وأيضاً : بتعين الناسخ منهما بالإجماع بأن تجمع الأمة على أن هذا ناسخ .

ولا يثبت النسخ بتعين الصحابي الناسخ ، إذ قد يكون تعيينه الناسخ عن اجتهاد .

وفي تعيين الصحابي تأخر^(٢) أحد المتواترين نظر ، لتعارض دليل قبول قوله والمنع .

أما دليل المنع فهو أنه يتضمن نسخ المتواتر بقول الواحد ، وهو غير جائز .

وأما دليل القبول - فهو أن النسخ لا يكون بخبر الواحد ، بل بالمتواتر .

(١) روى مسلم ٣٥ الأضاحي ، ٥ - باب ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي

حديث رقم (٣٧) ١٥٦٣/٣ عن بريدة الأسلمي - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا مبادلكم ، ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء فاشربوا في الأسقية كلها ولا تشربوا مسكراً .

(٢) «تأخر» ساقط من أ .

وخبر الواحد معيّن للناسخ ، لا ناسخ ؛ لأنه علم أن أحدهما ناسخ والآخر منسوخ بدون خبر الواحد .

ولا يثبت كون الحكم منسوخا بقبليته في المصحف ، لجواز أن يكون المتقدم في المصحف متأخرا في النزول ؛ لأن ترتيب المصحف ليس على ترتيب النزول .

ولا يثبت كون الحكم ناسخا بحدّاثه^(١) الصحابي الذي يرويه ؛ لجواز أن يكون من تأخر صحبته يكون روايته متقدمة .

ولا يثبت أيضا كون الحكم ناسخا بتأخر إسلام الصحابي الذي يرويه ، فإن تأخر الإسلام لا يقتضي تأخر روايته .

ولا يثبت أيضا كون الحكم ناسخا بكونه موافقا للأصل ؛ فإن موافقة الأصل لا تدل على النسخ أصلا .

وإذا لم يعلم الناسخ والمنسوخ - فالوجه : الوقف ، لا التخيير .

ص - (مسألة) الجمهور على جواز نسخ السنة بالقرآن .

وللشافعي - رحمه الله - قولان .

لنا : لو امتنع - لكان غيره : والأصل عدمه .

وأيضا : التوجه إلى بيت المقدس بالسنة ، ونسخ بالقرآن .

والمباشرة بالليل كذلك .

(١) الأصل : بحدّاثه ، وهو خطأ .

وصوم يوم عاشوراء .

وأجيب بجواز نسخه بالسنة ووافق القرآن .

وأجيب بأن ذلك يمنع تعيين ناسخ أبدا .

ش - اتفق الجمهور على جواز نسخ السنة بالقرآن .

وللشافعي - رحمه الله - فيه قولان^(١) .

وأحتج المصنف على مذهب الجمهور بأنه لو امتنع - لكان امتناعه لغيره ، إذ نعلم بالضرورة أنه لا يكون ممتنعا لذاته .

والتالي باطل ؛ لأن الأصل عدم الغير .

وأيضا نسخ السنة بالقرآن واقع ؛ فإن وجوب التوجه إلى بيت المقدس كان ثابتا بالسنة ، ونسخ بالقرآن^(٢) بقوله تعالى : (قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)^(٣) .

وتحريم مباشرة الصائم بالليل ثبت بالسنة ، وقد نسخ بالقرآن^(٤)

(١) انظر : الرسالة ص ١٠٦ - ١٠٨ ، والإحكام للآمدي ٣/ ١٥٠ ، ١٥٣ ، ونهاية

السؤل والإيهاج ١٥٩/٢ وإرشاد الفحول ص ١٩١ .

(٢) سبق تخرجه أنفا .

(٣) ١٤٤ - البقرة - ٢ .

(٤) عن البراء بن عازب قال : لما نزل صوم رمضان ، كانوا لا يقربون النساء رمضان

كله . وكان رجال يخونون أنفسهم . فأنزل الله : «علم الله أنكم كنتم تختانون

أنفسكم فتأب عليكم وعفا عنكم» .

بقوله تعالى : (فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ^(١)) .

ووجوب صوم عاشوراء ثبت بالسنة ، وقد نسخ بالقرآن^(٢) .
وأورد على هذا أنه يجوز أن يكون النسخ في هذه الصور بالسنة
ووافق القرآن . فاستغنى بالقرآن عن نقل السنة الناسخة .
وأجيب بأن هذا التجويز^(٣) يمنع تعيين الناسخ أبدا . فإن أى

= رواه البخارى في ٦٥ - التفسير (سورة ٢) ، ٢٧ - باب أحل لكم ليلة الصيام
الخ .

حديث رقم (٤٥٠٨) ١٨١/٨ .

قال الزركشى في المعتبر (١/٧٧) : قال السهيلي : وفي عمر نزل «أحل لكم ليلة
الصيام» .

(١) ١٨٧ - البقرة - ٢ .

(٢) روى البخارى في ٣٠ - الصيام ، ٦٩ - باب صيام يوم عاشوراء ، حديث رقم
(٢٠٠٢) ٢٤٤/٤ عن عائشة - رضى الله عنها : كان يوم عاشوراء تصومه قريش
في الجاهلية - وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصومه في الجاهلية . فلما
قدم المدينة صامه وأمر بصيامه فلما فرض رمضان ترك يوم عاشوراء فمن شاء
صامه ومن شاء تركه .

وانظر أيضا حديث رقم (٢٠٠١) .

ورواه أيضا في باب ١ ، ١٠٢/٦ ، حديث رقم ١٨٩ ، وأيضا عن عمر حديث رقم
١٨٩٢ ورواه في التفسير (سورة ٢) باب (٢٤) ١٧٧/٨ .

ورواه أيضا في مناقب الأنصار ، باب ٢٦ ، حديث رقم (٢٨٣١) ١٤٧/٧

ورواه مسلم في ١٣ - الصيام ، ١٩ - باب صوم يوم عاشوراء ، حديث رقم
(١١٣) ٧٩٢/٢ عن عائشة بلفظ مختلف .

قال الزركشى في المعتبر (٢/٧٧) بعدما ذكر حديث عائشة : وهذا يدل على أن
صوم عاشوراء كان واجبا في أول الأمر ، وهو قول الحنفية لكن الأصح عند
أصحابنا . كما قاله النووي - إنه لم يجب قط .

(٣) الأصل : التجوز .

ناسخ فرض ، كان لقائل أن يقول : الناسخ غيره . إلا أنه وافق ذلك الغير .

ص - قالوا : «لَتُبَيِّنَنَّ» والنسخ رفع لبيان .

قلنا : المعنى : لتبلغ .

ولو سلم - فالنسخ أيضا بيان .

ولو سلم فأين نفي النسخ ؟

قالوا : منفر .

قلنا : إذا علم أنه مبلغ - فلا نفرة .

ش - المانعون من نسخ السنة بالقرآن احتجوا بوجهين :

الأول أن السنة بيان للقرآن ، بقوله تعالى : «لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ»^(١) فإنه يدل على كون السنة بيانا للقرآن . والمنسوخ لا يكون بيانا للناسخ ، لأن النسخ رفع المنسوخ بالناسخ ، لبيان الناسخ بالمنسوخ .

أجاب بأن المراد من قوله : «لتبين» : لتبلغ وحمل البيان على هذا أولى ؛ لأنه عام في كل القرآن .

أما حمله على بيان المراد - فهو تخصيص ببعض ما أنزل .

(١) ٤٤ - النحل - ١٦ .

وحمل اللفظ على ما يطابق الظاهر أولى من حمله على ما يوجب ترك الظاهر .

ولو سلم أن المراد : البيان فالنسخ أيضا بيان .

قيل^(١) : هذه مغالطة ؛ لأن المستدل نفى كون المنسوخ بيانا للناسخ ، والمعارض أجاب بكون الناسخ بيان المنسوخ .
أجيب بأنه لا يبعد أن يقال : المستدل أبطل أن تكون السنة منسوخة ؛ بالقرآن ؛ لأن الآية اقتضت أن تكون السنة بيانا . ولا منافاة بين البيان والمبين .

ولو كان نسخها بالقرآن لكانا متنافيين^(٢) .

أجاب المعارض بأن النسخ أيضا بيان . فلا منافاة .

وفيه نظر ؛ إذ كلام المستدل لم يورد في المتن على هذا الوجه حتى يستقيم جواب المعارض ، بل أورد على الوجه الذي قررنا .
وحيث أن يكون جواب المعارض غير مستقيم .

ولو سلم أن النسخ ليس ببيان - فمن أين ثبت نفى نسخ السنة بالقرآن . فإن الآية لا تدل على أن كل سنة بيان للقرآن . فغايتها أنها تدل على أن القرآن لا ينسخ بعض السنة ، وهو ما يكون بيانا للقرآن .

الثاني - أن نسخ السنة بالقرآن منفر للناس عن النبي وعن

(١) ١ : مثل بدل قيل ، وهو تصحيف .

(٢) ١ : لكان متنافيه .

طاعته ؛ لأنه يوهم أن الله تعالى لم يرض بما سنّه الرسول . فلا يحصل مقصود البعثة .

أجاب بأنه إذا علم أن الرسول - عليه السلام - مبلغ للأحكام ، لا واضع لها - فلا نفرة .

ص - (مسألة) الجمهور على جواز نسخ القرآن بالخبر المتواتر .

ومنع الشافعي ، رضى الله عنه .

لنا : ما تقدم .

واستدل بأن « لا وصية لوارث » نسخ (الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ)

والرجم للمحصن نسخ الجلد .

وأجيب بأنه يلزم نسخ المعلوم بالمظنون ، وهو خلاف الفرض .

ش - اتفق الجمهور على جواز نسخ القرآن بالخبر المتواتر لا بالأحاد .

ومنع الشافعي جواز نسخ القرآن بالخبر المتواتر^(١) .

حجة الجمهور ما تقدم . وهو أن القرآن والخبر المتواتر كل منهما من الله . فلا يمتنع لذاته نسخ أحدهما بالآخر .

(١) انظر : الرسالة ص ١٠٦ ، فقره ٣١٤ ، ص ١٠٧ فقره ٣١٧ .

ولا لغيره ؛ لأن الأصل عدمه .

واستدل على جواز نسخ القرآن بالخبر المتواتر بالوقوع . فإن قوله - عليه السلام - : « لا وصية لوارث^(١) » نسخ قوله : (الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ^(٢)) .

ورجم المحصن ثابت بالسنة وقد نسخ الجلد ، وهو ثابت بالقرآن بقوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً

(١) عن عمرو بن خارجه قال خطب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث .

رواه النسائي في الوصايا ، باب إبطال الوصية للوارث ٢٤٧/٦ .
وإبن ماجه في ٢٢ - الوصايا - ٦ - باب لاوصية لوارث ، رقم (٢٧١٢) ، ٢٧١٣ ٩٠٥/٢ .

والترمذي في ٣١ - الوصايا ، ٥ - باب ما جاء لاوصية لوارث ، رقم (٢١٢١) ٤٢٣/٤ ، ٤٣٤ وعن أبي أمامة مثله .

ورواه أبو داود في الوصايا ، باب ما جاء في الوصية للوارث ، رقم (٢٨٧٠) ١١٤/٣ .

ولابن ماجه أيضا عن أنس مثله حديث رقم (٢٧١٤) .

ورواه البخارى تعليقا في الوصايا .

قال ابن كثير : وقول المستدل : إن هذا الحديث نسخ قوله تعالى : «كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين» غير سديد لوجهين .

ثم بين الوجهين . وجعله من باب التخصيص لامن باب النسخ .

انظر : التحفة ١/٢٤ .

وقال الزركشى أيضا في المعتبر ١/٧٩ : وفي جعل هذا من نسخ القرآن بالسنة نظر .

(٢) ١٨٠ - البقرة - ٢ .

وأجيب بأننا لانسلم نسخ الصورتين بالسنة ؛ لأنه يلزم منه نسخ المعلوم بالمظنون ؛ لأن قوله - عليه السلام : «الأ لاوصية لوارث» ورجم المحصن ، من قبيل الأحاد . ونسخ المعلوم بالمظنون خلاف المفروض ، لأن المفروض أن خبر الواحد الذى هو المظنون لاينسخ القرآن الذى هو المقطوع .

وهذا الفرض إنما لزم من المدعى بطريق المفهوم ؛ لأن تقييد الخبر بالتواتر فى المدعى يدل على أنه لايجوز نسخ القرآن بخبر الواحد .

ص - قالوا : (فَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) والسنة ليست كذلك .

(١) ٢ - النور - ٢٤ .

قال ابن كثير فى تحفة الطالب ورقة (٢٤ب) : يعنى أن أية الجلد ، وهى قوله سبحانه وتعالى : «الزانية والزانى» الآية دلت على جلد كل زان محصنا كان أو غيره . وجاءت السنة المتواترة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رجم المحصن كما عز والغامدية . وكما تقدم من حديث عبادة : خذوا عني خذوا عني ، قد جعل الله لهم سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم) (رواه مسلم فى الحدود ، باب حد الزنا ١٣١٦/٢ حديث رقم ١٢) وفيه «نفى سنة» بدل «تغريب عام» فكانت السنة المتواترة ناسخة للقرآن . وهو المطلوب . ثم قال : والأولى أن يقال : لانسلم أن هذا نسخ : وإنما هذا تخصيص ؛ لأن الآية دلت على جلد كل زان والسنة قضت برجم بعض الزناة وهم المحصنون ونفى الزناة غير المحصنين وحكمهم الجلد للآية . وهذا معنى التخصيص قطعاً فى اصطلاحنا . والكلام فيه قال الزركشى فى المعتبر ٢/٧٩ : وفى التمثيل بهذا نظر . ثم بين وجه النظر .

ولأنه قال : «نَأْتِ» والضمير لله تعالى .

وأجيب بأن المراد : الحكم ، لأن القرآن لا تفاضل فيه .
فيكون أصلح للمكلف أو مساويا .

وصح «نَأْتِ» لأن الجميع من عنده .

قالوا : (قُلْ مَا يَكُونُ أَنْ أُبَدِّلَهُ) .

قلنا : ظاهر^(١) في الوحي .

ولو سلم - فالسنة بالوحي .

ش - المانعون من جواز نسخ القرآن بالخبر المتواتر قالوا :
الناسخ لا بد وأن يكون خيرا من المنسوخ أو مثله ؛ لقوله تعالى : (مَا
نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا) والسنة ليست بخير
من القرآن ، ولا بمثل له . فلا يجوز نسخ القرآن بالسنة .

وأیضا : قال تعالى : (نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا) . والضمير في «نَأْتِ»
لله . فيكون الآتي بالناسخ هو الله . وجواز نسخ القرآن بالسنة ينافي
ذلك ، لأن الآتي بالسنة ليس هو الله ، بل الرسول .

أجاب عن الأول بأن المراد من النسخ في الآية هو نسخ
الحكم ، لا اللفظ ؛ لأن القرآن لا تفاضل فيه بحسب اللفظ .
ويجوز أن يكون حكم السنة خيرا من حكم القرآن أو مثالا له ؛ لأنه
يجوز أن يكون حكم السنة أصلح للمكلف من حكم القرآن أو
مساويا له .

(١) الاصل : ظاهرا .

وعن الثانى أنه يصح إطلاق «نأت» على ما أتى به الرسول ؛
لأن ما أتى به الرسول - عليه السلام - أيضا من عند الله ؛ لقوله :
«وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ»^(١) .

الثانى - أن قوله تعالى : (وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا آتِ
بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَٰذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَّاءٍ نَفْسِي إِنْ أَتَّبَعُ
إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ) يدل على أن الرسول لا يجوز أن يبدل القرآن من
تلقاء نفسه . وكون السنة ناسخة للقرآن ينافى ذلك لأن السنة من
تلقاء نفسه .

أجاب بأنه ظاهر من قرينة الحال أنه أراد تبديل الوحي ، أى
ليس لي^(٣) أن أبدل ما يوحى إلي بعضه ببعض .

ولو سلم أن المراد منه منع التبديل مطلقا - فالسنة بالوحي^(٤)
أيضا . فالنسخ بها لا يكون تبديلا من تلقاء نفسه ، بل بالوحي .

(١) ٣ - النجم - ٥٣ .

(٢) ١٥ - يونس - ١٠ .

(٣) الأصل : فى بدل «لى» .

(٤) قال ابن كثير فى التحفة (١/٢٥) الدليل على أن السنة بالوحي قوله تعالى : «وما

ينطق عن الهوى إن هو الا وحي يوحى» وما روى البخارى (فى ٢٥ الحج ، ١٧ -

باب غسل الخلق حديث رقم (١٥٣٦) ٣/٢٩٣ وفى ٦٤ - المغازي ، ٥٦ -

باب غزوة الطائف ، حديث رقم (٤٣٢٩) ٨/٤٧ .

ومسلم (فى ١٥ - الحج ، ١ - باب ما يباح للمحرم ، حديث رقم (٨) ٢/٨٣٧)

عن يعلى بن أمية أن النبى - صلى الله عليه وسلم - جاءه رجل متضمخ بطيب .

فقال : يا رسول الله ! كيف ترى فى رجل أحرم فى جبته بعدما تضمخ بطيب فنظر

ص - (مسألة) الجمهور على أن الإجماع لا ينسخ .

إليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ساعة فجاءه الوحي ، ثم سرى عنه . فقال : أين الذى سألتني عن العمرة أنفا . فالتمس الرجل فجىء به . فقال : أما الطبيب الذى بك فأغسله ثلاث مرات . وأما الجبة فأغسلها ثم اصنع في العمرة ما تصنع في حجك .

وعن أبى سعيد الخدرى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله . فذكر الحديث إلى أن قال : فقال رجل : يارسول الله أو يأتيني الخير بالشر ؟

فسكت رسول الله ، صلى الله عليه وسلم . فقليل له : ما شأنك تكلم النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا يكلمك . فرأينا انه ينزل عليه . قال : فمسح عنه الرخصاء وقال : أين السائل ، وكأنه حمده .

فقال إنه لا يأتي الخير بالشر الحديث .

رواه البخارى (في ٥٦ - الجهاد ، ٣٧ - باب فضل النفقة في سبيل الله ، حديث رقم (٢٨٤٢) ٤٨/٦ ، ٤٩ .

ورواه في ٢٤ - الزكاة ، ٤٧ - باب الصدقة على اليتامى ، حديث (١٤٦٥/٣/٣٢٧)

ومسلم (في الزكاة حديث رقم (١٢٣) ٧٢٩/٢ . وهذا لفظه مختصرا) وعن أبى قتادة قال : جاء رجل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : يارسول الله إن قتلت صابرا محتسبا مقبلا غير مدبر ، كفر الله خطايى ؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إن قتلت صابرا محتسبا غير مدبر ، كفر الله خطاياك إلا الدين . كذا قال جبريل .

رواه النسائي (في الجهاد) . باب من قاتل في سبيل الله تعالى عليه دين (٣٢/٦/٢٣) وعن أبى هريرة رضي الله عنه - أبسط من هذا . وفي آخره : نعم إلا الدين فإن جبريل عليه السلام - سارنى بذلك .

وقد تقدم عن عبادة بن الصامت قال : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا أنزل عليه كرب لذلك وتردد وجهه فأنزل عليه ذات يوم فلقى كذلك . فلما سرى عنه ، قال : خذوا عنى ، خذوا عنى ، قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم .

رواه مسلم (في الفضائل باب عرق النبي - صلى الله عليه وسلم - حديث (٨٨)

١٨١٧/٤ .

لنا : لو نسخ بنص قاطع أو بإجماع^(١) قاطع - كان الأول خطأ وهو باطل .

ولو نسخ بغيرهما - فأبعد للعلم بتقديم القاطع .

ش - ذهب الجمهور إلى أن الإجماع القطعي لا يكون منسوخا .

وخالفهم بعض الأصوليين .

حجة الجمهور أن الإجماع القطعي لو كان منسوخا - لكان نسخه بنص قاطع أو بإجماع^(٢) قاطع أو بغيرهما .

فإن كان بنص قاطع أو إجماع قاطع يلزم أن يكون الأول ، أى المنسوخ خطأ ؛ لأن القطعي يعارضه .

قيل^(٣) : والصواب أن يقول : يلزم أن يكون أحدهما ؛ لأن التقدير أن كل واحد منهما قطعي فتعين أحدهما بالخطأ ترجيح بلا مرجح .

والجواب عنه أن الأول لما فرض كونه منسوخا - لم يلزم ترجيح من غير مرجح عند تعيينه بالخطأ .

(١) الأصل : أو إجماع .

(٢) المثبت من أ وفى غيرها : إجماع .

(٣) القائل هو الخنجرى . انظر : النقود والردود (٣٧٥ب) .

وإن كان نسخ الإجماع القطعي بغيرهما ، أى بغير النص
القاطع والإجماع القاطع - فأبعد من نسخه بهما ؛ لأن غير النص
القاطع والإجماع القاطع ظنى . وقد علم أن القاطع يقدم على
المظنون .

وإنما قيدنا الإجماع بالقطعي لأن قوله : «للعلم بتقديم
القاطع» يشعر بأنه أراد بالإجماع : القطعي .

ص - قالوا : لو أجمعت الأمة على قولين فإجماع على أنها
اجتهادية .

فلو اتفق على^(١) أحدهما - كان نسخا .

قلنا : لانسح بعد تسليم جوازه . وقد تقدمت .

ش - القائلون بجواز نسخ الإجماع ، قالوا : لو أجمعت
الأمة على قولين - فهو إجماع منهم بأن المسألة اجتهادية يجوز الأخذ
بأى واحد من القولين .

فلو اتفقوا - بعد ذلك - على أحدهما - كان تسخا للإجماع
الأول ؛ لأنه بعد الاتفاق على أحدهما - لم يجوز الأخذ إلا بما اتفقوا
عليه . فيكون الإجماع الثانى رافعا لحكم الإجماع الأول .

أجاب بأننا لانسلم وقوع انعقاد الإجماع الثانى على أحد
القولين ، لما تقدم من الخلاف .
ولو سلم وقوع الإجماع الثانى - فلا نسخ للإجماع الأول ؛ لأن

(١) كلمة «على» ساقطة من ١ .

الإجماع الأول مشروط بعدم الإجماع الثاني - وإذا وقع الإجماع الثاني -
انتفى شرط الإجماع الأول . فانتفاء^(١) الإجماع الأول لانتفاء
شرطه ، لا لكونه منسوخا .

ص - (مسألة) الجمهور على أن الإجماع لا ينسخ به ؛ لأنه إن
كان عن نص - فالنص ناسخ .

وإن كان عن غير نص ، والأول قطعي - فالإجماع خطأ .

أو ظني - فقد زال شرط العمل به ، وهو رجحانه .

ش - اتفق الجمهور على أن الإجماع لا يكون ناسخا .

وخالفهم بعض المعتزلة وعيسى بن أبان .

حجة الجمهور أن الإجماع إن كان عن نص - يكون الناسخ هو
النص ، لا الإجماع .

وإن كان الإجماع عن غير نص - يكون عن قياس بالضرورة .

فالأول ، أي الحكم المنسوخ بالإجماع إن كان قطعيا - يكون

الإجماع خطأ ؛ لأنه لا ينعقد على خلاف القطعي .

وإذا كان خطأ^(٢) - لا يكون ناسخا .

وإن كان الحكم المنسوخ بالإجماع ظنيا - فقد زال شرط العمل

به ؛ لأن شرط العمل بالظني ، رجحانه على معارضه^(٣) . ولا يكون

(١) أ ج : فانتفى .

(٢) الأصل : الخطأ .

(٣) الأصل : معارضة .

راجحا على معارضه الذى هو سند الإجماع . وإلا يلزم أن يكون الإجماع خطأ .

وإذا زال شرط وجوب العمل به - لم يكن ثابتا .

وإذا لم يكن ثابتا - لا يكون منسوخا ؛ لأن النسخ بعد الثبوت .

ص - قالوا : قال ابن عباس لعثمان - رضى الله عنهما - كيف تحجب الأم بالأخوين ، وقد قال الله تعالى : «فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ» والأخوان ليسا إخوة . فقال حجبها قومك يا غلام .

قلنا : إنما يكون نسخا بثبوت المفهوم قطعا ، وأن الأخوين ليسا إخوة قطعا . فيجب تقدير النص . وإلا كان الإجماع خطأ .

ث - القائلون بأن الإجماع ينسخ به قالوا : لما حجب عثمان - رضى الله عنه - الأم عن الثلث عند وجود الأخوين ، وردها إلى السدس ، قال ابن عباس : كيف تحجب الأم بالأخوين ، وقد قال تعالى : «فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ»^(١) والأخوان ليسا بإخوة . فقال عثمان - رضى الله عنه : - حجبها قومك يا غلام^(٢) . وذلك دليل على أن الإجماع ينسخ به .

أجاب بأن حجب الأم عن الثلث إنما يكون نسخا لو ثبت المفهوم ، حتى يلزم بطريق المفهوم أنه إن لم يكن له إخوة - فلا يكون

(١) ١١ - النساء - ٤ .

(٢) سبق تخرجه فى ص ١٢٨ .

لأمه السدس ، بل الثلث . وثبت^(١) أن الأخوين ليسا بإخوة قطعا .
وكل واحد منهما مختلف فيه .

ولو سلم بثبوتها - فيجب حينئذ تقدير النص الدال على
حجب الأم عن الثلث . وإلا لكان الإجماع خطأ . لكونه مخالفا
للقطعى . فحينئذ يكون الناسخ هو ذلك النص لا الإجماع .

ص - (مسألة) المختار أن القياس المظنون لا يكون ناسخا ولا
منسوخا .

أما الأول - فلأن ما قبله إن كان قطعيا - لم ينسخ بالمظنون .

وإن كان ظنيا - ^(٢)تبين زوال شرط العمل به ، وهو
رجحانه ، لأنه ثبت مقيدا ، كان المصيب واحد أولا^(٣) .

وأما الثاني - فلأن ما بعده قطعيا أو ظنيا - تبين^(٤) زوال شرط
العمل به .

وأما المقطوع - فينسخ بالمقطوع في حياته . وأما بعده -
فتبين^(٥) أنه كان منسوخا .

قالوا : صح التخصيص فيصح .

(١) أ : يثبت .

(٢) ج : تعين .

(٣) ط : أولا يكون .

(٤) ط : يبين .

(٥) ط : فبين .

قلنا : منقوض بالإجماع والعقل وخبر الواحد .

ش - اعلم أن القياس المقطوع هو ما يكون حكم أصله والعلة ووجودها في الفرع قطعيا .

والمظنون ما لا يكون كذلك ، بل يكون بعضها قطعيا ، والباقي ظنيا . أو لا يكون واحد منها قطعيا .

والمختار عند المصنف أن القياس المظنون لا يكون ناسخا ولا منسوخا .

أما الأول - وهو أن القياس المظنون لا يكون ناسخا - فلأن ما قبله أي ما قبل القياس المظنون ، وهو الذى ينسخ بالقياس المظنون ، إن كان قطعيا - لا يكون القياس المظنون ناسخا له ؛ لأن المقطوع لا ينسخ بالمظنون .

وإن كان ما قبل القياس المظنون ظنيا تبين بالقياس المظنون زوال شرط العمل به ، وهو رجحانه ؛ لأن العمل بالمظنون الذى هو قبل القياس المظنون مقيد برجحانه على معارضه سواء كان المصيب واحدا أو لا .

وإذا زال شرط العمل به - لم يكن ثابتا . وإذا لم يكن ثابتا - لا يكون منسوخا بالقياس المظنون ؛ لأن النسخ بعد الثبوت .

وأما الثاني - وهو أن القياس المظنون لا يكون منسوخا - فلأن ما بعد القياس المظنون قطعيا أو ظنيا تبين زوال شرط العمل بالقياس المظنون ، وهو رجحانه ، كما بينا فى الأول . وإذا زال شرط العمل به . لا يكون منسوخا لما مر .

وأما القياس المقطوع فينسخ بدليل مقطوع في حياة^(١) الرسول - عليه السلام - ؛ لأن حكم هذا القياس كحكم النص القاطع . فكما جاز نسخ القاطع بالقاطع - فكذلك جاز نسخ القياس القطعي بالقاطع .

وأما بعد الرسول - عليه السلام - فلو عمل المجتهد بالقياس القطعي ، لعدم اطلاعه على ناسخه ، ثم اطلع على الناسخ تبين أنه كان منسوخا في عهد الرسول .

القائلون بأن^(٢) القياس المظنون يجوز أن يكون ناسخا ، قالوا : صح التخصيص بالقياس المظنون ، فيصح النسخ به ؛ لأن النسخ بيان كالتخصيص .

أجاب بأن هذا الدليل منقوض بالإجماع والعقل وخبر الواحد . فإنه يجوز التخصيص بكل منها ، ولا يجوز النسخ به .

ص - (مسألة) المختار : يجوز نسخ أصل الفحوى دونه

وإمتناع نسخ الفحوى دون أصله .

ومنهم من جوزهما .

ومنهم من منعهما .

لنا : أن جواز التأفيف بعد تحريمه لا يستلزم جواز الضرب .

وبقاء تحريمه يستلزم تحريم الضرب^(٣) . وإلا لم يكن معلوماته .

(١) ١ : حضرة بدل «حياة» .

(٢) زيادة من أ ب ج .

(٣) ط : وبقاء تحريمه لا يستلزم جواز الضرب ، وبقاء تحريمه يستلزم جواز الضرب .

ش - اختلف فى نسخ الأصل ، مثل تحريم التأليف ،
والفحوى ، مثل تحريم الضرب ، على ثلاثة مذاهب :

الأول - المختار أنه يجوز نسخ أصل الفحوى بدون نسخ
الفحوى . ويمتنع نسخ الفحوى دون أصله .

والثانى - أنه يجوز نسخ كل منهما بدون الآخر .

والثالث - أنه يمتنع نسخ كل منهما بدون الآخر .

حجة المذهب المختار أن جواز التأليف بعد تحريمه لا يستلزم
جواز الضرب . فيجوز نسخ تحريم التأليف الذى هو الأصل مع بقاء
تحريم الضرب الذى هو الفحوى ، وبقاء تحريم التأليف يستلزم
تحريم الضرب ؛ لأن بقاء تحريم التأليف لو لم يكن مستلزما لتحريم
الضرب - لم يكن تحريم الضرب معلوما من تحريم التأليف .

والتالى باطل ؛ لأنه يكون معلوما منه .

وإذا كان بقاء تحريم التأليف مستلزما لتحريم الضرب - امتنع
نسخ تحريم الضرب - الذى هو الفحوى بدون نسخ تحريم
التأليف ، الذى هو الأصل .

ص - المجوز : دلالتان ، فجاز رفع كل منهما .

قلنا : إذا لم يكن استلزام .

ش - المجوز ، أى القائل بجواز نسخ كل من الأصل
والفحوى بدون الآخر ، قال : دلالة اللفظ على تحريم التأليف

بالمنطوق ، وعلى تحريم الضرب بالمفهوم . وإحداهما مغايرة
للأخرى . فجاز رفع حكم كل من الداليتين بدون الآخر .
أجاب بأنه إنما جاز رفع حكم كل منهما بدون الآخر إذا لم يكن
استلزام .

أما إذا كان بينهما استلزام - فلا يجوز رفع حكم هو لازم بدون
حكم هو ملزوم ؛ لامتناع بقاء الملزوم بدون اللازم .

ص - المانع : الفحوى تابع ، فيرتفع بارتفاع متبوعه .

قلنا : تابع الدلالة ، لا للحكم ، والدلالة باقية ،

ش - المانع أى القائل بأنه يمتنع نسخ كل من الأصل
والفحوى بدون الآخر قال : الفحوى تابع للأصل . وإذا ارتفع
المتبوع - ارتفع تابعه ؛ لأن التابع لا يوجد بدون المتبوع فيرتفع
الفحوى - الذى هو تابع - بارتفاع الأصل ، الذى هو متبوعه .

أجاب بأن الفحوى تابع لدلالة اللفظ على الأصل ، لا
للكم ، والدلالة باقية . إلا أنه لا يجوز^(١) العمل بمقتضاها بدليل
خاص بالأصل . فيبقى الفحوى لبقاء متبوعه الذى هو الدلالة .

ص - (مسألة) المختار : إذا^(٢) نسخ حكم أصل القياس
لا يبقى معه حكم الفرع .

(١) ١ : إلا أنه يجوز .

ج : لا أنه لا يجوز .

(٢) فيما عدا ط ، ع : إن بدل «إذا» .

لنا : خرجت العلة عن الاعتبار . فلا فرع .

ش - المختار أن نسخ أصل القياس لا يبقى معه حكم الفرع ، أى ينسخ حكم الفرع أيضا .

خلافًا للحنفية .

حجة المختار أن حكم الأصل هو الموجب لاعتبار العلة في حكم الأصل . فإذا ارتفع حكم الأصل - خرجت العلة عن الاعتبار . فلا يتحقق الفرع حينئذ وإلا لتحقق المعلول بدون العلة .

قيل^(١) : ولقائل أن يقول : أمانة للحكم ، لا موجبة . والأمانة تحتاج إليها ابتداء . أما دواما - فلا .

وفيه نظر ؛ لأن العلة باعثة ، لا أمانة مجردة ، كما سيأتى . والباعث يحتاج إليه دائما .

ص - قالوا : الفرع تابع للدلالة ، لا للحكم ، كالفحوى .

قلنا : يلزم من زوال الحكم زوال الحكمة المعتبرة . فيزول الحكم مطلقا لانتفاء الحكمة .

قالوا : حكمتهم بالقياس على انتفاء الحكم بغير علة .

قلنا : حكمتنا بانتفاء الحكم لا انتفاء علته .

ش - احتجت الحنفية بوجهين :

(١) القائل هو الخنجرى . انظر : النقود والردود (٢٧٧ الف) .

الأول - أن حكم الفرع تابع لدلالة حكم الأصل على علة الأصل ، لا لحكم الأصل ، كالفحوى فإنه تابع لدلالة المنطوق لا لحكمه . ولا يلزم من انتفاء حكم الأصل انتفاء دلالة على علة الأصل . فلا يلزم من انتفاء حكم الأصل انتفاء حكم الفرع .
أجاب بأنه يلزم من زوال حكم الأصل زوال الحكمة المعتبرة . فيزول الحكم مطلقا لانتفاء حكمته .

الثاني - أنكم حكمتم بانتفاء حكم الفرع بالقياس على انتفاء حكم الأصل . ولا يكون بين انتفاء حكم الأصل وانتفاء حكم الفرع علة تجمع بينهما . والقياس بغير علة غير معتبر .

أجاب بأنا ما حكمنا بانتفاء حكم الفرع قياسا على انتفاء حكم الأصل ، بل حكمنا بانتفاء حكم الفرع لانتفاء علته .

ص - (مسألة) المختار أن الناسخ قبل تبليغه - عليه السلام - لا يثبت حكمه .

لنا : لو ثبت - لأدى إلى وجوب وتحريم ، للقطع بأنه لو ترك الأول - أثم .

وأیضا : فإنه لو عمل بالثاني - عصي اتفاقا .

وأیضا : يلزم قبل تبليغ جبريل - عليه السلام - وهو اتفاق .

ش - إذا وردنا ناسخ إلى الرسول ولم يبلغه إلى الأمة (بعد^(١)) هل يثبت حكمه أم لا ؟ فيه خلاف .

والمختار أن الناسخ قبل تبليغه لا يثبت حكمه .

(مثلا^(٢)) ورد الأمر أولا باستقبال بيت المقدس ، وورد الناسخ - وهو الأمر باستقبال الكعبة - في المدينة . فلا يثبت حكم هذا الناسخ في حق أهل اليمن ما لم يبلغه إليهم ، بل هم مأمورون باستقبال بين المقدس حتى يبلغ الناسخ (إليهم) .
وذهبت الحنفية إلى خلافه .

واحتج المصنف بأنه لو ثبت الناسخ^(٣) قبل تبليغه لأدى إلى وجوب شيء واحد وتحريمه في حالة واحدة .

والتالي باطل .

بيان الملازمة : أنا نقطع بأن المكلف لو ترك الواجب الأول قبل تبليغ الناسخ - لأثم بتركه .

فلو كان الناسخ المحرم - مثلاً - ثابتاً قبل تبليغه - يكون ذلك الفعل ، قبل تبليغ الناسخ ، واجباً وحراماً معاً .

وأيضاً لو عمل المكلف قبل تبليغ الناسخ إليه بالثاني ، أى بحكم الناسخ - عصى بالاتفاق .

فلو كان حكم الناسخ ثابتاً قبل تبليغه - لم يكن عاصياً بالعمل به .

ما بين القوسين ساقط من ١ .

(١، ٢، ٣)

وأيضاً : لو ثبت حكم الناسخ قبل تبليغ الرسول إلى المكلفين - يلزم أن يكون ثابتاً قبل تبليغ جبريل إلى الرسول - عليه السلام - إذا لافرق بين الصورتين .

والتالى باطل بالاتفاق .

ص - قالوا : حكم . فلا يعتبر علم المكلف .

قلنا : لا بد من اعتبار التمكن . وهو منتف .

ش - القائلون بأن الناسخ يثبت حكمه قبل تبليغ الرسول - عليه السلام - إلى المكلفين ، قالوا : حكم الناسخ حكم متجدد . ولا يتوقف ثبوته على علم المكلف كسائر الأحكام المتجددة . أجاب بأنه أريد بثبوت الحكم تعقله بالمكلف فى الخارج . فيتوقف على علم المكلف ؛ إذ لا بد من اعتبار التمكن من الامتثال ، وهو منتف عند جهل المكلف بثبوت الحكم .

ص - (مسألة) العبادات المستقلة ، ليست نسخاً .

وعن بعضهم : صلاة سادسة نسخ .

وأما زيادة جزء مشروط^(١) أو زيادة شرط ، أو زيادة ترفع مفهوم المخالفة .

فالشافعية والحنابلة : ليس بنسخ .

(١) الأصل : مشترك ، وهو خطأ .

والحنفية : نسخ .

وقيل : الثالث نسخ .

عبد الجبار : إن غيرته حتى صار وجوده كالعدم شرعا ، كزيادة ركعة في الفجر ، وكعشرين في القذف ، وكتخير في ثالث بعد اثنين - فنسخ .

وقال الغزالي - رحمه الله - : إن اتحدت ركعة في الفجر - فنسخ بخلاف عشرين في القذف .

والمختار : إن رفعت حكما شرعيا بعد ثبوته بدليل شرعى - فنسخ ، لأنه حقيقته . وما خالفه ليس بنسخ ،

ش - اتفق الجمهور على أن زيادة العبادات المستقلة ليست نسحا .

ونقل عن بعض الأصوليين أن زيادة صلاة على الصلوات الخمس (نسخ^(١)) ؛ لقوله تعالى : «حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى^(٢)» لأنها تجعل ما كان أوسط ، غير أوسط .

وهو باطل ؛ لأن كونها وسطى أمر حقيقى لا شرعى . فيكون رفعه ليس بنسخ .

وأما زيادة جزء مشروط كزيادة ركعة في الصلاة ،

(١) ساقط من ١ .

(٢) ٢٣٨ - البقرة - ٢ .

أو زيادة شرط كزيادة صفة الإيمان في رقة الكفارة . أو زيادة
ترفع مفهوم المخالفة ، كما إذا قال : في السائمة زكاة . ثم قال : في
المعلوفة زكاة .

فذهبت الشافعية والحنابلة إلى أنها ليست بنسخ^(١) .

وذهبت الحنفية إلى أنها نسخ^(٢) .

وقيل : الثالث نسخ ، أى الزيادة التى ترفع مفهوم المخالفة
نسخ . وغيرها ليست بنسخ .

وقال عبد الجبار^(٣) : إن غيّرت الزيادة المزيّد عليه تغييراً شديداً
حتى صار المزيّد عليه لو فعل بعد الزيادة على حد ما كان يفعل قبل
الزيادة ، كان وجوده كعدمه ، ووجب استثنائه ، فإنه يكون نسخاً .
نحو زيادة ركعة على ركعتي الفجر . وكزيادة عشرين على حد
القذف ، وزيادة تخيير في ثالث بعد التخيير في اثنين ، كما لو خير أولاً
بين الإعتاق والصيام ، ثم خير بين الإعتاق والصيام والإطعام .

(١) انظر : الإحكام للآمدى ١٧٠/٣ ، وشرح جمع الجوامع للمحلّى ٩١/٢ ، والعدة
٨١٤/٣ ، والروضة ص ٤١ ، ٤٢ ، والمختصر للبعلي ص ١٣٩ .

(٢) قال التفتازانى فى حاشيته على شرح العضد (٢٠٢/٢) (قوله : وقالت الحنفية :
نسخ مطلقاً) إنما يصح لو كان فيهم من يقول بمفهوم المخالفة . والأولى أن يحمل
قول المصنف : «الحنفية نسخ» على الأولين أعنى الجزء المشترك والشرط ، دون
ما يرفع مفهوم المخالفة . ومثل هذا الاختصار غير غزير فى كلامه .
وانظر لمذهب الحنفية مسلم الثبوت مع الشرح ٩١/٢ ، ٩٢ ، وتيسير التحرير
٢١٨/٣ .

(٣) راجع لمذهب عبد الجبار المراجع السابقة .

والمثال الأول صحيح ؛ لأنه لو أتى بركعتين بعد زيادة ركعة يكون وجودهما كالعدم ، ووجب الاستثناف .

وأما المثالان الأخيران - فغير صحيحين ؛ لأن بعد زيادة عشرين لو أتى بالثمانين - لم يكن وجودهما كالعدم . وإنما يلزم أن يضم إليها عشرون .

وأیضا : لو أتى بأحد الأولين بعد التخيير في الثالث - لم يكن وجوده كالعدم بل يكفي .

وإن كان المزيد عليه لو فعل على ما كان يفعل قبل الزيادة ، صح فعله واعتد به ، ولم يلزم استثناف فعله ، وإنما يلزم أن يضم إليه غيره - لم تكن الزيادة نسخا . نحو التغريب على الحد ، وزيادة العشرين على حد القاذف .

ولهذا المثال إنما يكون صحيحا لهذا القسم (لا للأول^(١)) ولهذا ذكر الإمام في المحصول هذا المثال لهذا القسم^(٢) .

وقال الغزالي: إن اتحدت الزيادة مع المزيد عليه بحيث يرتفع التعدد بينهما ، كزيادة ركعة في الفجر - فنسخ وإن لم يتحد مع المزيد عليه - لا يكون نسخا^(٣) ، كزيادة عشرين في القذف .

والمختار عند المصنف أن الزيادة إن رفعت بدليل شرعي حكما

(١) زيادة من أ ب ، ج .

(٢) انظر : المحصول ٥٤٣/٣/١ .

(٣) انظر : المستصفى ١١٧/١ .

شرعيا بعد ثبوته - فسخ ، لأن النسخ حقيقة في رفع حكم شرعي
بدليل شرعي .

وما خالفه - وهو أن لا تكون الزيادة حكما شرعيا - أو يكون
حكما شرعيا ، ولكن يرفع^(١) لا بدليل شرعي - لا يكون نسخا ..

ص - فلو قال : في السائمة زكاة . ثم قال : في المعلوفة زكاة
فلا نسخ .

فإن تحقق أن المفهوم مراد - فسخ ، وإلا فلا .

ولو زيدت ركعة في الصبح - فسخ ، لتحريم^(٢) الزيادة ثم
وجوبها .

والتغريب على الحد كذلك .

فإن قيل : منفي بحكم الأصل .

قلنا : هذا (لو^(٣)) لم يثبت تحريمه .

فلو خير في المسح بعد وجوب الغسل - فسخ للتخير بعد
الوجوب .

ولو قال : (وَأَسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ) ثم ثبت الحكم (بالنص^(٤))
بشاهد ويمين - فليس بنسخ ؛ إذا لا رفع لشيء .

(١) الأصل : يرتفع .

(٢) الأصل ١ : كتحريم .

(٣، ٢) زيادة من ١ ، ط ع والبا برتي .

ولو ثبت مفهومه ومفهوم (فَإِنْ لَمْ تَكُونَا رَجُلَيْنِ) إذ ليس فيه منع الحكم بغيره .

ولو زيد في الضوء اشتراط غسل عضو - فليس بنسخ ، لأنه إنما حصل وجوب مباح الأصل .

قالوا : ^(١) كانت مجزئة ثم صارت غير مجزئة .

قلنا : معنى مجزئة : امثال الأمر بفعلها ، ولم يرتفع ^(٢) وارتفع عدم توقفها على شرط آخر وذلك مستند إلى حكم الأصل .

وكذلك لو زيد في الصلاة ما لم يكن محرماً .

ش - اعلم أن المصنف قد فرّع على المذهب المختار عدة فروع .

منها - لو قال الشارع في السائمة زكاة ثم قال : في المعلوفة زكاة ؟

فإن كان المفهوم الذي هو دليل الخطاب مراداً من لفظ الشارع - كان ذلك نسخاً ؛ لأن رفع عدم وجوب الزكاة في المعلوفة بقوله : في المعلوفة زكاة رفع حكم شرعي بدليل شرعي ، لأنه حينئذ يكون عدم وجوب الزكاة في المعلوفة حكماً شرعياً دل عليه قوله : في السائمة زكاة .

(١) ط ، ع : لو كانت .

(٢) ع : ترتفع .

وإلا ، أى وإن لم يكن المفهوم مرادا من لفظ الشارع - لا يكون ذلك نسخا ؛ لأن قوله - عليه السلام - : فى المعلوفة زكاة ، لم يرفع حكما شرعيا ؛ لأن عدم وجوب زكاة المعلوفة ثابت بالأصل . ورفع الحكم الثابت بالأصل لا يكون نسخا .

ومنها - لو زيدت ركعة فى الصبح - يكون نسخا لتحريم الزيادة ؛ لأنه قبل زيادة الركعة كانت الزيادة على الركعتين حراما . فلما زيدت الركعة - وجبت الزيادة . فرفع^(١) وجوبها التحريم .

ومنها - زيادة التغريب على الحد^(٢) ، فإنها تكون نسخا ، لأن التغريب قبل وجوبه كان حراما . فلما وجب - رفع حرمة التغريب .

فإن قيل : رفع تحريم الزيادة ليس بنسخ ؛ لأن تحريم الزيادة ثابت بالأصل ، ورفع الثابت بالأصل ، لا يكون نسخا .

أجيب بأن الثابت بالأصل عدم وجوب الزيادة أما تحريم الزيادة فثابت بالشرع ؛ لأنه لما كان مبطلا للإتيان بالمأمور به - كان حراما .

ومنها - لو خُيِّرَ المكلف فى المسح على الخفين وغسل الرجلين بعد وجوب غسل الرجلين على التعيين - فنسخ ؛ لأن التخيير حكم شرعى ، وقد رفع وجوب الغسل على التعيين ، وهو أيضا حكم شرعى .

(١) الأصل : فوق .

(٢) «على الحد» ساقط من ١ . والحديث أخرجه مسلم فى الحدود . باب حد الزنا ،

حديث رقم (١٣) ١٣١٦/٢ ، ١٣١٧ . ولفظه : البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة

والثيب بالثيب جلد مائة والرجم .

ومنها - لو قال الشارع : واستشهدوا شهيدين ، ثم ثبت^(١) الحكم بشاهد ويمين - فليس ذلك بنسخ ؛ إذ مقتضى الآية أن شهادة الشاهدين حجة . فثبوت الحكم بشاهد ويمين ، لم يرفع شيئا من مقتضاها . فلا يكون نسخا .

ولو ثبت مفهوم قوله : (وَاسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ) ومفهوم قوله : (فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ)^(٢) لا يكون الحكم بشاهد ويمين نسخا ، لأن مفهوم قوله : واستشهدوا شهيدين . ومفهوم قوله : فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان : انحصار الاستشهاد في المذكور ، لا انحصار الحكم في المذكورين .

فمفهوم الآيتين لم يمنع الحكم بغير شاهدين وبغير رجل وامرأتين . فلا يكون الحكم بشاهد ويمين نسخا .

ويظهر من ذلك بطلان قول الحنفية : لو كان الحكم بالشاهد واليمين صحيحا - يلزم أن يكون خبر الواحد ناسخا .

والثالث باطل بالاتفاق .

بيان الملازمة : أن الحكم بالشاهد واليمين ثبت بخبر الواحد . فلو كان صحيحا - يلزم نسخ انحصار الحكم في المذكورين .

ومنها - لو زيد في الوضوء اشتراط غسل عضو - فليس بنسخ ؛

(١) ١ : يثبت .

(٢) ٢٨٢ - البقرة - ٢ .

لأنه إنما حصل بالزيادة وجوب فعلٍ كان مباحاً بالأصل . ورفع مباح الأصل ليس بنسخ .

قيل^(١) : هذا إنما يصح أن لو كانت الزيادة في الآخر ؛ لأن الزيادة إذا كانت في خلاله - يرتفع بها الترتيب الثابت بدليل شرعي .

وفيه نظر ؛ فإن وقوع الزيادة في خلاله ، لا يخل بالترتيب الشرعي ، لأن ما كان متأخراً قبل الزيادة بقي على تأخره بعد الزيادة .

وكذا ما كان متقدماً قبل الزيادة ، بقي على تقدمه بعدها .

القائلون بأن زيادة اشتراط غسل عضو يكون نسخاً ، قالوا : قبل الزيادة كانت الطهارة بدونها مجزئة وبعد الزيادة لم تكن مجزئة فارتفع بالزيادة الإجزاء ، وهو حكم شرعي فيكون نسخاً .

أجاب بأن معنى كون الطهارة مجزئة امتثال الأمر بفعلها ، ولم يرتفع ذلك بالزيادة ؛ وإنما ارتفع بالزيادة عدم توقف الطهارة على شرط آخر . وعدم توقفها على شرط آخر ليس بحكم شرعي ؛ لأنه مستند إلى حكم الأصل . فرفعه لا يكون نسخاً .

وكذلك لو زيد في الصلاة ما ليس بمحرم في الصلاة - لا يكون نسخاً ؛ لأنه حينئذ يكون رفعه رفعاً لما ثبت بالأصل .

(١) القائل هو الخنزي . انظر : النقود والردود (٢٨٠ الف) .

ويجب أن يحمل قوله : ما ليس بمحرم ، ^(١) على ما يجوز في الصلاة من غير أن يرد فيه دليل سمعى ؛ لأنه لو لم يحمل على هذا - يلزم أن يكون وجوب ما هو مستحب في الصلاة أو مكروه ، ليس بنسخ . وهو باطل ؛ لأن وجوب ما هو مستحب في الصلاة يكون رافعا لحكم شرعى ، وهو الاستحباب فيكون نسخا .

ص - (مسألة) إذا نقص جزء العبادة أو شرطها فنسخ للجزء والشرط ، لا للعبادة .

وقيل : نسخ للعبادة .

عبدالجبار : إن كان جزءا ، لا شرطا .

لنا : لو كان نسخا لوجوبها - افتقرت إلى دليل ثان وهو خلاف الإجماع .

قالوا : ثبت تحريمها بغير طهارة وبغير الركعتين ^(٢) ، ثم ثبت جوازها أو وجوبها بغيرهما .

قلنا : الفرض لم يتجدد وجوب .

ش - إذا نقص من العبادة مالا يتوقف صحة العبادة عليه ، كنسخ سنة من السنن ، مثل الوقوف على يمين الإمام ، لا يكون نسخا للعبادة بالاتفاق ، بل يكون نسخا لما نقص .

(١) «على» ساقط من ١ .

(٢) الأصل : ركعتين .

أما إذا نقص^(١) من العبادة ما يتوقف صحة العبادة (عليه كجزء من أجزاء العبادة^(٢)) أو شرط من شروطها ، مثل ما إذا نقصت ركعة من الركعات الأربع ، أو نقص وجوب الطهارة - فقد أتفقوا على أنه نسخ للجزء والشرط .

وقد اختلفوا في أنه نسخ للعبادة أم لا .

والمختار عند المصنف أن نقصان الجزء والشرط لا يكون نسخا للعبادة .

وقيل : نقصانها نسخ للعبادة .

وقال عبد الجبار : نقصان الجزء نسخ للعبادة ، ونقصان الشرط ليس بنسخ للعبادة .

واحتج المصنف على المذهب المختار بأن نقصان جزء العبادة أو شرطها لو كان نسخا لوجوب العبادة - لافتقرت العبادة في وجوبها بعد نقصان الجزء أو الشرط إلى دليل ثان .

والتالي باطل ؛ لأن الإجماع منعقد على أن الباقي لا يفتقر وجوبه إلى دليل ثان .

بيان الملازمة : أن وجوب العبادة الذي كان ثابتا قبل نقصان الجزء أو الشرط قد ارتفع بنقصان الجزء أو الشرط ؛ لأن التقدير أن

(١) الأصل : انتقص .

(٢) مابين القوسين ساقط من أ .

النقصان نسخ للوجوب . فوجوبها بعد النقصان لا بد له من دليل آخر .

القائلون بأن نقصان الجزء أو الشرط نسخ للعبادة قالوا : قبل نقصان الجزء أو الشرط ثبت تحريم العبادة بغير الشرط وبغير الجزء وهذا التحريم لم يكن بالأصل بل بالشرع . فإذا نقص الجزء أو الشرط - ثبت جواز العبادة أو وجوبها بغير الجزء والشرط . فارتفع التحريم المذكور .

فيكون نقصان الجزء أو الشرط نسخا ، لكونه رافعا للتحريم المذكور .

أجاب بأنه لا كلام في نسخ التحريم المذكور ، بل النزاع في نسخ وجوب العبادة بعد نقصان الجزء والفرض أنه لم يتجدد وجوب العبادة بعد نقصان الجزء أو الشرط ، لانعقاد الإجماع على عدم احتياج وجوب العبادة الى دليل ثان .

وإذا لم يتجدد وجوب - لم يتحقق نسخ الوجوب الأول .

ص - (مسألة) المختار جواز نسخ وجوب معرفته وتحريم الكفر وغيره .

خلافًا للمعتزلة .

وهي فرع التحسين والتقبيح .

والمختار جواز نسخ جميع التكاليف .

خلافا للغزالي .

لنا : أحكام كغيرها .

قالوا : لا ينفك عن وجوب معرفة النسخ والناسخ .

وأجيب بأنه يعلمها وينقطع التكليف بهما وبغيرهما^(١) .

ش - اختلفوا في أنه هل يجوز نسخ وجوب معرفة الله تعالى وتحريم الكفر وغيره من الظلم والقبايح العقلية أم لا ؟

فقال الأصحاب : نعم .

وقالت المعتزلة : لا .

وهذه المسألة فرع التحسين والتقبيح العقليين .

فمن قال بالحسن والقبح العقليين - منع جواز نسخ هذه الأمور ؛ لأن المقتضى للحسن والقبح حينئذ صفات وأحكام لا تتغير بتغير الشرائع فامتنع النسخ لاستحالة الأمر بالقبح والنهي عن الحسن .

ومن لم يقل بالحسن والقبح العقليين - جوز نسخ هذه الأمور ؛ لقوله تعالى : (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ^(٢)) وقوله تعالى : (وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ^(٣)) و(يحكم ما يريد^(٤)) .

(١) ط ، ع زيادة : والله أعلم .

(٢) ٣٩ - الرعد - ١٣ .

(٣) ٢٧ - إبراهيم - ١٤ .

(٤) ٢ - المائدة - ٥ .

واختلف أيضا في جواز نسخ جميع التكاليف .

فقال الغزالي : لا يجوز .

والمختار عند المصنف جوازه .

والدليل عليه أن جميع التكاليف أحكام . فكما جاز نسخ بعضها - جاز نسخ جميعها .

وقال الغزالي بأن المنسوخ لا ينفك عن وجوب معرفة النسخ والناسخ ، وهو الله تعالى . وذلك تكليف فلا يكون جميع التكاليف منسوخا^(١) .

أجاب المصنف بأن المكلف يعلم النسخ والناسخ وينقطع التكليف بهما وبغيرهما بعد معرفتهما .

تم الجزء الثاني بحمد الله
ويليه الجزء الثالث

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
— الأمر	٧
— حد الأمر	١١
— هل للأمر صيغة تخصه	١٩
— دلالة صيغة الأمر على التكرار	٣١
— الأمر إذا علق على علة ثابتة	٣٧
— مسألة — القائلون بالتكرار قائلون بالفور	٤٠
— مسألة — الأمر بشيء معين هل نهى عن ضده	٤٨
— مسألة — الأجزاء : الامثال	٦٨
— مسألة — صيغة الأمر بعد الحظر	٧٢
— مسألة — القضاء بأمر جديد أو بالأول	٧٣
— مسألة — الأمر بالأمر بالشيء	٧٧
— مسألة — إذا أمر بعفل مطلق	٨٠
— مسألة — الأمران المتعاقبان بمثائلين	٨٢
— النهي	٨٦
— مسألة — النهي عن الشيء لعينه	٨٨
— مسألة — النهي عن الشيء لوصفه	٩٧
— مسألة — النهي يقتضي الدوام	١٠١

الموضوع	الصفحة
---------	--------

العام والخاص	١٠٤
مسألة — العموم من عوارض الألفاظ	١٠٨
مسألة — للعموم صيغة ؟	١١١
مسألة — الجمع المنكر	١٢١
مسألة — أبنية الجمع	١٢٦
مسألة — إذا خص العام كان مجازا في الباقي	١٣٢
مسألة — العام بعد التخصيص بمبين	١٤١
مسألة — جواب السائل غير المستقل دونه تابع للسؤال	
في عمومته	١٤٨
مسألة — المشترك يصح اطلاقه على معنييه مجازا لاحقيقة	١٦١
مسألة — نفي المساواة يقتضي العموم لغيرها	١٦٩
مسألة — المقتضي	١٧٤
مسألة — لا آكل وأن أكلت عام	١٧٨
مسألة — الفعل المثبت لا يكون عاما في أقسامه	١٨٢
مسألة — نحو قول الصحابي نهى عليه السلام عن بيع	
الغرر .. يعم الغرر	١٨٨
مسألة — إذا علق حكما على علة عم بالقياس شرعا لا	
بالصيغة	١٩١
مسألة — عموم المفهوم	١٩٤

—	مسألة — مثل قوله ﷺ لا يقتل مسلم بكافر يقتضي	
١٩٥	العموم ، قاله الحنفية	
٢٠١	مسألة — مثل يا أيها المزمّل ليس بعام للأمة	
٢٠٥	مسألة — خطابه لواحد ليس بعام	
٢١٢	مسألة — جمع المذكر السالم هل يدخل فيه النساء ؟	
٢١٨	مسألة — من الشرطية تشمل المؤنث	
٢١٨	مسألة — الخطاب بالناس والمؤمنين يشمل العبيد	
٢٢١	مسألة — مثل يا أيها الناس ، يا عبادي يشمل الرسول ..	
٢٢٦	مسألة — مثل يا أيها الناس ليس خطاباً لمن بعدهم	
٢٢٩	مسألة — المخاطب داخل في عموم متعلق خطابه	
	مسألة — مثل خذ من أموالهم صدقة لا يقتضي أخذ	
٢٣٠	الصدقة من كل نوع من المال	
٢٣٣	مسألة — العام بمعنى المدح والذم عام	
٢٣٥	التخصيص	
٢٣٥	حده	
٢٣٨	مسألة — التخصيص جائز	
	مسألة — الأكثر أنه لا بد في التخصيص بقاء جمع يقرب	
٢٣٩	من مدلوله	
٢٤٦	المخصص متصل ومنفصل	

الموضوع	الصفحة
— حد الاستثناء	٢٥١
— اختلف في تقرير الدلالة في الاستثناء	٢٥٧
— مسألة — شرط الاستثناء الاتصال	٢٦٦
— مسألة — الاستثناء المستغرق باطل	٢٧١
— مسألة — الاستثناء بعد جمل بالواو	٢٧٨
— مسألة — الاستثناء من الإثبات نفي وبالعكس	٢٩١
— التخصيص بالشرط	٢٩٦
— وهو عقلي وشرعي ولغوي	٢٩٩
— وقد يتحدد الشرط ويتعدد على الجمع وعلى البدل	٣٠٢
— التخصيص بالصفة	٣٠٤
— التخصيص بالغاية	٣٠٥
— التخصيص بالمنفصل	٣٠٦
— مسألة — تخصيص الكتاب بالكتاب	٣١٠
— مسألة — تخصيص السنة بالسنة	٣١٥
— مسألة — تخصيص السنة بالقرآن	٣١٦
— مسألة — تخصيص القرآن بخبر الواحد	٣١٨
— مسألة — الاجماع يخص القرآن والسنة	٣٢٤
— مسألة — العام يخص بالمفهوم	٣٢٥
— مسألة — فعله <small>صلى الله عليه وسلم</small> يخص العموم	٣٢٦

- مسألة — إذا علم صلى الله عليه وسلم بفعل مخالف فلم ينكره كان
 ٣٢٩ مخصصا للفاعل
- مسألة — الجمهور أن مذهب الصحابي ليس بمخصص
 ٣٣١
- مسألة — الجمهور أن العادة في تناول بعض خاص ليس
 ٣٣٣ بمخصص
- مسألة — الجمهور إذا وافق الخاص حكم العام فلا
 ٣٣٦ تخصيص
- مسألة — رجوع الضمير إلى البعض ليس بتخصيص ...
 ٣٣٧
- مسألة — جواز تخصيص العموم بالقياس
 ٣٤٠
- المطلق والمقيد
 ٣٥١
- مسألة — إذا ورد مطلق ومقيد
 ٣٥٣
- المجمال
 ٣٦٠
- مسألة — لا إجمال في نحو حرمت عليكم
 ٣٦٥
- لا إجمال في نحو قوله وامسحوا برؤوسكم
 ٣٦٦
- مسألة — لا إجمال في نحو رفع عن أمتي الخطأ
 ٣٦٩
- مسألة — لا إجمال في نحو لا صلوة إلا بطهور
 ٣٧١
- مسألة — لا إجمال في نحو والسارق والسارقة
 ٣٧٥
- مسألة — المختار أن اللفظ لمعنى تارة ولمعنيين أخرى من
 ٣٧٨ غير ظهور مجمل

الموضوع	الصفحة
— مسألة — ماله محمل لغوي ومحمل في حكم شرعي ليس بمحمل	٣٨٠
— مسألة — لا إجمال فيما له مسمى لغوي ومسمى شرعي	٣٨١
— البيان والمبين	٣٨٥
— مسألة — الجمهور : الفعل يكون بيانا	٣٨٧
— مسألة — إذا ورد بعد المحمل قول وفعل	٣٩٠
— مسألة — المختار أن البيان أقوى	٣٩٢
— مسألة — تأخير البيان عن وقت الحاجة	٣٩٤
— مسألة — المختار على المنع جواز تأخير إسماع المخصص الموجود	٤٠٩
— مسألة — المختار على المنع جواز تأخيره — عليه السلام — تبليغ الحكم إلى وقت الحاجة	٤١١
— مسألة — المختار على التجويز جواز سماع بعض دون بعض	٤١٢
— مسألة — يمتنع العمل بالعموم قبل البحث عن المخصص	٤١٤
— الظاهر والمأول	٤١٧
— التأويل القريب والبعيد	٤٢٠
— المنطوق والمفهوم	٤٣٣
— مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة	٤٣٨

الموضوع	الصفحة
— تعريف مفهوم المخالفة وأقسامه	٤٤٨
— مفهوم الصفة	٤٥١
— مفهوم الشرط	٤٧٨
— مفهوم الغاية	٤٨١
— مفهوم اللقب	٤٨٢
— الحصر بإثما	٤٨٥
— مفهوم الحصر	٤٨٨/٤
— النسخ	٤٩٣
— الاجماع على الجواز والوقوع	٥٠٥
— مسألة — المختار جواز النسخ قبل وقت الفعل	٥١٦
— مسألة — الجمهور : جواز نسخ مثل صوموا أبدا	
— مسألة — جواز النسخ من غير بدل	٥٢٤
— مسألة — الجمهور : جواز النسخ بأثقل	٥٢٧
— مسألة — الجمهور على جواز نسخ التلاوة دون الحكم ..	٥٣٢
— مسألة — المختار جواز نسخ التكليف بالإخبار بنقيضه ..	٥٣٧
— مسألة — يجوز نسخ القرآن بالقرآن	٥٣٩
— ويتعين الناسخ بعلم تأخره	٥٤٤
— مسألة — الجمهور على جواز نسخ السنة بالقرآن	٥٤٦

الموضوع	الصفحة
— مسألة — الجمهور على جواز نسخ القرآن بالخبر المتواتر .	٥٥١
— مسألة — الجمهور على أن الإجماع لا ينسخ	٥٥٦
— مسألة — الجمهور على أن الإجماع لا ينسخ به	٥٥٩
— مسألة — المختار أن القياس المظنون لا يكون ناسخاً ولا منسوخاً	٥٦١
— مسألة — المختار جواز نسخ أصل الفحوى دونه و	٥٦٣
— مسألة — المختار : إن نسخ حكم أصل القياس لا يبقى معه حكم الفرع	٥٦٧
— مسألة — المختار أن الناسخ قبل تبليغه ﷺ لا يثبت حكمه	٥٦٩
— مسألة — العبادات المستقلة ليست نسخاً	٥٧١
— مسألة — إذا نقص جزء العبادة أو شرطها فنسخ للجزء والشرط لا للعبادة	٥٨٠
— مسألة — المختار جواز نسخ وجوب معرفته وتحريم الكفر وغيره	٥٨٢